

ومضات من أنوار سنة الرسول ﷺ

قطرات من نبع

المنهل العذب المورود

شرح سنن أبي داود

للإمام المجدد

محمود خطاب السبكي

الجزء السادس

فكرة للانتفاع العملى بالسنة

للدكتور/ محمد عبد الحكيم محمود خطاب السبكي

إعداد ومراجعة

د. محمد محمد داود

دار المنار

للطببع والنشر والتوزيع

٩ ش حسن العدوى - ميدان الحسين - القاهرة ت : ٥٩١٥٠٨٥

﴿باب الفتح على الإمام في الصلاة﴾

أى في بيان جواز فتح المأموم على إمامه القراءة في الصلاة.

● عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ يَزِيدَ الْأَسَدِيِّ الْمَالِكِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَحْيَى: وَرُبَّمَا قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ فَتَرَكْتُ شَيْئًا لَمْ يَقْرَأْهُ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَرَكْتَ آيَةً كَذًا وَكَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلَا أَذْكَرْتَنِيهَا قَالَ سُلَيْمَانُ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ: كُنْتُ أَرَاهَا تُسَخَّتْ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد وابن حبان والأثرم.

○ معنى الحديث: قوله: (ربما قال: شهدت... إلخ) شك يحى فيما سمعه من المسور أقال: إن رسول الله ﷺ كان يقرأ؟ أم قال: شهدت رسول الله ﷺ؟ وسماعه منه يثبت صحته بخلاف الأولى.

قوله: (هلا أذكرتنيها... إلخ) وفي نسخة: هلا ذكرتنيها أى: ذكرتنى الآية التى تركتها، فقال الرجل: ظننت أن تلك الآية المتروكة قد نسخت، وما كنت أظن أنك نسيتها. وفي رواية ابن حبان: فقال: ظننت أنها نسخت، فقال: إنها لم تنسخ. وهذه الزيادة تفرّد بها سليمان بن عبد الرحمن. وفيه إشعار بأن الفتح على الإمام كان معهودًا لهم. ويؤيده ما رواه الحاكم عن أنس قال: كنا نفتح على الأئمة على عهد رسول الله ﷺ.

وفي هذا دلالة: على مشروعية فتح المأموم على الإمام، واختلف في حكمه؛ فذهب المنصور بالله إلى وجوبه، وذهبت العترة إلى أنه مستحب، وبه قال عثمان

ابن عفان وعلى بن أبي طالب وابن عمر وعطاء والحسن وابن سيرين ونافع ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وكذا الحنفية.

وقالوا: ينوى الفتح على الإمام ولا ينوى القراءة على الصحيح، لأن الفتح مرخص فيه، والقراءة منهى عنها، وقيل: إن قرأ الإمام القدر المجزئ في الصلاة لا يفتح عليه وإلا فتح. وقيل: إن انتقل الإمام إلى آية أخرى ففتح عليه المأموم تفسد صلاته، وكذا صلاة الإمام إن أخذ بقوله، ومحل استحباب الفتح على الإمام إذا كان في غير الفاتحة، أما إذا كان فيها فيكون واجباً.

وأما الفتح على غير الإمام سواء أكان ذلك الغير مصلياً أم تالياً، وسواء أكان المصلي معه في تلك الصلاة، أم في أخرى. فقالت الحنفية: إنه مبطل للصلاة إلا إذا قصد به التلاوة، وقالت المالكية بالبطلان. وقالت الخنابلة: الفتح على غير الإمام مكروه والصلاة صحيحة.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً فَقَرَأَ فِيهَا فَلَبِسَ عَلَيْهِ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِلْأَبِيِّ: أَصَلَّيْتُ مَعَنَا قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَمَا مَنَعَكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (فلبس عليه) بضم اللام وكسر الباء الموحدة المخففة من اللبس وهو الخلط وكذا ضبطه المنذرى. ويحتمل أن يكون بفتح اللام والباء الموحدة المخففة قاله ابن رسلان، قوله: (فلما انصرف قال لأبي: ... إلخ) أى فلما خرج النبي ﷺ من الصلاة قال لأبي بن كعب: أصليت معنا؟ وفي بعض الروايات أكنت معنا؟ وفي رواية ابن حبان: فلما فرغ قال لأبي: أشهدت معنا؟ قال: نعم. قال: فما

منعك أن تفتح على. وخصراً أياً بالسؤال لأنه كان أقرأهم.

﴿باب النهي عن التلقين﴾

أى: عن تلقين المأموم القراءة في الصلاة.

● عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ لَا تَفْتَحْ عَلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ:
أَبُو إِسْحَقَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْحَارِثِ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ لَيْسَ هَذَا مِنْهَا.

○ معنى الحديث: قوله: (يا علي لا تفتح على الإمام... إلخ) صريح في
عدم جواز فتح المأموم على الإمام، وهو حجة لزيد بن علي القائل بكراهة الفتح على
الإمام، لكن الحديث لا ينتهض للاحتجاج به لأنه من رواية الحارث الأعور، وقد
ضعفه غير واحد كما علمت، وأبو إسحاق لم يسمع هذا الحديث من الحارث، كما
ذكره المصنف فلا يقوى على معارضة الأحاديث الدالة على مشروعية الفتح: على
أنه قد ورد عن علي موقوفاً إذا استطعمك الإمام فأطعمه، رواه أبو بكر بن أبي
شيبه والحديث أخرجه أيضاً: عبد الرازق في مصنفه بلفظ يا علي لا تفتحن على الإمام
في الصلاة.

﴿ باب الالتفات في الصلاة ﴾

● حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَخْوَصِ يُحَدِّثُنَا فِي مَجْلِسِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَزَالُ اللَّهُ ﷻ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ فَإِذَا انْتَفَتِ انْصَرَفَ عَنْهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي والحاكم وقال: صحيح الإسناد.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يزال الله ﷻ مقبلاً على العبد... إلخ) أى بالرحمات والإحسان والغفران لا يقطع عنه ذلك ما لم يعتمد الالتفات في الصلاة بعنقه يمنة أو يسرة، فإذا التفت انقطع عنه ذلك الخير، ومحل انقطاع الثواب عنه إذا التفت لغير حاجة، أما إذا التفت لحاجة فلا ينقطع عنه الثواب. ويؤيده التفاته ﷺ إلى من وراءه، كما رواه الترمذى عن جابر قال: اشتكى النبي ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد، فالتفت إلينا وأشار بيده أن اجلسوا، والتفاته إلى الشعب كما سيأتى عن سهل ابن الحنظلية. وإلى جواز الالتفات بعنقه في الصلاة وصدوره إلى القبلة بدون كراهة إذا كان لحاجة، وكراهته بدونها ذهب الأئمة. أما لو التفت بجميع بدنه وتحول عن القبلة بطلت باتفاق، وإن تحول بصدوره بطلت عند الحنفية والشافعية، ولا تبطل عند الحنابلة وكذا المالكية، ما لم يكن في القبلة التى يضر فيها الانحراف اليسير كالمصلى إلى الكعبة فإن صلاته تبطل متى خرج عن سمتها بوجهه أو بشيء من بدنه ولو أصبعاً، ولو بقيت رجلاه وبقي جسده لها.

● عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْتِفَاتِ الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري وابن أبي شيبة وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (فقال: هو اختلاس... إلخ) وفي نسخة فقال: إنما هو اختلاس... إلخ. أى: اختطاف يختطفه الشيطان من العبد، يقال: خلست الشيء خلسًا من باب ضرب اختطفته بسرعة على غفلة واختلسته كذلك. والمختلس هو الذى يختطف من غير غلبة ويهرب ولو مع معاينة المالك له، بخلاف الناهب فإنه يأخذ بقوة وقهر، وبخلاف السارق فإنه يأخذ خفية، ولما كان الشيطان قد يشغل المصلى عن صلاته بالالتفات إلى شيء ما بغير حاجة أشبه المختلس لأن المصلى إذا التفت فى صلاته يظفر به الشيطان فى ذلك الوقت ويشغله عن الصلاة، فربما يغلط أو يسهو لعدم حضور قلبه باشتغاله بغير المقصود (وقال الطيبي) سمي اختلاسًا لأن المصلى يقبل عليه الرب والشيطان مترصد له ينتظر فوات ذلك عليه، فإذا التفت اغتتم الشيطان الفرصة فسلبه تلك الحالة. ويؤخذ من الحديث ذم الالتفات فى الصلاة وكراهته ما لم يكن حاجة كما تقدم وما يدل على ذم الالتفات أيضًا ما رواه الترمذى عن أنس قال: قال لى رسول الله ﷺ: إياك والالتفات فى الصلاة فإن الالتفات فى الصلاة هلكة، فإن كان لابد ففى التطوع لا فى الفريضة. وما رواه أيضًا عن الحارث الأشعري بلفظ: إن الله يأمركم بالصلاة فإذا صليت فلا تلتفتوا فإن الله تعالى ينصب وجهه لوجه عبده فى صلاته ما لم يلتفت. وما رواه أبو بكر بن أبى شيبة عن

الحكم قال: إن من تمام الصلاة أن لا تعرف من عن يمينك ولا من عن شمالك. وفي رواية عن عطاء قال: سمعت أبا هريرة يقول: إذا صليت فإن ربك أمامك وأنت مناجيه فلا تلتفت وقال عطاء: بلغني أن الرب يقول يا ابن آدم إلى من تلتفت أنا خير ممن تلتفت إليه.

﴿باب السجود على الأنف﴾

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رُئِيَ عَلَى جَبْهَتِهِ وَعَلَى أَرْثَتِهِ أَثَرُ طِينٍ مِنْ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِالنَّاسِ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَقْرَأْهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْغُرُضَةِ الرَّابِعَةِ.

○ معنى الحديث: تقدم هذا الحديث في باب السجود على الأنف والجبهة. وقوله: (قال أبو علي... إلخ) قال أبو علي محمد بن عمر اللؤلؤي تلميذ المصنف هذا الحديث لم يثبت أبو داود في هذا الموضع في العرضة الأخيرة على أصحابه فإنه عرض النسخة عليهم أربع مرات وتركه في المرة الرابعة. ولعل وجه تركه إياه لأن ذكره هنا تكرار.

﴿باب النظر في الصلاة﴾

● عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا بَالَ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ فِي صَلَاتِهِمْ فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ لَيَنْتَهَنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَنْخُطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبخارى والنسائي وابن ماجه وابن عدى في الكامل ورواه عبد الرازق عن معمر عن قتادة رسلاً.

○ معنى الحديث: قوله: (ما بال أقوام... إلخ) أى ما شأنهم وحالهم يرفعون أبصارهم في الصلاة ولم ينتهوا عن ذلك. وفي رواية ابن ماجه صلى رسول الله ﷺ يوماً بأصحابه فلما قضى الصلاة أقبل على القوم بوجهه فقال: ما بال أقوام... إلخ. وهاتان الروايتان تشعران أنهم رفعوا أبصارهم بعد النهى عن ذلك. وروى الحاكم عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا صلى رفع بصره إلى السماء فنزلت ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ المؤمنون/ ١، ٢. فطأ رأسه وروى ابن ماجه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ لا ترفعوا أبصاركم إلى السماء. يعنى: في الصلاة. وفي هذا كله النهى عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة مطلقاً سواء أكان حال الدعاء أم غيرها. وفي رواية مسلم عن أبي هريرة: لينتهين أقوام عن رفع أبصارهم عند الدعاء في الصلاة إلى السماء. ولا تنافي بينها لأن التقييد في رواية مسلم بحال الدعاء لا مفهوم له لأن الروايات المطلقة مشعرة بأن النهى عن رفع الأبصار في حال الصلاة أعم من حالة الدعاء. والحكمة في النهى عن ذلك ما فيه من الإعراض عن القبلة والخروج عن هيئة الصلاة. أو أنه يخشى على الأبصار من الأنوار التي تنزل بها الملائكة على المصلين. قوله: (فاشتد قوله في ذلك... إلخ) أى في الزجر عن رفع البصر إلى السماء حال الصلاة فقال: لينتهين بالبناء للمجهول ونائب الفاعل والجار والمجرور وكذا قوله: لتخطفن.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ فَقَالَ: شَغَلَتْنِي أَعْلَامُ هَذِهِ اذْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتُونِي بِأَبْجَانِيهِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه ومالك فى الموطأ والطحاوى.

○ معنى الحديث: قوله: (فى خيصة... إلخ) هى ثوب خزّ أو صوف معلم ولعل المراد الثانى. والخزّ ثياب تنسج من صوف وإبريسم، وقد تكون من إبريسم فقط. وقيل لا تسمى خيصة إلا أن تكون سوداء معلمة سميت بذلك لرقعتها وصغرها إذا طويت مأخوذة من الخمص وهو ضمور البطن. والأعلام جمع علم وهو رقم الثوب الذى فى طرفه، وتطلق أيضًا على النار والجليل قوله: (شغلتنى أعلام هذه) يعنى كادت تشغله وتلهيه عن كمال الحضور فى الصلاة، وليس المراد أنسها شغلته ﷺ بالفعل وتؤيده رواية البخارى عن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال ﷺ: كنت أنظر إلى علمها وأنا فى الصلاة فأخاف أن يفتنى. ورواية مالك فى الموطأ وفيها: فإنى نظرت إلى علمها فى الصلاة فكاد يفتنى. فإطلاق رواية الباب للمبالغة فى القرب لا لتحقق وقوع الشغل. وعلى تقدير وقوعه له ﷺ فليس فيه نقص فى حقه لأنه بشر يؤثر فيه ما يؤثر فى البشر من الأمور التى لا تؤدى إلى نقص فى مرتبته الشريفة ﷺ. قوله: (أذهبوا بسها إلى أبى جهم) وفى بعض النسخ: أذهبوا بسها إلى أبى جهم بن أبى حذيفة. وفى رواية البخارى: أذهبوا بخميصتى. وأمر ﷺ بإرسالها إلى أبى جهم لكرهته إياها لما يترتب على لبسها فى الصلاة من الاشتغال بسها ونقصان الخشوع. وخص ﷺ أباه جهم بذهاب الخميصة إليه لأنه كان أهداها للنبي ﷺ كما رواه مالك والطحاوى عن عائشة قالت: أهدى أبوه جهم إلى النبي ﷺ خميصة شامية لها علم فشهد فيها النبي ﷺ الصلاة فلما انصرف قال: ردّى هذه الخميصة إلى أبى جهم، فإنها كادت تفتنى "ولا يقال" كيف أرسل ﷺ لأبى جهم ما كرهه "لأنه لا يلزم" من إرسالها استعمالها فى الصلاة. ونظيره ما سيأتى للمصنف فى باب اللبس للجمعة. ورواه البخارى عن ابن عمر وفيه

ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حلل فأعطى عمر بن الخطاب ﷺ منها حلة فقال عمر بن الخطاب ﷺ: يا رسول الله كسوتنيها وقد قلت في حلة عطاردا ما قلت، فقال رسول الله ﷺ: إني لم أكسكها لتلبسها فكساها عمر بن الخطاب أخا له بمكة مشركاً. و (أبو جهم) هو عامر وقيل عبيد بن حذيفة بن غانم بن عامر بن عبد الله القرشي العدوي كان من مشايخ قريش وحضر بناء الكعبة مرتين، حين بنتها قريش وحين بناها ابن الزبير قوله: (وائتوني بأنبجانيته) بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم كساء غليظ له خل ولا علم له. وقال ثعلب: يجوز فتح الهمزة وكسرها وكذا الموحدة، وهو منسوب إلى موضع اسمه أنبجان. وطلبها ﷺ من أبي جهم لئلا يؤثر في قلبه رد الهدية.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز لبس الثوب المعلم وجواز الصلاة فيه. وعلى طلب الخشوع في الصلاة والإقبال عليها وترك كل ما يشغل القلب فيها، وعلى المبادرة بالإعراض عن زينة الدنيا والفتنة بها، وعلى جواز قبول الهدية من الأصحاب. وعلى أن الواهب إذا ردت إليه عطيته من غير أن يكون هو الراجع فيها له أن يقبلها من غير كراهة. ودل بظاهره على أن اشتغال القلب في الصلاة غير قاذح في صحتها وهو قول الجمهور.

● عَنْ سَهْلِ ابْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ قَالَ: ثَوَّبَ بِالصَّلَاةِ يَغْنِي صَلَاةَ الصُّبْحِ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ يَلْتَفِتُ إِلَى الشَّعْبِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَانَ أَرْسَلَ فَارِسًا إِلَى الشَّعْبِ مِنَ اللَّيْلِ يَخْرُسُ.

○ معنى الحديث: قوله: (ثَوَّبَ بِالصَّلَاةِ) أى أقيم لها. قوله: (وهو يلتفت إلى الشعب) بكسر الشين المعجمة وسكون العين المهملة هو الطريق في الجبل وجمعه

شعاب وفيه دليل على أن الالتفات في الصلاة إذا كان لحاجة لا كراهية فيه كما تقدم بيانه (قوله: قال أبو داود: وكان أرسل فارسًا... إلخ) بيان لسبب التفاته ﷺ إلى الشعب. والفارس الذي أرسله ﷺ هو أنس بن أبي مرثد الغنوي كما أخرجه الحاكم من طريق معاوية بن سلام عن زيد بن سلام أنه سمع أبا سلام يقول : حدثني أبو كبشة السلولي أنه حدثه عن سهل بن الحنظلية قال: لما سار رسول الله ﷺ إلى حنين قال: ألا رجل يكلؤنا الليلة. فقال أنس بن أبي مرثد الغنوي : أنا يا رسول الله. قال: انطلق فلما كان الغد خرج النبي ﷺ يصلي فقال: هل أحسستم فارسكم؟ قالوا: لا، فجعل النبي ﷺ يصلي ويلتفت إلى الشعب فلما سلم قال: إن فارسكم قد أقبل فلما جاء قال: لعلك نزلت، قال: لا إلا مصليًا أو قاضيًا حاجة. ثم قال: إني اطلعت الشعين، فإذا هوازن بظعنهم وشانهم ونعمهم متوجهون إلى حنين، فقال رسول الله ﷺ : غيمة للمسلمين غداً إن شاء الله تعالى. وسأيت للمصنف بأطول من هذا في "باب فضل الحارس في سبيل الله تعالى" من كتاب الجهاد.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز الالتفات في الصلاة لعذر، فلا منافاة بينه وبين الأحاديث المتقدمة الدالة على كراهية الالتفات.

﴿باب العمل في الصلاة﴾

● عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرَقِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ جُلُوسٌ إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُ أَمَامَهُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ ابْنِ الرَّبِيعِ وَأُمُّهَا زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ صَبِيَّةٌ يَحْمِلُهَا عَلَى عَاتِقِهِ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ عَلَى عَاتِقِهِ يَضَعُهَا إِذَا رَكَعَ وَيُعِيدُهَا إِذَا قَامَ

حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِهَا .

○ معنى الحديث: قوله: (نحن في المسجد جلوس إذ خرج) وفي نسخة جلوساً خرج بالنصب على الحال وفي المسجد خبر قوله: (يحمل أمانة بنت أبي العاص بن الربيع) وقيل: ابن ربيعة بن عبد العزى بن عبد شمس وأبو العاص اسمه لقيط وقيل مقسم، وقيل: القاسم، وقيل: غير ذلك وكان من رجال مكة المعدودين مالاً وأمانة وتجارة، وتزوج بنت رسول الله ﷺ قبل البعثة، وكانت خديجة رضى الله عنها هي التي سألت رسول الله ﷺ أن يزوجه زينب لأنه ابن أختها هالة، ولما بعث رسول الله ﷺ وجاءه الوحى بعدم موالة المشركين، قال أبو لهب: اشغلوا محمداً بنفسه، وكان ابنه عتبة متزوجاً برقية بنت رسول الله ﷺ فأمره فطلقها وتزوجها عثمان رضي الله عنه وذهبوا إلى أبي العاص وقالوا له: فارق صاحبك ونحن نزوجك بأى امرأة من قريش شئت. قال: لا والله لا أفارق صاحبتى وما أحب أن لى بأمرأتى امرأة من قريش، وكان أبو العاص في غزوة بدر مع المشركين، ووقع في الأسرى، وكان الذى أسره خراش بن الصمة أحد بنى حرام ولما بعث أهل مكة في فداء أسراهم بعثت زينب بنت رسول الله ﷺ في فداء أبي العاص بمال، وبعثت فيه بقلادة لها كانت خديجة أدخلتها بها على أبي العاص حين بنى بها، فلما رآها رسول الله ﷺ رقى لها رقة شديدة، وقال: إن رأيتم أن تطلقوها أسيرها وتردّوها عليها الذى لها فافعلوا، قالوا: نعم يا رسول الله، فاطلقوه وردّوها عليها الذى لها، وقد كان رسول الله ﷺ أخذ عليه أن يخلى سبيل زينب، يعنى أن تهاجر إلى المدينة، فوفى أبو العاص بذلك، ولما رجع أبو العاص إلى مكة أمرها بالحقوق بأبيها، فخرجت ولحقت بأبيها ﷺ وأقام أبو العاص بمكة على كفره واستمرت زينب عند أبيها بالمدينة حتى إذا كان قبيل الفتح خرج أبو العاص في تجارة لقريش فلما قفل من الشام لقيته سرية فأخذوا ما معه وأعجزهم هرباً وجاء تحت الليل

إلى زوجته زينب فاستجار بها، فأجارتها فلما خرج رسول الله ﷺ لصلاة الصبح وكبر وكبر الناس خرجت من صفة النساء، فقالت : أيها الناس إني قد أجزت أبا العاص بن الربيع، فلما سلم رسول الله ﷺ أقبل على الناس فقال: أيها الناس هل سمعتم الذى سمعت، قالوا: نعم، قال: أما الذى نفس محمد بيده ما علمت بشيء حتى سمعت ما سمعتم وإنه يحجر على المسلمين أدناهم ثم انصرف رسول الله ﷺ فدخل على ابنته زينب، فقال: أى بنية أكرمى مثواه ولا يخلص إليك فإنك لا تحلين له، قالت: إنه جاء فى طلب ماله فجمع رسول الله ﷺ تلك السرية وقال: إن هذا الرجل منا كما علمتم، وقد أصبتم منه مالا وهو مما آفأ الله عليكم، وأنا أحب أن تحسنوا وتردوا إليه الذى له، فإن أبيتكم فأنتم أحق به، فقالوا له : نرده عليه، فردوا عليه ماله أجمع فأخذه أبو العاص، ورجع به إلى مكة فأعطى كل إنسان ماله، ثم قال: يا معشر قريش هل بقى لأحد منكم عندى مال لم يأخذه، فقالوا: لا فجزاك الله خيرا فقد وجدناك وفيا كريما، قال: فبأن أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، والله ما منعى عن الإسلام عنده إلا تخوف أن تظنوا أنى إنما أردت أن أكل أموالكم، فلما أدى الله إليكم وفرغت منها أسلمت ثم خرج حتى قدم على رسول الله ﷺ ورد عليه رسول الله ﷺ ابنته زينب على النكاح الأول لم يحدث شيئا. قوله: (وهى صبية) أى صغيرة قيل : إنها كانت لم تظلم من الرضاع. قوله: (يحملها على عاتقه) أى بين منكبه وعنقه والعاتق يذكر ويؤنث وجمعه عواتق قوله: (يضعها إذا ركع ... إلخ) وكذلك إذا سجد ويعيدها على عاتقه إذا رفع من السجود كما صرح به فى الرواية الآتية قوله: (حتى قضى صلاته ... إلخ) أى ما زال يفعل ذلك بها حتى فرغ من صلاته، قال الخطابي: يشبه أن تكون الصبية قد ألفتها، فإذا سجد تعلقت بأطرافه والتزمته فينهض فى سجوده فتبقى محمولة كذلك إلى أن يركع فيرسلها . وفعل ذلك

❦ إما لعدم وجود من يحفظها أو لبيان الشرع بالفعل وأن ذلك غير مفسد للصلاة.

● عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِلصَّلَاةِ فِي الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ وَقَدْ دَعَاهُ بِلَالٌ لِلصَّلَاةِ إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا وَأَمَامَهُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ بِنْتُ ابْنَتِهِ عَلَى عُنُقِهِ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُصَلَّاهُ وَقُمْنَا خَلْفَهُ وَهِيَ فِي مَكَانِهَا الَّذِي هِيَ فِيهِ قَالَ: فَكَبَّرَ فَكَبَّرْنَا قَالَ: حَتَّى إِذَا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْكَعَ أَخَذَهَا فَوَضَعَهَا ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ حَتَّى إِذَا فَرَّغَ مِنْ سُجُودِهِ ثُمَّ قَامَ أَخَذَهَا فَرَدَّهَا فِي مَكَانِهَا فَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ بِهَا ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ ﷺ.

والحديث أخرجه أيضاً: مالك وأحمد والبخاري ومسلم والنسائي وابن حبان وعبد الرزاق في المصنف.

○ معنى الحديث: قوله: (في الظهر أو العصر) أى في وقت الظهر أو في وقت العصر بالشك من الراوى. قوله: (فقام رسول الله ﷺ في مصلاه) أى مكانه الذى يصلى فيه. قوله: (وهى في مكانها الذى هى فيه) أى وأمامه في مكانها الذى هى فيه، وهو عاتقه ﷺ قوله: (قال: فكبر وكبرنا) وفى بعض النسخ فكبر فكبرنا أى قال أبو قتادة: فكبر ﷺ للإحرام فكبرنا خلفه قوله: (حق) إذا أراد رسول الله ﷺ أن يركع أخذها... إلخ) فى هذا الحديث وما قبله دلالة على أن مثل هذا الفعل معفو عنه فى الصلاة لا فرق بين أن يكون فرضاً أو نفلاً وبين أن يكون المصلى إماماً أو

مأمومًا أو منفردًا لأنه إذا جاز ذلك في الفريضة للإمام فبالأولى جوازه في النافلة
 وللمأموم والمنفرد وإلى ذلك ذهب الشافعية قالوا: ويجوز حل الصبي والصبية وغيرهما
 من الحيوان الطاهر كالطير والشاء لأن الآدمي طاهر وما في جوفه من النجاسة معفو
 عنه لكونه في معدته وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تتحقق
 نجاستها. والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو كثرت وتفرقت. ودلائل الشرع
 متظاهرة على ذلك وأما العمل الكثير المتوالى فهو مبطل لها وضابط الكثرة العرف
 وضبط بثلاثة أفعال فأكثر واختلفت المالكية في تأويل هذه الأحاديث لأنهم رأوا ما
 وقع من النبي ﷺ عملاً كثيراً فروى ابن القاسم عن مالك أن ذلك كان في النافلة
 واستبعده المازري وعياض والقرطبي لحديث الباب. ولما في رواية مسلم عن أبي قتادة
 قال: رأيته ﷺ يؤم الناس وأمامة على عاتقه. وقال المازري: إمامته بالناس في النافلة
 ليست بمعهودة. وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك كان لضرورة
 لأنه لم يجد من يكفيه أمرها. ولا فرق بين الفرض والنفل لأن الضرورة تبيح للرجل
 الاشتغال في فرضه بكثير مما ليس له فعله في غيره ومما يدل على أن ذلك كان
 للضرورة أن فيه التغير والتعرض في الصلاة لما لا يمكن الاحتراز منه من بول الصبي
 الذي لا يفهم الزجر وقال: بعضهم إنه لو تركها لبكت وشغلته في صلاته أكثر من
 شغله بحملها وقال الباجي: ما ملخصه إنه إن وجد من يكفيه أمر الصبي جاز في
 النافلة دون الفريضة وإن لم يجد جاز فيهما. وقال القرطبي وروى عبد الله بن يوسف
 التنيسي عن مالك: أن الحديث منسوخ قال الحافظ: وروى ذلك عنه الإسماعيلي
 لكنه غير صريح وقال: ابن عبد البر لعل الحديث منسوخ بتحريم العمل في الصلاة.
 وذكر عياض عن بعضهم أنه من خصائصه ﷺ لعصمته من أن تبول وهو حاملها
 ورد أن الأصل عدم الاختصاص. وبأنه لا يلزم من ثبوته في أمر ثبوته في غيره بلا

دليل. ولا دخل للقياس في مثله. قال النووي: ادعى بعض المالكية أن الحديث منسوخ، وبعضهم أنه خاص بالنبي ﷺ وبعضهم أنه كان لضرورة، وكل هذه الدعاوى باطلة ومردودة، فإنه لا دليل عليها ولا ضرورة إليها، بل الحديث صحيح صريح في جواز ذلك، وليس فيه ما يخالف قواعد الشرع؛ لأن الأدمى طاهر وما في جوفه مغفور عنه، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تبين النجاسة. والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك، وإنما فعل النبي ﷺ ذلك لبيان الجواز. وقال الفاكهاني: وكان السر في حملته ﷺ أمامة في الصلاة دفعاً لما كانت العرب تألفه من كراهة البنات وحملهن فخالفهم في ذلك حتى في الصلاة للمبالغة في ردعهم، والبيان بالفعل قد يكون أقوى من القول. قالوا: والعمل الكثير في الصلاة مبطل لها. وضابطه عندهم أن يخيل للناظر أن ذلك الشخص ليس في صلاة. وذهبت الحنفية إلى أن العمل الكثير ما يحتاج فيه إلى استعمال اليدين والقليل ما لا يحتاج فيه إلى ذلك حتى قالوا إذا زر قميصه في الصلاة فسدت صلاته، وإذا حلّ أزرقه لا تفسد، وقال بعضهم: كل عمل لو نظر إليه الناظر من بعيد لا يشك أنه في غير الصلاة فهو كثير، وكل عمل لو نظر إليه الناظر ربما يشتبه عليه أنه في الصلاة فهو قليل، قالوا وهذا الضابط أصح مما قبله. وعلى ذلك لو حملت المرأة ولدها ولم ترضعه لم تبطل صلاحها. وقالوا إذا كان العمل القليل لغير حاجة كره وإلا فلا كذا في العيني. وقالت الحنابلة: إذا كثرت العمل وتوالى بطلت الصلاة وإلا بأن كان قليلاً أو كثيراً وتفرقت فإن كان حاجة جاز وإلا كره. ومرجع الكثرة والقلة عندهم إلى العرف.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مزيد تواضعه ﷺ وشفقته ورحمته بالضعفاء، وعلى صحة صلاة من حمل صبيّاً، وعلى أن ثياب الصبيان وأجسادهم محمولة على

الطهارة، وعلى أن العمل إذا تفرق ولم يتوال غير مبطل للصلاة.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اقْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (اقتلوا الأسودين... إلخ) تسمية الحية والعقرب بالأسودين من باب التغليب لأن المسمى بالأسود في الأصل الحية والمراد الحية والعقرب مطلقاً ولو غير أسودين (وفيه دلالة) على جواز قتل الحية والعقرب في الصلاة من غير كراهة سواء أحصل القتل بضربة أم أكثر (وإلى) ذلك ذهب المالكية إلا أنهم قالوا محل قتلها إذا قصدت أذاه وإلا كره قتلها فيها، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، وذهبت الحنفية إلى جواز قتلها في الصلاة من غير كراهة لا فرق بين قتلها بعمل كثير أو قليل كما استظهره في المبسوط، قالوا: لأنه رخصة ولأن في قتلها دفع الشغل وإزالة الأذى فأشبهه درء المارّ وتسوية الحصى ومسح العرق. ولا ينافي الإطلاق في العمل ما رواه البيهقي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: كفأك للحية ضربة أصبتها أم أخطأتها، لأنه كما قال البيهقي: إن صح فإنما أراد والله أعلم وقوع الكفاية بها في الإتيان بالمأمور به فقد أمر ﷺ بقتلها وأراد الله أعلم إذا امتنع بنفسها عند الخطأ ولم يرد به المنع من الزيادة على ضربة واحدة. وقال في البدائع: هذا إذا أمكنه قتل الحية بضربة واحدة، كما فعل رسول الله ﷺ في العقرب، وأما إذا احتاج إلى معالجة وضربات فسدت صلاته، كما إذا قاتل في صلاته، لأنه عمل كثير ليس من أعمال الصلاة. وذهبت الشافعية إلى أنه إن احتاج قتلها

إلى عمل كثير أبطل وإلا فلا. وظاهر كلام الحنابلة أنه لا فرق في جواز قتلها بين العمل القليل والكثير. وحكى الترمذى عن جماعة كراهة قتلها في الصلاة إن كان بعمل كثير منهم النخعى. ويدل لهم ما رواه ابن أبي شبة عن قتادة قال: إذا لم تتعرض لك فلا تقتلها وما سيأتى للمصنف من قوله ﷺ: إن في الصلاة لشغلا. وقوله: اسكنوا في الصلاة، رواه المصنف في باب في السلام، لكن هذين الحديثين الأخيرين عامان فيخصصان بحديث الباب وأشابهه مما ورد فيه الإذن بعمله في الصلاة، ويلحق بالحية والعقرب ما ماثلهما من كل ضرار مباح قتله.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز قتل الحية والعقرب في الصلاة، وعلى جوازه في غيرها بالطريق الأولى، وعلى جواز العمل الكثير في الصلاة إذا دعت إليه الضرورة، وعلى طلب دفع الضرر عن النفس ولو حال الصلاة.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُصَلِّي وَالْبَابُ عَلَيْهِ مُغْلَقٌ فَجِئْتُ فَاسْتَفْتَحْتُ فَمَشَى، فَفَتَحَ لِي ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُصَلَّاهُ وَذَكَرَ أَنَّ الْبَابَ كَانَ فِي الْقُبْلَةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي والترمذى والدارقطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (يصلى والباب عليه مغلق) وفي رواية النسائي يصلى تطوعاً، وبوّب عليه الترمذى فقال: باب ما يجوز من المشى والعمل في صلاة التطوع. قوله: (فاستفتحت) أى طلبت فتح الباب. والظاهر أنها ظنت أنه ليس في صلاة وإلا لم تطلب منه الفتح كما هو اللاتق بأدبها وعلمها. (قوله: فمشى ففتح لى) دليل على إباحة المشى في صلاة التطوع لحاجة قل أو كثر قال ابن الملك:

مشبه ﷺ وفتح الباب ثم رجوعه إلى الصلاة يدل على أن الأفعال الكثيرة إذا توالى لا تبطل الصلاة وإليه ذهب بعضهم. وما قاله ابن رسلان من أن هذا المشى محمول على أنه مشى خطوة أو خطوتين أو مشى أكثر من ذلك متفرقاً مردود لأنه من تقييد الحديث بالمذهب ولا يخفى فسادُه. قوله: (وذكر أن الباب كان في القبلة) أى ذكر عروة أن الباب كان إلى جهة القبلة. وهذا يدل على أنه ﷺ لم يتحول عن القبلة حال ذهابه ويكون رجوعه إلى مصلاه على عقبه إلى خلف ويؤيده ما رواه الدارقطنى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يصلى فإذا استفتح إنسان الباب فتح الباب ما كان في القبلة أو عن يمينه أو عن يساره ولا يستدبر القبلة. فهذا يرد شبهة من قال: إن هذا الفعل يستلزم ترك استقبال القبلة.

﴿باب ردّ السلام في الصلاة﴾

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا وَقَالَ: إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد ومسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (فلما رجعنا من عند النجاشي... إلخ) وكان رجوعهم في السنة الثالثة من الهجرة والنبي ﷺ يتجهز لغزوة بدر وكانت هجرتهم إلى الحبشة حين كان رسول الله ﷺ بمكة فآرين لما لحقهم من أذى المشركين ولما خرج رسول الله ﷺ إلى المدينة وسمعوا بمهاجرته ﷺ هاجروا من الحبشة إلى المدينة فوجدوه ﷺ في الصلاة فسلموا عليه كما كانوا يسلمون قبل مهاجرتهم إلى الحبشة فلم يردّ عليهم،

وقال: إن في الصلاة لشغلاً بضميتين أى مانعاً من الكلام في الصلاة وهو بزيادة اللام للتأكيد، وفي رواية للبخارى بدونها، والتكثير للتعظيم أى شغلاً عظيماً لأنها مناجاة الله تعالى فلا يليق فيها الاشتغال بغيره ويحتمل أن يكون التكثير للتنويع أى إن في الصلاة لشغلاً بقراءة القرآن والذكر والدعاء.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ وَنَأْمُرُ بِحَاجَتِنَا فَقَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ فَأَخَذَنِي مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ وَإِنَّ اللَّهَ جَلٌّ وَعَزٌّ قَدْ أَخَذْتُ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والطحاوى وابن حبان في صحيحه.

○ معنى الحديث: قوله: (كنا نسلم في الصلاة... إلخ) أى كان يسلم أحدنا على الآخر وهو في الصلاة فيرد عليه السلام، وكان أحدنا إذا عرضت له حاجة وهو في الصلاة أمر بها. قوله: (فأخذني ما قدم وما حدث) بضم الدال فيهما ومراده غلب على الفكر في أحوالي السابقة واللاحقة ما كان سبباً لتركه ﷺ السلام على ويحتمل أن المراد أخذني ما تقدم من التكلم في الصلاة وما حدث فيها من عدم التكلم قوله: (إن الله ﷻ يحدث من أمره ما يشاء... إلخ) أى يظهر ويحدد من الأحكام ما يشاء، وإن الله تعالى قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة، وفي رواية كنا نسلم على النبي ﷺ إذ كنا بمكة قبل أن نأتي أرض الحبشة فلما قدمنا من أرض الحبشة أتيناه فسلمنا عليه فلم يرد فأخذني ما قرب وما بعد حتى قضى الصلاة فسألته فقال: إن الله

يحدث من أمره ما يشاء وإنه قد أحدث من أمره أن لا تتكلم في الصلاة وفي هذا دلالة على نسخ الكلام في الصلاة وتحريمه فيها (ويدل) على النسخ أيضاً بقية أحاديث الباب، وما رواه البخاري وغيره، وسيأتي للمصنف عن زيد بن أرقم قال: كان أحدنا يكلم الرجل إلى جنبه في الصلاة فنزلت ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ البقرة/٢٣٨. فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ولا خلاف بين أهل العلم أن من تكلم في صلاته عامداً فسدت صلاته لا فرق بين قليل الكلام وكثيره، إلا لمصلحة الصلاة كما قاله ابن المنذر واختلف في كلام الناسي والساهي، فقال الثوري وابن المبارك والنخعي وحماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة والهادوية: إن كلام الناسي والجاهل مبطل للصلاة قلّ أو كثر كالعامد واستدلوا بحديث زيد بن أرقم المذكور وسائر الأحاديث المصرحة بالنهي عن الكلام في الصلاة قالوا: وظاهرها عدم الفرق بين العامد والناسي والجاهل ووافقهم المالكية في الجاهل. وكذا الشافعية إلا أنهم قالوا يغتفر لقريب العهد بالإسلام يسر الكلام وفي المغني للحنابلة إن تكلم جاهلاً لتحريم الكلام في الصلاة فقال القاضي في الجامع: لا أعرف عن أحد نصاً في ذلك. ويحتمل أن لا تبطل صلاته لأن الكلام كان مباحاً في الصلاة بدليل حديث ابن مسعود وزيد بن أرقم ولا يثبت حكم النسخ في حق من لم يعلمه بدليل أن أهل قباء لم يثبت في حقهم حكم نسخ القبلة قبل علمه فبنوا على صلاتهم. وقالت: المالكية والشافعية كلام الناس يبطل كثيره دون يسيره وقالت: الحنابلة إن الناسي على نوعين (أحدهما) أن ينسى أنه في صلاة وفيه روايتان: (إحدهما) لا تبطل لأنه ﷺ تكلم في قصة ذي اليمين ولم يأمر معاوية بن الحكم بالإعادة إذ تكلم جاهلاً وما عذر فيه بالجهل عذر فيه بالنسيان (ثانيتهما) تبطل لعموم أحاديث النع من الكلام في الصلاة ولأنه ليس من جنس ما هو مشروع فلم يسامح فيه بالنسيان كالعمل الكثير من غير جنس الصلاة (النوع

الثاني) أن يظن أن صلاته قد تمت فيتكلم فإن كان سلامًا لم تبطل الصلاة رواية واحدة لأنه ﷺ وأصحابه فعلوه وبنوا على صلاحهم ولأن جنسه مشروع في الصلاة فأشبهه الزيادة فيها من جنسها. وإن لم يكن سلامًا فالنصوص عن أحمد في رواية عن أصحابه أنه إذا تكلم بشيء مما تكمل به الصلاة أو شيء من شأن الصلاة مثل كلامه ﷺ لذى اليدين لم تفسد صلاته، وإن تكلم بشيء من غير أمر الصلاة كقوله: يا غلام اسقني ماء بطلت صلاته. ومن فرق بين كلام العامد وغيره ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير من الصحابة ومن التابعين عروة وعطاء والحسن البصري وحكاة الحازمي عن عمرو بن دينار ونفر من أهل الكوفة وعن أكثر أهل الحجاز وحكاة النووي عن الجمهور واستدلوا على عدم فساد صلاة الناسي بما رواه ابن ماجه والدارقطني والطبراني والحاكم والبيهقي مرفوعًا: رفع عن أمي الخطأ والنسيان وبأن النبي ﷺ تكلم حال السهو وبني على صلاته كما في حديث ذى اليدين واستدلوا على عدم فساد صلاة الجاهل بحديث معاوية بن الحكم الآتي.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على وقوع النسخ في الأحكام الشرعية، وعلى أن من سلم عليه وهو في الصلاة لا يرد إلا بعد الفراغ منها.

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ صُهَيْبٍ أَنَّهُ قَالَ: مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ إِشَارَةً قَالَ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: إِشَارَةً بِأَصْبَعِهِ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والنسائي والطحاوي والترمذي وقال: حديث صحيح.

○ معنى الحديث: قوله: (فردّ إشارة) أي ردّ ﷺ على الإشارة لا باللفظ

وهذا لا يناق ما في الحديث السابق من تأخيرہ ﷺ رَد السلام إلى ما بعد سلامه من الصلاة، فإن هذا محمول على بيان الجواز، والسابق محمول على الأفضل. وفي حديث الباب دلالة على مشروعية سلام غير المصلى على المصلى من غير كراهة، وفيه أيضًا مشروعية رَد المصلى السلام بالإشارة (وقد اختلف) في كل منهما فقالت الشافعية والمالكية : يجوز ابتداء السلام على المصلى من غير كراهة وهو المعتمد عند المالكية وهو قول ابن عمر ومالك وأحمد قال النووي: وهو الذى تقتضيه الأحاديث الصحيحة. ويدلّ لهم حديث صهيب هذا فإنه ﷺ أقرّ صهيّا عليه ولم ينكر عليه. وقالت: الحنفية : يكره ابتداء السلام على المصلى وهو قول جابر وعطاء والشعبي وأبي مجلز وإسحاق بن راهويه وقول عند المالكية. ويدلّ لهم ما سيأتى للمصنف لا غرار في صلاة ولا تسليم. وأما رَد المصلى السلام فقالت المالكية والشافعية والحنابلة يردّ بالإشارة وهو قول ابن عمر وابن عباس وإسحاق وهو المنقول عن أكثر العلماء واستدلوا بحديث الباب فإنه ﷺ أشار بيده وبما رواه أحمد والترمذى والمصنف عن ابن عمر قال: قلت لبلال كيف كان رسول الله ﷺ يردّ عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو في الصلاة ؟ قال: يشير بيده. وقال أبو ذر وعطاء والنخعي والثوري: يستحب أن لا يردّ المصلى السلام إلا بعد الفراغ من الصلاة. واستدلوا بحديث ابن مسعود المتقدم، وفيه: فسلمت عليه فلم يردّ علىّ السلام فأخذنى ما قدم وما حدث، فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة قال: إن الله ﷻ يحدث من أمره ما يشاء وإن شاء الله تعالى قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة فردّ علىّ السلام. واستدلوا أيضًا بما سيذكره المصنف عن أبي هريرة لا غرار في صلاة ولا تسليم وبما رواه البزار

والدار قطنى وسيأتى للمصنف عن أبى هريرة مرفوعاً: التسبيح للرجال والتصفيق للنساء من أشار فى صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها، لكن يجاب عن حديث ابن مسعود بأن المنفى فى قوله فلم يردّ على السلام الرّدّ باللفظ لا الرّدّ بالإشارة. وردّه بعد الفراغ من الصلاة لا ينافى الرّدّ بالإشارة حال الصلاة وبأن حديث لا غرار فى صلاة ولا تسليم ولا يدل على عدم جواز ردّ السلام بالإشارة لأنه ظاهر فى تسليم الغير على المصلى وتسليم المصلى على الغير لا فى الرّدّ من المصلى على من سلم عليه ولو سلم شمله لردّ المصلى على من سلم عليه فيحمل على الرّدّ باللفظ جمعاً بين الأحاديث وبأن حديث من أشار فى صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها ضعيف كما سيأتى، وعلى فرض صحته فتحمل الإشارة فيه على الإشارة لغير ردّ السلام أو لغير الحاجة وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يردّ لا لفظاً ولا إشارة فإن ردّ باللفظ بطلت الصلاة، وإن ردّ بالإشارة كره وحكى ابن المنذر عن أبى هريرة وسعيد بن المسيب والحسن البصرى وقتادة أنهم أباحوا ردّ السلام فى الصلاة باللفظ. وهذا مردود بالأحاديث الدالة على نسخ ذلك. ولعله لم يبلغهم النسخ (إذا علمت) ما تقدم تبين لك أن الراجح ما ذهب إليه الجمهور من مشروعية ردّ السلام بالإشارة حالة الصلاة. قوله: (قال: ولا أعلمه إلا... إلخ) أى قال قتيبة: لا أعلم الليث إلا قال فى روايته فردّ إشارة بأصبعه.

● عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَرْسَلَنِي نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى بَعِيرِهِ فَكَلَّمْتُهُ فَقَالَ لِي يَبْدِهِ هَكَذَا ثُمَّ كَلَّمْتُهُ فَقَالَ لِي يَبْدِهِ هَكَذَا

وَأَنَا أَسْمَعُهُ يَقْرَأُ وَيُؤَمِّئُ بِرَأْسِهِ فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: مَا فَعَلْتَ فِي الَّذِي أَرْسَلْتُكَ فَإِنِ نَسِيَ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكَلِّمَكَ إِلَّا آتَى كُنْتُ أَصْلَى .

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم وأخرج الترمذى والطحاوى والنسائى نحوه.

○ معنى الحديث: قوله: (أرسلنى نبي الله ﷺ ... إلخ) وفى رواية مسلم أرسلنى رسول الله ﷺ وهو منطلق إلى بنى المصطلق أى أرسلنى إليهم لآتيه بخبرهم أو حاجة من الحاجات، وبنو المصطلق هم بنو خزاعة بن سعد بطن من خزاعة (قوله: يصلى على بعيره) أى تطوعًا، وفى رواية مسلم ثم أدركته وهو يسير زاد النسائى مشرفًا أو مغربًا قوله: (فكلمته) يعنى سلمت عليه كما صرح به فى رواية النسائى، ورواية لمسلم عن أبى الزبير عن جابر. ويحتمل أنه كلمه بغير السلام قوله: (فقال لى بيده هكذا) أى أشار لى بيده هكذا نحو الأرض كما صرح به فى رواية مسلم وفيها ثم كلمته، فقال لى بيده هكذا وأومأ زهير بيده نحو الأرض (وهذا يدل) على جواز الإشارة فى الصلاة لحاجة، وبه قالت المالكية والحنابلة وكذا الشافعية على الأصح عندهم وقيدوه بما إذا كانت الإشارة يسيرة، فإن كانت كثيرة بطلت الصلاة وقالت الحنفية: تكره الإشارة فى الصلاة. لكن الأحاديث على خلافه. وجاءت الإشارة لحاجة عن رسول الله ﷺ فى غير حديث الباب كحديث عائشة وجابر اللذين أخرجهما الشيخان والمصنف وغيرهم لما صلى بهم ﷺ جالسًا فى مرض له، فقاموا خلفه فأشار إليهم أن اجلسوا وحديث أم سلمة عندهم أيضًا أنها قالت: سمعت النبي ﷺ ينهى عن الركعتين بعد العصر ثم رأيته يصليهما وعندى نسوة من بنى حرام فأرسلت إليه الجارية، فقلت قومي بجنبه وقولى له: تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين وأراك تصليهما فإن أشار بيده فاستأخرى عنه ففعلت الجارية

فاشار بيده. قوله: (وأنا اسمعه يقرأ... إلخ) أى يقرأ القرآن ويومئ برأسه للركوع والسجود.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه ينبغي للرئيس إذا أراد قتال قوم أن يرسل من يكشف له خبرهم قبل وصوله إليهم ليكون على بصيرة من أمرهم، وعلى جواز الصلاة على الدابة، وهى محمولة على التطوّع كما عرفت، وعلى أن الصلاة على الدابة يكتفى فيها بالإيماء إلى الركوع والسجود، وعلى جواز التسليم على المصلّى والردّ عليه بالإشارة، وعلى أن من سلم عليه وهو يصلى ولم يفهم المسلم الردّ عليه بالإشارة يطلب منه أن يعتذر له بعد الفراغ من الصلاة. ومثل المصلّى فى ذلك من كان متلبساً بما يمنعه من ردّ السلام كالتأذين والتلبية وقضاء الحاجة.

﴿باب فى تسميت العاطس فى الصلاة﴾

● عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السَّلْمِيِّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقُلْتُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَنْصَارِهِمْ فَقُلْتُ: وَ أَكُلَّ أَمْيَاهُ مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَادِهِمْ فَعَرَفْتُ أَنَّهُمْ يُصَمِّتُونِي لَكِنِّي سَكَتُ قَالَ: فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَبِي وَأُمِّي مَا ضَرَبَنِي وَلَا كَهَرَنِي وَلَا سَبَنِي ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَحِلُّ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ هَذَا إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا قَوْمٌ حَدِيثُو عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ وَقَدْ جَاءَنَا اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ وَمِنَّا رِجَالٌ يَأْتُونَ الْكُفَّانَ قَالَ: فَلَا تَأْتِيهِمْ قَالَ: قُلْتُ: وَمِنَّا

رَجَالٌ يَتَطَيَّرُونَ قَالَ: ذَلِكَ شَيْءٌ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ فَلَا يَصُدُّهُمْ قَالَ:
قُلْتُ: وَمِنْ رَجَالٍ يَخْطُونَ قَالَ: كَانَ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَخْطُ فَمَنْ وَافَقَ خَطُّهُ
فَذَلِكَ قَالَ: قُلْتُ: جَارِيَةٌ لِي كَانَتْ تَرْعَى غَنِيمَاتٍ قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَانِيَّةِ إِذِ
اطْلَعْتُ عَلَيْهَا اطَّلَاعَةً فَإِذَا الذَّنْبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْهَا وَأَنَا مِنْ بَنِي آدَمَ
آسَفُ كَمَا يَأْسِفُونَ لَكِنِّي صَكَّكْتُهَا صَكَّةً فَعَظُمَ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَقُلْتُ: أَفَلَا أُعْتِقَهَا قَالَ: انْتَبَيْتُ بِهَا قَالَ: فَجِئْتُ بِهَا فَقَالَ: أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ:
فِي السَّمَاءِ. قَالَ: مَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: أَلَيْتَ رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: أُعْتِقَهَا فَإِنَّهَا مُؤَمَّةٌ.

والحديث أخرجه: مسلم والنسائي والبيهقي والطبراني وابن أبي شيبة وأحمد.

معنى الحديث : قوله: (فعطس) بفتح الطاء المهملة من بابي ضرب ونصر،
والعطاس معروف. قوله: (فقلت: يرحمك الله) شتمته لأنه سمعه يحمد الله تعالى كما
تفيدة الرواية الآتية. قوله: (فرماني القوم بأبصارهم) وفي رواية مسلم: فحدقني القوم
بأبصارهم من التحديق وهو شدة النظر أى نظروا إلى نظرة منكر كيلا أتكلم في
الصلاة. وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الأبصار بالسهام، ثم حذف السهام
وأشار إليها بالرمي. قوله: (وا تكل أمياه) بضم التاء المثلثة وسكون الكاف وبفتحهما
لغتان وهو فقدان المرأة ولدها يقال: تكلته أمه بكسر الكاف من باب تعب فقدته،
والواو فيه للنسبة وأمياه بكسر الميم مضافاً إلى ياء المتكلم المفتوحة والألف للنسبة والهاء
للسكت، فكانه قال: وافقد ولدها يعنى نفسه. وقال ذلك لما علم أنه خالف
بكلامه في الصلاة قوله: (ما شأنكم تنظرون إليّ) أى ما حالكم تنظرون إليّ نظر غضب
وإنكار. وفي رواية النسائي: ما لكم تنظرون إليّ. قوله: (فجعلوا يضربون بأيديهم على

أفخاذهم) وفي رواية النسائي: فضرب القوم بأيديهم على أفخاذهم. وفعلوا ذلك لزيادة الإنكار ليسكتوه. وهو محمول على أن ذلك كان قبل مشروعية التسبيح لمن نابه شيء في الصلاة. قوله: (فعرفت أنهم يصمتون إ.خ) بتشديد الميم أى يسكتون. قوله: (لكنى سكت) استدراك على محذوف جواب لما أى لما رأيتهم يسكتون غضبت لكنى سكت ولم أسأل عن السبب امتثالاً لما أشاروا إليه لأنهم أعلم مني. قوله: (بأبي وأمي) أى: هو مفدى بأبي وأمي، وفي رواية مسلم: فبأبي هو وأمي ما رأيته معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه. وأتى به تعظيماً له ﷺ قوله: (ما ضربني ... إ.خ) مرتب على جواب الشرط المحذوف أى: لما صلى رسول الله ﷺ دعاني فعلمني برفق وما ضربني إ.خ. وقوله: بأبي وأمي معترض بين الشرط وجوابه. وقوله: (ولا كهربي ولا سبني). أى ما انتهرني ولا أغلظ على القول، ولا أستقبلني ﷺ بوجه عبوس. يقال: كهر الرجل إذا انتهره. قوله: (إن هذه الصلاة لا يحل فيها شيء من كلام الناس) صريح في تحريم الكلام في الصلاة، وأضاف الكلام إلى الناس ليخرج التسبيح والذكر فإنه لا يراد بهما خطاب الناس. ويؤخذ منه منع تشميت العاطس في الصلاة، وأنه من كلام الناس الذي يحرم في الصلاة وتفسد به إذا أتى به عامداً علماً. ولعل النبي ﷺ لم يأمر معاوية بالإعادة لجهله بتحريم الكلام في الصلاة، وإلى أن تشميت العاطس مبطل للصلاة ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة قالوا: لأنه خطاب للغير وقالت الحنفية: لو قال العاطس لنفسه: يرحمك الله لا تفسد صلاته لأنه دعاء لنفسه. وقال النووي: إذا قال: يرحمه أو رحمه الله لم تفسد صلاته باتفاق الأصحاب لأنه ليس بخطاب. وعن أبي يوسف: لا تبطل الصلاة بالشميت لأنه دعاء بالمغفرة والرحمة وبه قالت المالكية إلا أنهم قالوا: يكره. والحديث حجة عليهم قوله: (إنما هو التسبيح ... إ.خ) أى ما يحل في الصلاة إنما هو التسبيح

والتهليل وقراءة القرآن وأشباهاها من الأذكار والدعاء. قوله: (أو كما قال) من كلام معاوية بن الحكم ويؤتى به تحريًا للصدق لاحتمال أن يكون الراوى أو بعض مشايخه قد التبس عليه بعض الألفاظ قوله: (إنا قوم حديثو عهد بجاهلية) وفي رواية مسلم إني حديث عهد بجاهلية أى : قريب عهد بالجاهلية، والمراد أنه أسلم حديثًا ولم يعرف أحكام الدين. وهو اعتذار منه على ما وقع له من الخطأ. والجاهلية ما قبل ورود الشرع سموا بذلك لكثرة جهالاتهم وفحشهم. قوله: (ومنا رجال يأتون الكهان) جمع كاهن وهو من يدعى معرفة الأخبار عن الأشياء في المستقبل ويدعى معرفة السرائر بخلاف العرّاف فإنه يدعى معرفة المسروق ومكان الضالة ونحوهما قوله: (فلا تأثم) نهى ﷺ عن إتيان الكهنة لأنهم يلبسون على الناس كثيرًا من الشرع، ولأنهم قد يتكلمون بمغيبات قد يصادف بعضها الصواب فيخاف الفتنة على من رأى ذلك. قال النووي: قد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهى عن إتيان الكهان وتصديقهم فيما يقولون وتحريم ما يعطون من الحلوان وهو حرام بإجماع المسلمين وقد نقل الإجماع في تحريمه جماعة منهم أبو محمد البغوى، وقال: اتفق أهل العلم على تحريم حلوان الكاهن، وهو ما أخذه المتكهن على كهنته لأن فعل الكهانة باطل لا يجوز أخذ الأجرة عليه، وقال: الخطأى حلوان الكاهن ما يأخذه المتكهن على كهنته، وهو محرم وفعله باطل وقال في حديث: من أتى عرّافًا أو كاهنًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ رواه الإمام أحمد بسند صحيح. وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيرًا من الأمور، فمنهم من يزعم أن له رثيًا من الجن يلقي إليه الأخبار، ومنهم من يدعى استدراك ذلك بفهم أعطيه، ومنهم من يسمى عرّافًا وهو الذى يزعم معرفة الأمور بمقدمات وأسباب يستدلّ بها كعرفة من سرق الشيء الفلانى ومعرفة من تتهم به المرأة، ونحو ذلك. والحديث : يشتمل على النهى عن إتيان

هؤلاء كلهم والرجوع إلى قلوبهم وتصديقهم فيما يدعون به.

قوله: (ومنا رجال يتطرون) أى: يتشاءمون. قال فى النهاية: الطيرة بكسر الطاء وفتح الياء، وقد تسكن التشاؤم بالشىء وأصل التطير التفاضل بالطير، واستعمل لكل ما يتفاضل به ويتشاءم، وكانت العرب تتطير بالطيور والظباء، فيستبشرون بالسوانح وهى أن يمر الطير والصيد من اليسار إلى اليمين ويتشاءمون بالبوارح وهى مرور الطير والصيد من اليمين إلى اليسار، وكان ذلك يصدهم عن مقاصدهم ومنعهم من السير إلى مطالبهم فنفاه الشرع وأبطله ونهى عنه وأخبر أنه ليس له تأثير فى جلب نفع أو دفع ضرر.

قوله: (ذاك شىء يجدونه ... إلخ) وفى نسخة ذلك شىء يعنى وهو يقع فى نفوسهم فلا يمنعهم من أفعالهم لأنه ليس له تأثير، إنما هو شىء يسوِّله الشيطان ويزينه لهم فيعملون عليه ليقعهم فى اعتقاد أن هناك مؤثراً غير الله تعالى، وهو كفر صريح بإجماع الأئمة، فلذا نهى ﷺ عن العمل على مقتضاه. وقال النوى: معناه أن الطيرة شىء تجدونه فى نفوسكم ضرورة ولا عتب عليكم فى ذلك، فإنه غير مكتسب لكم فلا تكليف به، ولكن لا تمتنعوا بسببه من التصرف فى أموركم، فهذا هو الذى تقدرون عليه وهو مكتسب لكم فيقع به التكليف فنهاهم ﷺ عن العمل بالطيرة والامتناع من تصرفاتهم بسببها، وقد تظاهرت الأدلة الصحيحة على النهى عن التطير والطيرة وهى محمولة على العمل بها، لا على ما يوجد فى النفس من غير عمل على مقتضاه عندهم. قوله: (ومنا رجال يخطون) يعنى: فى الرمل. قال ابن عباس: الخط هو الذى يجعله الخازى وهو علم قد تركه الناس يأتى صاحب الحاجة إلى الخازى فيعطيه حلواً فيقول له: أعدد حتى أخط لك وبين يدي الخازى غلام له معه ميل (الريشة)، ثم يأتى إلى أرض رخوة فيخط فيها خطوطاً كثيرة بالعجلة لنلا يلحقها

العدد ثم يرجع فيمحو منها على مهل خطين خطين وغلّامه يقول للتفاؤل ابني عيان
أسرعا البيان فإن بقي خطان فهو علامة النجاح، وإن بقي خط واحد فهو علامة
الخيبة. وقال الحربي: الخط هو أن يخط ثلاثة خطوط ثم يضرب عليهنّ بشعير أو نوى،
ويقول: كذا وكذا وهو ضرب من الكهانة. وقال صاحب النهاية: الخط المشار إليه
علم معروف، وللناس فيه تصانيف كثيرة وهو معمول به إلى الآن وهم فيه أوصاف
واصطلاح وأسامٍ وعمل كثير يستخرجون به الضمير وغيره، وكثيراً ما يصيبون فيه.
قوله: (كان نبي من الأنبياء يخط ... إلخ) قيل: المراد به: إدريس وقيل: دانيال.
وقوله: (فمن وافق خطه) أى: من وافق من الناس خطه خط ذلك النبي فخط بالرفع
فاعل والمفعول محذوف. ويحتمل أن يكون خط بالنصب على المفعولية ويكون فاعل
وافق ضميراً عائداً على من. (قوله: فذاك) أى: فهو مصيب وعالم بمثل ذلك النبي
ولكن لا طريق لنا إلى العلم اليقيني بالموافقة. وامتنعت الموافقة لأن خطه كان معجزة
ولأنه كان يعرف بالقراءة بواسطة تلك الخطوط، فلا يلحق به أحد من غير
الأنبياء في صفة ذلك الخط لقوة فراسته وكمال علمه وورعه وقال النووي: المقصود
أنه حرام لأنه لا يباح إلا بيقين الموافقة وليس لنا يقين بها، وإنما قال ﷺ: فمن
وافق خطه فذاك ولم يقل هو حرام من غير تعليق على الموافقة لئلا يتوهم متوهم أن
هذا النهي يدخل فيه ذاك النبي الذي كان يخط فحافظ ﷺ على حرمة ذلك النبي مع
بيان الحكم في حقنا، فالمنعنى أن ذلك النبي لا مانع في حقه وكذا لو علمت موافقته،
ولكن لا علم لكم بها. وما ذكره من التوهم غير مسلم، إذ لو صرح بالحرمة من
غير تعليق ما جاء هذا التوهم لأن كثيراً من الأمور كانت مباحة في شريعة من قبلنا
وهي حرام في شرعنا وغايته أن يكون منسوخاً في شرعنا. وقال الخطابي: قوله فمن
وافق خطه فذاك يشبهه أن يكون أراد به الزجر وترك التعاطي له إذا كانوا لا

يصادفون معنى خط ذلك النبي لأن خطه كان علماً لنبوته. وقد انقطعت نبوته فذهبت معها. ولذا قال المحرمون لعلم الرمل وهم أكثر العلماء: لا يستدل بهذا الحديث على إباحته لأنه علق الإذن فيه على موافقة خط ذلك النبي وموافقته غير معلومة إذ لا تعلم إلا من تواتر أو نص منه ﷺ أو من أصحابه أن الأشكال التي لأهل علم الرمل كانت لذلك النبي، ولم يوجد ذلك فاتضح تحريره. قوله: (قلت جارية لي ... إلخ) وفي نسخة قلت: إن جارية لي كانت ترعى. وفي رواية مسلم كانت ترعى غنماً، والمراد بالجارية: الخادمة. وأحد جبل معروف قرب المدينة سمي بذلك لانقطاعه عن جبال آخر، والجوانية بفتح أوله وتشديد ثانيه، وكسر النون وتشديد المثناة التحتية المفتوحة موضع قرب أحد. قال النووي: فيه دليل على جواز استخدام السيد جاريته في الرعى وإن كانت تنفرد في المرعى، وإنما حرم الشرع سفر المرأة وحدها لأن السفر مظنة الطمع فيها وانقطاع ناصرها والذب عنها بخلاف الراعية، ومع هذا فإن خيف مفسدة من رعيها لرية فيها أو لفساد ممن يكون في الناحية التي ترعى فيها أو نحو ذلك لم يسترعهما وحينئذ لا تمكن الحرّة ولا الأمة من الرعى لأن الرعى في تلك الحالة يصير في معنى السفر، فإن كان معها زوج أو محرم ممن تأمن معه على نفسها فلا منع من الرعى حينئذ كما أنه لا منع من السفر في تلك الحالة. قوله: (إذ اطلعت عليها إطلاعة ... إلخ) أي نظرت إليها مرة لأعلم خبرها، وإذا بالذب قد أخذ منها شاة، وأنا من بني آدم أحزن لما يقع لي كما يحزنون لما يقع لهم، لكني صككتها صكة، وهو استدراك على محذوف أي فلم أصبر على ذلك وما اكتفيت بسبها، لكني ضربتها بيدي مبسوطة ضربة فجعل رسول الله ﷺ صكى لها أمراً عظيماً على لشافته ﷺ عليها. ولعل معاوية ضرب الجارية على وجهها حتى أنه ﷺ عظم عليه ذلك. قوله: (أفلا أعتقها) طلب إعتاقها جبراً لما وقع منه، ولما رأى منه ﷺ من الغضب

لأجلها (قوله: فقال: أين الله ... إلخ) أى: قال ﷺ للجارية: أين الله؟ قال: النوى هذا الحديث من أحاديث الصفات وفيها مذهبان. (أحدهما) الإيمان به من غير خوض في معناه مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء وتنزيهه عن سمات المخلوقات (والثاني) تأويله بما يليق به سبحانه وتعالى، فمن قال بهذا قال: كأن المراد امتحانها هل هي موحدة تقر بأن الخالق المدبر الفعال لما يريد هو الله ﷻ وحده وهو الذى إذا دعاه الداعي استقبل السماء، كما أنه إذا صلى المصلى استقبل الكعبة، وليس ذلك لأنه منحصر في السماء، كما أنه ليس منحصرًا في جهة الكعبة، بل ذلك لأن السماء قبلة الداعين، كما أن الكعبة قبلة المصلين. أو هي من عبدة الأوثان التي بين أيديهم، فلما قالت في السماء علم أنها موحدة وليست عابدة للأوثان. وقال المازرى: أراد ﷺ معرفة ما يدل على إيمانها لأن معبودات الكفار من صنم ونار بالأرض، وكل منهم يسأل حاجته من معبوده والسماء قبلة دعاء الموحدين فأراد كشف معتقدها وخاطبها بما تفهم فأشارت إلى الجهة التي يقصدها الموحدون ولا يدل ذلك على جهته ولا انحصاره في السماء كما لا يدل التوجه إلى القبلة على انحصاره في الكعبة. وقيل إنما سألتها بأين عما تعتقده من عظمة الله تعالى. وإشارتها إلى السماء إخبار عن جلالة ﷻ في نفسها وأنه في المنزلة العليا من التنزه عن الحوادث وصفاتها وليست هي كآهل الشرك في عبادتهم لما لا عظمة له، وإنما هو جهاد يصنع باليد لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى شيئًا وفي هذا كله صرف للفظ أين عما هي له فإنها موضوعة للاستفهام عن المكان وهي مصروفة عن ظاهرها باتفاق السلف والخلف لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ الشورى/ الآية ١١. إلا أن السلف قالوا نؤمن به وبمثله من التشابه من غير خوض في معناه مع اعتقاد أن الله ليس كمثله شيء وهو أسلم، وهو مذهبنا وأما الخلف

فأولوه بما تقدم. قوله: (أعتقها فإنها مؤمنة) أمره ﷺ بعتقها بعد تبين إيمانها دليل على أن عتق المؤمن أفضل من عتق الكافر تطوعاً لا لأن عتق الكافر لا يصح تطوعاً، فإنهم قد اتفقوا على صحته واتفقوا على أنه لا يصح عتق الكافر في كفارة القتل. واختلفوا في عتقه في كفارة الظهار والأيمان وتعمد الفطر في رمضان فمنعه مالك والشافعي وأجازاه الكوفيون وسأى تمام الكلام عليه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن تسميت العاطس من الكلام الذي لا يجوز في الصلاة، وعلى أن العمل القليل فيها لا يبطلها، وعلى ما كان عليه الرسول ﷺ من عظيم الخلق ورفقه بالجاهل وشفقته على الأمة. وعلى تحريم الكلام في الصلاة. وتقدم تمام الكلام عليه في باب العمل في الصلاة، وعلى تحريم إتيان الكهان. وعلى منع التطير والتشاؤم بالأشياء، وعلى منع التخطيط المسمى بضرب الرمل، وعلى جواز استخدام السيد جاريته في الرعى. وعلى الترغيب في الرأفة بالخدم والتنفير من إهانتهم، وعلى طلب تعظيم المؤمن وإكرامه والإحسان إليه.

﴿باب التأمين وراء الإمام﴾

● عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَرَأَ (وَلَا الضَّالِّينَ) قَالَ: آمِينَ وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ.

أخرج الحديث أحمد والترمذي والدارقطني وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا قرأ ولا الضالين قال: آمين ... إلخ) فيه دلالة على مشروعية تأمين الإمام وجهره به. قال الترمذي وبه يقول غير واحد من (٣٥)

أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم يرون الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيه.

وبذلك قالت الشافعية وأحمد وإسحاق. واختلفت الروايات عن مالك في الصلاة الجهرية. فروى المصريون عنه عدم التأمين فيها قالوا لأن الإمام داع ومن سنة المؤمن أن يكون غير الداعي. وروى عنه مطرّف وابن الماجشون التأمين للإمام في الجهرية لكنه يؤمن سرّاً. وإذا أسرّ الإمام القراءة فلم يختلف عندهم في أنه يؤمن فيها. وقالت الحنفية: يؤمن الإمام سرّاً قالوا لأن التأمين ليس فيه إلا زيادة الدعاء والداعي أولى به. وآمين ليست من الفاتحة بل ولا من القرآن. ولذا قال المفسرون يسنّ الإتيان بها مفصولة عن الفاتحة بسكتة لتمييز القرآن عن غيره. وكذا يسنّ الإتيان بها لكل داع لما روى عن عليّ آمين خاتم رب العالمين ختم بها دعاء عباده. وفيها لغات "أشهرها" مدّ الهمزة وتخفيف الميم. "ثانيها" قصر الهمزة وتخفيف الميم حكاهما ثعلب وجماعة وأنكرها عليهم آخرون. وحكى الواحدى عن حمزة والكسائي مدّ الهمزة مع إمالتها وتخفيف الميم. وحكى عن الحسن البصرى والحسين بن الفضل مدّ الهمزة وتشديد الميم قال: النوى في شرح المذهب ويؤيده أنه جاء عن جعفر الصادق أن تأويله قاصدين إليك وأنت الكريم من أن تحجب واحداً. وحكى القاضى عياض هذا الأخير وقال: إنها لغة شاذة مردودة. وحكى ابن السكيت وسائر أهل اللغة أنها من لحن العوام. وآمين اسم فعل أمر بمعنى : استجب مبنى على الفتح. وقيل معناه : لا تحجب رجاءنا إذ لا يقدر على هذا غيرك. وقيل : هو كنز من كنوز العرش، وحكى صاحب القاموس عن الواحدى أنها اسم من أسماء الله والتقدير يا آمين لكن قيل عليه إنه لو كان اسماً لبنى على الضمّ لأنه منادى مفرد، وأيضاً أسماء الله تعالى توقيفية ولم يثبت أن آمين منها.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) فَقُولُوا: آمِينَ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومالك فى الموطأ والنسائى وابن حبان وعبد الرزاق وأحمد.

○ معنى الحديث: استدل به من قال: إن الإمام لا يؤمن لكن لا يدل له لأن غاية ما يفيد أنه تأمين الإمام مسكوت عنه، وتقدم فى حديث وائل وأبى هريرة أنه ﷺ كان يؤمن ويجهر حتى يسمع من يليه من الصف وهو كان يصلى إماماً. وقوله: (فقولوا: آمين) أى: مع تأمين الإمام ليوافق تأمينكم تأمين الملائكة فإنهم يؤمنون حال تأمين الإمام. قيل: فى الحديث دلالة على أن المأموم يجهر بالتأمين. وقد ترجم البخارى هذا الحديث، فقال: "باب جهر المأموم بالتأمين" قال الزين بن المنير: مناسبة الحديث للترجمة أن فى الحديث الأمر بقوله: آمين، والقول إذا وقع به الخطاب مطلقاً حمل على الجهر، ومتى أريد به الإسرار أو حديث النفس قيد بذلك. وروى البيهقى عن عطاء قال: أدركت مائتين من أصحاب رسول الله ﷺ فى هذا المسجد إذا قال الإمام: ولا الضالين سمعت لهم رجة آمين، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: قلت له: أكان ابن الزبير يؤمن على إثر أم القرآن؟ قال: نعم ويؤمن من وراءه حتى أن للمسجد للجنة. وإلى أن المأموم يجهر بالتأمين ذهبت الشافعية والحنابلة إذا كان فى صلاة جهرية، فإن كان فى سرية أسر به. وذهبت المالكية إلى أنه يسر بالتأمين مطلقاً فى جهرية وسرية، والفذ كالمأموم عندهم. وقالت الحنفية: يؤمن المأموم والفذ والإمام سراً. وقد علمت بسط الكلام على الإمام فى الحديث

الأول من هذا الباب. وقوله: (فإنه من وافق قوله: قول الملائكة) تعليل محذوف أى : فقولوا : آمين توافقوا قول الملائكة وتأمينهم فتصيوا خيراً لأن من وافق قوله قول الملائكة: غفر له ما تقدم من ذنبه فالمراد بالموافقة الموافقة في الزمن لما في الصحيحين عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إذا قال أحدكم آمين، وقالت الملائكة في السماء، ووافقت إحداها الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه (وقال ابن حبان) في صحيحه : فإن الملائكة تقول : آمين ثم قال: يريد أنه إذا أمن كتابين الملائكة من غير إعجاب ولا سمعة ولا رياء خالصاً لله تعالى، فإنه حينئذ يغفر له، والمراد بالملائكة الحفظة، وقيل غير ذلك، وتقدم بسط الكلام على ذلك في باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامَ فَأَمَّنُوا فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: آمِينَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه ومالك فى الموطأ.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا أمن الإمام فأمنوا) دليل على مشروعية تأمين الإمام كالمأموم، ولا يقال، إن القضية شرطية لا تقتضى الوقوع "لأن" إذا لتحقق الوقوع "وتؤيده" الروايات السابقة الصريحة فى تأمينه ﷺ. وما رواه النسائى عن أبى هريرة مرفوعاً: إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإن الملائكة تقول آمين وإن الإمام يقول: آمين. وظاهر حديث الباب أن تأمين المأموم متأخر عن تأمين الإمام فإنه رتبته عليه بالفاء التى للتعقيب فيكون منافياً لما تفيده

الرواية السابقة وغيرها مما فيه أن تأمين المأموم يكون مع تأمين الإمام (وأجيب) بأن المراد بقوله إذا أمن الإمام أى أراد أن يؤمن جميعاً بين الروايات. وقال الجوينى: لا تستحب مقارنة الإمام فى شىء من الصلاة غير التأمين. وقيل يؤخذ من الخبرين تخيير المأموم فى التأمين مع الإمام أو بعده. والأمر بتأمين المأموم فى الحديث للندب عند الجمهور. وحكى ابن بزيمة عن بعض أهل العلم وجوب التأمين على المأموم عملاً بظاهر الأمر فى الحديث. وبه قالت الظاهرية على كل مصل. أما الإمام والمنفرد فالتأمين مندوب لهما عند الجمهور أيضاً. وحكى المهدي فى البحر عن العترة أن التأمين بدعة. واستدل صاحب البحر بحديث معاوية بن الحكم المتقدم، وفيه أن هذه الصلاة لا يحل فيها شىء من كلام الناس، قالوا والتأمين من كلام الناس لأنه ليس بقراءة ولا ذكر. "ويرد" ما قالوه أحاديث الباب وأشباهها. وأما حديث معاوية المذكور فهو عام مخصوص بأحاديث التأمين. وعلى تقدير أن أحاديث التأمين لا تخصه فالتأمين داخل فى العمومات الدالة على مشروعية الدعاء فى الصلاة على أن المراد بكلام الناس فيه هو تكليمهم والتأمين ليس بتكليم قوله: (قال ابن شهاب: وكان رسول الله ﷺ يقول: آمين) أتى به ردًا على من يقول: إن الإمام لا يؤمن وأول قوله ﷺ إذا أمن الإمام أى أراد التأمين ولا يلزم من الإرادة التأمين بالفعل. وهو وإن كان مرسلاً، لكن يعضده ما تقدم للمصنف من تأمينه ﷺ وما تقدم فى رواية النسائي عن أبي هريرة.

● عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ بِلَالٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَسْبِقْنِي

بِأَمِينٍ .

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي وعبد الرزاق والبخارى.

○ معنى الحديث: (قوله: لا تسبقني بأمين) أراد بلال بذلك أن يدرك

التأمين مع النبي ﷺ، ولعله كان يقيم الصلاة في مؤخر المسجد قريباً من محل الأذان وكان بعد فراغه من الإقامة يمشى حتى يصل إلى الصف، وربما اشتغل بتعديل الصفوف فخشى أن يفوته التأمين معه ﷺ فقال له ذلك.

قال العيني: هذا الحديث مرسل، وقال الحاكم في الأحكام: قيل: إن أبا عثمان لم يدرك بلالاً، وقال أبو حاتم الرازي: رفعه خطأ، ورواه الثقات عن عاصم عن أبي عثمان مرسلًا، وقال البيهقي: وقيل: عن أبي عثمان عن سليمان قال: قال بلال: " وهو ضعيف ليس بشيء. وروى البيهقي: هذا الحديث موقوفًا على أبي هريرة من طريق حماد عن ثابت عن أبي رافع، قال: كان أبو هريرة يؤذن لمروان فاشتراط أن لا يسبقه بالضالين حتى يعلم أنه دخل في الصف: قال في الفتح: وكأنه كان يشتغل بالإقامة وتعديل الصفوف، وكان مروان يبادر إلى الدخول في الصلاة قبل فراغ أبي هريرة، وكان أبو هريرة ينهاه عن ذلك، وقد وقع ذلك لأبي هريرة أيضًا مع العلاء بن الحضرمي، كما رواه عبد الرزاق من طريق سعيد بن منصور عن محمد بن سيرين، أنا أبا هريرة كان مؤذنًا بالبحرين، وأنه اشترط على الإمام أن لا يسبقه بآمين، وكان الإمام بالبحرين العلاء بن الحضرمي أخرجه البيهقي وعبد الرزاق عن أبي هريرة موقوفًا عليه كما تقدم، وأخرجه البخاري تعليقًا عن أبي هريرة بلفظ: (كان أبو هريرة ينادى الإمام: لا تفتني بآمين).

● عَنْ صَبِيحِ بْنِ مُخَرِّزٍ الْحِمَصِيِّ حَدَّثَنِي أَبُو مُصْبِحٍ الْمَقْرَانِيُّ قَالَ: كُنَّا نَجْلِسُ إِلَى أَبِي زُهَيْرٍ الثَّمِيرِيِّ وَكَانَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَيَتَحَدَّثُ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ فَإِذَا دَعَا الرَّجُلُ مَنَّا بِدُعَاءٍ قَالَ: اخْتِمُهُ بِأَمِينٍ فَإِنَّ آمِينَ مِثْلُ الطَّابِعِ عَلَى الصَّحِيفَةِ قَالَ أَبُو زُهَيْرٍ: أَخْبَرَكُمْ عَنْ ذَلِكَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَلَحَّ فِي الْمَسْأَلَةِ فَوَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَمِعُ مِنْهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَوْجَبَ إِنْ خَتَمَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: بَأَى شَيْءٍ يَخْتِمُ قَالَ: بِآمِينَ فَإِنَّهُ إِنْ خَتَمَ بِآمِينَ فَقَدْ أَوْجَبَ فَأَنْصَرَفَ الرَّجُلُ الَّذِي سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَتَى الرَّجُلُ فَقَالَ: اخْتِمْ يَا فُلَانُ بِآمِينَ وَأَبْشِرْ وَهَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: الْمَقْرَأَتَانِ قَبِيلٌ مِنْ حَمِيرٍ.

○ معنى الحديث: قوله: (فيتحدث أحسن الحديث) لعله كان يعلمهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، قوله: (فإن آمين مثل الطابع على الصحيفة) تعليل لأمره بختم الدعاء بالتأمين، والطابع بفتح الباء الموحدة وكسرها ما يطبع به كاختتم والصحيفة قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه، قوله: (قال أبو زهير أخبركم... إلخ) أتى به دليلاً على ما قاله، وقوله: أَلَحَّ في المسألة يعنى: أقبل على الدعاء وبالغ فيه، قوله: (أوجب إن ختم) يعنى: أوجب دعاؤه إن ختمه بآمين، قوله: (فأتى الرجل... إلخ) أى أتى الذى سأل النبي ﷺ الرجل الذى أَلَحَّ في المسألة، فقال: اختم يا فلان بآمين، وأبشر بإجابة دعائك.

وفى هذا دلالة على التروغيب فى التأمين بعد الدعاء، وقد جاء فى فضله أحاديث أخر، منها: ما رواه أحمد وابن ماجه والطبرانى عن عائشة مرفوعاً: "ما حسدكم اليهود على شىء، ما حسدكم على السلام والتأمين وما رواه ابن ماجه عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ما حسدكم اليهود على شىء كحسدكم على قول: آمين، فأكثرُوا من قول: آمين.

وما رواه البخارى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا قال أحدكم: آمين،

وقالت الملائكة في السماء: آمين، فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه،
والتأمين من خصوصيات هذه الأمة، فقد روى ابن خزيمة عن أنس قال: كنا عند النبي
ﷺ جلوساً فقال: إن الله قد أعطاني خصالاً ثلاثة: أعطاني صلاة في الصفوف، وأعطاني
التحية؛ إنها لتحية أهل الجنة، وأعطاني التأمين، ولم يعطه أحدًا من النبيين قبلي، إلا
أن يكون الله قد أعطاه هارون يدعو موسى ويؤمن هارون.

قوله: (قال أبو داود: والمقراني قبيل من حمير) أتى به لبيان نسبة أبي مصبح،
والمقراني بضم الميم وفتحها وسكون القاف وهمزة مكسورة بعد راء ممدودة،
وصوب بعضهم فتح الميم، قال المنذرى: هكذا ذكر غير المصنف وذكر أبو سعيد
المروزي أن هذه النسبة إلى مقرا - قرية بدمشق - والأول أشهر، وقال صاحب
القاموس: مقراً كمكرم بلدة باليمن بها معدن العقيق، ومنه المقرئون من محدثين،
وفي بعض النسخ: المقرى بإسقاط الألف بعد الراء وهمزة كالمعطى، وفي بعضها:
المقرئ بإثبات همزة وإسقاط الألف.

﴿باب التصفيق في الصلاة﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ
وَالْتَصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ.

والحديث أخرجه أحمد والبخارى ومسلم والنسائي والترمذى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (التسبيح للرجال والتصفيق للنساء) يعنى: إذا
نابهم شيء في الصلاة، كما صرح به في رواية مسلم وابن ماجه.

وفيه دلالة: على مشروعية التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة إذا نابهن ذكر شيء حال الصلاة، كإذنه لداخل وإنذاره لأعمى وتبنيه لسا، وخص النساء بالتصفيق لأنهن مأمورات بخفض أصواتهن لما يخشى من الافتتان بهن، ولم يجعل التصفيق للرجال لأنه من شأن النساء.

وبظاهر الحديث قالت الشافعية والحنابلة، وقالوا لا يضر التسبيح ولو كثر، لأنه قول من جنس الصلاة، وإن كثر التصفيق أبطلها، لأنه عمل من غير جنس الصلاة، وقالت المالكية والحنفية: التسبيح للرجال والنساء لعموم قوله ﷺ في الحديث الآتي: "من نابه شيء في صلاته فليسبح"، ولم يخص رجالاً من نساء، قال الزرقاني: هكذا تأوله مالك وأصحابه ومن وافقهم على كراهة التصفيق للنساء، وتعقبه ابن عبد البر بزيادة أبي داود وغيره عن حماد بن زيد عن أبي حازم عن سهل في آخر الحديث: "إذا نابكم شيء في الصلاة فليسبح الرجال وليصفح النساء"، قال: فهذا قاطع في موضع الخلاف، يرفع الإشكال لأنه فرق بين حكم الرجال والنساء.

وقال القرطبي: القول بمشروعية التصفيق للنساء هو الصحيح خبراً ونظراً، لأنها مأمورة بخفض صوتها في الصلاة مطلقاً لما يخشى من الافتتان، ومنع الرجال من التصفيق لأنه من شأن النسائي، وزادت الحنفية: إن صفقت المرأة بطلت صلاتها، لكن يرده ما ذكر من أحاديث الباب، فالراجح ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة لأحاديث الباب، ولما ذكره ابن عبد البر والقرطبي.

● عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ وَحَاطَتْ الصَّلَاةُ فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: أَتُصَلِّي بِالنَّاسِ فَأَقِيم؟ قَالَ: نَعَمْ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ

فِي الصَّلَاةِ فَتَخْلَصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَفَّقَ النَّاسُ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ انْتَفَتَ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَثْبُتَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ مِنَ التَّصْفِيحِ مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ انْتَفَتَ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مالك في الموطأ والبخاري ومسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (ذهب إلى بني عمرو بن عوف) هم بطن من الأوس، فيه عدة أحياء، منهم بنو أمية بن زيد بن مالك بن عوف، ومنهم بنو الضبيعة ابن زيد، وبنو ثعلبة بن عمرو بن عوف، قوله: (ليصلح بينهم) لاقتال وقع، كما في رواية البخاري من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال: اذهبوا بنا نصلح بينهم، وخرج ناس منهم أبي بن كعب، الحديث.

قوله: (وحانت الصلاة... إلخ) أى: جاء وقتها، وكانت صلاة العصر كما في الرواية الآتية: فجاء المؤذن إلى أبي بكر، فقال: أتصلي بالناس فأقيم؟ وفي رواية مالك

والبخارى: أتصلى للناس؟ واستفهام بلال في هذه الرواية من أبي بكر لا ينافي ما في الرواية الآتية من أنه ﷺ أمر بلالاً أن يأمر أبا بكر أن يصلى، لأنه استفهم هل يبادر أبو بكر أول الوقت أو ينتظر قليلاً ليأتى ﷺ .

ورجح عند أبي بكر المبادرة بالصلاة لأنها فضيلة متحققة فلا تترك لفضيلة متروكة، وقوله: فأقيم بالنصب جواب الاستفهام ويجوز رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أى: فأنا أقيم، وفيه إشارة إلى أن الإقامة تكون متصلة بالصلاة، ولذا استفهم بلال: هل يصلى فيقيم إن أجابه، أو يترك إن لم يجبه؟.

قوله: (قال: نعم) وفي رواية للبخارى: قال: نعم إن شئت، وفوض إليه ذلك لاحتمال أن يكون عنده زيادة علم بحضوره ﷺ ، قوله: (فصلى أبو بكر ... إلخ) أى: دخل في الصلاة، وفي رواية الطبراني عن المسعودي عن أبي حازم: فاستفتح أبو بكر الصلاة، فجاء رسول الله ﷺ وكان مجيئه عقب دخول أبي بكر في الصلاة.

وبهذا يفرق بين ما هنا وبين استمراره ﷺ على صلاحته في مرض موته ﷺ حين صلى خلفه الركعة الثانية من الصبح كما صرح به موسى بن عقبة في المغازي عند البخارى، فإنه امتنع هنا أن يكون إماماً واستمر هناك على إمامته، وكأنه لما مضى كثير من الصلاة هناك؛ حسن الاستمرار، ولما لم يمض هنا إلا اليسير منها لم يستمر، وهذا كله مبنى على القول بأنه ﷺ كان مأموماً في مرض موته.

قوله: (فتخلص حتى وقف في الصف) أى: تخلص ﷺ من بين الصفوف حتى وقف في الصف الأول، فـ (ال) في الصف للعهد، كما تدل عليه رواية للبخارى، فجاء النبي ﷺ يمشى في الصفوف يشقها شقاً، حتى وقف في الصف الأول، وكما تدل عليه رواية مسلم؛ فخرق الصفوف حتى قام عند الصف المتقدم.

قوله: (فصفق الناس... إلخ) وفي رواية البخارى: فأخذ الناس بالتصفيق، وصفقوا لما كبر في نفوسهم واستعظموه من تقدم أبي بكر إمامًا بمحضته ﷺ، وقوله: (وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة) لزيد خشوعه واستغراقه في مناجاة ربه، وللنهي عن الالتفات فيها، ولأنه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد.

وقوله: فلما أكثر الناس التصفيق، يريد: أنه لما صفق منهم العدد الكثير التفت أبو بكر لينظر ما أوجب تصفيقهم، فرأى رسول الله ﷺ فعلم أن التصفيق من أجله.

ويؤخذ منه: أن الالتفات اليسير في الصلاة حاجة لا يبطلها، لأنه ﷺ لم ينكر على أبي بكر التفاته، وقد التفت ﷺ كما في قصة الفارس الذي أرسله للحراسة، وتقدم بيانه.

قوله: (فأشار إليه رسول الله ﷺ) لعل إشارته كانت حين أخذ أبو بكر في التأخر، قوله: (فرفع أبو بكر يديه فحمد الله... إلخ) ظاهره: أنه تلفظ بالحمد، لكن في رواية الحميدى عن سفيان: رفع أبو بكر رأسه إلى السماء شكرًا لله، ورجع القهقري، وادعى ابن الجوزى أنه أشار بالشكر والحمد بيده ولم يتكلم، وليس في رواية الحميدى هذه ما يمنع من أنه تلفظ بالحمد، وتقويته رواية أحمد عن أبي حازم: يا أبا بكر، لم رفعت يديك؟ وما منعك أن تثبت حين أشرت إليك؟ قال: رفعت يدي لأني حمدت الله ﷻ على ما رأيت منك، أى: مما فضله به ﷺ من إرادة الاستمرار على الإمامة.

قوله: (ثم استأخر أبو بكر... إلخ) أى: تأخر من غير استدبار للقبلة ولا انحراف عنها، حتى وقف في الصف الذى يليه، وتقدم رسول الله ﷺ، (وفيه جواز)

صلاة واحدة بإمامين أحدهما بعد الآخر من غير عذر، وأن الإمام الراتب إذا غاب وأمّ نائبه القوم وحضر الراتب خُيّر بين أن يأتّم به أو يؤم هو ويرجع النائب مأموماً من غير أن يقطع الصلاة، ولا تبطل صلاة المأمومين، وإلى ذلك ذهب الشافعية في المشهور عنهم وابن القاسم من المالكية، وقال: في إمام أحدث فاستخلف، ثم أتى فأخر المستخلف، وأتمم هو الصلاة إن ذلك ماض، واستدل بفعل أبي بكر هذا، ونقل ابن عبد البر عن الجمهور أن ذلك من خصائصه ﷺ لأنه لا يساويه أحد في المأمومين، ولأن الله تعالى أمر أن لا يتقدم أحد بين يديه، وهذا على عمومته في الصلاة والفتوى والأمور كلها، ولأن فضيلة الصلاة خلفه ﷺ لا يدركها أحد، وأما سائر الناس فلا ضرورة بهم إلى ذلك، لأن الأول والثاني سواء ما لم يكن عذر.

قوله: (ما منعك أن تثبت إذ أمرتك) يعنى: أن تثبت على إمامتك إذ أشرت إليك، وفيه دلالة على أن الإشارة تقوم مقام اللفظ حيث سماها ﷺ أمراً وعاتبه على مخالفتها فيها، وفيه دلالة أيضاً على أن أبا بكر لو مضى بهم على صلاته لجاز، ويكون محل النهي عن التقدم بين يديه ﷺ ما لم يأذن به.

قوله: (ما كان لابن أبي قحافة... إلخ) يعنى: ما كان ينبغي لابن أبي قحافة أن يؤم النبي ﷺ، فكان رسول الله ﷺ قبل عذره حيث لم يعنفه على مخالفة أمره، وفيه: أن من أكرم بكرامة يخبر فيها بين القبول والترك، إذا علم أن الأمر بها ليس على طريق الإلزام.

قوله: (مالى رأيكم أكثرتم من التصفيح؟) التصفيح والتصفيق واحد وهو: الضرب بالكفين مطلقاً، وقال العيني: التصفيح: الضرب بظاهر إحدى الكفين على باطن الأخرى، وقيل: الضرب بأصبعين من اليمنى على باطن كف اليسرى للإنذار.

والتنبيه، والتصفيق: الضرب بالكفين للهو واللعب، قوله: (من نابسه شيء في صلاحه فليسبح) أى: من حدث له من الرجال شيء في صلاحه فليقل: سبحان الله، كما صرح به في رواية البخارى عن يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم، وهذا الأمر عند الجمهور محمول على الندب.

قوله: (فإنه إذا سبح التفت إليه) تعليل للأمر بالتسبيح وفي رواية للبخارى: من نابسه شيء في صلاحه فليقل: سبحان الله، فإنه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله إلا التفت، قوله: (وإنما التصفيح للنساء) أى: من شأنهن في الصلاة خلافاً لما قالته المالكية من أنه من شأنهن في غير الصلاة، وقال ﷺ ذلك على جهة الذم، فلا ينبغي في الصلاة فعله لرجل ولا امرأة بل التسبيح للرجال والنساء جميعاً لعموم قوله: "من نابسه شيء" ولم يخص رجالاً من نساء، وقد علمت ما فيه.

وفي بعض النسخ زيادة: قال أبو داود: هذا في الفريضة، يعنى: ما ذكر من قوله ﷺ: "من نابسه شيء في صلاة... إلخ" في صلاة الفريضة، وإذا ساغ هذا في الفريضة؛ ففي النافلة بالأولى.

○ فقه الحديث: دل الحديث على الترغيب في الإصلاح بين الناس، وعلى مشروعية توجه الإمام بنفسه لسماع دعوى بعض الخصوم إذا رجع عنده ذلك، وعلى أنه إذا تأخر الإمام عن الصلاة تقدم غيره، ولعل محله: إذا لم تخف فتنة، وعلى أنه ينبغي أن يكون المقدم أفضل القوم وأصلحهم، وعلى أن تقديم الصلاة أو لوقتها أفضل من تأخيرها عنه لانتظار الراتب الأفضل، وعلى جواز شق الصفوف والمشى بينها لقصد الوصول إلى الصف الأول.

قال في الفتح: لكنه مقصور على من يليق ذلك به كالإمام أو من كان

بصدد أن يحتاج الإمام إلى استخلافه، أو من أراد سد فرجة في الصف الأول، أو ما يليه مع ترك من يليه سدها، ولا يكون ذلك معدوداً من الأذى .

ودل الحديث أيضاً على أن العمل القليل في الصلاة لا يبطلها، وعلى جواز الالتفات في الصلاة والإشارة فيها للحاجة، وعلى استحباب حمد الله تعالى لمن تجددت له نعمة، ولو كان في الصلاة، وعلى أنه إذا حضر الإمام الراتب بعد دخول نائبه في الصلاة خير بين أن يكون مأموماً أو يتقدم للإمامة.

قال النووي: واستدل به أصحابنا على جواز اقتداء المصلي بمن يحرم بالصلاة بعده، فإن الصديق ﷺ أحرم بالصلاة أولاً ثم اقتدى بالنبي ﷺ حين أحرم بعده، هذا هو الصحيح في مذهبنا . ودل الحديث أيضاً على مشروعية التسبيح لمن نابه من الرجال شيء في صلاته، ومشروعية التصفيق للنساء فيها.

● عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ قِتَالٌ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَتَاهُمْ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ بَعْدَ الظُّهْرِ فَقَالَ لِبَلالٍ: إِنَّ حَضْرَتَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَلَمْ آتِكَ فَمُرْ أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ فَلَمَّا حَضَرَتِ الْعَصْرُ أَذَّنَ بِلالٍ ثُمَّ أَقَامَ ثُمَّ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ فَتَقَدَّمَ قَالَ فِي آخِرِهِ: إِذَا نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ فَلْيُسَبِّحِ الرَّجَالَ وَلْيُصَفِّحِ النِّسَاءَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبخاري وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (فمر أبا بكر فليصل بالناس) فيه إشارة إلى أحقية أبي بكر ﷺ بالخلافة حيث اختاره ﷺ إماماً في الصلاة التي هي أكبر شيء في الدين بعد

الشهادتين، فبالأولى أن يكون إمامًا في سائر الأعمال الدينية والدنيوية.

وهذا الحديث: من أدلة القائلين بأن التسيح في الصلاة للرجال والتصفيح للنساء، ويرد قول من قال: إن التصفيح للنساء ذكر في الحديث على سبيل المذمة.

● عَنْ عِيسَى بْنِ أَيُّوبَ قَالَ: قَوْلُهُ: التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ تَضْرِبُ بِأَصْبُعَيْنِ مِنْ يَمِينِهَا عَلَى كَفِّهَا الْيُسْرَى.

معنى الأثر: فسر التصفيح بهذا حتى لا يتوهم منه اللهو، لأن الذى يصفح للهو يضرب بباطن كف على الأخرى كما تقدم، ففيه بيان كيفية تصفيح النساء في الصلاة.

﴿باب الإشارة في الصلاة﴾

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُشِيرُ فِي الصَّلَاةِ.

والحديث أخرجه أيضًا: الدارقطني وابن حبان وابن خزيمة.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يشير في الصلاة) يعنى حاجة: كرد السلام، كما صرح به في رواية مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه مر على رجل وهو يصلى، فسلم عليه، فردّ الرجل كلامًا، فرجع إليه عبد الله بن عمر، فقال: إذا سلم على أحدكم فلا يتكلم وليشر بيده، وكما تقدم في رواية البخارى عن أم سلمة، وفيها: أنها أرسلت الجارية لتسأله ﷺ عن الركعتين بعد العصر فأشار إليها بيده، وكما تقدم للمصنف أنه ﷺ صلى جالسًا وهو شاك فصلّى القوم وراءه قيامًا، فأشار

إليهم بالجلوس.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ يَعْنِي فِي الصَّلَاةِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ أَشَارَ فِي صَلَاتِهِ إِشَارَةً تُفْهَمُ عَنْهُ فَلْيَعُدْ لَهَا يَعْنِي الصَّلَاةَ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا الْحَدِيثُ وَهَمٌّ.

والحديث أخرجه أيضًا: الدارقطني والبرزاري.

○ معنى الحديث: قوله: (من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه، فليعد... إلخ) بضم المثناة التحتية من الإعادة واللام في لها زائدة، أى: فليعد الصلاة لما في رواية البيهقي، ومن أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعدها.

ويحتمل أن تكون اللام أصلية والهاء في لها عائدة إلى الإشارة، ويحتمل أن يعد بفتح أوله من العود، أى: فليعد إلى الصلاة ثانيًا، فهو بمعنى الأول، قوله: (هذا الحديث وهم) يعنى به قوله: "من أشار في صلاته... إلخ" ولعل المصنف حكم عليه بالوهم لأن في سنده ابن إسحاق، وقد عنعن وفيه أبو غطفان: اسمه سعد بن طريف. قيل: إنه مجهول، قال الدارقطني: قال لنا ابن أبي داود: أبو غطفان هذا رجل مجهول وآخر الحديث؛ زيادة في الحديث، ولعله من قول ابن إسحاق، ونحوه للبيهقي.

وقال العيني: سئل أحمد عن حديث من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد الصلاة، فقال: لا يثبت إسناده، ليس بشيء، وكذا قال ابن الجوزي في التحقيق وأعله بابن إسحاق، وقال أبو غطفان: مجهول، لكن أبا غطفان — وإن قال فيه ابن أبي داود: مجهول — فقد وثقه غير واحد كما علمت في ترجمته.

والحديث من أدلة القائلين بعدم رد السلام في الصلاة لا نطقًا ولا إشارة،

لكنه معارض بالأحاديث الكثيرة الصحيحة الدالة على ثبوت الإشارة عنه ﷺ في الصلاة، وعلى فرض عدم المعارضة، فتحمل الإعادة فيه على الاستحباب أو يراد بالإشارة: الإشارة المفسدة في الصلاة.

● عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ — شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ — أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ذَرٍّ يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تُوَجِّهُهُ فَلَا يَمْسَحُ الْحَصَى.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذى والنسائى وابن ماجه وأحمد وابن حبان وابن خزيمة.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا قام أحدكم إلى الصلاة... إلخ) يعنى: وشرع فيها، لأنه لا يكون منهياً عن مسح الحصى فيها إلا بعد التلبس بها، كما فى الرواية الآتية، وقوله: (فإن الرحمة تواجهه): تعليل للنهى عن مسح الحصى، مقدّم عليه اهتماماً بالرحمة، وقوله: (فلا يمسح الحصى) يعنى: الذى هو فى محل سجوده، فتقطع عنه الرحمة الدائمة المسببة عن الإقبال على الصلاة، وذكر الحصى لا مفهوم له، لأن مثله التراب والرمل، وخصه بالذكر لأنه كان الغالب فى مساجدهم.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مزيد رحمة الله تعالى على المصلى، وعلى كراهة مسحه الحصى واشتغاله بغير أعمال الصلاة.

● عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ مُعَيْقِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تَمْسَحْ وَأَلْتَ تَصَلَّى فَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً تَسْوِيَةَ الْحَصَى.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والبخارى ومسلم والنسائي وابن ماجه والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (لا تمسح وأنت تصلى... إلخ) أى: لا تمسح الحصى لتسويته فى حال صلاتك، وفى نسخة ابن داسة: لا تمسح الأرض وأنت تصلى؛ وإن كنت لا بد فاعلاً فواحدة، أى: إن كنت ماسحاً ولا بد لك من المسح فامسح مرة واحد، فلا نافية، و(بد) اسمها، والخبر محذوف، و (واحدة) صفة لموصوف محذوف مفعول لفعل محذوف.

ويجوز رفع واحدة على أنه صفة لفاعل محذوف لفعل محذوف، أى: فيكيفك مرة واحدة، وقوله: (تسوية الحصى) تعليل لإباحة المسح مرة واحدة، وأبيح له المسح مرة واحدة لئلا يتأذى به فى سجوده، ومنع من الزائد لئلا يكثر الفعل.

وفى حديثى الباب دلالة على كراهة مسح المصلى الحصى حال صلاته، وهو قول عمر وجابر ومسروق وإبراهيم النخعى والحسن البصرى وجمهور العلماء، وعن مالك: من صلى على تراب يؤذيه ينثر على وجهه إذا رفع من السجدة، لا بأس أن يمسحه، وروى فى الموطأ عن أبى جعفر القارى أنه قال: رأيت عبد الله بن عمر إذا أهوى للسجود مسح الحصاء لموضع جبهته مسحاً خفيفاً.

وذهب أهل الظاهر إلى تحريم مسح الحصى أخذاً بظاهر الأحاديث، وهذا كله فى غير المرة الواحدة، وأما هى فجائزة للحاجة من غير كراهة كما هو صريح الحديث، ومن رخص فى المرة: ابن مسعود وأبو هريرة وحذيفة وأبو ذر وقال: مسح الحصاء مسحة واحدة وتركها خير من حمر النعم.

وروى ابن خزيمة فى صحيحه عن جابر: سألنا النبى ﷺ عن مسح الحصى فى الصلاة فقال: واحدة ولأن تمسك عنها خير لك من مائة ناقة كلها سود الحدق،

والحكمة في النهي عن مسح الحصى من موضع السجود أن لا يشتغل المصلي بشيء يلهيه عن الرحمة المواجهة له، فيفوته حفظه منها.

وقيل: لئلا يغطى شيئاً من الحصى فيفوته السجود عليه، كما رواه ابن أبي شيبه عن أبي صالح قال: إذا سجدت فلا تمسح الحصى، فإن كل حصاة تحب أن يسجد عليها، وقيل: لأنه يناق التواضع، وقد جاء في ذم مسح الحصى أحاديث، فقد روى ابن ماجه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: " من مسح الحصى فقد لغا " أى: من مسحه فقد عبث.

وروى ابن حبان عن أبي صالح مولى طلحة قال: كنت عند أم سلمة زوج النبي ﷺ فأتى ذو قرابتها شاب ذو حمة فقام يصلي، فلما أراد أن يسجد نفخ، فقالت: لا تفعل فإن رسول الله ﷺ كان يقول لغلام لنا أسود: يا رباح، ترَبَّ وجهك.

○ فقه الحديث: دل الحديث زيادة على ما تقدم على أنه يرخص للمصلي في مسح الحصى مرة واحدة.

﴿ باب الرجل يصلي مختصراً ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْأَخْتِصَارِ فِي الصَّلَاةِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَعْنِي يَضَعُ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبخاري والنسائي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن الاختصار... إلخ) أى: عن وضع المصلي يده على خاصرته كما فسره المصنف وذكره ابن أبي شيبه في مصنفه

عن محمد بن سيرين وكذا فسرہ الترمذی، وفي رواية البخاری: نهى عن الخصر في الصلاة، وفي أخرى له: نهى أن يصلي الرجل مختصرًا، ونحوها للنسائي وفي رواية البيهقي: نهى عن التخصر، وتقدم بيان المذاهب فيه في باب (التخصر والإقعاء).

وقيل: إن الاختصار أن يأخذ المصلي بيديه مخصرة (أى: عصا يتكىء عليها) وقيل: هو أن يقرأ من آخر السورة آية أو آيتين ولا يقرأ السورة بتمامها. وحكى الهروي أن الاختصار أن يحذف من الصلاة فلا يمد قيامها ولا ركوعها ولا سجودها، وقيل: أن يختصر الآيات التي فيها السجدة في الصلاة حتى لا يسجد لتلاوتها، والظاهر الأول، ولعل الحكمة في النهي عن الاختصار أنه راحة أهل النار كما رواه ابن حبان وابن خزيمة عن أبي هريرة، وروى ابن أبي شيبه عن إسحاق عن غويمر عن مجاهد قال: وضع اليمين على الحرق استراحة أهل النار، وروى أيضًا عن خالد بن معدان عن عائشة أنها رأت رجلاً واضعاً يده على خاصرته فقالت: هكذا أهل النار، وقيل لأنه يشبه اليهود كما رواه ابن أبي شيبه عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة أنها كرهت لأنه يفعله اليهود، وقيل: لأن إبليس أهبط مختصرًا. وقيل: إنه فعل المختالين والمتكبرين.

○ فقه الحديث: دل الحديث على كراهة وضع اليد على الخاصرة في الصلاة، وعلى كراهة التشبه بالمخالفين.

﴿باب الرجل يعتمد في صلاته على عصا﴾

● عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: قَدِمْتُ الرَّقَّةَ فَقَالَ لِي بَعْضُ أَصْحَابِي: هَلْ لَكَ فِي رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قُلْتُ غَنِيمَةٌ فَدَفَعْنَا إِلَى وَابِصَةَ

قُلْتُ لِصَاحِبِي نَبْدًا فَنَنْظُرُ إِلَى ذَلِهِ فَإِذَا عَلَيْهِ قَلَنْسُورَةٌ لَا طِئْنةَ ذَاتُ أُذُنَيْنِ وَبُرْئُسُ خَزْزٍ أَغْبَرُ وَإِذَا هُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَى عَصَا فِي صَلَاحِهِ فَقُلْنَا بَعْدَ أَنْ سَلَّمْنَا فَقَالَ: حَدَّثْتَنِي أُمِّ قَيْسٍ بِنْتُ مُحْصَنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَسَنَّ وَحَمَلَ اللَّحْمَ اتَّخَذَ عُمُودًا فِي مُصَلَّاهِ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (قدمت الرقة) بفتح الراء والقاف: مدينة كبيرة كثيرة الخير من أعمال الجزيرة، وغلب اسمها على الرامقة، وهي على جانب الفرات، قوله: (فقال لي بعض أصحابي) هو زياد بن أبي الجعد، لما في رواية أحمد في مسنده عن هلال ابن يساف قال: أراي زياد بن أبي الجعد شيخًا بالجزيرة، يقال له وابصة بن معبد، فأقامني عليه، قوله: (هل لك في رجل من أصحاب النبي ﷺ ... إلخ) يعنى: هل لك حاجة في لقائه؟ قلت: لقاؤه غيمة، والغيمة في الأصل: ما ينزل من أهل الشرك عسرة والحرب قائمة، والمراد بها: مطلق الفائدة.

قوله: (فدفعنا إلى وابصة) أى: ذهبنا إلى وابصة بن معبد بن الحارث الصحابي، قوله: (فنظر إلى ذله ... إلخ) بفتح الدال وتشديد اللام، أى: نظر إلى هيئته التي هو عليها من السكينة والوقار وحسن السيرة والطريقة لتقتدى به، فإذا عليه قلنسورة، وهي ما يلبس على الرأس وجمعها: قلانس وقلانيس وقلاسى وقلاس، وقوله: لا طئنة: أى منبسطة على رأسه ليست بمرتفعة ذات أذنين، ولعل المراد بهما: عروتان في جانبي القلنسورة تمسك منهما.

والبرنس: ثوب رأسه منه ملتزق به، وقال الجوهري: هو قلنسورة طويلة، كان النساك يلبسونها في صدر الإسلام من البرس بكسر الموحدة، وهو القطن،

ونونه زائدة، وقيل: إنه غير عربي، والخز: ثياب تنسج من صوف وإبريسم، وقوله: (خز أغبر) يعنى: لونه يشبه الغبار، قوله: (فقلنا له بعد أن سلمنا) يعنى: سألناه عن اعتماده على العصا حال الصلاة بعد أن سلمنا عليه.

قوله: (لما أسن، وحمل اللحم... إلخ) أى: لما كبر سنه وكثر لحمه اتخذ عمودًا فى مصلاه يتكىء عليه حال صلاحه لضعفه، وفى هذا دلالة على جواز الاعتماد فى الصلاة على نحو عصا، إذا كان لعذر، وبه قالت الأئمة، واختلفوا فى لزوم القيام مستندًا حينئذ: فذهبت الحنفية والحنابلة وجماعة من الشافعية إلى وجوب القيام مستندًا، وقالت المالكية: لا يجب القيام مستندًا، بل يستحب، وبه قال القاضى حسين من الشافعية.

فإن كان الاعتماد لغير عذر، فقالت المالكية: إنه لو كان الاستناد قوياً بحيث لو أزيل المستند إليه لسقطت صلاته وبه قال جمهور الشافعية والحنابلة، وذهبت الحنفية إلى أن الصلاة حينئذ صحيحة مع الكراهة، وأجاز ذلك أبو ذر وأبو سعيد الخدرى وجماعة من الصحابة والسلف، وهذا كله فى المكتوبة، وأما التطوع: فيجوز الاعتماد فيه من غير خلاف إلا ما حكى عن ابن سيرين من كراهيته، وهو قول الحنفية.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز الاعتماد فى الصلاة على عصا ونحوها لضرورة.

﴿باب النهى عن الكلام في الصلاة﴾

● عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: كَانَ أَحَدُنَا يُكَلِّمُ الرَّجُلَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ فَزَلْتُ ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والشيخان والترمذى والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (كان أحدنا يكلم... إلخ) وفي رواية للبخارى: إن كنا نتكلم في الصلاة على عهد رسول الله ﷺ يكلم أحدنا صاحبه بحاجته، وقوله: (قانتين) أى: صامتين عن الكلام، وللقنوت معانٍ أخرى: منها الطاعة والخشوع والعبادة والدعاء وطول القيام والصلاة، واتفق المفسرون على أن هذه الآية مدنية، فتدل على أن نسخ الكلام في الصلاة كان بعد الهجرة، ويؤيده ما رواه الترمذى عن زيد بن أرقم وفيه: كنا نتكلم خلف رسول الله ﷺ في الصلاة، فإن زيذاً مدنى وقد أخبر أنهم كانوا يتكلمون خلف رسول الله ﷺ في الصلاة.

ولا منافاة بين حديث الباب وحديث ابن مسعود المتقدم في: "باب رد السلام في الصلاة"، وفيه: فلما رجعنا من عند النجاشى سلمنا على النبی ﷺ فلم يرد علينا، لأن ابن مسعود رجع من عند النجاشى مرتين، مرة ورسول الله ﷺ بمكة، ومرة وهو بالمدينة، ومراد ابن مسعود رجوعه إلى المدينة لا إلى مكة. وأجاب القاضى أبو الطيب وآخرون بأن ابن مسعود أراد بالرجوع في حديثه رجوعه الأول إلى مكة، وحملوا حديث زيد بن أرقم على أنه وقومه لم يبلغهم النسخ، وقالوا: لا مانع أن يتقدم الحكم ثم تنزل الآية بوقفه، لكن ينافيه قول زيد بن أرقم في حديث

الترمذى: كنا نتكلم خلف رسول الله ﷺ في الصلاة، فنزلت: ﴿ وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَاتِنِينَ ﴾ البقرة/ ٢٣٨. الحديث.

وأجاب ابن حبان: بأن زيد بن أرقم أراد بقوله: كنا نتكلم: من كان يصلى خلفه ﷺ بمكة من المسلمين، ورد بما رواه الطبراني عن أبي أمامة قال: كان الرجل إذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذى جنبه فيخبره بما فاتته، فيقضيه ثم يدخل معهم، حتى جاء معاذ يوماً فدخل في الصلاة "الحديث"، وهذا كان بالمدينة قطعاً لأن أبا أمامة ومعاذاً أسلما بها.

قوله: (ونهيها عن الكلام) فيه دلالة على تحريم الكلام في الصلاة مطلقاً عمداً أو جهلاً سواء أكان لمصلحة الصلاة أم لا، وبه قالت الشافعية والحنابلة وهو ظاهر كلام الحنفية، وقالت المالكية: إن كان لمصلحة الصلاة وقلاً؛ لا يبطل وإن كثّر أبطل، وتقدم بيانه في باب رد السلام.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الأحكام شرعت بالتدريج، وعلى وقوع النسخ في الأحكام الشرعية، وعلى تحريم الكلام في الصلاة.

﴿ باب في صلاة القاعد ﴾

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ فَأَتَيْتُهُ فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي جَالِسًا فَوَضَعْتُ يَدَيَّ عَلَى رَأْسِي فَقَالَ: مَا لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو قُلْتُ حَدَّثْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ قُلْتَ صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ وَأَنْتَ تُصَلِّي قَاعِدًا قَالَ: أَجَلٌ وَلَكِنِّي

لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ .

والحديث أخرجه أيضاً: مالك والبخارى ومسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (حُدِّثْتُ) بالبناء للمفعول في الموضعين، قوله: (صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة) أى: ثواب صلاة الرجل قاعداً نصف ثواب صلاته قائماً، وهو محمول عند الجمهور على صلاة النفل قاعداً مع القدرة على القيام، قال النووي: وهو تفصيل مذهبنا، وبه قال الجمهور في تفسير الحديث، وحكاه القاضى عن جماعة منهم: الثورى وابن الماجشون ، وإذا صلى النفل قاعداً عاجزاً عن القيام، فثوابه كثواب القائم، أما الفرض: فإن صلاته قاعداً مع القدرة على القيام لا تصح ويكون آثماً.

قال النووي: وإن استحلّه كفر وجرى عليه أحكام المرتدين، كما لو استحل الزنا أو الربا أو غيره من المحرمات الشائعة التحريم . وإن صلى الفرض قاعداً لعجزه عن القيام أو مضطجعا لعجزه عن القيام والقعود، فثوابه كثواب صلاته قائماً لم ينقص، كما تؤيده رواية البخارى عن أبى موسى مرفوعاً: "إذا مرض العبد أو سافر، كتب الله له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم".

قال الزرقانى: وشواهد كثيرة، ويؤيده قاعدة تغليب فضل الله تعالى وقبول عذر من له عذر . وحمل مالك حديث الباب على من رخص له في الجلوس لمشقة تلحقه في القيام، ولو تكلفه لقدّر بمشقة وقال: وهو يطرد في النفل والفرض، وحمله ابن الماجشون على المتنفل جالساً لغير عذر، فأما للعذر فأجره تام.

قوله: (فوضعت يدي على رأسى) فعل ذلك تعجباً لما رأى رسول الله ﷺ فعل خلاف ما سمع عنه وليلتفت إليه، قال الطيبي: هذا الوضع خلاف ما يجب له ﷺ من

التوقيع، فلعلة كان ذلك بغير قصد أو أنه لما وجدته على خلاف ما سمع من الحديث عنه أراد تحقيق ذلك، فوضع يده على رأسه لتحقيق الأمر، ولذا أنكر عليه بقوله: مالك .

قوله: (قال: أجل ولكني... إلخ) أى: قال ﷺ : نعم؛ قلت ذلك، ولكني لست كأحد منكم، يعنى: أن صلاته ﷺ النفل قاعدًا مع القدرة على القيام ليست كنافلة غيره قاعدًا بل هي كنافلته قائمًا لا ينقص من أجره شيء وهذا من خصائصه ﷺ ، وقال القاضي عياض: معناه ليس كأحدكم في السلامة من العذر، لأنه إنما فعله للمشفقة التي لحقته في آخر عمره من كبر سنه، وحطم الناس، وما كان ﷺ ليدع الأفضل لغير عذر. وفيه نظر، لأنه لا يبقى مع ذلك خصوصية له ﷺ لأن غيره من ذوى الأعدار يكون أجره كاملاً أيضاً.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن من صلى قاعدًا يكون ثوابه على النصف من صلاته قائمًا، ومحل ذلك في النافلة مع القدرة على القيام كما عرفت وعلى أن من علم حكماء فوجد من هو أعلم منه يعمل على خلافه؛ يطلب منه أن يسأله عن موجب فعله، وعلى أن المسئول ينبغي له أن يجيب السائل بلطف، وعلى أن الله تعالى اختص نبيه ﷺ بتكميل ثوابه في تلك الحالة.

● عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا فَقَالَ: صَلَاتُهُ قَائِمًا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ قَاعِدًا وَصَلَاتُهُ قَاعِدًا عَلَى النُّصْفِ مِنْ صَلَاتِهِ قَائِمًا وَصَلَاتُهُ نَائِمًا عَلَى النُّصْفِ مِنْ صَلَاتِهِ قَاعِدًا.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبخارى والنسائي وابن ماجه والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (صلاته قائماً أفضل من صلاته قاعداً... إلخ)، قيل: إنه محمول على المتطوع، وقيل: على المفترض الذى تلحقه المشقة إذا صلى قائماً بالنسبة للقعود، وإذا صلى مضطجاً بالنسبة للقعود، قال الخطابي: كنت تأولت هذا الحديث على أن المراد به صلاة التطوع، يعنى: للقادر، لكن قوله: (وصلاته نائماً يفسده) لأن المضطجع لا يصلى التطوع كما يفعل القاعد لأنى لا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه رخص فى ذلك، فإن صحت هذه اللفظة: يعنى قوله: وصلاته نائماً، ولم يكن بعض الرواة أدرجها قياساً منه للمضطجع على القاعد كما يتطوع المسافر على راحلته، فالتطوع للقادر على القعود مضطجاً جائز بهذا الحديث.

وفى القياس نظر؛ لأن القعود شكل من أشكال الصلاة بخلاف الاضطجاع، وقد رأيت الآن أن المراد بحديث عمران: المريض المفترض الذى يمكنه أن يتحمل فيقوم مع مشقة فجعل أجر القاعد على النصف من أجر القائم ترغيباً له فى القيام مع جواز قعوده.

وقال ابن بطل: وأما قوله: وصلاته نائماً على النصف من صلاته قاعداً فلا يصح معناه عند العلماء لأنهم مجمعون أن النافلة لا يصلحها القادر على القيام إيماء قال: وإنما دخل الوهم على ناقل الحديث. قال العراقي: أما نفى الخطابي وابن بطل للخلاف فى صحة التطوع مضطجاً للقادر فمردود، فإن فى مذهب الشافعية وجهين: الأصح منهما الصحة، وعند المالكية ثلاثة أوجه حكاهما القاضى عياض فى الإكمال، أحدها: الجواز مطلقاً فى الاضطراب والاختيار للصحيح والمريض، وقد روى الترمذى بإسناده عن الحسن البصرى جوازه، فكيف يدعى مع هذا الخلاف القديم والحديث، الاتفاق.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث زيادة على ما تقدم على أن من جهل حكمًا يطلب منه أن يسأل عنه العارف به، وعلى جواز الصلاة على الجنب مع القدرة على الجلوس وقد علمت ما فيه.

● عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: كَانَ بِي النَّاصُورُ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (كان بي الناصور) وفي نسخة: الباسور، وفي رواية البخاري: كانت بي بواسير. والناصور بالنون والصاد المهملة، ويقال: ناسور بالسين المهملة علة تحدث في العين، وقد يحدث حوالى المقعدة وهو المراد هنا. والباسور بالموحدة علة تحدث في المقعدة وفي داخل الأنف أيضًا. قوله: (فسألت النبي ﷺ... إلخ) أى: سألته عن صلاتي، فقال ﷺ: صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ الصَّلَاةَ قَائِمًا فَصَلِّ قَاعِدًا. واستدل به على أن المريض لا ينتقل إلى القعود إلا بعد تحقق العجز عن القيام، وهو الذى حكاه القاضى عياض عن الشافعى، فلو كان قادرًا على القيام بمشقة لا يجوز له القعود. وقالت الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة: عدم الاستطاعة أعم من تحقق العجز، فتشمل حصول مشقة شديدة أو حدوث مرض أو زيادته أو بقاء برئه، ومن المشقة الشديدة دوران الرأس في حق راكب نحو سفينة لو صلى قائمًا فيها. قال النووي: لو جلس الغزاة في مكمن ولو قاموا لرآهم العدو، وفسد التدبير فلهم الصلاة قعودًا وتجب الإعادة لندوره. ومن المشقة أيضًا خوف الغرق كما رواه الدارقطني عن ابن عمر، قال: سئل النبي ﷺ: كيف أصلى في السفينة؟ قال: صَلِّ فِيهَا قَائِمًا إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْغُرُقَ. وكيفما قعد المصلى أجزأه. واختلفوا في الأفضل من هينات القعود.

فقال أبو حنيفة والمزني وزفر الافتراض أفضل. وقال: مالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبو يوسف ومحمد: التربع أفضل وهو رواية البويطي عن الشافعي، قالوا: لأن التربع بدل عن القيام، والقيام يخالف قعود الصلاة، فينبغي أن يكون القعود الذي هو بدل عن القيام مخالفاً لقعدات الصلاة. قوله: (فإن لم تستطع فعلى جنب) أى : الأيمن كما صرح به في رواية الدارقطني عن عليّ، فلو قدم الأيسر على الأيمن جاز مع الكراهة. وبه قالت المالكية والشافعية والحنابلة، فإن لم يستطع على جنبه صلى مستلقياً على ظهره ورجلاه إلى القبلة كما صرح به في رواية الدارقطني أيضاً عن عليّ، وبه قالت الشافعية، وقالوا: إن الترتيب بين الجنين والظهر واجب، فلو صلى على ظهره مع القدرة على الصلاة على أحد جنبه لم تصح صلاته. وقالت المالكية والحنابلة : إن الترتيب بين الظهر والجنب مستحب، فلو صلى على ظهره مع القدرة على الصلاة على أحد جنبه صحت مع الكراهة. قالوا : وقدم الجنب لأنه يكون مستقبل القبلة حينئذ بجميع بدنه بخلاف الاستلقاء فإنه يستقبل القبلة برجليه. وقالت الحنفية: إن تعذر القعود صلى مستلقياً على ظهره أو على جنبه، والاستلقاء أفضل لأن إشارة المستلقى تقع إلى هواء الكعبة، وهو قبلة إلى عنان السماء، وإشارة المضطجع على الجنب تقع إلى جانب قدميه، وبه لا تتأدى الصلاة إذ هو ليس بقبلة، وإن صلى على هيئة من الهيئات المذكورة وقدر على الركوع والسجود أو على أحدهما لزمه الإتيان بهما أو بما قدر عليه منهما وإلا أوماً وجعل إيماءه إلى السجود أخفض من إيمائه إلى الركوع (زادت المالكية) فإن لم يقدر على ظهره فعلى بطنه ورأسه للقبلة، وجعلوا الترتيب بينهما واجباً، فلو قدم بطنه على ظهره بطلت صلاته. واختلف فيمن عجز عما ذكر من هذه المراتب. (فذهب) جماعة من الشافعية إلى أنه ينتقل إلى الإيماء بالرأس، ثم إلى الإيماء بالطرف ثم إجراء القرآن والذكر على

اللسان ثم إجراؤهما على القلب، وجعلوا مناط التكليف بالصلاة حضور العقل فمضى كان حاضراً لا تسقط عنه الصلاة، ويأتى بما يستطيعه لقوله ﷺ : ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم. (وبهذا قالت) الحنابلة وجماعة من المالكية وقالت: الحنفية وبعض الشافعية : إن عجز عن الاستلقاء على الظهر سقطت عنه الصلاة وهو اختيار ابن عبد السلام وجماعة من المالكية.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على عظم شأن الصلاة، وعلى أن المكلف ملزم بأدائها على حسب استطاعته، وعلى رفع الحرج عن هذه الأمة.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ جَالِسًا قَطُّ حَتَّى دَخَلَ فِي السَّنِّ فَكَانَ يَجْلِسُ فِيهَا فَيَقْرَأُ حَتَّى إِذَا بَقِيَ أَرْبَعُونَ أَوْ ثَلَاثُونَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَهَا ثُمَّ سَجَدَ.

أخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (قط) بضم الطاء مشددة ظرف لما مضى من الزمان. قوله: (حتى دخل في السن) تعنى : كبر. وفي رواية البخارى: ما رأيت النبي ﷺ يقرأ في شيء في صلاة الليل جالساً حتى إذا كبر قرأ جالساً. قوله: (حتى إذا بقى أربعون أو ثلاثون إلخ) هكذا بالواو. وفي أكثر النسخ أربعين بالياء وهى غير موافقة للقواعد، ويمكن على بعد تصحيحها بأن تكون على تقدير حتى إذا بقى مقدار أربعين أو ثلاثين آية ويؤيده ما في رواية البخارى فإذا بقى من قراءته نحو من ثلاثين آية أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم ثم ركع ثم سجد، وقوله: (ثم سجد) المراد به الركوع، وفي رواية للبخارى حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو

أربعين آية ثم يرجع، وفي هذا دليل على جواز جعل بعض الركعة الواحدة من قعود وبعضها من قيام، وبذلك قال مالك وأبو حنيفة والشافعي، وكثير من العلماء وقالوا سواء أقعد ثم قام أم قام ثم قعد. قال النووي: حكى القاضي عن أبي يوسف ومحمد كراهة القعود بعد القيام، ولو نوى القيام ثم أراد أن يجلس جاز عندنا وعند الجمهور، وجوزّه من المالكية ابن القاسم ومنعه أشهب.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مزيد علوّه أهمية النبي ﷺ في طاعة الله ﷻ، وعلى جواز الجمع بين القيام والقعود في الركعة الواحدة من النافلة، وعلى أنه ينبغي للإنسان أن يسلك في العبادة المسلك الأعلى ولا يتركه إلا عند العجز عنه تأسياً بالنبي ﷺ.

● عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ وَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرُ مَا يَكُونُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَهَا وَهُوَ قَائِمٌ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ عَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

أخرجه البخاري ومسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: وفي بعض النسخ: روى علقمة... إلخ، وأتى به المصنف لتقوية الحديث، وهذا التعليق وصله مسلم، قال: حدثنا ابن غير حدثنا محمد بن عمرو قال: حدثنا محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص، قال: قلت لعائشة: كيف كان يصنع رسول الله ﷺ في الركعتين وهو جالس، قالت: كان يقرأ فيهما فإذا أراد أن يركع قام فرجع. وظاهره أنه ﷺ كان يتم القراءة وهو جالس ثم يقوم فيركع،

وحدث الباب صريح في أنه ﷺ كان يقرأ جالساً حتى إذا بقي قدر ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأها ثم ركع، ولعل هذا هو السرّ في قول المصنف في التعليق نحوه. هذا و (علقمة بن وقاص) هو ابن محصن بن كلدة المدني. روى عن عمرو بن العاص وعمر بن الخطاب وابنه معاوية، وعنه الزهري وعمرو بن يحيى وابن أبي مليكة ويحيى بن النضر. وثقه النسائي وابن حبان وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، توفي بالمدينة في خلافة عبد الملك بن مروان.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا وَلَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا رَكَعَ قَائِمًا وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا رَكَعَ قَاعِدًا.

أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه

○ معنى الحديث: قوله: (فإذا صلى قائماً ركع ... إلخ) استدلّ به أشهب من المالكية وبعض الحنفية على أن من افتتح صلاة النافلة قائماً يركع قائماً، ومن افتتحها قاعداً يركع قاعداً، وقالوا: لا يجوز خلاف ذلك. لكن حديث الباب المتقدم يردّ عليهم وهو لا ينافي هذا الحديث لأنه ﷺ فعل كلا تبعاً للقوة وعدمها. قال ابن خزيمة: لا مخالفة عندى بين الخبرين لأن رواية عبد الله بن شقيق محمولة على ما إذا قرأ جميع القراءة قاعداً أو قائماً، ورواية هشام بن عروة "يعنى: حديث عائشة المتقدم" محمولة على ما إذا قرأ بعضها قائماً.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ السُّورَ فِي رَكْعَةٍ؟ قَالَتْ: الْمَفْصَلُ قَالَ: قُلْتُ فَكَانَ يُصَلِّي قَاعِدًا؟ قَالَتْ: حِينَ حَطَّمَهُ النَّاسُ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم.

○ معنى الحديث: قوله: (يقرأ السور ... إلخ) بصيغة الجمع أى أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعة الواحدة سوراً متعددة؟ وفي بعض النسخ يقرأ السورة بالإنفراد، أى: هل كان يقرأ السورة الواحدة في ركعة؟ والنسخة الأولى أولى لما رواه البيهقي من طريق يزيد بن زريع عن الجريري عن عبد الله بن شقيق، قال: سألت عائشة هل كان رسول الله ﷺ يقرن بين السور؟ قالت: من الفصل. وكذا أخرجه الطحاوي من طريق عثمان بن عمر، وفي رواية البيهقي أيضاً كان يقرن بين السورتين. قوله: (قالت الفصل) بنصب الفصل على نزع الخافض أى: كان ﷺ يقرأ السور أو السورة من الفصل. (وتقدم) بيان أوله ووسطه وآخره وإفياً في باب قدر القراءة في المغرب. قوله: (حين حطمه الناس) هكذا بالنون في أكثر النسخ أى أثقلوه بأعمالهم وكثرة مصالحهم، والحطم كسر الشيء، قال في النهاية وفي حديث عائشة بعد ما حطمه الناس وفي رواية بعدما حطموه يقال: حطم فلان أهله إذا كبر فيهم كأنهم بما حملوه من أثقالهم صبروه شيئاً محطوماً، وفي بعض النسخ حين حطمه البأس بالباء الموحدة أى التعب والشدة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه يجوز للمصلي أن يقرأ في الركعة من النافلة سورة أو أكثر من الفصل، وعلى أنه إذا ضعف عن القيام يصلي جالساً.

﴿باب كيف الجلوس في التشهد﴾

● عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: قُلْتُ: لَا يُنْظَرَنَّ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ يُصَلِّي فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى حَادَتَا

بِأُذُنَيْهِ ثُمَّ أَخَذَ شِمَالَهُ يَمِينِهِ فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَهُمَا مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ فَافْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى وَحَدَّ مِرْفَقَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى وَقَبَضَ ثُنْتَيْنِ وَحَلَّقَ حَلَقَةً وَرَأَيْتُهُ يَقُولُ: هَكَذَا وَحَلَّقَ بَشْرَ الْإِبْهَامِ وَالْوُسْطَى وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ.

○ معنى الحديث: قوله: (ثم جلس فافترش رجله اليسرى) يعنى: فى التشهد وظاهره عدم الفرق بين التشهد الأول والثانى لإطلاقه، وإلى ذلك ذهب أبو حنيفة وأصحابه والثورى والهادى والقاسم والمؤيد بالله محتجين بحديث الباب، وبما رواه أحمد عن رفاع بن رافع أنه ﷺ قال للأعرابي: فإذا جلست فاجلس على رجلك اليسرى، وبما رواه الترمذى عن أبي حنيد أنه ﷺ جلس — يعنى للتشهد — فافترش رجله اليسرى، وأقبل بصدر اليمنى على قبلته.

وبما رواه أحمد ومسلم عن عائشة وفيه: كان يفترش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى، ووجه استدلالهم بهذه الأحاديث أن رواتها ذكروها لبيان صفة الجلوس فى التشهد، ولم يقيدوه بالأول واقتصارهم عليها مشعر بأنها هى الهيئة المشروعة فى التشهدين جميعاً، ولو كانت مختصة بالأول لذكروا صفة الجلوس فى التشهد الآخر.

قوله: (وحد مرفقه... إلخ) بالرفع على الابتداء، وخبره قوله: على فخذه، والجملة حالية، ويحتمل أن حدّ: فعل ماضٍ، يعنى: رفع مرفقه عن فخذه، وتقديم تمام الكلام على ذلك فى باب افتتاح الصلاة.

تنبيه: يوجد فى نسخة بعد هذا الحديث خمس روايات من غير رواية اللؤلؤى، ولذا لم يذكرها المنذرى فى مختصره، ولم توجد فى سائر النسخ، وقد نسبها العيني فى

شرح البخارى فى باب "بيان سنة الجلوس فى التشهد" إلى أبى داود:

(الأولى) حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك بن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عمر قال: سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى رجلك اليسرى، وهذه الرواية أخرجه مالك فى الموطأ والبخارى، واللفظ له: قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عبد الله أنه أخبره أنه كان يرى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يتربع فى الصلاة إذا جلس ففعلته، وأنا يومئذ حديث السن، فنهائى عبد الله بن عمر، وقال: إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى اليسرى، فقلت: إنك تفعل ذلك، فقال: إن رجلى لا تحملان.

قال الحافظ: قوله: أنه أخبره، صريح فى أن عبد الرحمن بن القاسم حمله عن عبد الله بن عبد الله، فكان عبد الرحمن سمعه من أبيه عن عبد الله، ثم لقيه أو سمعه منه مع أبيه وثبته فيه أبوه، قوله: (وتثنى رجلك اليسرى) لم يبين فى هذه الرواية ما يصنع بعد ثنيها، هل يجلس فوقها؟ أو يتورك؟ ووقع فى رواية النسائى من طريق يحيى بن سعيد أن القاسم حدثه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى واستقبله بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى.

فتبين من رواية القاسم ما أجل فى رواية ابنه عبد الرحمن، وهذه أقوى مما رواه مالك عن يحيى بن سعيد، أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس فى التشهد، فنصب رجله اليمنى وثنى رجله اليسرى، وجلس على وركه الأيسر، ولم يجلس على قدمه، ثم قال: أرائى هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر، وحدثنى أن أباه كان يفعل ذلك، للتصريح فى الأولى بأنه من السنة المقتضية بالرفع بخلاف هذه، فإنها من عمل ابن عمر.

ويمكن الجمع بين الروایتين بحمل رواية النسائي على الجلوس في التشهد الأول ورواية مالك على الجلوس في التشهد الأخير.

(الثانية) حدثنا ابن معاذ — هو عبيد الله — حدثنا عبد الوهاب، قال: سمعت يحيى، قال: سمعت القاسم يقول: أخبرني عبد الله بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر يقول: من سنة الصلاة أن تضجع رجلك اليسرى وتنصب اليمنى، وهذه الرواية أخرجها النسائي من طريق الليث عن يحيى بن سعيد وأخرجها الدارقطني من طريق المؤلف، ومن طرق أخرى عن ابن عمر قال: سنة الصلاة أن تفتش اليسرى وتنصب اليمنى، قال الدارقطني: هذه كلها صحاح.

(الثالثة) حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن يحيى بإسناده مثله، قال أبو داود: قال حماد بن زيد عن يحيى أيضاً: من السنة، كما قال جرير.

(الرابعة) حدثنا القعنبي عن مالك عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد، فذكر الحديث، وهذه الرواية أخرجها مالك في الموطأ بلفظ تقدم وأخرجها الطحاوي.

(الخامسة) حدثنا هناد بن السرى عن وكيع عن سفيان عن الزبير بن عدى عن إبراهيم، يعنى: ابن يزيد النخعي، قال: كان النبي ﷺ إذا جلس في الصلاة افتش رجله اليسرى حتى اسود ظهر قدمه، وفي نسخة: حتى أشوى ظهر قدمه، وهذه الرواية مرسلة، ذكرها المزني في كتاب المراسيل من رواية المصنف.

﴿باب من ذكر التورك في الرابعة﴾

أى: في بيان مستند من ذكر التورك في الجلسة للتعهد في الركعة الرابعة.

● عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُهُ فِي عَشْرَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: أَحْمَدُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ فِي عَشْرَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ أَبُو قَتَادَةَ قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا فَأَعْرِضْ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قَالَ: وَيَفْتَحُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ إِذَا سَجَدَ ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ وَيَرْفَعُ وَيَنْشِي رِجْلَهُ الْيُسْرَى فَيَقْعُدُ عَلَيْهَا ثُمَّ يَصْنَعُ فِي الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ: حَتَّى إِذَا كَانَتِ السَّجْدَةُ الَّتِي فِيهَا التَّسْلِيمُ أُخِّرَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ مُتَوَرِّكًا عَلَى شِقِّهِ الْاَيْسَرِ، زَادَ أَحْمَدُ قَالُوا: صَدَقْتَ هَكَذَا كَانَ يُصَلِّي، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِمَا الْجُلُوسَ فِي الثَّنَيْنِ كَيْفَ جَلَسَ.

○ معنى الحديث: قوله: (فاعرض) بهمة وصل من باب ضرب، أى: أظهر ما عندك من العلم، قوله: (حتى إذا كانت السجدة... إلخ) أى: السجدة التي في آخر الركعة، والمراد الجلسة الأخيرة للتعهد الذي يعقبه السلام وعبر عنها بالسجدة لجاورها لها، وقوله: (أخر رجله اليسرى... إلخ) يعنى: أخرجها من تحت ساق رجله اليمنى، وقعد متوركًا، والتورك أن يجلس على آلييه مفضيًا بوركه اليسرى إلى الأرض غير جالس على رجليه أو إحداهما وينصب قدمه اليمنى ويخرج اليسرى من تحتها، وروى ابن الزبير في تفسيره وجهًا آخر، فقال: إنه ﷺ كان يجعل قدمه

اليسرى بين فخذه وساقه ويفرش قدمه اليمنى. ويعنى بفرش قدمه اليمنى أن يجعل ظهرها إلى الأرض من غير جلوس عليها ولا ناصب لها.

وقوله: (ولم يذكر في حديثهما... إلخ) من كلام المصنف، يعنى: لم يذكر أحمد ومسدد في روايتهما كيفية الجلوس في التشهد الأول، وهذا الحديث تقدم ذكره مطولاً في "باب افتتاح الصلاة".

● عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ: فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَجَلَسَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (فإذا جلس في الركعتين... إلخ) فيه دلالة على مشروعية الافتراش في التشهد الأول والتورك في الأخير، وبه قالت الشافعية وقالوا: يسن التورك في كل تشهد يسلم فيه، وإن لم يكن ثانيًا كتشهد الصبح والجمعة، فلا فرق في الأخير عندهم بين أن يكون في رباعية أو غيرها.

قالوا: والحكمة في الافتراش في التشهد الأول، والتورك في الثاني؛ أنه أقرب إلى تذكّر الصلاة وعدم اشتباه عدد الركعات، ولأن السنة تخفيف التشهد الأول، فيجلس مفترشًا ليكون أسهل للقيام، والسنة تطويل الثاني ولا قيام بعده، فيجلس متوركًا ليكون أعون له وأمكن، ولأن المسبوق إذا رأى الإمام علم أنه في أى التشهدين.

وقالت الحنابلة: إذا كانت الصلاة ذات تشهدين افترش في الأول وتورك في الثاني، وإن كانت ذات تشهد واحد افترش فيه، قال في المغنى: يدل لنا حديث وائل

ابن حُجر أن النبي ﷺ لما جلس للتشهد افترش رجله اليسرى ونصب رجله اليمنى، ولم يفرق بين ما يسلم فيه وما لا يسلم.

وقالت عائشة: كان رسول الله ﷺ يقول في كل ركعتين التحية، وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى، رواه مسلم، وهذان يقضيان على كل تشهد بالافتراش إلا ما خرج منه لحديث أبي حميد في التشهد الثاني، فيبقى فيما عداه على قضية الأصل، ولأن هذا ليس بتشهد ثان فلا يتورك فيه، وهذا لأن التشهد الثاني إنما تورك فيه للفرق بين الشاهدين، وما ليس فيه إلا تشهد واحد لا اشتباه فيه، فلا فرق.

وذهبت المالكية إلى استحباب التورك في الشاهدين مستدلين بما رواه مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عبد الله بن عمر أنه أخبره أنه كان يرى عبد الله بن عمر يتربع في الصلاة إذا جلس، قال: ففعلته وأنا يومئذ حديث السن، فنهائى عبد الله، وقال: إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى رجلك اليسرى، فقلت له: فإنك تفعل ذلك، فقال: إن رجلى لا تحملان، وهو وإن لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثنى رجله اليسرى، هل يجلس فوقها أو يتورك، فقد تبين بما رواه أيضًا عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراههم الجلوس في التشهد، فنصب رجله اليمنى وثنى رجله اليسرى، وجلس على وركه الأيسر ولم يجلس على قدمه، ثم قال: أرائى هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر، وحدثنى أن أباه كان يفعل ذلك.

فتبين في رواية القاسم ما أجل في رواية ابن عبد الرحمن، ولهذا أتى الإمام مالك بهذه الرواية تلو الرواية السابقة، ولم يكتف بالرواية الأخيرة لتصريح الأولى بأنه السنة المقتضية للرفع، وقال في المدونة: الجلوس فيما بين السجدين مثل الجلوس في التشهد، يفضى باليه على الأرض وينصب رجله اليمنى ويثنى رجله اليسرى، وإذا

نصب رجله اليمنى جعل باطن الإبهام على الأرض لا ظاهره.

وقالت الحنفية: يفترش في التشهدين، واستدلوا بما تقدم عند مسلم عن عائشة وفيه: وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى، وبما رواه أحمد عن رفاعه بن رافع في حديث الأعرابي، وفيه: فإذا جلست فاجلس على رجلك اليسرى.

والحاصل: أنهم اختلفوا في كيفية الجلوس للتشهد، فقال أبو حنيفة: يفترش فيهما، وقال مالك: يتورك فيهما، وقال الشافعي: يتورك في الأخير ويفترش في الأول، وقالت الحنابلة: إن كانت الصلاة ثنائية افترش، وإن كانت رباعية أو ثلاثية افترش في الأول وتورك في الثاني.

وهذا الخلاف كله في الأفضل من هذه الهيئات، وإلا فلو جلس على أى كيفية منها جاز، لأن الكل ثابت عنه ﷺ .

فائدة: إذا جلس المسبوق مع الإمام في آخر صلاته فالصحيح من مذهب الشافعي أنه يجلس مفترشاً لأنه ليس في آخر صلاته، وقيل: يجلس متوركاً تبعاً للإمام، وقيل: إن كان جلوسه في محل التشهد الأول افترش، وإلا تورك لأن جلوسه حينئذ مجرد المتابعة، وإذا جلس من عليه سجود سهو في آخر صلاته افترش على الأصح، وقيل: يتورك لأنه آخر صلاته. من النووي شرح المذهب ببعض تصرف.

● عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو الْعَامِرِيِّ قَالَ: كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فِيهِ: فَإِذَا قَعَدَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ قَعَدَ عَلَى بَطْنِ قَدَمِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى فَإِذَا كَانَتْ الرَّابِعَةُ أَفْضَى بَوْرِكَ الْيُسْرَى إِلَى الْأَرْضِ وَأَخْرَجَ قَدَمَيْهِ مِنْ نَاحِيَةٍ وَاحِدَةٍ.

○ معنى الحديث: قوله: (قال فيه... إلخ) أى: قال عبد الله بن لهيعة فى هذا الحديث، فإذا قعد فى الركعتين يعنى فى التشهد الأول افترش قدمه اليسرى ونصب رجله اليمنى، وإذا كان فى الجلسة الأخيرة تورك، وقوله: وأخرج قدميه من ناحية واحدة، يعنى جعلهما فى ناحية واحدة وهى اليمنى.

وفيه دلالة: لمن قال بالتورك فى التشهد الأخير، والافتراش فى التشهد الأول، وحمله من قال بالافتراش فيه على حالة العذر، لكن علمت أن الخلاف بينهم فى الأفضل، فلا حاجة إلى هذا الحمل، على أن الحديث ضعيف لأن فى سنده ابن لهيعة وفيه مقال.

● عَنْ عَبَّاسٍ أَوْ عِيَّاشِ بْنِ سَهْلٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّهُ كَانَ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ أَبُوهُ فَذَكَرَ فِيهِ قَالَ: فَسَجَدَ فَأَتَصَّبَ عَلَى كَفَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَصُدُورِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ جَالِسٌ فَتَوَرَّكَ وَنَصَبَ قَدَمَهُ الْأُخْرَى ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ ثُمَّ كَبَّرَ فَقَامَ وَلَمْ يَتَوَرَّكَ ثُمَّ عَادَ فَرَكَعَ الرَّكْعَةَ الْأُخْرَى فَكَبَّرَ كَذَلِكَ ثُمَّ جَلَسَ بَعْدَ الرَّكْعَتَيْنِ حَتَّى إِذَا هُوَ أَرَادَ أَنْ يَنْهَضَ لِلْقِيَامِ قَامَ بِتَكْبِيرٍ ثُمَّ رَكَعَ الرَّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيْنِ فَلَمَّا سَلَّمَ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ مَا ذَكَرَ عَبْدُ الْحَمِيدِ فِي التَّوَرُّكِ وَالرَّفْعِ إِذَا قَامَ مِنْ ثَنَتَيْنِ.

○ معنى الحديث: قوله: (فى مجلس فيه أبوه) أى: فى المجلس أبوه سهل بن سعد الساعدى، وكان فيه أيضًا أبوه هريرة وأبو أسيد وأبو حميد، قوله: (فذكر فيه) بالبناء للمجهول، أى: ذكر أبو حميد الحديث فى المجلس، قوله: (وهو جالس)،

أَحَدُكُمْ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو بِهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا جلسنا) يعنى: للتشهد، قوله: (السلام على الله قبل عباده) أى: قبل السلام على عباده، فقبل ظرف، وقيل: بكسر القاف وفتح الموحدة، فتكون منصوبة على نزع الخافض أى: السلام على الله من قبل عباده، وتؤيده رواية للبخارى: السلام على الله من قبل عباده، وفي رواية له: كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ قلنا: السلام على جبريل وميكائيل... إلخ، وكأنهم رأوا السلام من قبيل الحمد والشكر فجوزوا ثبوته الله تعالى.

قوله: (السلام على فلان وفلان) أى: من الملائكة، كما في رواية البخارى المذكورة، وكما في رواية ابن ماجه: السلام على فلان وفلان، يعنون الملائكة، وللسراج من طريق الأعمش، فنعذ من الملائكة ما شاء الله، قوله: (لا تقولوا السلام على الله... إلخ) وفي رواية البخارى: فالتفت إلينا رسول الله ﷺ فقال: إن الله هو السلام، وفي رواية مسلم: فلما انصرف النبي ﷺ أقبل علينا بوجهه وقال: لا تقولوا السلام على الله... إلخ، ونهاهم عن ذلك لأن السلام معناه السلامة من الآفات والنقائص، والله تعالى هو الذى يعطيها لمن يشاء من عباده، فكيف يدعى بها له؟ وقوله: فإن الله هو السلام تعليل للنهى المذكور، أى أن السلام اسم من أسماء الله تعالى، ومعناه: السالم من الشريك، أو الذى يسلم على عباده المؤمنين فى الجنة، وعلى الأنبياء فى الدنيا أيضاً، أو المؤمن من المخاوف والمهالك.

قوله: (فليقل: التحيات لله... إلخ) جمع تحية وجمعها لأن ملوك الأرض كانوا يحيون بتحيات مختلفة، فيقال لبعضهم: أنعم صباحاً، وبعضهم: أسلم كثيراً، وبعضهم:

عش ألف سنة، ولم يكن في تحياتهم ما يصلح للثناء على الله تعالى، فقليل للمسلمين: قولوا: التحيات لله، أى: أنواع التعظيم كلها مستحقة لله ﷻ، والصلوات قيل المراد بها: الصلوات الخمس، ويكون المعنى: الصلوات واجبة لله ومغتصبة به، أو المراد: الصلوات مطلقاً فريضة كانت أو نافلة، وقيل: المراد بها: مطلق العبادة، وقيل: هى الرحمة، أى أن الرحمات لله تعالى، وهو المتفضل بها، لأن الرحمة التامة له دون غيره، والطيّيات أى: من الأقوال الصالحة كالدعاء والذكر، وقيل: الطيّيات أعم من الأقوال، فتشمل الأعمال والأوصاف الصالحة، وطيبها كونها كاملة خالصة لله تعالى عن الشوائب، والواو فيها وما قبلها عاطفة جملة على جملة، والخبر فيهما محذوف يدل عليه قوله: التحيات لله.

قوله: (السلام عليك أيها النبي... إلخ) يجوز فيه وفي قوله: السلام علينا، إثبات (ال) ، وحذفها وإثباتها أولى لأنها أكثر روايات الصحيحين، وتكون للعهد الذهني، أى أن ذلك السلام الذى وجه إلى الرسل والأنبياء عليك أيها النبي، وكذلك السلام الذى وجه إلى الأمم السالفة علينا وعلى عباد الله الصالحين، ويجوز أن تكون (ال) للجنس، أى: حقيقة السلام الذى يعرفه كل واحد، وعلى من ينزل، وعمن يصدر عليك أيها النبي، وعلينا وعلى عباد الله الصالحين.

ويجوز أن تكون (ال) للعهد الخارجى، والمعهود هو السلام فى قوله تعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ﴾ مريم/ ١٥. والسلام هنا بمعنى السلامة، أى: سلمت أيها النبي من المكاره، وقيل: اسم من أسماء الله تعالى، أى: السلام حافظ لك من الآفات، فإن قيل: لم عدل عن الوصف بالرسالة إلى الوصف بالنبوة، مع أن الوصف بالرسالة فى حق البشر أعم، قيل: الحكمة فى الوصف بالنبوة أنها وجدت كذلك فى الخارج، فإنه تعالى أنزل: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ العلق/ ١. قبل أن ينزل: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾

﴿ قُمْ فَأَلْذَرْ ﴾ المذثر ١، ٢ ، فإن قوله: ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾. أفاد النبوة لا غير، وقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾. أفاد الرسالة.

وقيل: إن الحكمة أن يجمع له ﷺ الوصفان، فإنه وصف بالرسالة في آخر التشهد، وإن كانت الرسالة تستلزم النبوة، فال تصريح بها أبلغ، فإن قيل أيضاً: ما الحكمة في العدول عن الغيبة إلى الخطاب، مع أن لفظ الغيبة هو الذى يقتضيه السياق، كأن يقول: السلام على النبي، قيل: إن المصلى لما يقرأ التحيات يستحضر أن هذا الثناء على الله وصل إليه بتعليم النبي ﷺ فيستحضره، كأنه أمامه فيخاطبه؛ على أن المحفوظ عنه ﷺ يعمل به، وإن لم تعلم الحكمة فيه.

قال الحافظ: قد ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود هذا ما يقتضى المغايرة بين زمانه ﷺ فيقال بلفظ الخطاب، وأما بعده فيقال بلفظ الغيبة، ففي الاستئذان من صحيح البخارى من طريق أبي معمر عن ابن مسعود بعد أن ساق حديث التشهد، قال: وهو بين ظهرانينا، فلما قبض قلنا: السلام يعنى على النبي ﷺ، كذا وقع في البخارى وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والسراج والجوزقى وأبو نعيم الأصبهاني والبيهقى من طرق متعددة إلى أبي نعيم شيخ البخارى فيه بلفظ: فلما قبض قلنا: السلام على النبي ﷺ بحذف لفظ، يعنى: وكذا، رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي نعيم، قال السبكي في شرح المنهاج بعد أن ذكر هذه الرواية من عند أبي عوانة وحده: إن صح هذا عن الصحابة دل على أن السلام في الخطاب بعد النبي ﷺ غير واجب، فيقال: السلام على النبي ﷺ. قلت: قد صح بلا ريب، وقد وجدت له متابعا قوياً، قال عبد الرزاق: أخبرني ابن جريج، أخبرني عطاء: أن الصحابة كانوا يقولون والنبي ﷺ حتى: السلام عليك أيها النبي، فلما مات قالوا: السلام على النبي ﷺ ، وهذا إسناد صحيح.

وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي ﷺ علمهم التشهد فذكره، قال: فقال ابن عباس: إنما كنا نقول: السلام عليك أيها النبي إذا كان حيًا فقال ابن مسعود: هكذا علمنا وهكذا نعلم.

فظاهر أن ابن عباس قاله بحثًا، وأن ابن مسعود لم يرجع إليه، لكن رواية أبي معمر أصح لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه والإستناد إليه مع ذلك ضعيف، ورواية أبي معمر الذي أشار إليها رواها البخاري في باب: "الأخذ باليدين" من كتاب الاستئذان، قال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا سيف قال: سمعت مجاهدًا يقول: حدثني عبد الله بن سخرية أبو معمر قال: سمعت ابن مسعود يقول: علمني رسول الله ﷺ، وكفى بين كفيه، التشهد كما يعلمني السورة من القرآن، التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وهو بين ظهرائنا، فلما قبض قلنا: السلام يعني على النبي ﷺ.

لكن المحفوظ عنه ﷺ يعمل به كما تقدم، لا فرق بين زمان حياته، ولهذا لا نعلم أحدًا من الأئمة قال به، قوله: (ورحمة الله وبركاته) أى إحسانه وخيره الكثير، فالرحمة: الإحسان، والبركات: الخير الكثير، وجمع البركة دون السلام والرحمة لأنهما مصدران، قوله: (السلام علينا) المراد: الحاضرون من الإمام والمؤمنين والملائكة.

قوله: (وعلى عباد الله الصالحين) المراد بهم: القائمون بما وجب عليهم من حقوق العباد، قال الفاكهاني: ينبغي للمصلي أن يستحضر في هذا الخل جميع الأنبياء والملائكة والمؤمنين ليتوافق لفظه مع قصده، وقال الترمذي: من أراد أن يحظى بهذا

السلام الذى يسلمه الخلق فى الصلاة فليكن عبداً صالحاً، وإلا حرم هذا الفضل العظيم.

وعلمهم ﷺ أن يفردوه بالذكر لشرفه ومزيد حقه عليهم، ثم علمهم أن يقتصروا أنفسهم أولاً، لأن الاهتمام بها أهم ثم علمهم تعميم السلام على الصالحين، إعلاماً منه ﷺ بأن الدعاء للمؤمنين ينبغى أن يكون شاملاً لهم، قوله: (إذا قُلتُم ذلك... إلخ) أى: إذا قُلتُم: وعلى عباد الله الصالحين، أصاب كل عبد صالح، وفى رواية للبخارى: فإنكم إذا قُلتُموها أصابت كل عبد صالح فى السماء والأرض، وقَدِمَ ﷺ هذه الجملة على بقية التشهد اهتماماً به لكونه أنكر عليهم عدَّ الملائكة واحداً بعد واحد، ولا يمكنهم حصرهم، وعَلَّمهم ما يشمل الملائكة وغيرهم من النبيين والصديقين من غير مشقة، وهو من جوامع الكلم التى أوتيتها ﷺ.

وقوله: (أو بين السماء والأرض) شك من الراوى، وفى رواية الصحيحين وابن ماجه: فى السماء والأرض، وفى رواية الإسماعيلي: من أهل السماء والأرض من غير شك، قوله: (أشهد أن لا إله إلا الله... إلخ) أى: أعترف بأنه لا يستحق العبادة غير الله ﷻ وأن محمداً عبده ورسوله، ولم تختلف الطرق عن ابن مسعود فى أن الرواية هكذا، وفى رواية عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: بينما النبى ﷺ يعلم التشهد، إذ قال رجل: وأشهد أن محمداً رسوله وعبده، فقال ﷺ: لقد كنت عبداً قبل أن أكون رسولاً، قل: عبده ورسوله، وفى رواية مسلم عن ابن عباس: وأشهد أن محمداً رسول الله، وفى بعض الروايات: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله.

قال ابن الملك: روى أنه ﷺ لما عرج به أثنى على الله تعالى بهذه الكلمات

يعنى: "التحيات لله... إلخ" فقال الله تعالى: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، فقال ﷺ: "السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين"، فقال جبريل: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وظاهر الحديث: يدل على وجوب التشهد للأمر به فيه، لا فرق بين التشهد الأول والثاني، وبه قال الليث وإسحاق وأبو ثور، وكذا الخنابلة وقالوا: إن التشهد الأخير ركن تبطل بتركه الصلاة مطلقاً بخلاف الأول، فينجبر بسجود السهو ترك جهلاً أو نسياناً، مستدلين بحديث الباب، واستدلوا على وجوب التشهد الأول بما رواه أحمد والنسائي عن ابن مسعود قال: إن محمداً ﷺ قال: إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا: التحيات لله... إلخ.

وذهبت الشافعية إلى وجوب التشهد الثاني دون الأول، أما وجوب الثاني فلحديث الباب، وعدم وجوب الأول فلما في الصحيحين والمصنف أنه ﷺ قام من ركعتين ولم يتشهد، فلما قضى صلاته سجد سجدة قبل السلام، قالوا: فعدم تداركه يدل على عدم وجوبه، وقالت المالكية: التشهد الأول والثاني سنة، قالوا: ودليلنا أنه ذكر لا يجهر به في الصلاة بوجه، فلم يكن واجباً كالتسبيح في الركوع والسجود، وأجابوا عن الأمر في حديث الباب ونحوه بأنه محمول على الندب بقرينة أن التشهد لم يذكر في حديث المسيء صلاته، وما رواه الدارقطني عن ابن مسعود قال: كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد: السلام على الله... إلخ، فالمراد بالفرض فيه التقدير، وروى أبو مصعب عن مالك الوجوب في الأخير. وقالت الحنفية: إنهما واجبان، ولا تبطل الصلاة بترك واحد منهما ولو عمداً. وقد اختلفت الروايات في ألفاظ التشهد، وبأى رواية منها تشهّد المصلى أجزاءه، واختلفوا في الأفضل، فاختر أبو حنيفة وأصحابه وأحمد وجهور الفقهاء تشهد ابن مسعود المذكور في حديث

الباب لوجوه منها: أنه متفق عليه في الصحيحين وغيرهما، حتى قال الترمذی والخطابي وابن المنذر وابن عبد البر: تشهد ابن مسعود أصح حديث في التشهد.

وكذا قال أبو بكر، وقال: قد روى من نيف وعشرين طريقاً، وقال مسلم: أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً، وغيره قد اختلف أصحابه. ومنها: أنه ﷺ أخذ بكف ابن مسعود بين كفيه وعلمه إياه لزيادة الاهتمام، ومنها: أن رواته نقلوه مرفوعاً على صفة واحدة بخلاف غيره، إلى غير ذلك من الوجوه، قوله: (ثم ليتخير أحدكم... إلخ) أى: ليتخير أحب الدعاء إليه.

وفيه دلالة: على مشروعية الدعاء في الصلاة بعد التشهد وقبل السلام بما شاء الله من أمور الدنيا والآخرة، لكن محله ما لم يكن فيه إثم، وإلى ذلك ذهب الجمهور، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجوز إلا بالدعوات الماثورة في القرآن أو السنة، أو ما يشبه ألفاظ القرآن، ولا يدعو بما يشبه كلام الناس.

وقالت الهادوية: لا يجوز الدعاء في الصلاة مطلقاً، وحديث الباب وأشباهه يرد عليهم، قال في النيل: ولولا ما رواه ابن رسلان من الإجماع على عدم وجوب الدعاء قبل السلام لكان الحديث منتهضاً للاستدلال به على وجوب الدعاء لأن التخيير في آحاد الشيء لا يدل على عدم وجوبه، كما قال ابن رشد، وهو المتقرر في الأصول، على أنه قد ذهب إلى الوجوب أهل الظاهر.

○ فقه الحديث: دل الحديث على النهي عن أن يقول الشخص: السلام على الله، وعلى مشروعية التشهد في الصلاة بهذه الصيغة، وعلى استحباب البداء بالنفس في الدعاء والتعميم فيه، وعلى طلب الدعاء بعد التشهد وقبل السلام.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا لَا نَدْرِي مَا نَقُولُ إِذَا جَلَسْنَا فِي الصَّلَاةِ

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ عَلِمَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ قَالَ شَرِيكَ: وَحَدَّثَنَا جَامِعٌ يَعْنِي ابْنَ أَبِي شَدَّادٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْلِهِ قَالَ: وَكَانَ يُعَلِّمُنَا كَلِمَاتٍ وَلَمْ يَكُنْ يُعَلِّمُنَهُنَّ كَمَا يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ: اللَّهُمَّ أَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِنَا وَأَصْلَحْ ذَاتَ بَيْنِنَا وَاهْدِنَا سُبُلَ السَّلَامِ وَتَجَنَّبْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَجَنِّبْنَا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَبَارِكْ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُلُوبِنَا وَأَرْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ وَاجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِنِعْمَتِكَ مُشِينَ بِهَا قَابِلِيهَا وَأَتِمِّهَا عَلَيْنَا.

○ معنى الحديث: قوله: (قد علم) يحتمل أن يكون بالتخفيف مبنياً للفاعل من العلم، أى: علم ﷺ أنا لا ندرى ما نقوله فى الصلاة، ويحتمل أن يكون بالتشديد مبنياً للمفعول من التعليم، أى: علمه الله ما لم نعلمه من قراءة التحيات، قوله: (فذكر نحوه) أى: ذكر أبو الأحوص عوف بن مالك نحو حديث شقيق بن سلمة أبى وائل.

قوله: (قال شريك... إلخ) غرض المصنف به بيان أن شريكاً النخعي روى هذا الحديث عن جامع بن شداد، كما رواه عن أبى إسحاق، قوله: ولم يكن يعلمنا التشهد، بل كان تعليمه لنا التشهد أتمّ، ولعله علمهم هذا الدعاء ليدعوا به بعد التشهد كما يؤخذ من قوله: (ثم ليتخير أحدكم... إلخ).

قوله: (اللهم ألف بين قلوبنا) أى: اجمع بينها على المودة والمحبة، يقال: ألف بين القوم تأليفاً، وتألفوا، إذا اجتمعوا وتحابوا، قوله: (وأصلح ذات بيننا) يعنى: أصلح أحوالنا حتى تكون أحوال ألفة ومحبة، وذات الشيء نفسه وحقيقته، ولما كانت

الأحوال ملازمة للبين، قيل لها ذات البين، ويحتمل أن تكون لفظة: (ذات) زائدة.

قوله: (واهدنا سبيل السلام... إلخ) أى: دلنا على طرق السلامة من الآفات والمهالك ونجنا من الظلمات، والمراد بها: المعنوية، وهى الضلالات والمعاصى، وبالنور: الإيمان والطاعات، والمعنى: ثبتنا على الإيمان والأعمال الصالحة واحفظنا من المخالفات، وجمع الظلمات لكثرة أسبابها، وأفرد النور لاتحاد سببه وهو الإيمان.

قوله: (وجنبنا الفواحش... إلخ) أى: باعدنا عن الكبائر ما ظهر منها كالزنا والسرقة، وما خفى كالرياء والحسد، واحفظ أسماعنا من سماع ما لا يحل، واحفظ أبصارنا فلا ترى إلا ما يحل إبصاره، وبارك لنا فى قلوبنا، بأن تثبتنا على اليقين والمعرفة، وبارك لنا فى أزواجنا وذرياتنا بأن توفقهم للطاعات وتحفظهم من المخالفات، وتجعل لنا من الزوجات ذرية صالحة، واجعلنا صارفين ما أنعمت به علينا فيما خلق لأجله قائمين بالثناء على نعمتك معترفين بها غير منكريها راضين بها، وأتمها علينا بإدامتها لنا فى الدنيا والآخرة.

○ فقه الحديث: دل الحديث زيادة على ما تقدم على مشروعية الدعاء فى الصلاة بهذه الكلمات بعد التشهد وقبل السلام، وعلى أن طلب التشهد أكد منها.

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي التَّشَهُّدِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: زِدْتُ فِيهَا السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: زِدْتُ فِيهَا وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا

عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

والحديث أخرجه أيضًا: الدارقطني والطحاوي في شرح معاني الآثار.

○ معنى الحديث: قوله: (الصلوات الطيبات) بدون واو العطف ورواية الدارقطني بالواو فيهما. قوله: (زدت فيها) ظاهره أنه زادها من نفسه، وليس كذلك، بل المراد أنه زادها في روايته على من روى التشهد. قوله: (زدت فيها وحده لا شريك له) يعنى ذكرها عن النبي ﷺ في التشهد زيادة عن بعض الصحابة الذين رَوَوْا التشهد عنه ﷺ. وقد جاءت زيادة وحده لا شريك له في رواية الدارقطني عن ابن عمر أيضًا. وفي رواية النسائي من طريق قتادة عن أبي غلاب وهو يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله أنهم صلوا مع أبي موسى فقال: إن رسول الله ﷺ قال: إذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات لله ... إلخ أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. وصرح بها أيضًا في رواية مالك في الموطأ عن عائشة.

● عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ قَالَ: صَلَّى بِنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فَلَمَّا جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَقَرَّتِ الصَّلَاةُ بِالْبِرِّ وَالزَّكَاةِ فَلَمَّا انْقَلَبَ أَبُو مُوسَى أَقْبَلَ عَلَى الْقَوْمِ فَقَالَ: أَيُّكُمْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: فَأَرَمَ الْقَوْمُ فَقَالَ: أَيُّكُمْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا؟ فَأَرَمَ الْقَوْمُ قَالَ: فَلَعَلَّكَ يَا حِطَّانُ أَنْتَ قُلْتَهَا قَالَ: مَا قُلْتُهَا وَلَقَدْ رَهَبْتُ أَنْ تَبْكَعَنِي بِهَا قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا قُلْتُهَا وَمَا أَرَدْتُ بِهَا إِلَّا الْخَيْرَ فَقَالَ أَبُو

مُوسَى: أَمَا تَعْلَمُونَ كَيْفَ تَقُولُونَ فِي صَلَاتِكُمْ؟ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَنَا
فَعَلَّمَنَا، وَبَيَّنَ لَنَا سُنَّتَنَا، وَعَلَّمَنَا صَلَاتَنَا فَقَالَ: إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ،
ثُمَّ لِيُؤْمِتْكُمْ أَحَدُكُمْ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا
الضَّالِّينَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ يُجِبْكُمْ اللَّهُ، وَإِذَا كَبَّرَ وَرَكَعَ فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا، فَإِنَّ
الْإِمَامَ يَرَكَعُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَتِلْكَ بَتْلَكَ، وَإِذَا
قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ فَإِنَّ
اللَّهَ تَعَالَى قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَإِذَا كَبَّرَ وَسَجَدَ
فَكَبِّرُوا وَاسْجُدُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَسْجُدُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ :
﴿فَتِلْكَ بَتْلَكَ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ؛ فَلْيَكُنْ مِنْ أَوَّلِ قَوْلٍ أَحَدِكُمْ أَنْ
يَقُولَ: التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ
وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، لَمْ يَقُلْ أَحْمَدُ: وَبَرَكَاتُهُ، وَلَا قَالَ: وَأَشْهَدُ
قَالَ: وَأَنْ مُحَمَّدًا.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم مطولاً أيضاً، وأخرجه ابن ماجه والنسائي
والدارقطني والطحاوي مختصراً.

○ معنى الحديث: قوله: (أَقَرَّتِ الصَّلَاةَ بِالْبَرِّ وَالزَّكَاةِ) يعني: قرنت
بهما. والبرّ الخير، والزكاة التطهير والمراد أن الصلاة توجب لصاحبها الخير

والطهارة من الذنوب. ويحتمل أن أقرت بمعنى أثبتت من الإقرار أى أثبتت الصلاة مصاحبة للخير والطهارة من الذنوب. قوله: (فَارَمَ الْقَوْمَ) أى سكتوا كما تقدم، ويروى فأزم بالزأى وتخفيف الميم وهو السكوت أيضاً. من النهاية. قوله: (ولقد رهبت أن تبكعني بها) أى خفت أن تستقبلني بما أكره من تقريع ونحوه. قال: في النهاية بكعت الرجل بكعاً إذا استقبلته بما يكره. قوله: (وبين لنا سنتا) أى طريقتنا. قوله: (قال: إذا صليتم) أى أردتم الصلاة. قوله: (فقولوا آمين يبيحكم الله) بالجيم أى يجب دعاءكم ، وهكذا رواية مسلم بالجيم. وفي بعض النسخ يُحْكُمُ الله بالخاء المهملة، والمراد بالخبّة الرضوان والرحمة. وفيه الحث على التأمين وراء الإمام، وتقدم بيانه. قوله: (فتلك بتلك) يعنى: أن اللحظة التي سبقكم الإمام بها في الركوع والرفع تجبر بتأخيركم فيها عنه لحظة فيكون ركوعكم قدر ركوعه. قوله: (يسمع الله لكم) أى يستجب لكم الدعاء وهو مجزوم في جواب الأمر. قوله: (فإذا كان عند القعدة ... إلخ) يعنى: الجلوس للشهد فليكن أول قول أحدكم التحيات ... إلخ فمن زائدة ويكون دليلاً لمن قال إنه يقول في أول جلوسه : التحيات، ولا يقول باسم الله. يدل لذلك ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بسنده عن أبي موسى مرفوعاً، وفيه فإذا قعد أحدكم فليكن أول قوله: التحيات لله "الحديث" ويحتمل أن تكون من أصلية، ويكون دليلاً للهادوية القائلين : إن المصلى يقول في أول جلوسه للشهد باسم الله وبالله الحمد والحمد لله والأسماء الحسنى كلها لله التحيات لله. قوله: (لم يقل أحمد وبركاته ... إلخ) أى لم يقل في روايته وبركاته، بل قال: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله فقط، ولم يقل أشهد أن محمداً بل قال: وأن محمداً بدون لفظ أشهد وغرض المصنف بهذا بيان الفرق بين رواية عمرو بن عون ورواية أحمد بن حنبل.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا

يُعَلِّمُنَا الْقُرْآنَ وَكَانَ يَقُولُ التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ
السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ
الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ .

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه والدارقطنى
والطحاوى وكذا ابن حبان فى صحيحه بتعريف السلام الأول وتنكير الثانى وأخرجه
الطبرانى فى الأول وتعريف الثانى.

○ معنى الحديث: قوله: (المباركات) جمع مباركة من البركة ، وهى الزيادة
وكثرة الخير، وقيل: التمام، وهذه زيادة اشتمل عليها حديث ابن عباس، كما اشتمل
حديث ابن مسعود المتقدم على زيادة الواو فى المتعاطفات على التحيات. (واختار
الشافعى) التشهد المذكور فى حديث ابن عباس لزيادة لفظ المباركات. قال النوى: فى
شرح مسلم قال أصحابنا إنما رجح الشافعى تشهد ابن عباس على تشهد ابن مسعود
لزيادة لفظ المباركات، ولأنها موافقة لقوله تعالى: ﴿تَحِيَّاتٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ﴾
النور/ ٦١. ولقوله كما يعلمنا القرآن. ورجحه البيهقى بأن النبى ﷺ علمه لابن عباس
وأقرانه من أحداث الصحابة فيكون متأخرًا عن تشهد ابن مسعود وأضرابه. قال
الشافعى: بعد أن أخرج حديث ابن عباس، ورويت أحاديث فى التشهد مختلفة وكان
هذا أحبَّ إلى لأنه أكملها. قال (فى الفتح) وقد سئل الشافعى عن اختياره تشهد ابن
عباس، فقال: لما رأيته واسعًا وسمعته عن ابن عباس صحيحًا كان عندى أجمع وأكثر
لفظًا من غيره، وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره، مما صح. واختار مالك
وأصحابه تشهد عمر بن الخطاب، ولفظه التحيات لله الزاكيات، أى صالح الأعمال،
لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبى ... إلخ. قال الباجى: والدليل على

صحة ما ذهب إليه مالك أن تشهد عمر يجرى مجرى الخبر المتواتر لأن عمر علمه للناس على المنبر بمحضرة جماعة الصحابة وأئمة المسلمين، ولم ينكره عليه أحد ولا خالفه فيه، ولا قال له إن غيره من التشهد يجرى مجراه، فثبت بذلك إقرارهم عليه وموافقتهم إياه على تعيينه، ولو كان غيره من ألفاظ التشهد يجرى مجراه لقال الصحابة إنك قد ضيقت على الناس واسعاً وقصرتم على ما هم مخبرون بينه وبين غيره. وقد أباح ﷺ في القرآن القراءة بما تيسر علينا من الحروف السبعة المنزلة، فكيف بالتشهد وليس له درجة القرآن أن يقتصر الناس فيه على لفظ واحد، ويمنع مما تيسر مما سواه. لكن قال الداودي: إن ذلك من مالك على وجه الاستحسان وكيفما تشهد المصلي عنده جائز، وليس في تعليم عمر الناس هذا التشهد منع غيره. وقال ابن عبد البر: كل حسن متقارب المعنى إنما فيه كلمة زائدة أو ناقصة، وتسليم الصحابة لعمر ذلك مع اختلاف رواياتهم دليل على الإباحة والتوسع.

● عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ: أَمَّا بَعْدُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ أَوْ حِينَ انْقِضَائِهَا فَأَبْدَعُوا قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَقُولُوا: التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ وَالصَّلَوَاتُ وَالْمُلُكُ لِلَّهِ، ثُمَّ سَلَّمُوا عَلَى الْيَمِينِ، ثُمَّ سَلَّمُوا عَلَى قَارِئِكُمْ وَعَلَى أَنْفُسِكُمْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى كُوفِي الْأَصْلِ كَانَ بَدِمَشْقَ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: ذَلَّتْ هَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَلَى أَنَّ الْحَسَنَ سَمِعَ مِنْ سَمُرَةَ.

○ معنى الحديث: قوله: (أما بعد أمرنا رسول الله ﷺ ... إلخ) وفي نسخة أنه قال: أما بعد، ولعله قال ذلك في كتاب كتبه لابنه سليمان كما يشعر بذلك

ما تقدم للمصنف عنه في باب اتخاذ المساجد في الدور وفيه أن سمرة كتب إلى ابنه سليمان أما بعد، فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بالمساجد ... إلخ. وقوله: إذا كان في وسط الصلاة ... إلخ. يعني: إذا كان أحدنا في التشهد الأول أو الثاني. وفي نسخة إذا كنا في وسط الصلاة ... إلخ. قوله: (فابدءوا قبل التسليم ... إلخ) يعني: قبل أن تقولوا السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. قوله: (ثم سلموا على اليمين) أى: على أهل اليمين. وفي نسخة: عن اليمين. أى عن الجهة اليمين والمراد: سلام التحليل من الصلاة يعنى بعد الإتيان بالصلاة على النبي ﷺ والأدعية الواردة بعدها. قوله: (ثم سلموا على قارئكم) أى إمامكم. (وهو دليل للمالكية القائلين إن المأموم يسلم على الإمام تسليمة تخصه سوى تسليمي اليمين والشمال. قوله: (وعلى أنفسكم) يعنى ويسلم بعضكم على بعض، والمراد التسليمة التي على اليسار لأن الغرض منها الردّ على من سلم عليه ممن على يساره. وفي رواية الحاكم عن سمرة قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نرد على الإمام وأن نتحاب وأن يسلم بعضنا على بعض. وفي رواية ابن ماجه والبخاري عنه أيضاً أمرنا رسول الله ﷺ أن نسلم على أنفسنا وأن يسلم بعضنا على بعض. زاد البزار في الصلاة، وفي نسخة: ثم سلموا على النبي ﷺ، ويكون المراد به السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، وقوله: سلموا على قارئكم وعلى أنفسكم السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. قوله: (ودلت هذه الصحيفة ... إلخ) يعنى بالصحيفة ما كتبه سمرة إلى ابنه سليمان. والغرض من هذا إثبات سماع الحسن البصري من سمرة كما أن سليمان سمع من سمرة لأنهما في الطبقة الثالثة خلافاً لمن قال: إنه لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة، وما عداه رواه من غير سماع منه. وقد تقدم الخلاف في ذلك في "باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة".

﴿باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد﴾

● عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: قُلْنَا أَوْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَرْتَنَا أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ وَأَنْ نُسَلِّمَ عَلَيْكَ، فَأَمَّا السَّلَامُ فَقَدْ عَرَفْنَاهُ، فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ؟ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارَكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ.

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد والبخارى ومسلم والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (قال: قلنا أو قالوا إلخ) شك ابن أبي ليلى فيما قاله كعب أهو قلنا يا رسول الله أم قالوا يا رسول الله. وفي رواية مسلم والبخارى عن الحكم أيضًا، قال: سمعت ابن أبي ليلى قال: لقيني كعب بن عجرة فقال: ألا أهدى لك هدية خرج علينا رسول الله ﷺ فقلنا عرفنا كيف نسلم عليك ... إلخ وكذلك في معظم الروايات. وفي رواية الطبراني إن أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله ... إلخ. قال الفاكهاني: الظاهر أن السؤال صدر من بعضهم لا من جميعهم ففيه التعبير عن البعض بالكل. ويبعد جدًا أن يكون كعب هو الذي باشر السؤال منفردًا فأتى بالنون التي للتعظيم بل لا يجوز ذلك لأن النبي ﷺ أجاب بقوله: قولوا. فلو كان السائل واحدًا لقال له قل، ولم يقل قولوا. قال الحافظ في الفتح: لم يظهر لي وجه نفى الجواز وما المانع أن يسأل الصحابي الواحد عن الحكم فيجيب ﷺ بصيغة الجمع إشارة إلى اشتراك الكل في الحكم ويؤكد أنه في نفس السؤال قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك كلها بصيغة الجمع فدل على أنه سأل لنفسه

ولغيره فحسن الجواب بصيغة الجمع. لكن الإتيان بنون العظمة في خطاب النبي ﷺ لا يظن بالصحابي فإن ثبت أن السائل كان متعددًا فواضح وإن ثبت أنه كان واحدًا فالحكمة في الإتيان بصيغة الجمع الإشارة إلى أن السؤال لا يختص به بل يريد نفسه، ومن يوافقه على ذلك فحمله على ظاهره من الجمع هو المعتمد؛ على أن الذي نفاه الفاكهاني قد ورد في بعض الطرق فعند الطبري من طريق الأجلح عن الحكم بلفظ قمت إليه فقلت السلام عليك قد عرفناه فكيف الصلاة عليك يا رسول الله ؟ قال: قل اللهم صلى على محمد "الحديث" وقد وقفت على تعيين جماعة ممن باشر السؤال وهم كعب بن عجرة وبشير بن سعد والد النعمان وزيد بن خارجة الأنصاري وطلحة بن عبيد الله وأبو هريرة وعبد الرحمن بن بشير. قوله (أمرنا أن نصلي عليك ... إلخ) يعني بلغتنا عن الله تعالى أنه أمرك بذلك. ويعنى به قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (الأحزاب: ٥٦). وفي رواية لمسلم: أمرنا الله أن نصلي عليك ... إلخ. قوله: (فأما السلام فقد عرفناه ... إلخ) يعنى في التشهد في قوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، فكيف نصلي عليك ؟ وفي رواية مسلم ومالك عن أبي مسعود فكيف نصلي عليك ؟ فسكت رسول الله ﷺ حتى غمينا أنه لم يسأله وستأتي للمصنف، وفي رواية الطبراني: فسكت حتى جاءه الوحي فقال: تقولون اللهم صل على محمد ... إلخ. (وسألوه) عن صفة الصلاة فكانهم قالوا : ما هو اللفظ الذي يليق أن نصلي به عليك، وقيل : إن السؤال عن جنس الصلاة لأنها مشتركة بين الدعاء والرحمة والتعظيم، والأول أظهر ويشهد له سؤاهاهم بكيف التي هي للسؤال عن الصفة. وبهذا جزم القرطبي، وقال: هذا سؤال من أشكلت عليه كيفية ما فهم أصله، وذلك أنهم عرفوا المراد بالصلاة ، فسألوا عن الصفة التي تليق بها ليستعملوها. قال في الفتح: والحامل لهم على ذلك أن السلام كما تقدم بلفظ

مخصوص، وهو السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فهموا منه أن الصلاة أيضاً تقع بلفظ مخصوص، وعدلوا عن القياس لإمكان الوقوف على النص ولا سيما في ألفاظ الأذكار فإنها تجيء خارجة عن القياس غالباً فوق الأمر كما فهموا فإنه لم يقل لهم قولوا الصلاة عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ولا قولوا الصلاة والسلام عليك إِنْ، بل علمهم صفة أخرى. قوله (اللهم صلّ على محمد) أى عظمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار دينه وإبقاء شريعته وفي الآخرة بإجزاء مثوبته وتشفيعه في أمته وأيد فضيلته بالمقام المحمود، ولما كان البشر عاجزاً عن أن يبلغ قدر الواجب له ﷺ من ذلك شرع لنا أن نطلب من الله تعالى ذلك له لأنه العالم بما يليق به القادر على إعطائه. وقال أبو العالية: صلاة الله على نبيه ثأؤه عليه عند ملائكته. وقال ابن عباس والضحاك: صلاة الله عليه ﷺ رحمته. قوله: (وآل محمد ...) أى: عظم آل محمد فمعنى الصلاة على آل التعظيم أيضاً إلا أن التعظيم لكل أحد بحسب ما يليق به. وآل أصله أهل قلبت الهاء همزة ثم سهلت، ولذا تصغر على أهيل، وقيل أصله أول من آل إذا رجع. وسمى بذلك من يؤول إلى الشخص ويضاف إليه. ويقوّيه أنه لا يضاف إلا إلى معظم فيقال آل القاضي، ولا يقال آل الحجام، واختلف في المراد بآل النبي ﷺ فقيل من حرمت عليهم الصدقة وفي المراد بهم خلاف أيضاً فقيل بنو هاشم فقط وقيل بنو هاشم والمطلب. وبه قال الشافعي، وقيل فاطمة وعلى والحسن والحسين وأولادهم إلى يوم القيامة. وسيأتي مزيد لذلك في باب الصدقة على بنى هاشم من كتاب الزكاة إن شاء الله تعالى "وقيل" المراد بالآل قرابته ﷺ من غير تقييد، وبه قال جماعة، وقيل: كل المسلمين التابعين له ﷺ إلى يوم القيامة حكاه القاضي أبو الطيب والأزهري وهو قول سفيان الثوري وغيره من المتقدمين، وقيل: هم الأتقياء من المسلمين.

ويمكن الجمع بين هذه الأقوال بأن الخلاف باعتبار المقامات، ففي مقام الدعاء يراد بالآل أمة الإجابة، وفي مقام الشاء يراد بهم الأتقياء، وفي الزكاة من حرمت عليهم الصدقة فاختلاف لفظي.

قوله: (كما صليت على إبراهيم) استشكل هذا التشبيه بأن المشبه يكون دون المشبه به وما هنا ليس كذلك لأنه ﷺ أفضل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والصلاة عليه أفضل من الصلاة على غيره، فكيف تشبه الصلاة عليه بالصلاة على إبراهيم. وأجيب عن ذلك بأجوبة منها: أن التشبيه إنما هو لأصل الصلاة بأصل الصلاة، لا للقدر بالقدر، ونظيره قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ البقرة/ ١٨٣. فإن المراد: أصل الصيام لا عينه ووقته، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ النساء/ ١٦٣. وقوله تعالى: ﴿ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ القصص/ ٧٧. فإن التشبيه فيهما في أصل الإحسان، وأصل الإحسان لا القدر. ومنها: أن التشبيه إنما هو في الصلاة على الآل لا على النبي ﷺ، فقوله: اللهم صل على محمد منقطع عن التشبيه، وقوله: وآل محمد متصل بقوله: كما صليت على إبراهيم، وما قيل على هذا الجواب من أن التركيب ركيك وهو معيب في كلام العرب، مردود بما قاله الحافظ من أن التركيب ليس بركيك لأن التقدير: اللهم صل على محمد وصل على آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فهو من عطف الجمل.

وقال الحلبي: سبب هذا التشبيه أن الملائكة قالت في بيت إبراهيم رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت، إنه حميد مجيد، وقد علم أن محمدًا ﷺ وآل محمد من أهل بيت إبراهيم، فكانه قال: أجب دعاء الملائكة الذين قالوا ذلك في محمد وآل محمد كما أجبها عندما قالوها في آل إبراهيم الموجودين حينئذٍ، ولذلك ختمت بما

ختمت به الآيات.

ومنها: أن التشبيه للمجموع بالمجموع، فإن الأنبياء من آل إبراهيم كثيرون، وهو ﷺ منهم، وقال في الهدى: هو ﷺ من آل إبراهيم وقد ثبت ذلك عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ آل عمران/ ٣٣. قال محمد من آل إبراهيم فكانه أمرنا أن نصلى على محمد وعلى آل محمد خصوصاً بقدر ما صلى عليه مع إبراهيم وآل إبراهيم عمومًا، فيحصل لآله ما يليق بهم، ويبقى الباقي كله له، وذلك القدر أزيد مما غيره من آل إبراهيم قطعاً، وتظهر حينئذ فائدة التشبيه، وأن المطلوب له بهذا اللفظ أفضل من المطلوب بغيره من الألفاظ.

ووجدت في مصنف لشيخنا مجد الدين الشيرازي جواباً آخر نقله عن بعض أهل الكشف، حاصله: أن التشبيه لغير اللفظ المشبه به لا لعينه، وذلك أن المراد بقولنا: اللهم صل على محمد: اجعل من أتباعه من يبلغ النهاية في أمر الدين، كالعلماء بشرعه بتقريرهم أمر الشريعة، كما صليت على إبراهيم بأن جعلت في أتباعه أنبياء يقررون الشريعة.

والمراد بقوله: (وعلى آل محمد) اجعل من أتباعه ناساً محدثين بالفتح يخبرون بالمغيبات كما صليت على آل إبراهيم بأن جعلت فيهم أنبياء يخبرون بالمغيبات، والمطلوب حصول صفات الأنبياء لآل محمد، وهم أتباعه في الدين كما كانت حاصلة بسؤال إبراهيم.

على أن كون المشبه به أقوى من المشبه ليس مطرداً بل قد يكون مساوياً أو أقل، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾ النور/ ٣٥. وأين نور المشكاة من نوره

تعالى؟، لكن لما كان المراد من المشبه به أن يكون شيئاً واضحاً ظاهراً للسامع، حسن تشبيه النور بالمشكاة، فكذلك هنا، لما كان تعظيم إبراهيم وآله بالصلاة عليهم مشهوراً واضحاً عند جميع الطوائف؛ حسن أن يطلب لحمد وآله الصلاة عليهم مثل ما حصل لإبراهيم وآله، فهو من باب إلحاق ما لم يشتهر بما يشتهر.

ويؤيد ذلك ختم الطلب المذكور بقوله: (في العالمين)، أى: أظهر الصلاة على محمد وآله في العالمين كما أظهرتها على إبراهيم وآله فيهم، وخص إبراهيم بذكرنا له في الصلاة من بين سائر الأنبياء لأنه أفضل الأنبياء بعد نبينا ﷺ، ولأنه ﷺ رأى ليلة الإسراء جميع الأنبياء والمرسلين، وسلم على كل نبي، ولم يسلم أحد منهم على أمته غير إبراهيم، فأمرنا ﷺ أن نثنى عليه في آخر كل صلاة إلى يوم القيامة مجازاة على إحسانه.

قال العيني: ويقال: إن إبراهيم لما فرغ من بناء الكعبة دعا لأمة محمد، وقال: اللهم من حج هذا البيت من أمة محمد فهبه منى السلام، وكذلك دعا أهله وأولاده بهذه الدعوة، فأمرنا بذكرهم في الصلاة مجازاة على حسن صنيعهم.

قوله: (وبارك على محمد) البركة: الزيادة في الخير والكرامة، وقيل: هي التطهير من العيوب والتزكية، وقيل: هي الثبات على الخير، من قولهم: بركت الإبل أى: ثبتت على الأرض، ومنه بركة الماء بكسر الموحدة وسكون الراء ثبات الماء فيها، والمراد: أن يعطى النبي ﷺ من الخير أوفاه، وأن يثبت لهم ذلك ويستمر دائماً.

قوله: (إنك حميد مجيد)، هو كالتعليل لما قبله، لأن المطلوب تكريم الله لنبيه وثناؤه عليه والتبويه به، وزيادة تقرييه، وذلك مما يستلزم طلب الحمد والمجد، والمعنى: إنك فاعل ما تستوجب به الحمد من النعم المترادفة، كريم بكثرة الإحسان

إلى عبادك، وحيد فعيل من الحمد، بمعنى: محمود وأبلغ منه، وهو من حصل له من صفات الحمد أكملها، ومجيد من المجد، وهو صفة من كمل في الشرف وهو مستلزم للعظمة والجلال.

واستدل بهذا الحديث على وجوب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد للأمر المذكور فيه، وبه قال عمر وابنه عبد الله وابن مسعود والشعبي ومحمد بن كعب القرظي وأبو جعفر الباقر والهادي والقاسم والشافعي وأحمد وإسحاق وابن المواز واختاره ابن العربي.

لكن لا يتم الاستدلال على وجوب الصلاة عليه ﷺ بعد التشهد بالأمر في حديث الباب وأشباهه لأن غايته الأمر بمطلق الصلاة عليه وهو يقتضي الوجوب في الجملة، فيخص الامتثال بإيقاع فرد منها ولو خارج الصلاة فليس في الأحاديث زيادة ما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ الأحزاب/ ٥٦. ويمكن الاستدلال على وجوب الصلاة عليه بعد التشهد بما أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي وابن خزيمة والدارقطني من حديث ابن مسعود، وفيه: كيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا؟ وغاية هذه الزيادة أن يتعين بها محل الصلاة عليه ﷺ وهو مطلق الصلاة، وليس فيها ما يفيد إيقاعها بعد التشهد لكن قرب البيهقي ذلك بأن الآية لما نزلت وكان النبي ﷺ قد علمهم كيفية السلام عليه في التشهد، والتشهد داخل الصلاة، فسألوه عن كيفية الصلاة عليه فعلمهم، فدل على أن المراد بذلك إيقاع الصلاة عليه في التشهد بعد الفراغ من التشهد الذي تقدم تعليمه لهم.

واستدل أيضًا من قال بوجوب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير، بما أخرجه الترمذي عن عليّ عن النبي ﷺ أنه قال: "البيخيل من ذكرت عنده فلم يصل"

على"، قالوا: وقد ذكر ﷺ في التشهد، لكن لا يصلح للاستدلال به على المطلوب إلا بعد تسليم أن البخيل لا يطلق إلا على من ترك الواجبات وهو ممنوع، فإن أهل اللغة والشرع والعرف يطلقون اسم البخيل على من يشح بما ليس بواجب فلا يستفاد من الحديث الوجوب المدعى ولا سيما بعد التشهد الأخير.

واستدلوا أيضًا بما رواه الدارقطني من طريق عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن عائشة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا تقبل صلاة إلا بطهور، وبالصلاة على"، ورواه البيهقي بلفظ: "لا صلاة إلا بطهور والصلاة على"، وهو لا يصلح للاحتجاج به، لأن عمرو بن شمر متروك وجابر الجعفي ضعيف، وبما رواه الدارقطني من طريق جابر الجعفي أيضًا عن أبي جعفر عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: "من صلى صلاة لم يصل فيها على ولا على أهل بيتي لم تقبل منه"، لكن الحديث ضعيف لأن جابرًا ضعيف.

على أن هذا الحديث وما قبله لا يدلان على إيجاب الصلاة بعد التشهد، بل غايتهما إيجاب الصلاة عليه ﷺ في الصلاة بدون تقييد أنها بعد التشهد، ولهم أدلة أخرى: لا يخلو كل منها عن مقال، وأنهضها ما رواه الحاكم من طريق سعيد بن أبي هلال عن يحيى بن السباق عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود عن رسول الله ﷺ قال: إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل: اللهم صل على محمد... إلخ، وفيه مجهول فلا يصلح للاستدلال به، وذهب الجمهور إلى عدم وجوب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد في الصلاة، منهم: مالك وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والناصر، واحتج لهم بحديث ابن مسعود السابق في التشهد، وفيه: أنه ﷺ علمه التشهد فقط، وقال: إذا قلت هذا أو قضيت هذا؛ فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن

تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد.

وفي رواية بعد أن ذكر التشهد قال: ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه، ولو كانت الصلاة عليه ﷺ بعد التشهد واجبة لعلمه إياها إذ موضع التعليم لا يؤخر فيه بيان الواجب، ولم يرو عن الصحابة الذين رووا التشهد أنه ﷺ علمهم الصلاة عليه بعد التشهد، وهذا هو الظاهر.

ويجاب عن الأحاديث التي استدلت بها من قال بالوجوب بما تقدم من أن بعضها فيه مقال، فلا ينتهز للاستدلال به، والبعض الآخر تعليم لكيفية الصلاة عليه المأمور بها في الآية، وهي لا تفيد الوجوب.

قال في النيل: ويمكن الاعتذار عن القول بالوجوب بأن الأوامر المذكورة في الأحاديث تعليم كيفية، وهي لا تفيد الوجوب، فإنه لا يشك من له ذوق أن من قال لغيره: إذا أعطيتك درهمًا فكيف أعطيتك إياه سرًّا أم جهرًا؟ فقال له: اعطيه سرًّا، كان ذلك أمرًا بالكيفية التي هي السرية، لا أمرًا بالإعطاء، وتبادر هذا المعنى لغة وشرعًا وعرفًا لا يدفع، وقد تكرر في السنة وكثر، فمنه: إذا قام أحدكم من الليل فليفتح الصلاة بركتين خفيفتين، "الحديث"، وكذا قوله ﷺ في صلاة الاستخارة: "فليركع ركعتين ثم ليقُل: "الحديث"، وكذا قوله في صلاة التيسير: "فقم وصل أربع ركعات"، وقوله في الوتر: "فإذا خفت الصبح فأوتر بركعة"، والقول بأن هذه الكيفية المستول عنها هي كيفية الصلاة المأمور بها في القرآن فتعليمها بيان للواجب المحمل، فتكون واجبة، لا يتم إلا بعد تسليم أن الأمر القرآني بالصلاة محمل، وهو ممنوع لاتضح معنى الصلاة والسلام المأمور بهما.

على أنه قد حكى الطبري الإجماع على أن محمل الآية على الندب، فهو بيان

لمجمل مندوب لا واجب، ولو سلم انتهاض الأدلة على الوجوب لكان غايتها أن
الواجب فعلها مرة واحدة، فأين دليل التكرار في كل صلاة، ولو سلم وجود ما يدل
على التكرار لكان تركها في تعليم المسيء دالاً على عدم وجوبه.

إلى أن قال: والحاصل أنه لم يثبت عندى من الأدلة ما يدل على مطلوب
القائلين بالوجوب، وعلى فرض ثبوته؛ فترك تعليم المسيء للصلاة لا سيما مع قوله ﷺ
فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك قرينة صالحة لحملة على الندب، ويؤيد ذلك قوله
لابن مسعود بعد تعليمه الشاهد: إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن
شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى
والدارقطنى.

وبعد هذا فنحن لا ننكر أن الصلاة عليه ﷺ من أجل الطاعات التى يتقرب
بها الخلق إلى الخالق، وإنما نازعنا في إثبات واجب من واجبات الصلاة بغير دليل
يقتضيه مخافة من القول على الله بما لم يقل. ولكن تخصيص الشاهد الأخير بها مما لم
يدل عليه دليل صحيح ولا ضعيف، وجميع هذه الأدلة التى استدل بها القائلون
بالوجوب لا تختص بالأخير، وغاية ما استدلوا به على تخصيص الأخير بها حديث
أن النبی ﷺ كان يجلس في الشاهد الأوسط كما يجلس على الرضف، أخرجه أبو
داود والترمذى والنسائي، وليس فيه إلا مشروعية التخفيف، وهو يحصل بجعله أخف
من مقابله أعنى الشاهد الأخير، وأما أنه يستلزم ترك ما دل الدليل على مشروعيته
فيه فلا، ولا شك أن المصلى إذا اقتصر على أحد الشهادات وعلى أحصر ألفاظ
الصلاة عليه ﷺ كان مسارعاً غاية المسارعة باعتبار ما يقع من تطويل الأخير بالنعوذ
من الأربع والأدعية المأمور بمطلقها ومقيداً فيها.

واستدل بالحديث أيضاً على وجوب الصلاة على الآل بعد التشهد مع الصلاة على النبي ﷺ ، وإلى ذلك ذهب الهادى والقاسم والمزيد بالله وأحمد وبعض أصحاب الشافعى مستدلين بحديث الباب، وبالأحاديث المشتملة على الأوامر بالصلاة على الآل، وذهب الشافعى فى أحد قوله وأبو حنيفة وأصحابه والناصر والأكترون إلى أنها سنة.

وبما تقدم تعلم أدلة كل من الجانبين، ومن جملة ما احتج به القائلون بعدم الوجوب الإجماع الذى حكاه النووى فى شرح مسلم على عدم وجوب الصلاة على الآل، قالوا: إنه قرينة لحمل الأوامر الواردة على الندب، وحكى الإجماع أيضاً على عدم وجوب الصلاة على الآل أبو إسحاق الشيرازى فى المذهب، لكن حكاية الإجماع لا تتم مع مخالفة أحمد والقاسم ومن معهما.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن من أمر بشيء وجهل كيفية العمل به، يطلب منه أن يسأل عنها أهل الذكر، وعلى مشروعية الصلاة على النبي ﷺ بهذه الصيغة، وعلى شرف الصحابة ﷺ وحرصهم على ضبط أحكام الدين وعلى مزيد شرف سيدنا إبراهيم الخليل على نبينا وعليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

● عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فَقَالَ لَهُ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَكَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ؟ فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَمَنَّيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُولُوا. فَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ

زَادَ فِي آخِرِهِ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي والحاكم ومسلم.

○ معنى الحديث: قوله: (أتانا رسول الله ﷺ في مجلس سعد بن عبادَةَ) فيه دليل على أنه يجوز للإمام أن يخص رؤساء القوم وفضلاءهم بالزيارة لتأنيسهم.

وسعد بن عبادَةَ: بن ديلم بن حارثة بن حزم بن خزيمَة بن ثعلبة بن طريف الأنصاري سيد الخزرج أبي ثابت أو أبي قيس، شهد العقبة وكان أحد النقباء، واختلف في شهوده بدرًا، كان يكتب العربية ويحسن الرمي، وكان يقال له: الكامل، وكان مشهورًا بالجلود هو وأبوه وجده وولده، وكان له أطم ينادى عليه كل يوم: من أحب الشحم واللحم فليأت أطم ديلم بن حارثة، وكانت جفنته تدور مع النبي ﷺ في بيوت أزواجه.

وقال ابن عباس: كان لرسول الله ﷺ في المواطن كلها رايتان: مع على راية المهاجرين، ومع سعد بن عبادَةَ راية الأنصار، وروى أحمد عن قيس بن سعد قال: زارنا النبي ﷺ في منزلنا فقال: "السلام عليكم ورحمة الله "الحديث"، وفيه: ثم رفع يده فقال: اللهم اجعل صلاحك ورحمتك على آل سعد بن عبادَةَ".

وروى أبو يعلى من حديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ: جزى الله عنا الأنصار خيرًا ولا سيما عبد الله بن عمرو بن حزم وسعد بن عبادَةَ، وروى ابن أبي الدنيا من طريق ابن سيرين قال: كان أهل الصفة إذا أمسوا ينطلق الرجل بواحد والرجل بالاثنتين والرجل بالجماعة، فأما سعد فكان ينطلق بثمانين.

خرج إلى الشام ومات بحوران سنة خمس عشرة أو ست عشرة، وروى عنه

من الصحابة ابن عباس وأبو أمامة بن سهل، قوله: (فسكت رسول الله ﷺ حتى تمنينا أنه لم يسأله)، وفي رواية الطبراني: فسكت حتى جاءه الوحي، وتمنوا أنه لم يسأله خشية أن يكون ﷺ كره سؤاله لما تقرر عندهم من النهي عن ذلك في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ المائدة/ ١٠١. قوله: (زاد في آخره في العالمين إنك حميد مجيد) يعنى: زاد أبو مسعود عقبة بن عمرو البدرى في حديثه قوله: في العالمين فقط، وأما قوله: (إنك حميد مجيد) فليس بزائد عن حديث كعب لأنه مذكور فيه، والمعنى كما تقدم: أظهر ذكر محمد وآله في العالمين كما أظهرت ذكر إبراهيم وآله فيهم، والعالمون جمع عالم وهو ما سوى الله تعالى، والمراد بهم هنا الإنس والجن والملائكة.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكْتَالَ بِالْمِكْيَالِ الْأَوْفَى إِذَا صَلَّى عَلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَذُرِّيَّتِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: عبد بن حميد وأبو نعيم والطبراني ومالك.

○ معنى الحديث: قوله: (من سره أن يكتال بالمكيال الأوفى... إلخ) يعنى: من أحب أن يأخذ الثواب كاملاً، والمكيال بكسر الميم آلة الكيل، والاكتيال هنا مجاز عن تحصيل الثواب وهو باق على حقيقته بناء على أن جزاء الأعمال يجسم يوم القيامة، قوله: (أهل البيت) منصوب على الاختصاص أو مجرور بدل من الضمير في علينا، وتقدم بيانهم.

وفي الحديث دلالة على الترغيب في الصلاة على النبي ﷺ وأهل بيته بهذه الصيغة.

تنبیه: اختلف في الدعاء للنبي ﷺ بالرحمة وفي الإتيان بالسيادة في الصلاة عليه ﷺ ، فذهب ابن عبد البر إلى كراهة الدعاء بالرحمة، وقال النووي في الأذكار زيادة: وارحم محمدًا وآل محمد كما ترحمت على آل إبراهيم بدعة. ، وذلك لما قيل من أنه لم يثبت من طريق صحيح يعتد به والباب باب اتباع.

وذهب جماعة من الحنفية وابن أبي زيد من المالكية إلى جوازه من غير كراهة لما تقدم من رواية الحاكم عن ابن مسعود وفيها: وارحم محمدًا وآل محمد، ولما في البخاري وتقدم للمصنف في باب "الأرض يصيها البول" من قول الأعرابي: اللهم ارحني ومحمدًا ولا ترحم معنا أحدًا، فقال النبي: لقد حجرت واسعًا، فأقره ﷺ على الدعاء له بالرحمة وأنكر عليه التخصيص بالدعاء، وهو لا يقر على منكر، ولما تقدم في التشهد من قوله ﷺ : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، وهذا هو الراجح لقوة أدلته.

وأما الإتيان بالسيادة في الصلاة عليه ﷺ ونحوها فاختلف العلماء فيها، فذهبت المالكية وكثيرون إلى أنه يؤتى بها في غير الصيغ الواردة عنه ﷺ تأدبًا، وأما الصيغ الواردة كالأذان والإقامة والتشهد فيقتصر فيها على ما ورد وقوفًا على ما حذو الشارع واتباعًا للفظه، وفرارًا من الزيادة على ما ورد لكونه خرج مخرج التعليم وذهبت الشافعية إلى أنه يستحب الإتيان بها في الصيغ الواردة وغيرها لأنه ﷺ لما جاء وأبو بكر يوم الناس فتأخر أمره أن يثبت مكانه فلم يثبت، ثم سأل بعد الفراغ من الصلاة عن ذلك فقال: ما كان ينبغي لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدي

رسول الله ﷺ ، فأبدي له أنه إنما فعله تأديباً ﷺ ، وأقره النبي ﷺ على ذلك .

وهو مردود بأن الإتيان بها في الصيغ الواردة زيادة على ما شرعه وبينه ﷺ والزيادة في الوارد تؤدي إلى رد العمل وعدم قبوله، فقد روى مسلم في صحيحه من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد، وأما قصة أبي بكر ﷺ فهي في خصوص الإمامة فلا تصلح دليلاً على جواز الزيادة فيما شرعه وبينه رسول الله ﷺ ، فما يفعله بعض الناس من زيادة لفظ سيدنا في الأذان ونحوه مخالف لهدية ﷺ والخلفاء الراشدين وأصحابه الكرام.

﴿باب ما يقول بعد التشهد﴾

● حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَائِشَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشْهِيدِ الْآخِرِ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (فليتعوذ...إخ) فيه دلالة على وجوب الاستعاذة في التشهد الأخير بما ذكر وهو مذهب الظاهرية، وقال ابن حزم: بوجوب التعوذ بعد التشهد الأول أيضاً عملاً بما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة أنه ﷺ قال: "إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع...إخ"، وهو مطلق في التشهد الأول والأخير.

قال في السبل: وأمر طاوس ابنه بإعادة الصلاة لما لم يستعذ فيها، لأنه يقول

بوجوبه وببطلان الصلاة بتركه، وحمل الجمهور الأمر في الحديث على الندب، وتقديم شرح ألفاظ الحديث في "باب الدعاء في الصلاة" في حديث عائشة.

● عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ مِجْنَنَ بْنَ الْأُذْرَعِ حَدَّثَهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَدْ قَضَى صَلَاتَهُ وَهُوَ يَتَشَهَّدُ وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ يَا اللَّهُ الْوَاحِدَ الصَّمَدَ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ أَنْ تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ قَالَ: فَقَالَ: قَدْ غُفِرَ لَهُ قَدْ غُفِرَ لَهُ ثَلَاثًا.

والحديث أخرجه أيضًا: النسائي وابن خزيمة.

○ معنى الحديث: قوله: (اللهم إني أسألك يا الله) اللهم: أصله يا الله، وكرره لإظهار الذلة والافتقار، قوله: (الواحد... إلخ) أى: الواحد، كما ذكره ابن عباس وأبو عبيدة، ويؤيده قراءة الأعمش: قل هو الله الواحد، وهو تعالى واحد في ذاته وصفاته وأفعاله، وقد يفرق بين واحد وأحد بأن الواحد في النفي نص في العموم بخلاف الواحد فإنه محتمل للعموم وغيره، ونقل عن بعض الحنفية الفرق بينهما بأن الأحدية لا تحتمل الجزئية والعديدية بحال، والواحدية تحتملها لأنه يقال: مائة واحد ولا يقال ألف أحد، وتؤيده رواية النسائي وأحمد في مسنده في هذا الحديث عن مجنن أيضًا، وفيها: اللهم إني أسألك يا الله الواحد الأحد الصمد أى الذى يقصد فى الحاجات والمتصف به على الإطلاق هو الغنى عن غيره المحتاج إليه كل ما عداه، وهو الله سبحانه وتعالى.

قال ابن الأنبارى: لا خلاف بين أهل اللغة أنه السيد الذى ليس فوقه أحد

الذى يصمد إليه الناس في حوائجهم وأمورهم، وعن قتادة: هو الذى يحكم ما يريد ويفعل ما يشاء لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه، وعن على بن أبى طلحة عن ابن عباس: أنه السيد الذى كمل في سؤدده والشريف الذى كمل في شرفه والعظيم الذى كمل في عظمته والحليم الذى كمل في حلمه والعليم الذى كمل في علمه والحكيم الذى كمل في حكمته، وهو الذى قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وقيل: هو الدائم الباقي بعد فناء خلقه.

وقيل: تفسيره ما بعده، وهو قوله: الذى لم يلد ولم يولد لانتفاء مجانسته لغيره، لأن الولد من جنس أبيه، والله تعالى لا يجانسه أحد لأنه واجب الوجود وغيره ممكن، ولأن الولد يطلب إما لإعانة والده أو ليخلفه بعده، ولم يولد لأن كل مولود جسم محدث، والله تعالى ليس كذلك، وهو الغنى الذى لا يفنى.

وفى هذا رد على المشركين القائلين إن الملائكة بنات الله واليهود القائلين: عزيز ابن الله، والنصارى القائلين: المسيح ابن الله، وهذه الجملة نتيجة لما قبلها لأنه إذا ثبت أنه متصف بكل كمال منزه عن كل نقص مقصود في جميع الأمور فلم يكن علة في غيره، ولا غيره علة فيه، وقدم نفى الولد عنه على كونه مولوداً مع أن المعروف تقدم كون المولود مولوداً على كونه والدًا لأن القصد الأصلي هنا نفى كونه تعالى ليس له ولد، كما ادّعاه أهل الباطل، ولم يدع أحد أنه تعالى مولود، وإنما ذكر تمييزاً لتفردته تعالى عن مشابهة العالم وتحقيقاً لكونه تعالى ليس كمثله شيء، ولم يكن له كفواً أحد، أى: لم يكن أحد يماثله في شيء من صفات كماله وعلو ذاته، وقد يراد بالكفاء: الشبيه والنظير، والمراد هنا ما هو أعم من الجميع.

قوله: (ثلاثاً) أى: قالها سورة ثلاث مرات وهو نص في إجابة دعاء هذا السائل،

وبين ﷺ سبب إجابة دعائه في رواية للترمذى وابن ماجه والنسائى، وفيها: لقد سأل الله باسمه الذى إذا سئل به أعطى وإذا دعى به أجاب، وقد ورد في الدعاء قبل السلام وبعد التشهد أحاديث أخر:

منها: ما رواه البخارى ومسلم عن أبى بكر الصديق قال: قلت يا رسول الله ﷺ علمنى دعاء أدعو به فى صلاتى، قال: قل اللهم إنى ظلمت نفسى ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لى مغفرة من عندك وارحمنى إناك أنت الغفور الرحيم. ومنها ما رواه النسائى عن شداد بن أوس قال: كان رسول الله يقول فى صلاته: اللهم إنى أسألك الثبات فى الأمر والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك، وأسألك قلباً سليماً ولساناً صادقاً، وأسألك من خير ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم، واستغفرك لما تعلم.

ومنها: ما رواه أيضاً عن أنس قال: كنت مع رسول الله ﷺ جالساً ورجل قائم يصلى، فلما ركع وتشهد قال فى دعائه: اللهم إنى أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت المنان بديع السموات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام يا حي يا قيوم، إنى أسألك... إلخ، فقال ﷺ لأصحابه: أتدرون بى دعا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: والذى نفس محمد بيده لقد دعا الله باسمه العظيم الذى إذا دعى به أجاب وإذا سئل به أعطى.

ومنها: ما رواه أيضاً عن فروة بن نوفل قال: قلت لعائشة: حدثينى بشيء كان رسول الله ﷺ يدعو به فى صلاته، قالت: اللهم إنى أعوذ بك من شر ما عملت ومن شر ما لم أعمل.

﴿باب إخفاء التشهد﴾

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مِنْ السُّنَّةِ أَنْ يُخْفَى التَّشَهُّدُ.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذى والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (من السنة أن يخفى التشهد) يعنى: يقرأ سراً، وقول ابن مسعود: هذا حجة لما تقرر من أن قول الصحابي: من السنة كذا في حكم المرفوع، وبهذا أخذ الفقهاء أن المصلى يخفى التشهد فهو كالنسيح في الركوع والسجود.

﴿باب الإشارة في التشهد﴾

أى في بيان حكم الإشارة بالأصبع حال التشهد في الصلاة.

● عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِي قَالَ: رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَنَا أَعْبَثُ بِالْحَصَى فِي الصَّلَاةِ فَلَمَّا انْصَرَفَ نَهَانِي وَقَالَ: اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ فَقُلْتُ وَكَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟ قَالَ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد ومسلم والنسائي والطبراني.

○ معنى الحديث: قوله: (وأنا أعبت بالحصى في الصلاة) وكان ذلك منه

حال الجلوس للتشهد بدليل تعليم ابن عمر إياه، قوله: (قال: كان إذا جلس في الصلاة) أى: قال ابن عمر: كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الصلاة، يعنى للتشهد، قوله: (وقبض أصابعه كلها) يعنى الخنصر والبنصر والوسطى والإبهام.

وفى كيفية قبض الإبهام وجهان: أحدهما: وضعها بجانب المسبحة كأنه عاقد ثلاثة وخمسين، الثانى: وضعها على جانب الوسطى كأنه عاقد ثلاثة وعشرين، وفى قبض أصابع اليمنى كيفيات أخر "منها" أنه يقبض الوسطى مع الخنصر والبنصر ويرسل الإبهام مع المسبحة، على هيئة تسعة وخمسين، ومنها: أنه يقبض الخنصر والبنصر ويخلق الإبهام والوسطى، وفى التحليق وجهان: أحدهما أنه يضع رأس أحدهما فى رأس الأخرى، والثانى يضع رأس الوسطى بين عقدتى الإبهام.

قوله: (وأشار بأصبعه التى تلى الإبهام) يعنى السبابة كما فى الروايات الأخرى، والمراد أنه رفعها مشيراً إلى القبلة، واختلفوا فى كيفية الإشارة، فقال بعضهم: يشير بها ويحركها إلى أن يفرغ من التشهد وما بعده، كما هو ظاهر الأحاديث وهو مذهب المالكية، وقالوا: يحركها يمينا وشمالاً.

والحكمة فيه أنه يذكر أحوال الصلاة لأن عروقها متصلة بالقلب، فإذا تحركت تحرك القلب فتنبه للصلاة، وقد جاء أنها شديدة على الشيطان، كما رواه أحمد عن ابن عمر، كان إذا جلس فى الصلاة وضع يديه على ركبتيه وأتبعها بصره، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: لى أشد على الشيطان من الحديد، يعنى: السبابة.

وما رواه البيهقى عن نافع عن ابن عمر أن النبى ﷺ قال: تحريك الأصبع فى الصلاة مذكرة للشيطان، وقالت الشافعية: يشير بأصبعه عند قوله: (إلا الله)، ولا يحركها، ويدمى رفعها إلى أن يقوم من التشهد الأول، وإلى أن يسلم فى التشهد الأخير،

وينوى بالإشارة التوحيد والإخلاص، وقالوا: لو كانت اليمنى مقطوعة سقطت عنه هذه السنة فلا يشير بسبابة اليسرى، لأنه لو فعل لخالف السنة المشروعة وهي بسطها على الفخذ اليسرى، وقالت الحنفية: يقيم أصبعه عند (لا إله)، ويضعها عند (إلا الله) ليكون الرفع للنفي والوضع للإثبات، وقالت الحنابلة: يشير بها كلما مر على لفظ الجلالة تنبيهًا على التوحيد ولا يحركها، قوله: (ووضع كفه اليسرى) يعنى مبسطة غير مشير بها.

○ فقه الحديث: دل الحديث على استحباب وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس للشهد وعلى استحباب قبض أصابع اليمنى والإشارة بسبابتها.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُشِيرُ بِأَصْبَعِهِ إِذَا دَعَا وَلَا يُحَرِّكُهَا. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَزَادَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرٌ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَدْعُو كَذَلِكَ وَيَتَحَامَلُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى.

والحديث أخرجه أيضًا: النسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يشير بأصبعه إذا دعا) يعنى: إذا قرأ التحيات، وسميت دعاء لاشتمالها عليه في قوله: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته... إلخ، لأنه وإن كان في صورة الخبر: إنشاء، ويحتمل أن يراد بالدعاء قوله: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وكان دعاء لأنه يترتب عليه من الخير ما يترتب على الدعاء.

قوله: (ولا يحركها) أخذ به من قال: بعدم تحريك السبابة عند الإشارة بها،

وقالوا في حديث البيهقي عن وائل بن حجر في صفة صلاته ﷺ وفيه: ثم قبض شتين من أصابعه وحلق حلقة ثم رفع أصبعه فرأيته يحركها يدعو بها "إن المراد" بالتحريك فيه الإشارة لا تكرير تحريكها فيكون موافقاً لحديث ابن الزبير.

وأجاب من قال بتحريك السبابة إلى الفراغ من التحيات، بأن حديث الباب محمول على بعض الأحيان لبيان أن التحريك دائماً ليس بواجب، وهذا هو الأقرب للجمع بين الأحاديث، واختلف في وقت قبض الأصابع وعقدها: فقالت الشافعية والحنابلة والمالكية: يقبض أصابعه حين يجلس للتشهد، وقالت الحنفية: في المختار عندهم أن المصلي يسط كفيه على فخذه ثم يقبض أصابع اليمنى عند الإشارة بالسبابة.

قوله: (وزاد عمرو بن دينار... إلخ) أى: زاد عمرو بن دينار في روايته عن عامر هذا الحديث: أخبرني عامر عن أبيه... إلخ، وأشار به إلى أن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج روى هذا الحديث من طريقين أحدهما عن زياد باللفظ المتقدم، والآخر عن عمرو بالزيادة المذكورة في المصنف، وقوله: (يدعو) كذلك يعنى: يشير بها في التشهد من غير تحريك، وقوله: (ويتحامل النبي ﷺ... إلخ) أى: يعتمد عليها، والمراد وضعها وبسطها على فخذه اليسرى.

● عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ: قَالَ: قَالَ لَا يُجَاوِزُ بَصَرُهُ إِشَارَتَهُ وَحَدِيثُ حَجَّاجٍ أَثَمٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (بهذا الحديث) أى: المذكور عن حجاج، قوله:

(قال: لا يجاوز بصره إشارته) أى: قال يحيى القطان فى روايته: إنه ﷺ كان لا يجاوز بصره فى التشهد أصبعه الذى يشير به، وفى دلالة على أنه يستحب للمصلى أن ينظر حال تشهده إلى أصبعه الذى يشير به.

واختلف فيه، فقالت المالكية: يجعل نظره موجهًا للقبلة، قال ابن رشد: الذى ذهب إليه مالك: أن يكون بصر المصلى أمام قبلته، من غير أن يلتفت إلى شىء أو ينكس رأسه وهو إذا فعل ذلك خشع بصره ووقع فى موضع سجوده، على ما جاء عن النبى ﷺ، وليس يضيق عليه أن يلحظ ببصره الشىء من غير التفات إليه، على ما جاء عن النبى ﷺ.

وقالت الحنفية: يختلف نظر المصلى باختلاف أحواله فى الصلاة، ففى حال القيام يكون إلى موضع سجوده، وفى حال الركوع يكون إلى قدميه، وفى سجوده يكون إلى أرنبته، وفى قعوده يكون إلى حجره، وعند التسليمة الأولى يكون إلى منكبه الأيمن، والتسليمة الثانية يكون إلى منكبه الأيسر.

ولا حجة لهم على هذه التفرقة، قال ابن عابدين فى حاشيته رد المختار على الدر المختار: المنقول فى ظاهر الرواية أن يكون منتهى بصر المصلى فى صلاته إلى محل سجوده، كما فى المضمرات، وعليه اقتصر فى الكنز وغيره، وهذا التفصيل من تصرفات المشايخ كالطحاوى والكرخى وغيرهما.

وقالت الشافعية والحنابلة: ينظر المصلى إلى موضع سجوده، واستثنت الشافعية حال التشهد، فقالوا: لا يجاوز بصره إشارته كما جاء فى الحديث، وهو الراجح، وقد جاء فى موضع نظر المصلى أحاديث: منها ما رواه أحمد عن ابن سيرين أن النبى ﷺ كان يقلب بصره فى السماء، فنزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ

خَاشِعُونَ ﴿ المؤمنون/٢. فطاطاً رأسه، ورواه سعيد بن منصور في سننه وزاد فيه: وكانوا يستحيون للرجل أن لا يجاوز بصره مصلاه.

ومنها ما تقدم للمصنف في باب النظر في الصلاة من الوعيد على رفع البصر إلى السماء، ومنها ما أخرجه أحمد والنسائي عن يحيى بسنده إلى عبد الله بن الزبير أن رسول الله ﷺ كان إذا قعد في التشهد وضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى، وأشار بالسبابة لا يجاوز بصره إشارته.

قوله: (وحديث حجاج أتم) أى من حديث يحيى القطان لأن فيه زيادة: إذا دعا ولا يحركها، وليست هذه الزيادة في حديث يحيى بل فيه: ولا يجاوز بصره إشارته، فقول المصنف: (وحديث حجاج أتم)، فيه نظر، ولعل الأولى أن يقول: ففي حديث كل مالمس في حديث الآخر.

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ: أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدِهِ، وَقَالَ ابْنُ شُبُوتَةَ: نَهَى أَنْ يَعْتَمِدَ الرَّجُلُ عَلَى يَدِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَهُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدِهِ، وَذَكَرَهُ فِي بَابِ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: نَهَى أَنْ يَعْتَمِدَ الرَّجُلُ عَلَى يَدَيْهِ إِذَا نَهَضَ فِي الصَّلَاةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (قال أحمد بن حنبل: أن يجلس... إلخ) أى: قال في روايته: نهى رسول الله ﷺ: أن يجلس الرجل متكئاً على يده حال جلوسه في الصلاة، ونهى عن ذلك لأنه يشبه جلوس المعدين كما سيذكره المصنف، وقال

أحمد بن محمد المعروف بابن شُبوية في روايته: نهى رسول الله ﷺ أن يعتمد الرجل على يده في الصلاة، وقال محمد بن رافع في روايته: نهى رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل... إلخ، وقال محمد بن عبد الملك في روايته: نهى رسول الله ﷺ أن يعتمد الرجل على يده إذا نهض في الصلاة.

والحاصل: أن المصنف روى هذا الحديث عن أربعة كلهم عن عبد الرزاق، فرواية أحمد فيها النهي عن الاعتماد على اليد في الصلاة حال الجلوس، ورواية ابن عبد الملك فيها النهي عن الاعتماد حال النهوض، ورواية ابن شُبوية وابن رافع فيهما النهي عن الاعتماد على اليد في الصلاة مطلقاً، فترجح رواية أحمد على رواية ابن عبد الملك لأنه أوثق ومشهور بالعدالة، ويحمل ما أطلق من الروايات عليها.

وفي الحديث: دلالة على النهي عن الاعتماد على اليد في الصلاة حال الجلوس، ويفهم منه أن الاعتماد على غير اليد منهي عنه بالأولى، وهو لا يناق ما تقدم للمصنف عن أم قيس أنه ﷺ لما أسنَّ وحمل اللحم اتخذ عموداً في مصلاه يعتمد عليه في صلاته لأن ذلك كان لعذر، وتقدم تمام الكلام على الاعتماد في الصلاة حال الجلوس والقيام في "باب الرجل يعتمد في الصلاة على عصا" وكذلك بيان الاعتماد حال النهوض في "باب كيف يضع ركبته قبل يديه".

﴿باب في تخفيف القعود﴾

يعنى: الجلوس للتشهد الأول.

● عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَسَلَّمَ كَانَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ

الأوليين كَأَنَّهُ عَلَى الرُّضْفِ قَالَ: قُلْنَا: حَتَّى يَقُومَ قَالَ: حَتَّى يَقُومَ.

والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم والنسائي والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (أَنَّهُ كَانَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ... إلخ) وفي نسخة: كَانَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بِإِسْقَاطٍ لَفْظٍ: (أَنَّهُ) ، يَعْنِي أَنَّهُ كَانَ ﷻ إِذَا جَلَسَ فِي الشَّهَادَةِ الْأُولَى بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ، كَأَنَّهُ جَالِسٌ عَلَى الرُّضْفِ أَيْ: الْحِجَارَةِ الْمُحْمَاةِ، وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنْ تَخْفِيفِ الْجُلُوسِ لِلشَّهَادَةِ الْأُولَى.

قال الترمذى: والعمل على هذا عند أهل العلم يختارون أن لا يطيل الرجل في القعود في الركعتين الأوليين لا يزيد على التشهد شيئاً، وقالوا: إن زاد على التشهد فعليه سجدة السهو، هكذا روى عن الشعبي وغيره، وإلى تخفيف القعود الأول ذهب المالكية والحنفية والحنابلة وإسحاق والنخعي والثوري، قالوا: لا يزيد على التشهد شيئاً من الدعاء والصلاة على النبي ﷺ .

زادت الحنفية: عليه سجدة السهو في زيادة شيء منها، وذهبت الشافعية إلى أنه يزيد على التشهد الصلاة على النبي ﷺ دون الصلاة على الآل والدعاء.

قوله: (قال: قلنا: حتى يقوم... إلخ)، أَيْ: قَالَ شُعْبَةُ: قُلْنَا لَسَعْدٍ لَمَّا حَرَكَ شَفْتَيْهِ بِشَيْءٍ وَلَمْ يَسْمَعْهُ: حَتَّى يَقُومَ، قَالَ: حَتَّى يَقُومَ كَمَا أَفَادَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي رِوَايَتِهِ، وَقَوْلُهُ: (حَتَّى يَقُومَ)، تَعْلِيلٌ أَيْ: كَأَنَّهُ جَالِسٌ عَلَى الرُّضْفِ لِيَقُومَ، وَفِي نَسْخَةٍ: قَالَ: قُلْتُ: حَتَّى يَقُومَ.

﴿باب في السلام﴾

أى في كيفية الخروج من الصلاة.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والطحاوى والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يسلم عن يمينه وعن شماله... إلخ) يعنى: كان ﷺ يسلم من الصلاة ملتفتاً عن يمينه حتى يرى بياض خده وعن شماله كذلك، والخذ من الإنسان ما كان من محجر العين إلى اللحي من الجانبين، وقوله: (السلام عليكم ورحمة الله) بيان لكيفية السلام.

وفي الحديث دلالة: على مشروعية التسليمين للمصلى مطلقاً إماماً أو مأموماً أو منفرداً، وبه قال جمهور الصحابة منهم أبو بكر الصديق وعلى بن أبي طالب وابن مسعود وعمار بن ياسر ونافع بن الحارث، ومن قال به من التابعين عطاء بن أبي رباح وعلقمة والشعبي وأبو عبد الرحمن السلمي وأصحاب الرأي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وهو مذهب الشافعية، واستدلوا بحديث الباب، وبما رواه مسلم عن سعد بن أبي وقاص، قال: كنت أرى رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خده.

وما رواه النسائي أيضاً عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله كان يسلم عن يمينه وعن يساره: السلام عليكم ورحمة الله "الحديث" إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على أنه ﷺ كان يسلم تسليمين، وذهب ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع

وعائشة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبدالعزيز والأوزاعي وكثيرون إلى أن المشروع تسليمية واحدة، واستدلوا بما رواه الترمذى وابن ماجه عن عائشة أن النبى ﷺ كان يسلم تسليمية واحدة تلقاء وجهه، قال الحاكم: صحيح على شرط البخارى ومسلم، وبما رواه البيهقى عن أنس أن النبى ﷺ كان يسلم تسليمية واحدة، وبما رواه ابن ماجه عن سهل بن سعد أن النبى ﷺ كان يسلم تسليمية واحدة، وبما رواه أيضاً عن سلمة بن الأكوع، قال: رأيت النبى ﷺ يسلم تسليمية واحدة.

وأجاب الأولون عن هذه الأحاديث بأنها ضعيفة، أما حديث عائشة ؛ فقال النووي: إنه غير ثابت عند أهل النقل، وقال البغوى فى شرح السنة: فى إسناده مقال، وقال الترمذى: لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وأما حديث سهل بن سعد ففي إسناده عبد المهيم بن عباس بن سهل، قال البخارى: منكر الحديث، وقال النسائى: ضعيف.

قالوا: وعلى فرض صحتها فهى لبيان جواز الاختصار على تسليمية واحدة، وأحاديث التسليمتين لبيان الأكمل وهى أشهر وأكثر، وفيها زيادة من ثقة فتقبل، وقالت المالكية: إن كان المصلى إماماً أو فذاً سلم تسليمية واحدة يقصد بها الخروج من الصلاة، وهو المشهور فى المذهب، وقال المازرى: روى عن مالك أن الإمام والفذ يسلم كل واحد منهما تسليمتين، ولا يسلم المأموم حتى يفرغ الإمام منهما.

وروى مطرف فى الواضحة عن مالك أن الفذ يسلم تسليمتين واحدة عن يمينه وتسليمية عن يساره، قال: وبهذا كان يأخذ مالك فى خاصة نفسه، وإن كان مأموماً سلم تسليمتين إحداهما عن يمينه يتحلل بها من صلاته وأخرى يرد بها على إمامه.

والأصل في رد المأموم على الإمام ما سيأتى للمصنف عن جابر بن سمرة: أمرنا رسول الله ﷺ أن نرد على الإمام، وهل يرد بالتسليمة الثانية على من كان على يساره أو يسلم للرد تسليمة ثالثة؟.

خلاف: والمشهور من المذهب أنه يسلم ثالثة يرد بها على من على يساره، واستدل بما رواه ابن القاسم عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يسلم عن يمينه ثم يرد على الإمام ثم إن كان على يساره أحد رد عليه، وبما تقدم للمصنف في باب التشهد عن سمرة بن جندب، وفيه: ثم سلموا على اليمين ثم سلموا على قارئكم وعلى أنفسكم.

وبما تقدم عن سمرة أيضًا عند الحاكم قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نرد على الإمام وأن يسلم بعضنا على بعض، وبهذا تعلم سقوط قول ابن العربي: التسليمة الثالثة، احذروها فإنها بدعة لم تثبت عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة. لكن حديث سمرة المتقدم ضعيف، وحديثه السابق في باب التشهد ليس صريحًا في التسليمة على الإمام خاصة كحديثه الآخر الذى عند الحاكم، وأثر ابن عمر لا ينتهز للاحتجاج به، لأنه فعل صحابي، فما قاله المالكية من مشروعية تسليمة ثالثة للمأموم له وجه في الجملة، وإن كان الراجح القول بمشروعية التسليمتين للمصلي، إمامًا كان أو مأمومًا أو منفردًا لقوة أدلته.

قال صاحب الروضة: ورود التسليمة الواحدة فقط لا يعارض الثابت مما فيه زيادة عليها، وهى أحاديث التسليمتين، لما عرف أن الزيادة التى لم تكن منافية يجب قبولها، فالقول بتسليمتين إعمال لجميع ما ورد بخلاف القول بتسليمة واحدة، فإنه إهدار لأكثر الأدلة بدون مقتضى.

وقال في الهدى: كان ﷺ يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك، هذا فعله الراتب، رواه عنه خمسة عشر صحابياً وهم: عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وسهل بن سعد الساعدي ووائل بن حجر وأبو موسى الأشعري، وحذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر وعبد الله بن عمر وجابر بن سمرة والبراء بن عازب وأبو مالك الأشعري وطلق بن علي وأوس بن أوس وأبو رمنة وعدى بن عميرة رضي الله عنه.

وقد روى عنه ﷺ أنه كان يسلم تسليمه واحدة تلقاء وجهه، ولكن لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح، وأجود ما فيه: حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنه ﷺ كان يسلم تسليمه واحدة: السلام عليكم يرفع بها صوته حتى يوقظنا، وهو حديث معلول، وهو في السنن، لكنه كان في قيام الليل.

مسألة: والذين رووا عنه التسليمتين؛ رووا ما شاهدوه في الفرض والنفل، على أن حديث عائشة ليس صريحاً في الاختصار على التسليمة الواحدة، بل أخبرت أنه كان يسلم تسليمه واحدة يوقظهم بها، ولم تنف الأخرى بل سكنت عنها، وليس سكوتها عنها مقدماً على رواية من حفظها وضبطها وهم أكثر عدداً وأحاديثهم أصح، وكثير من أحاديثهم صحيح والباقي حسان.

قال أبو عمر بن عبد البر: روى عن النبي ﷺ أنه كان يسلم تسليمه واحدة من حديث سعد بن أبي وقاص، ومن حديث عائشة، ومن حديث أنس، إلا أنها معلولة، ولا يصححها أهل العلم بالحديث، ثم ذكر علة حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمه واحدة، قال: وهذا وهم غلط وإنما الحديث كان رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه وعن يساره، ثم ساق الحديث من طريق ابن المبارك عن نضعب بن ثابت عن إسماعيل بن محمد بن سعد عن عامر بن سعد عن أبيه،

قال: رأيت رسول الله ﷺ سَلَّمَ عن يمينه وعن شماله حتى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى صَفْحَةِ خَدِهِ، فَقَالَ الزَّهْرِيُّ: مَا سَمِعْنَا هَذَا مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَكُلُّ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ سَمِعْتَهُ؟ فَسَكَتَ، قَالَ: فَنُصَفْهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَاجْعَلْ هَذَا مِنَ النِّصْفِ الَّذِي لَمْ تَسْمَعْ.

قال: وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَسْلِمُ تَسْلِيمَةَ وَاحِدَةٍ، فَلَمْ يَرْفَعْ أَحَدٌ إِلَّا زَهِيرُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَحْدَهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَائِشَةَ، رَوَاهُ عَنْهُ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ وَغَيْرُهُ، وَزَهِيرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ضَعِيفٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ، كَثِيرُ الْخَطَا لَا يَحْتَجُّ بِهِ.

وَذَكَرَ لِيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ وَزَهِيرُ: ضَعِيفَانِ لَا حُجَّةَ فِيهِمَا، وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ فَلَمْ يَأْتِ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ أَنَسٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ أَيُّوبُ مِنْ أَنَسٍ عَنْهُمْ شَيْئًا، وَقَدْ رَوَى مُرْسَلًا عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا كَانُوا يَسْلُمُونَ تَسْلِيمَةَ وَاحِدَةٍ.

وَلَيْسَ مَعَ الْقَائِلِينَ بِالتَّسْلِيمَةِ غَيْرُ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ عَمَلٌ قَدْ تَوَارَثُوهُ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ، وَمِثْلُهُ يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى لَوْ قَوَّعَهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَارًا، وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ قَدْ خَالَفَهُمْ فِيهَا سَائِرُ الْفُقَهَاءِ، وَالصَّوَابُ مَعَهُمْ — يَعْنِي مَعَ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ — وَالسَّنَنُ الثَّابِتَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تَدْفَعُ وَلَا تَرُدُّ بِعَمَلِ أَهْلِ بَلَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ، وَقَدْ أَحْدَثَ الْأُمَرَاءُ بِالْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا فِي الصَّلَاةِ أُمُورًا اسْتَمَرَّ عَلَيْهَا الْعَمَلُ وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى اسْتِمْرَارِهِ، وَعَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الَّذِي يَحْتَجُّ بِهِ مَا كَانَ فِي زَمَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ.

وَأَمَّا عَمَلُهُمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ وَبَعْدَ انْقِرَاضِ عَصْرِ مَنْ بَشَا مِنْ الصَّحَابَةِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عَمَلِ غَيْرِهِمْ، وَالسَّنَةُ تَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ لَا عَمَلُ أَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وخلفائه، واتفق الفقهاء على وجوب التسليمة الأولى، واختلفوا في الثانية، فذهب الجمهور إلى أنها سنة، وحكى الطحاوى والقاضى أبو الطيب وآخرون عن الحسن ابن صالح وجوبها، وبه قالت الهادوية، وهو رواية عن أحمد، وبه قال بعض أصحاب مالك ونقله ابن عبد البر عن بعض الظاهرية.

وظاهر الحديث يدل على أن كيفية السلام أن يقول: السلام عليكم ورحمة الله، بتعريف السلام وتقديمه على الخبر، وذكر الرحمة، وإلى ذلك ذهب الحنابلة.

وقالت المالكية: الواجب: السلام عليكم فقط، ولا يزيد: ورحمة الله، والحديث يرد عليهم، واشتراطوا أن يكون بهذه الصيغة فلا يجزئ ما عرّف بالإضافة كسلامي عليكم أو سلام الله عليكم، ولا ما نكر كسلام عليكم، ولا لفظ السلام دون عليكم ولا عليكم السلام على المشهور، وبمثله قالت الشافعية، إلا أنهم قالوا: إن التكرير فيه وجهان: أحدهما عدم الإجزاء، وقالوا: إن آخر؛ بأن قال: عليكم السلام أو سلام عليكم أو عليكم السلام أجزأه، وكان تاركاً للسنة.

وظاهر الحديث أيضاً يدل على أن المصلى يبالغ في الالتفات وقت التسليم من الصلاة يميناً وشمالاً حتى يرى بياض خده، وبه قالت الشافعية والحنفية والحنابلة، وهو إحدى الروایتين عن مالك في الإمام والفذ، ورواية ابن القاسم عنه في الإمام والفذ يسلم قبالة وجهه ويتيامن بها قليلاً، أما المأموم فرواية ابن القاسم عن مالك أنه يتيامن بالأولى قليلاً ويشير بالثانية قبالة وجهه على الإمام وبالثالثة إلى جهة يساره إن كان به أحد، وحديث الباب حجة على ابن القاسم.

● عَنْ عُلَقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَعَنْ شِمَالِهِ السَّلَامَ

عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ .

○ معنى الحديث: قوله: (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... إلخ) فيه دلالة على مشروعية زيادة وبركاته في التسليمة الأولى، وبه قالت الحنابلة والسرخسي من الحنفية والرويان وإمام الحرمين من الشافعية، قال الحافظ في التلخيص: وقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة: (وبركاته) وهي عند ابن ماجه أيضاً، وعند أبي داود في حديث وائل بن حجر، فيتعجب من ابن الصلاح حيث يقول: إن هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث.

وقال في سبل السلام شرح بلوغ المرام بعد ذكر حديث الباب: رواه أبو داود بإسناد صحيح ومع صحة إسناده — كما قال المصنف أى: الحافظ ابن حجر — يتعين قبول زيادته، إذ هي زيادة عدل وعدم ذكرها في رواية غيره ليس رواية لعدمها، ورواه ابن مسعود عند ابن ماجه وابن حبان، إلى أن قال: وقد عرفت أن الوارد زيادة: (وبركاته) وقد صحت، ولا عذر عن القول بها، وقول ابن الصلاح: (إنها لم تثبت) قد تعجب منه الحافظ وقال: هي ثابتة عند ابن حبان في صحيحه وأبي داود وابن ماجه، إلا أنه قال ابن رسلان في شرح السنن: لم نجدها في ابن ماجه.

قلت: راجعنا ابن ماجه من نسخة صحيحة مقروءة فوجدنا فيه ما لفظه: "باب التسليم" حدثنا محمد بن عبد الله بن غير حدثنا عمر بن عبيد عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وفي تلقيح الأفكار تخريج الأذكار للحافظ ابن حجر، لما ذكر النووي أن زيادة: وبركاته زيادة فردة ساق الحافظ طرقاً عدة لزيادة وبركاته، ثم قال: فهذه عدة طرق

ثبت بها وبركاته بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ أنها رواية فردة.

وقال المحقق الرملى من الشافعية فى شرح المنهاج: ثبت (يعنى وبركاته) من عدة طرق ومن ثم اختار جمع ندبها، وبهذا تعلم استحباب زيادة وبركاته فى التسليمة الأولى من الصلاة وبطلان ما قاله بعضهم من أن زيادتها بدعة.

● عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ أَحَدُنَا أَشَارَ بِيَدِهِ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ وَمِنْ عَنْ يَسَارِهِ فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَوْمِيءَ يَدِهِ كَأَنَّهُا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسٍ إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَوْ أَلَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ يُسَلِّمُ عَلَى أَخِيهِ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ وَمِنْ عَنْ شِمَالِهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم.

○ معنى الحديث: قوله: (ما بال أحدكم يومئ يده... إلخ) هكذا فى بعض النسخ، (يومئ) بالواو وفى بعضها (يرمى) بالراء، وفى رواية مسلم فقال ﷺ: : علام تومنون بأيديكم... إلخ، وفى رواية له: ما شأنكم تشيرون بأيديكم.

قوله: (كانها أذنان خيل شمس) جمع شمس وهى النفور من الدواب التى لا تستقر لشغبها وحدتها بل تتحرك وتضطرب بأذنانها وأرجلها، والغرض من التشبيه النهى عن الإشارة بالأيدى يمينا وشمالا حال السلام من الصلاة، قوله: (ألا يكفى أحدكم أن يقول هكذا... إلخ) أى: يفعل هكذا، ووضع ﷺ يده على فخذه وأشار بالسبابة، وفى رواية مسلم والنسائى: إنما يكفى أحدكم أن يضع يده على

فحذه، وفي رواية لهما: إذا سلم أحدكم فليلتفت إلى صاحبه ولا يومئ بيده.

﴿باب الرد على الإمام﴾

يعنى رد المأموم السلام على الإمام.

● عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نُرَدَّ عَلَى الْإِمَامِ وَأَنْ نَتَحَابَّ وَأَنْ يُسَلَّمَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ.

والحديث أخرجه أيضًا: ابن ماجه والبخاري وأحمد والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (أمرنا النبي ﷺ أن نرد على الإمام)، وقد ورد الأمر صريحًا في رواية ابن ماجه عن سمرة أنه ﷺ قال: إذا سلم الإمام فردوا عليه، وفي ذلك دلالة على أن المأموم يسلم على الإمام، واختلف في ذلك: فقالت المالكية: إن المأموم يقصد بالتسليم الأولى التحليل من الصلاة، ويسلم الثانية قبالة وجهه، يقصد بها الرد على الإمام، ويقصد بالثالثة من على يساره من المأمومين، وأما الإمام فينوي بالأولى الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة، ومن معه من المأمومين.

والفرد ينوي الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة، وقالت الحنفية: إن كان الإمام عن يمين المأموم نوى المأموم بالتسليم الأولى من على يمينه من الرجال والنساء والحفظة، وإن كان عن يساره نواه بالتسليم الثانية، ومن كان على يساره، وإن كان محاذيًا له نواه في التسليمتين، وأما الإمام فيقصد بالتسليمتين المأمومين والحفظة على الصحيح، والمنفرد ينوي الحفظة فقط، إذ ليس معه غيرهم.

وقالت الشافعية: إن كان المأموم عن يمين الإمام نوى بالتسليم الثانية الرد على

الإمام، وإن كان على يساره نواه في الأولى، وإن كان محاذيًا له نواه في أيتها شاء، والأولى أفضل، وينوى بالتسليمين أيضًا من عن يمينه من الملائكة، ومسلمي الإنس والجن، سواء أكان معه في الصلاة أم لا، وكذلك ينوى الإمام بالتسليمين من على يمينه ويساره من المأمومين والملائكة.

قال النووي: ولكل منهم أن ينوى بالأولى الخروج من الصلاة، ولا خلاف أنه لا يجب شيء من هذه النيات غير نية الخروج فيها الخلاف، وقالت الحنابلة: ينوى المصلي بالسلام الخروج من الصلاة استحبابًا، فإن كان مأمومًا ونوى مع ذلك الرد على الإمام والمأمومين والحفظة جاز، وكذا إن كان إمامًا ونوى به المأمومين والحفظة.

قوله: (وأن نتحاب) أي: وأمرنا النبي ﷺ أن يفعل بعضنا مع بعض كل ما يؤدي إلى المحبة والمودة من الأخلاق والأفعال الطيبة، والأقوال الصادقة، والنصائح الخالصة، قوله: (وأن يسلم بعضنا على بعض) أي: في الصلاة، كما صرح به في رواية البزار ولفظها: وأن نسلم على أئمتنا وأن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة، وخص السلام بالذكر لأنه مفتاح باب المحبة، ويدخل في قوله: وأن يسلم بعضنا على بعض سلام الإمام على المأمومين، والمأمومين على الإمام، وسلام المقتدين ببعضهم على بعض.

قال في النيل: وذهب المؤيد بالله وأبو طالب إلى وجوب قصد الملكين ومن في ناحيتهما من الإمام والمؤمنين في الجماعة تمسكًا بهذا.

والجمهور على أن قصد من ذكر ليس بواجب، كما تقدم عن النووي، والأمر في الحديث عندهم محمول على الندب.

﴿باب التكبير بعد الصلاة﴾

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ يُعْلَمُ انْقِضَاءُ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
بِالتَّكْبِيرِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يعلم انقضاء... إلخ) بالبناء للمفعول على أنه من كلام ابن عباس وبالبناء للفاعل على أنه من كلام أبي سعيد، حكاية عما كان يعلمه من ابن عباس، وفي رواية للبخارى عن ابن عباس قال: كنت أعرف انقضاء صلاة النبي ﷺ بالتكبير.

وفي رواية الحميدى عن سفيان: ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ إلا بالتكبير، أى: برفع الصوت به، وظاهره: أنهم كانوا يبتدون الذكر عقب الصلوات بالتكبير قبل التسبيح والتحميد، لكن ليس هذا مراداً، بل المراد: أنهم يذكرون، فيشمل كل ما يقع بعد السلام من استغفار وتكبير وغيرهما، كما تفيدته الرواية الآتية: قال ابن دقيق العيد: يؤخذ منه أنه لم يكن هناك مبلغ جهير الصوت كان يسمع من بعد، ولعل ابن عباس كان يصلى أواخر الصفوف لصغره، فكان لا يعرف انقضاء الصلاة بالتسليم ويعرفه بالتكبير، أو أنه كان يترك الصلاة مع الجماعة في بعض الأوقات لصغره.

● أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ أَبَا مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَفَعَ
الصَّوْتِ لِلذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ

الله ﷺ وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ أَغْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ وَأَسْمَعُهُ.

أخرج الحديث البخارى ومسلم والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (أن رفع الصوت بالذكر) بالباء الموحدة. وفي أكثر النسخ للذكر باللام وهى بمعنى الباء، وقد صرح بالباء فى رواية البخارى قوله: (كان ذلك على عهد رسول الله ﷺ) هو مرفوع حكماً عند جمهور المحدثين خلافاً لمن شذَّ فمنع ذلك. والحديث يدلّ بظاهره على استحباب رفع الصوت بالذكر عقب الصلوات المكتوبة. وإلى ذلك ذهب ابن حزم وبعض السلف. قال فى الفتح قال الطبرى: فيه الإبانة على صحة ما كان يفعله بعض الأمراء من التكبير عقب الصلاة. وتعقبه ابن بطلان بأنه لم يقف على ذلك عن أحد من السلف إلا ما حكاه ابن حبيب فى الواضحة أنهم كانوا يستحبون التكبير فى العساكر عقب الصبح والعشاء تكبيراً عالياً ثلاثاً، قال: وهو قديم من شأن الناس. وقال: ابن بطلان فى العنبة عن مالك إن ذلك محدث. قال النووى: ونقل ابن بطلان وآخرون أن أصحاب المذاهب المتبوعة وغيرها متفقون على عدم استحباب رفع الصوت بالذكر والتكبير. وحمل الشافعى هذا الحديث على أنه جهر وقتنا يسيراً حتى يعلمهم صفة الذكر. لا أنهم جهروا دائماً. وقال فى الأم: اختار للإمام والمأموم أن يذكروا الله تعالى بعد الفراغ من الصلاة يخفيان الذكر إلا أن يكون إماماً يريد أن يتعلم منه فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منه فيسرّ فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ الاسراء/ ١١٠. وأحسب أن النبى ﷺ إنما جهر قليلاً ليتعلم الناس منه. وقال النووى: قال أصحابنا: إن الذكر والدعاء بعد الصلاة يستحب أن يسرّ بهما إلا أن يكون إماماً يريد تعليم الناس فيجهر ليتعلموا فإذا تعلموا أو كانوا عالين أسرّه. واحتج البيهقى وغيره على

الإسرار بالذكر بحديث أبي موسى الأشعري رضى الله تعالى عنه قال: كنا مع النبي ﷺ وكنا إذا أشرفنا على واد هللنا وكبرنا ارتفعت أصواتنا فقال النبي ﷺ : يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً إنه معكم سميع قريب.

﴿باب حذف السلام﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَذَفُ السَّلَامِ سُنَّةٌ.

○ معنى الحديث: قوله: (حذف السلام سنة) وفي رواية أحد حذف التسليم سنة يعنى عدم تطويله في الصلاة سنة. وباستحباب ذلك قال كافة العلماء. قال الترمذى: وهو الذى يستحبّه أهل العلم. وقال ابن سيد الناس قال العلماء: يستحب أن يدرج لفظ السلام ولا يمده مدّاً لا أعلم في ذلك خلافاً بين العلماء. وقال: الخطابي: على الإمام أن يجزم تحريره وسلامه ولا يمططهما لتلا يسبقه من وراءه. وفي الواضحة: وليحذف الإمام سلامه ولا يمده. قال أبو هريرة: وتلك السنة.

﴿باب إذا أحدث في صلاته﴾

● عَنْ عَلِيٍّ بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُعِدْ صَلَاتَهُ.

○ معنى الحديث: تقدم الكلام على هذا الحديث في كتاب الطهارة في باب فيمن يحدث في الصلاة، وأعاده هنا لمناسبة الصلاة.

﴿باب في الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْعِزُّ أَحَدُكُمْ قَالَ: أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ. زَادَ فِي حَدِيثِ حَمَّادٍ فِي الصَّلَاةِ. يَعْنِي: فِي السُّبْحَةِ.

والحديث أخرجه أيضًا أحمد وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أيعجز) بكسر الجيم من باب ضرب وفي لغة قليلة من باب تعب. قوله: (في الصلاة. يعني: في السبحة) أى النافلة. والحديث يدل على مشروعية انتقال المصلي من مصلاه الذي صلى فيه المكتوبة إذا أراد أن ينتقل لا فرق بين الإمام وغيره. وتقدم أن ذلك لتكثير مواضع السجود كما قال البخارى والبخارى لأن مواضع السجود تشهد له يوم القيامة كما في قوله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهُ﴾ الزلزلة/٤. أى: تخبر بما عمل عليها ولأن بقاء الإمام في موضعه الذي صلى فيه يعمل اشتباهاً للداخل. قال: (في النيل) وهذه العلة تقتضى أن ينتقل إلى الفرض من موضع نفسه، وأن ينتقل لكل صلاة يفتتحها من أفراد النوافل فإن لم ينتقل فينبغي أن يفصل بالكلام لحديث النهي على أن توصل صلاة بصلاة حتى يتكلم المصلي أو يخرج. وحديث النهي الذي أشار إليه ما سيذكره المصنف بعد.

● عَنْ الْأَزْرَقِيِّ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا إِمَامٌ لَنَا يُكْنَى أَبَا رِمَّةَ فَقَالَ: صَلَّيْتُ هَذِهِ الصَّلَاةَ أَوْ مِثْلَ هَذِهِ الصَّلَاةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَقُومَانِ فِي الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ عَنْ يَمِينِهِ وَكَانَ رَجُلٌ قَدْ شَهِدَ التَّكْبِيرَةَ

الأولى مِنَ الصَّلَاةِ فَصَلَّى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى رَأَيْنَا بَيَاضَ خَدَّيْهِ ثُمَّ انْقَلَبَ كَانِفَتَالِ أَبِي رَمْثَةَ يَعْنِي نَفْسَهُ فَقَامَ الرَّجُلُ الَّذِي أَدْرَكَ مَعَهُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى مِنَ الصَّلَاةِ يَشْفَعُ فَوُتِبَ إِلَيْهِ عُمَرُ فَأَخَذَ بِمَنْكِبِهِ فَهَزَّهُ ثُمَّ قَالَ: اجْلِسْ فَإِنَّهُ لَمْ يُهْلِكْ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ صَلَوَاتِهِمْ فَصَلَّ فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَصَرَهُ فَقَالَ: أَصَابَ اللَّهُ بِكَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَدْ قِيلَ أَبُو أُمَيَّةَ مَكَانَ أَبِي رَمْثَةَ.

والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم والطبراني.

○ معنى الحديث: قوله: (أو مثل هذه الصلاة) شك من الأزرق بن قيس. قوله: (قال: وكان أبو بكر (إخ) أى: قال أبو رمثة: كان أبو بكر وعمر رضى الله عنهما يقومان في الصف الأول عن يمينه لفضل الصف الأول والجهة اليمنى، ولما تقدم للمصنف في باب من يستحب أن يلي الإمام في الصف من حديث أبي مسعود أنه ﷺ قال: ليليني منكم أولو الأحلام والنهي. قوله: (وكان رجل قد شهد التكبيرة الأولى) يعنى: تكبيرة الإحرام والمراد أنه لم يكن مسبقاً. قوله: (ثم انقلب ... (إخ) أى تحول ﷺ عن القبلة بعد أن سلم. وقوله: كانفتال أبي رمثة فيه وضع الظاهر موضع المضمَر وكان القياس أن يقول كانفتالي. قوله: (يشفع (إخ) يعنى يصلى عقب السلام شفعاً من غير فاصل أو يشفع صلاته بصلاة أخرى فوُتِبَ إليه عمر أى قام إليه فقبض على منكبيه وحرّكه. وفي نسخة: فأخذ بمنكبيه. وفعل ذلك إنكاراً على الرجل في صنعه للإشارة إلى أنه لا ينبغي فعل هذا. قوله: (فإنه لم يهلك أهل الكتاب ... (إخ) تعليل لأمره الرجل بالجلوس. قوله: (أصاب الله بك ... (إخ) أى:

أصاب الله بك الحق والمراد فعلت فعلاً موافقاً للصواب.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على كراهة وصل النافلة بالفريضة. والمستحب الفصل بينهما عند الحنفية بمقدار اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام. أو بمقدار لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد. وذهب غيرهم إلى أنه يندب الفصل بينهما بالأذكار الواردة عقب الصلوات من الاستغفار والتسبيح والتحميد والتكبير. ودلّ الحديث أيضاً على فضل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وعلى أنه ينبغي للتابع إذا رأى منكراً أن يبادر إلى إزالته ولو مع حضور المتبوع ولا يتوقف على إذنه ، وعلى أنه يطلب من المتبوع أن يعززه إذا وافق الحق.

﴿باب السهو في السجدين﴾

المراد بالسجدين الركعتان فهو من إطلاق الجزء على الكل.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ الظُّهْرِ أَوِ الْعَصْرِ قَالَ: فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَيْهَا إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى يُعْرِفُ فِي وَجْهِهِ الْقَضَبُ ثُمَّ خَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ وَهُمْ يَقُولُونَ قُصِرَتِ الصَّلَاةُ؟ قُصِرَتِ الصَّلَاةُ وَفِي النَّاسِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَاهُ أَنْ يُكَلِّمَاهُ فَقَامَ رَجُلٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَمِّيهِ ذَا الْيَدَيْنِ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَسَيْتَ أَمْ قُصِرَتِ الصَّلَاةُ قَالَ: لَمْ

أَنَّسَ وَلَمْ تُقْصِرِ الصَّلَاةَ قَالَ: بَلْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْقَوْمِ فَقَالَ: أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ فَأَوْمَأُوا أَى نَعَمْ فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَقَامِهِ فَصَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ وَكَبَّرَ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ وَكَبَّرَ قَالَ: فَقِيلَ لِمُحَمَّدٍ: سَلَّمَ فِي السَّهْوِ فَقَالَ: لَمْ أَحْفَظْهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ بُنْتُ أَنْ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه ومالك فى الموطأ والدارقطنى وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (صلى بنا رسول الله ﷺ ... إلخ) ظاهر فى أن أبا هريرة كان حاضراً للقصة. فما قيل: من أنه لم يشهد تلك القصة وأن الكلام فيها على الجواز، والمراد صلى بالمسلمين. مردود بهذه الرواية. وبما رواه أحمد ومسلم من طريق يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ أنا أصلى مع رسول الله ﷺ. قوله: (إحدى صلاتى العشى ... إلخ) العشى ما بين الزوال والغروب، وقيل ما بين الزوال إلى الصبح. وقوله: الظهر أو العصر بيان لإحدى صلاتى العشى، وهو كذلك بالشك فى رواية البخارى من طريق آدم عن شعبة، والشك فى رواية المصنف من ابن سيرين كما تؤيده رواية البخارى عنه عن أبى هريرة: صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتى العشى. قال ابن سيرين: سمأها أبو هريرة ولكن نسيت أنا. وفى أخرى للبخارى قال محمد وأكثر ظنى أنها العصر. وعند الطحاوى من طريق أبوب عن ابن سيرين عن أبى هريرة وأكثر ظنى أنه ذكر الظهر. وفى أخرى من طريق أبى

الوليد عن شعبة الظهر من غير شك. ولمسلم من طريق سلمة الظهر أيضاً من غير شك. قال في الفتح: والظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة. وأبعد من قال يحمل على أن القصة وقعت مرتين، وروى النسائي من طريق ابن عون عن ابن سيرين أن الشك فيه من أبي هريرة. ولفظه صلى النبي ﷺ: إحدى صلاتي العشي. قال ابن سيرين: سماها أبو هريرة ولكن نسيها. فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيراً على الشك وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها وتارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بها وطراً الشك في تعيينها أيضاً على ابن سيرين. وكان السبب في ذلك الاهتمام بما في القصة من الأحكام الشرعية. ولم تختلف الرواة في حديث عمران في قصة الخرباق أنها العصر فإن قلنا إنهما قصة واحدة. فيترجح رواية من عين العصر في حديث أبي هريرة. وما قاله من أن الرواة لم تختلف في حديث عمران في قصة الخرباق أنها العصر غير مسلم؛ فقد أخرج البيهقي من طريق خالد عن أبي قلابة ثنا أبو المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ صلى الظهر أو العصر ثلاث ركعات. الحديث بالشك. قوله: (في مقدم المسجد) أى جهة القبلة. ففي رواية لمسلم من طريق ابن عيينة ثم أتى جذعاً في قبلة المسجد فاستند إليه مغضباً، وفي رواية للبخارى فقام إلى خشبة معروضة في المسجد أى موضوعة بالعرض. ولا تنافي بين هذه الروايات لأن المراد بالخشبة في حديث المصنف الجذع الذى كان ممتداً بالعرض في قبلة المسجد الذى يتكى عليه ﷺ قبل اتخاذ المنبر. قوله: (فوضع يديه عليها). وفي رواية للبخارى فوضع يده عليها بالإفراد. وفي رواية له أيضاً فقام إلى خشبة معروضة في المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خذّه الأيمن على ظهر كفه اليسرى. قوله: (يعرف في وجهه الغضب ... إلخ) لعل غضبه كان لأمر من أمور المسلمين، ثم خرج سرعان الناس بفتح السين والراء ويتسكين الراء

أيضاً. أى أوائلهم الذين يتسارعون إلى الشيء. والمراد هنا أوائل الناس خروجاً من المسجد، وهم أصحاب الحاجات غالباً. وحكى القاضي عياض أن الأصيلي ضبطه بضم السين وسكون الراء. وعليه فهو جمع سريع مثل قفيز. قوله: (قصر الصلاة) كذا في رواية للبخارى بصيغة الإخبار، وفي رواية له أيضاً أقصرت الصلاة بالاستفهام واستفهموا لجواز النسخ. قوله: (فهاباه أن يكلماه ... إلخ) أى: بما وقع له من نقصان الصلاة إعظاماً له لما ظهر عليه من أثر الغضب، وأما ذو اليدين فغلب عليه حرصه على العلم فسأله. وكان رسول الله ﷺ يلقيه بذلك لطول في يديه حقيقة لما في رواية مسلم بلفظ، وفي القوم رجل في يديه طول يقال له ذو اليدين. ويحتمل أن يكون كناية عن طولهما بعمل الخير والسخاء كما ذكره القرطبي. وقال: ابن قتيبة لأنه كان يعمل بيديه جميعاً. واسم ذى اليدين الخرباق كما في رواية لمسلم عن عمران بن حصين. وعليه أكثر العلماء. وقال: الطيبي الخرباق لقب له واسمه عمير. قوله: (لم أنس ولم تقصر) كذا في أكثر الطرق وهو صريح في نفي النسيان والقصر، وفي رواية لمسلم كل ذلك لم يكن. وأخبر بذلك على اعتقاده لا بحسب نفس الأمر. قوله: (بل نسي) أثبت ذو اليدين النسيان لأنه ﷺ لما نفي الأمرين وكان مقرراً عند الصحابي أن السهو غير جائز عليه ﷺ فيما أمر بتبليغه جزم بوقوع النسيان لا بوقوع القصر، لأنه مما أمر بتبليغه فلا ينساه. وفيه دليل على جواز السهو عليه ﷺ في الأفعال الشرعية. قال: ابن دقيق العيد وهو مذهب عامة العلماء والنظار، وهذا الحديث مما يدل عليه، وقد قال ﷺ في حديث ابن مسعود الآتى : إنما أن بشر أنسى كما تنسون. وشدت طائفة من المتوغلين فقالوا: لا يجوز السهو عليه، وإنما ينسى عمدًا ويتعمد صورة النسيان ليسن. وهذا باطل لإخباره ﷺ بأنه ينسى ولأن الأفعال العمدية تبطل الصلاة ولأن صورة الفعل النسيان كصورة الفعل العمد، وإنما يتميزان للغير بالإخبار

فلا يتم ما قالوه إلا أن يتميزا الفعلان بأنفسهما. ومن أجازوا السهو عليه قالوا لا يقر عليه اتفاقاً بل يقع له بيان، إما متصلاً بالفعل كما في هذا الحديث أو بعده.

وفانته بيان الحكم الشرعى إذا وقع مثله لغيره (أما القول) فنقل القاضى عياض والنوى الإجماع على عدم جواز السهو عليه فيما طريقه البلاغ منها. وما ليس طريقه البلاغ من الأقوال الدنيوية والأخبار التى لا مستند للأحكام إليها، ولا ما تضاف إلى وحى، فقال جماعة: يجوز النسيان عليه فيها إذ ليس من باب التبليغ الذى يتطرق به إلى القدح فى الشريعة.

قال القاضى عياض: والحق الذى لا مزية فيه ترجيح قول من لم يجز ذلك على الأنبياء فى خبر من الأخبار كما لم يجزوا عليهم فيها العمد فإنه لا يجوز عليهم خلف فى خبر لا عن قصد ولا سهو ولا فى صحة ولا مرض ولا رضا ولا غضب. وهذا كله مبنى على أن النسيان والسهو بمعنى وهو الذهول عن الشيء تقدمه ذكر أو لم يتقدمه أما من فرق بينهما فجعل السهو ما لا يتقدمه ذكر والنسيان لابد أن يتقدمه ذكر. فقال: يتمتع السهو عليه ﷺ فى الأقوال البلاغية وغيرها ويجوز عليه فى الأفعال مطلقاً بلاغية أم لا، أما النسيان فممتنع فى البلاغيات مطلقاً فعلية أو قولية قبل تبليغها، وبعد التبليغ يجوز عليه، لكن يكون من الله تعالى، لا من الشيطان، إذ ليس له عليه سبيل.

قوله: (فقال: أصدق ذو اليمين؟ فأومأوا، أى: نعم) أى: أشاروا إلى صدق ما قاله ذو اليمين، وقوله: نعم، تفسير من الرواة للإيماء. وفى رواية مسلم: نظر ﷺ يميناً وشمالاً فقال: ما يقول ذو اليمين؟ قالوا: صدق، لم تصل إلا ركعتين، وفى رواية ابن ماجه: قال ﷺ: أكما يقول ذو اليمين؟ قالوا: نعم، وفى رواية للبخارى: قالوا: صدق، لم تصل إلا ركعتين، ولا منافاة بين هذه الروايات لإمكان الجمع بينهما، بأن البعض

جمع بين الإشارة والكلام، وبعضهم أشار، والآخر تكلم، فإن قيل: كيف تكلم ذو اليدين ومن معه في الصلاة؟ أجيب: بأنهم لم يكونوا على يقين أنهم في صلاة، فإنهم كانوا مجوّزين نسخ الصلاة من أربع إلى اثنين، ولهذا قيل: أقصرت الصلاة أم نسيت ؟

وقال النووي: إن هذا كان خطاباً للنبي ﷺ وجواباً، وذلك لا يبطل عندنا وعند غيرنا، وقوله: (وعند غيرنا) فيه نظر، لأنه محمول عند بعضهم على صلاة النافلة.

قوله: (فرجع رسول الله ﷺ إلى مقامه فصلى الركعتين الباقيتين) ظاهره أنه رجع لتمام الصلاة مجرد قول القوم، لكن سيأتي للمصنف في الباب في حديث محمد بن يحيى بن فارس أنه ﷺ لم يسجد سجدة السهو حتى يقفه الله ﷻ ذلك، أى أنه سلم من الاثنين، فلا يقال: إنه ﷺ ترك يقين نفسه ورجع إلى قولهم.

وفي الحديث حجة لمن قال: إن الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطلها، لأنه ﷺ بنى على صلاته التي سلم منها ناسياً، وأجاب عنه من قال بطلان الصلاة بالكلام مطلقاً، ولو لمصلحتها بأن الحديث منسوخ بحديث ابن مسعود المتقدم في "باب رد السلام في الصلاة" وفيه: وإن الله ﷻ قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة، وبحديث زيد بن أرقم المتقدم أيضاً في "باب النهي عن الكلام في الصلاة" ولفظه: كان أحدنا يكلم الرجل إلى جنبه في الصلاة فنزلت: ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ البقرة/ ٢٣٨. فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام، لأن ذا اليدين قتل يوم بدر. وقالوا: لا يمنع من هذا كون أبي هريرة رواه وهو متأخر الإسلام عن وقعة بدر، لأن الصحابي قد يروى ما لا يحضره بأن يسمعه منه ﷺ أو من صحابي.

لكن دعوى النسخ مردودة لأن حديث ابن مسعود كان بمكة حين رجع من

الحبشة قبل الهجرة أو كان بالمدينة حين كان يتجهز ﷺ لغزوة بدر في السنة الثانية من الهجرة، وحديث أبي هريرة في قصة ذا الـيدين كان بعد ذلك لأن أبا هريرة أسلم عام خير سنة سبع من الهجرة، وقولهم: لا يمنع من هذا كون أبي هريرة رواه وهو متأخر الإسلام... إلخ، مردود أيضاً بأن أبا هريرة كان يصلى مع النبي ﷺ في تلك الواقعة كما تقدم في رواية أحمد ومسلم بلفظ: بينما أنا أصلى مع رسول الله.

وقولهم: إن ذا الـيدين قتل ببدر مردود بأن المقتول يوم بدر ذو الشمالين وهو غير ذى الـيدين، فإن ذا الشمالين هو عمر بن عمرو الخزاعي، وذا الـيدين الخرباق بن عمرو السلمى، كما في رواية مسلم، وقد عاش ذو الـيدين بعد وفاة النبي ﷺ زماناً، ولا ينافى هذا ما رواه النسائي من طريق ابن أبي حثمة عن أبي هريرة قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر أو العصر، فسلم في ركعتين وانصرف، فقال ذو الشمالين بن عمرو: أنقصت الصلاة أم نسيت؟ قال النبي ﷺ: ما يقول ذو الـيدين "الحديث".

لاحتمال أن كلاً من ذى الـيدين وذى الشمالين كان يلقب بما يلقب به الآخر، وعلى تقدير أنهما واحد؛ فلا يصح القول بأنه مات ببدر لحديث الباب، ولما رواه مسلم عن أبي هريرة من عدة طرق في إحداها صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشى "الحديث"، وفيه: فقام ذو الـيدين فقال: يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ وفي الثانية مثلها، وفي الثالثة قال أبو هريرة: صلى لنا رسول الله ﷺ "الحديث"، وفيه: فقام ذو الـيدين... إلخ، وقد علمت أن أبا هريرة أسلم في السنة السابعة من الهجرة عام خير، وغزوة بدر كانت السنة الثانية.

قال في الفتح: قوله: صلى بنا رسول الله ﷺ... إلخ، ظاهر في أن أبا هريرة حضر القصة، وحمله الطحاوى على الجاز، فقال: إن المراد به صلى بالمسلمين، وسبب ذلك

قول الزهرى: إن صاحب القصة استشهد ببدر، فإن مقتضاه أن تكون القصة وقعت قبل بدر وهى قبل إسلام أبي هريرة بأكثر من خمس سنين، لكن اتفق أئمة الحديث — كما نقله ابن عبد البر وغيره — على أن الزهرى وهم فى ذلك، وسببه أنه جعل القصة لذى الشمالين وذو الشمالين هو الذى قتل ببدر وهو خزاعى واسمه عمر بن عمرو بن نضلة، وأما ذو اليمين فتأخر بعد النبى ﷺ بمدة لأنه حدث بهذا الحديث بعد النبى ﷺ كما أخرجه الطبرانى وغيره وهو سلمى واسمه الخرباق.

وقد وقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة، فقام رجل من بنى سليم فلما وقع عند الزهرى بلفظ: فقام ذو الشمالين وهو يعرف أنه قتل ببدر، قال: لأجل ذلك إن القصة وقعت قبل بدر، وقد جَوَزَ بعض الأئمة أن تكون القصة وقعت لكل من ذى الشمالين وذى اليمين، وأن أبا هريرة روى الحديثين فأرسل أحدهما وهو قصة ذى الشمالين وشاهد الآخر، وهو قصة ذى اليمين، وهذا محتمل من طريق الجمع (وقيل يحمل) على أن ذا الشمالين كان يقال له أيضاً ذو اليمين وبالعكس، فكان ذلك سبباً للاشتباه، ويدفع الغماز الذى ارتكبه الطحاوى ما رواه مسلم وأحمد وغيرهما من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة فى هذا الحديث عن أبي هريرة بلفظ: بينما أنا أصلى مع رسول الله ﷺ، وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على أن ذا الشمالين غير ذى اليمين، ونصّ على ذلك الشافعى رحمه الله تعالى فى اختلاف الحديث. ببعض حذف.

وأما حديث زيد بن أرقم فليس فيه بيان أنه قبل حديث أبي هريرة أو بعده، فلا يصح الحكم بنسخه له. وعلى فرض أن حديثى ابن مسعود وزيد بن أرقم متأخران عن قصة ذى اليمين فيمكن الجمع بينها بأن النهى عن الكلام فى حديثى ابن مسعود وزيد بن أرقم محمول على الكلام الذى ليس لمصلحة الصلاة، والكلام فى قصة

ذى الـيدين كان لمصلحة الصلاة فلا معارضة بينها.

قوله: (ثم سلم، ثم كبر وسجد... إلخ)، فيه دلالة على أن سجود السهود بعد السلام، وإلى هذا ذهب الحنفية والثوري مطلقاً، وبه قال جماعة من الصحابة منهم: على وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وابن مسعود وعمران بن حصين وأنس والمغيرة بن شعبة وجمع من التابعين منهم أبو سلمة بن عبد الرحمن والحسن البصري والنخعي وعمر بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن أبي ليلى والسائب، ومن أهل البيت المهدي والقاسم وزيد بن علي والمؤيد بالله.

واستدلوا بحديث الباب، وبما رواه مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي وأحمد عن عمران بن حصين، وسيأتي للمصنف، وفيه: ثم سلم، ثم سجد سجدتين، ثم سلم، وذهب جماعة إلى أن سجود السهو يكون قبل السلام مطلقاً، منهم الزهري ومكحول وابن أبي ذئب والأوزاعي والليث بن سعد والشافعي في الجديد، ونسبه الترمذي إلى أكثر فقهاء المدينة وأبي هريرة، وقال به من الصحابة أبو سعيد الخدري، وروى عن ابن عباس ومعاوية.

واستدلوا بما رواه البخاري عن عبد الله بن بحنة أنه قال: صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين من بعض الصلوات، ثم قام فلم يجلس، فقام الناس معه، فلما قضى صلاته نظرنا تسليمه، كبر قبل التسليم فسجد سجدتين وهو جالس ثم سلم، وبما رواه أحمد ومسلم عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً؟ فليطرح الشك ولين علي ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته، وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان، ويأتي للمصنف نحوه.

وما ذكر هو مشهور مذهب الشافعية، ولهم في المسألة قولان آخران، أحدهما: التخيير بين تقديم السجود على السلام وتأخيره عنه، والثاني: إن كان السهو لزيادة، فبعد السلام، وإن كان لنقص فقبله، وهو قول المزني وأبي ثور والصادق والناصر من أهل البيت، أما السجود بعد السلام للزيادة فلحديث الباب ونحوه، وأما السجود قبل السلام للنقص، فلحديث عبد الله بن بحينة المتقدم، وبهذا قال مالك، وقال أيضاً: إذا اجتمع نقص وزيادة غلب النقص على الزيادة وسجد قبل السلام.

قال ابن عبد البر: وبما قاله مالك وأصحابه يصح استعمال الخبرين جميعاً، واستعمال الأخبار على وجهها أولى من ادعاء النسخ، ومن جهة النظر الفرق بين الزيادة والنقصان بين في ذلك، لأن السجود في النقصان إصلاح وجبر، ومحال أن يكون الإصلاح والجبر بعد الخروج من الصلاة، وأما السجود في الزيادة فإنما هو ترغيم للشيطان، وذلك ينبغي أن يكون بعد الفراغ، قال ابن العربي: مالك أسعد قليلاً وأهدى سبيلاً.

وذهب أحمد وسليمان بن داود من أصحاب الشافعي إلى أنه يستعمل كل حديث في سجود السهود على ماورد فيه، وما لم يرد فيه شيء سجد فيه قبل السلام، وقال إسحاق بن راهويه: يستعمل كل حديث كما ورد وما لم يرد فيه شيء، فما كان نقصاً سجد له قبل السلام، وما كان زيادة سجد له بعده، وحكى ابن أبي شبة عن علي عليه السلام أن الساهي يخير بين السجود قبل السلام وبعده سواء أكان لزيادة أم نقص، وحكاها الرافعي قولاً للشافعي ورواه المهدى في البحر عن الطبري، وقالوا إنه صح عنه عليه السلام السجود قبل السلام وبعده، فكان الكل سنة ومال إلى ذلك صاحب سبل السلام حيث قال: الأولى الحمل على التوسيع في جواز الأمرين.

والقول بالتخير أقرب الطرق للجمع بين الأحاديث، قال الحافظ أبو بكر البيهقي: روي عن النبي ﷺ أنه سجد للسهو قبل السلام، وأنه أمر بذلك، وروينا أنه سجد بعد السلام، وأنه أمر بذلك، وكلاهما صحيح ولهما شواهد يطول بذكرها الكلام، ثم قال الأشبه بالصواب جواز الأمرين جميعاً، وهذا مذهب كثير من أصحابنا.

وذهب أهل الظاهر إلى أن محل سجود السهو كله بعد السلام إلا في موضعين: فإن الساهي مخير في السجود فيهما قبل السلام وبعده، أحدهما: من قام من ركعتين ولم يجلس ولم يتشهد، ثانيهما: أن لا يدرى كم صلى أثلاثاً أم أربعاً فبني على الأقل، قال في النيل: وأحسن ما يقال في المقام: إنه يعمل على ما يقتضيه أقواله وأفعاله ﷺ من السجود قبل السلام وبعده من غير فرق بين الزيادة والنقص، لما أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: إذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدة، وجميع أسباب السجود لا تكون إلا زيادة أو نقصاً أو مجموعهما، وهذا ينبغي أن يعد مذهباً، لأن مذهب داود، وإن كان فيه أنه يعمل بمقتضى النصوص الواردة كما حكاه النووي، فقد جزم بأن الخارج عنها يكون قبل السلام، وإسحاق بن راهويه، وإن قال إنها تستعمل الأحاديث كما وردت فقد جزم أنه يسجد لما خرج عنها إن كان زيادة بعد السلام، وإن كان نقصاً فقبله كما سبق، والقائلون بالتخير لم يستعملوا النصوص كما وردت، ولا شك أنه أفضل.

وهذا الخلاف كله في بيان الأفضل، قال القاضي عياض وجماعة من أصحاب الشافعي: لا خلاف بين هؤلاء المختلفين وغيرهم من العلماء: أنه لو سجد قبل السلام أو بعده للزيادة أو للنقص يجزئه ولا تفسد صلاته، وإنما اختلافهم في الأفضل، ولا عبرة بما قاله الهادوية من فساد صلاة من سجد قبل السلام مطلقاً، لأنه مخالف

للإجماع ولما صرحت به الأحاديث.

قوله: (ثم رفع وكبر، ثم كبر وسجد مثل سجوده... إلخ) هكذا في أكثر النسخ، ثم رفع رأسه من سجدة السهو الأولى مكبراً ثم كبر للسجود الثاني، وسجد كسجوده الأول في الصلاة أو أطول منه، وفي بعض النسخ: ثم رفع وكبر وسجد بإسقاط لفظ: (ثم كبر) وهو هكذا فيما أخرجه البيهقي من طريق المصنف، وفيه: وصلى الركعتين الباقيتين ثم سلم، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع وكبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع وكبر، ويؤيدهما أيضاً ما أخرجه الطحاوي من طريق أسد عن حماد بن زيد بهذا السند فقال فيه: فصلى بنا الركعتين الباقيتين، ثم سلم، ثم كبر، ثم سجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه فكبر، وسجد مثل سجوده أو أطول، والنسخة الأولى واضحة والثانية على تقدير ثم كبر.

قوله: (قال: فليل محمد: ... إلخ) أى: قال أيوب السخيتاني: قيل ل محمد بن سيرين: أسلم ﷺ بعد سجدتي السهو فهو على تقدير الاستفهام، فقال: لم أحفظه عن أبي هريرة، لكن أخبرت أن عمران بن حصين قال في حديثه: ثم سلم وحديث عمران بن حصين أخرجه البخاري ومسلم بلفظ: إن رسول الله ﷺ صلى العصر فسلم من ثلاث، ثم دخل منزله، فقام إليه رجل يقال له: الخرباق، وكان في يديه طول، فقال: يا رسول الله، فذكر له صنعه، فقال: أصدق هذا؟ قالوا: نعم فصلى ركعة ثم سلم، ثم سجد سجدتين ثم سلم ويأتي للمصنف نحوه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز السهو في الأفعال على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وتقدم بيانه، وعلى أن السلام قبل تمام الصلاة سهواً والكلام لمصلحتها لا يبطلها، وتقدم بيانه أيضاً، وعلى أنه لو ادعى واحد شيئاً بحضرة جمع

لا يخفى عليهم ما ادعاه سئلوا عما ادعاه، ولا يعمل بقول الواحد من غير تثبت من الجماعة، وعلى أن الأفعال التي ليست من جنس الصلاة إذا وقعت فيها سهواً لا تبطلها، وعلى جواز البناء على ما صلى إذا سلم من الصلاة سهواً قبل تمامها، لا فرق بين من سلم من ركعتين أو أكثر أو أقل عند الجمهور.

وقال سحنون: إنما يبنى من سلم من ركعتين كما في قصة ذى اليدين، لأن ذلك وقع على غير القياس فيقتصر به على مورد النص، والذين قالوا بجواز البناء مطلقاً قيدوه بما إذا لم يطل الفصل، واختلفوا في قدر الطول فحدّه الشافعي في الأم بالعرف، وفي البويطي بقدر ركعة، وعن أبي هريرة بقدر الصلاة التي يقع السهو فيها، ومن العلماء من اعتبره على ما زاد على مقدار فعله ﷺ في هذا الحديث.

وقال بعض المتقدمين: يجوز البناء وإن طال الزمن ما لم ينتقض وضوؤه، ذكر هذا ابن دقيق العيد، ودل الحديث أيضاً على مشروعية سجود السهو، وتقدم الخلاف في محله، وعلى أنه سجدتان كسجود الصلاة، وعلى أنه يكبر في الخفض للسجود والرفع منه، وسيأتي الكلام على التشهد فيه، والسلام منه.

ودل الحديث: على أن سجود السهو يكون آخر الصلاة لأنه ﷺ لم يفعله إلا كذلك، وحكمة تأخيره احتمال وجود سهو آخر، فيكون جابراً للكل لأن سجود السهو، لا يتعدد بتعدد أسبابه كما يأتي بيانه.

● عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ ثُمَّ دَخَلَ — قَالَ: عَنْ مَسْلَمَةَ — الْحُجْرَ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْحَرْبَاقُ كَانَ طَوِيلَ الْيَدَيْنِ فَقَالَ لَهُ: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَخَرَجَ

مُغْضَبًا يَجْرُ رِدَاءُهُ فَقَالَ: أَصَدَقَ ؟ قَالُوا: نَعَمْ. فَصَلَّى تِلْكَ الرَّكْعَةَ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْهَا ثُمَّ سَلَّمَ.

والحديث أخرجه: أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر) وفي رواية البيهقى من طريق هشيم قال: أنبأنا خالد عن أبي قلابة ثنا أبو المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ صلى الظهر أو العصر ثلاث ركعات "الحديث" فروى بالشك بين الظهر والعصر، وقال في آخره: هذا هو الصحيح بهذا اللفظ، قوله: (ثم دخل قال عن مسلمة الحجر) أى: قال مسدد في روايته عن مسلمة: سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر، ثم دخل الحجر فزاد في روايته عن مسلمة لفظ الحجر، ولم يذكره عن يزيد.

قوله: (فخرج مغضباً يحجر رداءه) لأنه لم يتمهل حتى يلبس رداءه، قوله: (ثم سجد سجدتيها ثم سلم) المراد: سجدتى السهو الذى حصل فى الصلاة، وفى بعض النسخ: سجد سجدتين.

وهذا الحديث صريح فى أنه ﷺ سلم فى العصر من ثلاث ركعات، وما تقدم من الروايات صريح فى أنه ﷺ سلم فى الظهر أو العصر من ركعتين، ولا منافاة بينهما، فإن الظاهر أن القصة متعددة لما بينهما من الاختلاف الواقع فى السياقين، ففى حديث أبى هريرة أن السلام وقع من اثنتين وأنه ﷺ قام إلى خشبة فى المسجد، وفى حديث عمران أنه سلم من ثلاث ركعات، وأنه دخل منزله بعد السلام، وإلى تعدد القصة جنح ابن خزيمة ومن تبعه، وقال بعضهم: إن القصة واحدة.

قال في الفتح: وهو الراجح في نظري، فقد حكى العلاني أن بعض شيوخه حمل حديث عمران على أن المراد أنه سلم في ابتداء الركعة الثالثة واستبعده، ولكن طريق الجمع يكتفى فيه بأدنى مناسبة، وليس بأبعد من دعوى تعدد القصة، فإنه يلزم منه كون ذى اليدين في كل مرة استفهم من النبي ﷺ عن ذلك، واستفهم النبي ﷺ من الصحابة عن صحة قوله، ولعل الراوى لما رآه تقدم من مكانه إلى جهة الخشبة ظن أنه دخل منزل، لكون الخشبة كانت في جهة منزله، فإن كان كذلك، وإلا فرواية أبي هريرة أرجح لموافقة ابن عمر له على سياقه، وما استبعده من تعدد القصة ليس بعيد، بل هو الأقرب ولا بعد في تكرار السؤال من ذى اليدين لما علمت من شدة حرصه على العلم، ومن أن أبا بكر وعمر هاباه أن يكلماه، واستفهم ﷺ من الصحابة ثانيًا لأنه لا يلزم من أن يكون مصيبًا في المرة الأولى أن يكون مصيبًا في الثانية.

قال في النيل: والظاهر ما قاله ابن خزيمة ومن تبعه من التعدد لأن دعوى الاتحاد تحتاج إلى تأويلات متعسفة.

﴿باب إذا صلى خمسا﴾

يعنى في الرباعية.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ خَمْسًا فَقِيلَ لَهُ أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: صَلَّيْتُ خَمْسًا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والبخارى ومسلم والنسائي والترمذى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (فقليل له: أزيد في الصلاة؟) قيل له ذلك بعد أن تسأّر القوم، فقال: ما شأنكم؟ فقالوا له: أزيد في الصلاة؟ كما تدل عليه الرواية الآتية، قوله: (قال: صليت خمسًا) أى: قال السائل عن الزيادة صليت خمسًا، وفي نسخة: قالوا: صليت خمسًا.

قوله: (فسجد سجدين بعد ما سلم) قد استدل بهذا الحديث من قال: إن سجود السهو كله بعد السلام، لكن لا دلالة فيه، لأنه ﷺ لم يعلم بزيادة الركعة إلا بعد السلام لما سأله، قال في الفتح: قد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن سجود السهو بعد السلام لتعذره قبله لعدم علمه بالسهو، وإنما تابعه الصحابة لتجويزهم الزيادة في الصلاة، لأنه كان زمان توقع النسخ.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن من زاد في صلاته ركعة ناسيًا لم تبطل صلاته، قال النووي: وإلى ذلك ذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور من السلف والخلف، بل إن علم بعد السلام فقد مضت صلاته صحيحة ويسجد للسهو إذا ذكر بعد السلام بقرب، وإن طال، فالأصح عندنا أنه لا يسجد، وإن ذكر قبل السلام عاد للقعود سواء أكان في قيام أم ركوع أم سجود أم غيرها، ويتشهد ويسجد للسهو ويسلم.

وقالت المالكية: إذا تذكر الزيادة بعد السلام يسجد ولو طال الفصل، وقالت الحنفية: إن قام لخامسة وسها عن القعود الأخير عاد ما لم يسجد، وسجد للسهو، فإن سجد للخامسة بطل فرضه برفع رأسه من السجود، وصارت صلاته نافلة فيضم إليها ركعة سادسة لأن التنفل بالوتر غير مشروع، وإن قعد في الرابعة ثم قام يظنّها القعدة الأولى ثم تذكر قبل أن يسجد عاد للجلوس وسلم، وإن سجد للخامسة ثم فرضه

لأنه لم يترك إلا السلام، وهو ليس بفرض، وضم إليها سادسة لتصير الركعتان له نفلًا، ومحل ضم ركعة سادسة فيما إذا جلس في الرابعة وسجد في الخامسة إذا كان في غير العصر، أما في العصر؛ فقليل: لا يضم لكراهة التنفل بعدها، وقيل: يضم، وهو الأصح، لأن هذا التنفل ليس بمقصود، والنهي عن التنفل بعد العصر إذا كان مقصودًا.

وقالوا في الفجر: إذا قام إلى الثالثة بعد ما جلس قدر التشهد وسجد للثالثة لا يضم إليها رابعة لكراهة التنفل بعد الفجر، وكذا لا يضم إليها رابعة إذا لم يجلس، لأن صلاته حينئذٍ تصير نافلة، والتنفل قبل الفجر بأكثر من ركعتي الفجر مكروه.

قال النووي: والحديث يرد جميع ما قالوه، لأن النبي ﷺ لم يرجع من الخامسة ولم يشفعها وإنما تذكر بعد السلام فيه رد عليهم، وحجة للجمهور، وهذا إذا كانت الزيادة ركعة، أما إذا كانت أكثر من ركعة فاختلفت العلماء في ذلك، فذهبت الشافعية إلى أن الزيادة مطلقًا لا تفسد الصلاة إذا كانت سهوًا قلت أو كثرت.

وقالت المالكية: إذا بلغت الزيادة في الثانية ركعتين وفي الرابعة والثالثة أربع ركعات بطلت الصلاة، فإذا كانت أقل من ذلك سجد للسهو بعد السلام، كما يسجد لزيادة ركعة، وهذا هو مشهور المذهب، وقال القاضي عياض: إن زاد دون نصف الصلاة لم تبطل ويسجد للسهو، وإن زاد النصف فأكثر؛ فقال ابن القاسم ومطرف: يعيد لزيادة النصف في الصبح وغيرها، وقال عبد الملك: يعيد لزيادة غير الصبح، وليست الركعة بطول في الصبح، وروى عن عبد الملك ومطرف وأبي بكر الثعالبي: من صلى الظهر ثمان ركعات يجزئه سجود السهو.

● عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِبْرَاهِيمُ:

فَلَا أَدْرَى زَادَ أَمْ نَقَصَ فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا صَلَّيْتَ كَذًا وَكَذَا، فَتَنَّى رَجُلَهُ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَسَجَدَ بِهِمْ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ فَلَمَّا انْقَلَبَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَتَبَأْتُكُمْ بِهِ وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَلْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي وَقَالَ: إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيَسَلِّمْ ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (قال إبراهيم: فلا أدري زاد أم نقص) هو على تقدير الاستفهام، وقد صرح به في بعض النسخ، والمراد: أن إبراهيم النخعي شك في روايته عن علقمة بن قيس في سبب سجود السهو، أكان لأجل الزيادة أم النقصان، لكن في رواية الحكم المتقدمة عن إبراهيم أنه صلى حمساً بالجزم بالزيادة، ولعل إبراهيم شك لما حدث منصوراً، وتيقن الزيادة لما حدث الحكم.

قال في الفتح: وقد تابع الحكم على ذلك حماد بن أبى سليمان وطلحة بن مصرف وغيرهما، قوله: (أحدث في الصلاة شيء؟) سألوا عن حدوث شيء يوجب تغير حكم الصلاة عما عهدوه لأن الزمن زمن وحى، قوله: (وما ذاك؟) فيه دليل على أنه لم يكن عنده ﷺ شعور بما وقع منه من الزيادة، قوله: (فتنى رجله... إلخ)، وفي رواية الكشميهنى والأصيلي: فتنى رجليه، والمراد أنه حوّلها عن حالتها التي كانت عليها وجعلها على الهيئة الصالحة للسجود، وفي الكلام تقديم وتأخير، والأصل: فاستقبل القبلة وثنى رجله، وهو يدل على أنه إنما أخبر بالزيادة بعد انصرافه عن القبلة.

قوله: (فسجد سجدتين) في نسخة: فسجد بهم سجدتين، قوله: (لو حدث في الصلاة شيء... إلخ) فيه دلالة على أن البيان لا يتأخر عن وقت الحاجة، قوله: (إنما أنا بشر) قصر ﷺ نفسه على البشرية للرد على من أنكر أن يكون الرسول بشراً عتاداً فهو قصر قلب، وهو أيضاً قصر إضافي، لأنه ﷺ له أوصاف آخر غير البشرية ككونه نبياً رسولاً بشيراً نذيراً.

قوله: (أنسى كما تنسون) زاد النسائي: وأذكر كما تذكرون، وفيه دليل على جواز النسيان عليه ﷺ في الأفعال وتقدم بيانه، قوله: (إذا نسيت فذكروني) فيه دلالة على أن التابع يذكر المتبوع بما وقع منه، ولا يمنع من ذلك عظمته، قوله: (إذا شك أحدكم) الشك في اللغة: التردد بين الشئين، سواء استوى طرفاه أو رجع أحدهما، أما ما اشتهر من أنه التردد بين أمرين على السواء فهو عرف طارئ.

قوله: (فليتحر الصواب... إلخ) أى: فلينظر ما هو أقرب إلى الصواب ليخرج عن الشك، فإن تبين له شيء عمل عليه، وإن تردد بنى على اليقين، وهو الأقل، وفي رواية مسلم من طريق مسعر عن منصور: فأيكم شك في صلاته فلينظر أخرى ذلك إلى الصواب، وله من طريق شعبة عن منصور: فليتحر أقرب ذلك إلى الصواب، وله من طريق فضيل بن عياض عن منصور: فليتحر الذي يرى أنه الصواب.

واختلف في المراد بالتحري، فقالت الشافعية: هو البناء على اليقين لا على الأغلب لأن الصلاة في الذمة بيقين فلا تسقط إلا بيقين، وقيل: التحري: الأخذ بغالب الظن، وهو ظاهر الروايات التي عند مسلم، وقال ابن حبان في صحيحه: البناء غير التحري، فالبناء أن يشك في الثلاث أو الأربع مثلاً، فعليه أن يلقي الشك، والتحري أن يشك في صلاته، فلا يدرى ما صلى، فعليه أن يبني على الأغلب عنده.

وقال غيره: التحرى لمن اعتراه الشك مرة بعد أخرى فيبنى على غلبة ظنه، وبه قال مالك وأحمد، وعن أحمد في المشهور: التحرى يتعلق بالإمام فهو الذى يبنى على ما غلب على ظنه، وأما المنفرد فيبنى على اليقين دائماً، وعن أحمد رواية أخرى كالشافعية، وأخرى كالحنفية.

وقال أبو حنيفة: إن طرأ الشك أولاً استأنف، وإن كثر بنى على غالب ظنه، وإلا فعلى اليقين، أفاده في الفتح، وسيأتى في الباب بعد بيان المذاهب فيم إذا تردد بين الأقل والأكثر وغلب على ظنه الأكثر، قوله: (ثم ليسجد سجدين) ظاهره: وجوب سجود السهو، وبه قالت الحنابلة، قالوا: لأن الأصل في الأمر الوجوب، فلو تركه عمداً بطلت الصلاة إن كان قبلياً، ولا تبطل إن كان بعدياً، لأنه خارج عن الصلاة جابر لها، وإن تركه سهواً قبل السلام أو بعده أتى به ما لم يطل الفصل عرفاً، ولو انحرف عن القبلة أو تكلم وإن طال الفصل أو خرج من المسجد أو أحدث، لم يسجد وصحت صلاته.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: هو واجب يأثم المصلى بتركه، ولا تبطل الصلاة وعليه إعادة خروجاً من الإثم، وقيل: سنة والأصح عندهم الأول، وقالت الشافعية: إنه سنة، وهو مشهور مذهب المالكية، لا فرق عندهم بين السجود القبلى والبعدى، وقال بعضهم: بوجوب القبلى.

﴿ باب إذا شك في الشتين والثلاث من قال يلقي الشك ﴾

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيُلْقِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى الْيَقِينِ، فَإِذَا اسْتَيْقَنَ التَّمَامَ؛ سَجَدَ

سَجْدَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ تَامَةً كَانَتْ الرَّكْعَةُ نَافِلَةً وَالسَّجْدَتَانِ، وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً كَانَتْ الرَّكْعَةُ تَمَامًا لِصَلَاتِهِ، وَكَانَتِ السَّجْدَتَانِ مُرْغَمَتَي الشَّيْطَانِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد ومسلم وابن حبان والحاكم والبيهقي والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (فيلقى الشك ... إلخ) أى المشكوك فيه ويبنى على اليقين كما إذا شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً فيلقى الرابعة المشكوك فيها ويبنى على الأقل المتيقن، وبهذا قالت الشافعية سواء أكان شكه مستوى الطرفين أم ترجح أحدهما، ولا يعمل بغلبة الظن سواء أطراً هذا الشك أول مرة أم تكرر. قال النووي: قال الشيخ أبو حامد: وبمثل مذهبنا قال أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء وشريح وربيعة ومالك والثوري.. وقالت المالكية: من شك في صلاته يبنى على الأقل فلو بنى على الأكثر بطلت صلاته إلا إذا كان يأتيه الشك في كل يوم في صلاته ولو مرة فإنه يبنى على الأكثر ويعرض عن الشك ويسجد بعد السلام ترغيباً للشيطان، فلو بنى على الأقل صحت صلاته لأنه رجوع إلى الأصل. وذهب الأوزاعي والشعبي إلى أن من شك ولم يكن الشك عادة له بأن لم يسبق له شك قبل ذلك أصلاً، أو في الصلاة التي شك فيها أعاد. وهو مروى عن ابن عباس وابن عمر وابن عمرو وبه قالت الحنفية. واحتجوا بما أخرجه الطبراني في الكبير عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ سئل عن رجل سها في صلاته فلم يدر كم صلى، فقال: ليعد صلاته وليسجد سجدتين قاعداً. قال في النيل: وهو من رواية إسحاق بن يحيى بن عبادة قال العراقي: لم يسمع إسحاق من جده عبادة. فلا ينتهض لمعارضة الأحاديث الصحيحة المصرحة بوجوب البناء على الأقل. واحتجوا أيضاً بما أخرجه الطبراني عن ميمونة بنت سعد أنها قالت: أفتنا يا رسول الله في

رجل سها في صلاته فلا يدرى كم صلى. قال: ينصرف ثم يقوم في صلاته حتى يعلم كم صلى فإن ذلك الوسواس يعرض فيسهبه عن صلاته. قال في النيل: وفي إسناده عثمان بن عبد الرحمن الطوائفي الجزري مختلف فيه يروى عن الجاهيل وفي إسناده أيضاً عبد الحميد بن يزيد وهو مجهول كما قال العراقي. ومن اعتاده الشك. فعند الحنفية يتحرى ويأخذ بأكبر رايه لقوله ﷺ : من شك في صلاته فليتحرك الصواب. وإن لم يكن له رأى بنى الأقل لقوله ﷺ : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً بنى على الأقل. وظاهر ما قالوه التفرقة بين التحرى والبناء على اليقين. وإليه ذهب أبو حاتم وابن حبان، وقال: قد يتوهم من لم يحكم صناعة الأخبار ولا تفقه في صحيح الآثار أن التحرى والبناء على اليقين واحد وليس كذلك لأن التحرى أن يشك المرء في صلاته فلا يدرى ما صلى فإن كان كذلك فعليه أن يتحرى الصواب ويبنى على الأغلب عنده. والبناء على اليقين أن يشك المرء في الشتين أو الثلاث والأربع فإذا كان كذلك فعليه أن يبني على اليقين وهو الأقل. وقال: الشافعي وداود وابن حزم: التحرى والبناء على اليقين واحد. وحكاه النووي عن الجمهور. قالوا: لأن التحرى القصْد. ومنه قوله تعالى : ﴿فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ الجن/١٤. فمعنى قوله في الحديث فليتحرك الصواب أى يقصد الصواب، ويعمل عليه وقصد الصواب هو البناء على اليقين وهو الأقل كما جاء في حديث أبي سعيد. قال في النيل: والذي يلوح لى أنه لا معارضة بين أحاديث البناء على الأقل والبناء على اليقين وتحري الصواب وذلك لأن التحرى في اللغة هو طلب ما هو أخرى إلى الصواب وقد أمر به ﷺ وأمر بالبناء على اليقين والبناء على الأقل عند عروض الشك. فإن أمكن الخروج بالتحري عن دائرة الشك لغة ولا يكون إلا بالاستيقان بأنه قد فعل من الصلاة كذا ركعات، فلا شك أنه مقدّم على البناء على الأقل لأن الشارع قد شرط في جواز البناء على

الأقل عدم الدراية كما في حديث عبد الرحمن بن عوف وهذا المتحرى قد حصلت له الدراية، وأمر الشاك بالبناء على ما استيقن، كما في حديث أبي سعيد ومن بلغ به تحريه إلى اليقين قد بنى على ما استيقن، وبهذا تعلم أنه لا معارضة بين الأحاديث المذكورة وأن التحرى المذكور مقدم على البناء على الأقل، وقد أوقع الناس ظن التعارض بين هذه الأحاديث في مضائق ليس عليها أثارة من علم كالفرق بين المبتدأ والمبتلى، والركن والركعة، فإن قالت الحنفية: حديث أبي مسعود الذى فيه البناء على الأقل لا يخالف ما قلناه فإنه ورد في الشك وهو ما استوى طرفاه ومن شك ولم يرجح له أحد الطرفين بنى على الأقل بالإجماع بخلاف من غلب على ظنه أنه صلى أربعاً مثلاً فإنه يبنى على الأكثر (فالجواب) أن تفسير الشك بمستوى الطرفين إنما هو اصطلاح طارئ للأصوليين. وأما في اللغة فالتردد بين وجود الشيء وعدمه كله يسمى شكاً سواء المستوى والراجح والمرجوح كما تقدم. والحديث يحمل على اللغة ما لم يكن هناك حقيقة عرفية أو شرعية، ولا يجوز حمله على ما يطرأ للمتأخرين من الاصطلاح "ذكره النووي". قوله: (فإذا استيقن التمام إلخ) أى بإتيان الركعة المشكوك فيها سجد سجدتين أى قبل السلام كما في الرواية الآتية ورواية مسلم. قوله: (فإن كانت صلاته تامة ... إلخ) أى: تامة في نفس الأمر كانت الركعة الزائدة والسجدتان نافلة له لأن السجدتين تشفعان له الركعة كما في الرواية الآتية. فكانه صلى ركعتين نافلة بعد الفريضة. وقوله: والسجدتان عطف على الركعة. وفي بعض النسخ والسجدتين بالنصب على المعية أى كانت الركعة مع السجدتين نافلة. قال الخطابي في هذا الحديث بيان فساد قول من ذهب إلى أن من صلى خمساً يضيف إليها سادسة إن كان قد قعد في الرابعة واعتلوا بأن النافلة لا تكون ركعة، وقد نص فيه على أن تلك الركعة تكون نافلة، ثم لم يأمره بإضافة أخرى إليها. قوله: (وكانت

السجدة (مرغمى الشيطان) أى مغيطين ومذلتين له من الرغام وهو التراب، يقال: أرغم الله أنفه. أى : ألصقه بالتراب. وكانت مرغمتين للشيطان لأنه لما لبس على المصلى صلاته وأراد إفسادها جعل الله تعالى للمصلين هاتين السجدة طريقاً إلى جبر صلاته، وتداركاً لما لبسه عليه ورداً للشيطان خاسئاً مبعثاً عن مراده ، وكملت صلاة العبد وامتلأ أوامر الله تعالى بالسجود الذى عصى به إبليس ربه.

﴿ باب من قال يتم على أكثر ظنه ﴾

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَذَرِ زَادَ أَمْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ قَاعِدٌ فَإِذَا أَتَاهُ الشَّيْطَانُ فَقَالَ: إِنَّكَ قَدْ أَخَذْتَ فَلْيَقُلْ كَذَبْتُ إِلَّا مَا وَجَدَ رِيحًا بَأَنِّهِ أَوْ صَوْتًا بِأَذْنِهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (فليسجد سجدتين) أى قبل السلام كما تفيدته الرواية الآتية. قوله: (إنك قد أخذت) كناية عن وسوسته للمصلى بذلك. قوله: (فليقل كذبت) كناية عن دفع الوسوسة والإعراض عنها وترك العمل بها. قوله: (إلا ما وجد ريحاً ... إلخ) استثناء من محذوف وما مصدرية والتقدير فليقل كذبت فى كل حال إلا حال وجدان ريح أو سماع صوت فيعمل عليها، ويخرج من الصلاة ليقن الحدث حينئذ. والمراد بسماع الصوت وشم الريح يقن الحدث، فمضى يقن خروجه انصرف من الصلاة، وإن لم يسمع ولم يشم.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَذَرِي كَمْ صَلَّى فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ

فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (فليس عليه) بتخفيف الموحدة أى خلط عليه صلاته ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَلَّيْسَا عَلَيْهِمَا لَأِيْسُونَ﴾ الأنعام/٩. وضبطها بعضهم بالتشديد للتكثير. والتخفيف أفصح. قوله: (فليسجد سجدتين وهو جالس) ظاهر هذا الحديث والذى قبله أن المصلى إذا شك أزداد أم نقص فليس عليه إلا سجدة السهو، وإليه ذهب الحسن البصرى وطائفة من السلف، وروى عن أنس وأبي هريرة. وخالفهم الجمهور، فمنهم من قال يبنى على الأقل ومنهم من قال يعمل على غلبة ظنه، ويسجد كما تقدم، ويجاب عن هذين الحديثين بأنهما مجملان فيحملان على الأحاديث الدالة على أنه يبنى على اليقين أو على غلبة الظن.

﴿باب من قال بعد التسليم﴾

أى: ذكر دليل من قال: إن سجود السهو بعد السلام.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والنسائى والبيهقى وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (من شك في صلاته ... إلخ) أى بالزيادة أو النقص كما تقدم فليسجد سجدتين بعد ما يسلم. وفيه دلالة على أن سجود السهو للشك يكون بعد السلام. ولا ينافيه ما تقدم من الأحاديث الدالة على أن سجود السهو

للك شك قبل السلام لأن الأمر في ذلك واسع، والكل جائز كما تقدم. وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً لأنه من رواية مصعب بن شيبة وفيه مقال يقوّيه ما تقدم من رواية ابن مسعود وفيها إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتمّ عليه ثم ليسلم ثم ليسجد سجدةً.

﴿ باب من قام من ثنتين ولم يتشهد ﴾

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ صَلَّى لَنَا ﷺ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَانْتَظَرْنَا التَّسْلِيمَ كَبَّرَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ ثُمَّ سَلَّمَ ﷺ .

والحديث أخرجه أيضاً: مالك في الموطأ والبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين) أى : صلى بنا ركعتين من الظهر كما في رواية للبخاري ومسلم. قوله: (ثم قام فلم يجلس) زاد ابن خزيمة في روايته عن الضحاك عن الأعرج فسبحوا له فمضى حتى فرغ من صلاته. وقد جاءت هذه الزيادة أيضاً عند النسائي من حديث معاوية والحاكم من حديث عقبة بن عامر. قوله: (فلما قضى صلاته) يعنى أتى بجميع ركعاتها ولم يبق إلا السلام. وفي رواية ابن ماجه حتى فرغ من صلاته إلا أن يسلم. قوله: (وانتظرنا التسليم)، وفي رواية للبخاري ونظرنا تسليمه. وفي رواية له وانتظر الناس تسليمه. قوله: (كبر فسجد سجدةً) فيه دليل على أن سجود السهو قبل السلام يكبر له كسجود الصلاة. قال الباجي: لأنه انتقال من حال إلى حال في نفس الصلاة، وذلك لما شرع فيه التكبير.

وتقدم الكلام على هذا، وفيه دليل لمن قال يسجد للنقص قبل السلام. وفيه دلالة أيضاً على أن التشهد الأول والجلوس له ليسا من فرائض الصلاة إذ لو كانا فرضين لما جبراً بالسجود كسائر الفرائض. وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وجهور الصحابة والتابعين. وذهب أحمد وأهل الظاهر إلى وجوبهما وأنهما يجبران بالسجود. وزاد الترمذي في روايته وكذا البخاري في رواية له قوله: وسجدتهما الناس معه مكان ما نسي وفي رواية مسلم مكان ما نسي من الجلوس يعني عوضنا عن الجلوس الذي نسيه ﷺ. وفي هذه الزيادة دلالة على أن المأموم يسجد مع الإمام لسهو الإمام، وإن لم يسه المأموم. ونقل ابن حزم الإجماع على ذلك، وقال أبو حامد وأبو الطيب وبهذا قال كافة العلماء إلا ابن سيرين، فقال: لا يسجد معه لأنه ليس بموضع سجود المأموم، قال النووي: وتستثنى صورتان. إحداهما: إذا بان الإمام محدثاً فلا يسجد المأموم لسهوه، ولا يحمل هو عن المأموم سهوه. الثانية: أن يعلم سبب سهو الإمام ويتيقن غلظه في ظنه بأن ظن الإمام ترك بعض الأبعاد وعلم المأموم أنه لم يتركه أو جهر في موضع الإسرار أو عكسه فسجد فلا يوافق المأموم. وقد ذهب إلى أن المؤتم يسجد لسهو الإمام ولا يسجد لسهو نفسه حال القدوة الحنفية والشافعية والمالكية والجمهور لحديث الدارقطني عن عمر أن النبي ﷺ قال: ليس على من خلف الإمام سهو فإن سها الإمام فعليه وعلى من خلفه السهو وإن سها من خلف الإمام فليس عليه سهو والإمام كافيه. وفيه خارجة بن مصعب وأبو الحسين المدائني وفيهما مقال. وروى عن مكحول وهادي أن المأموم يسجد لسهو نفسه لعموم الأدلة. قال في النيل: وهو الظاهر لعدم انتهاز هذا الحديث لتخصيصها. يعني حديث عمر المذكور. ومحل كون الإمام يحمل سهو المأموم في غير الأركان. وما تقدم من أن المأموم يسجد مع الإمام لسهوه. إذا كان غير مسبوق، فإن كان مسبوقاً فعند الشافعية يسجد مع

الإمام سواء أسها الإمام فيما أدركه فيه أم سها قبل أن يدركه ويسجد آخر صلاته أيضاً. وكذا قالت الحنابلة : يسجد مع الإمام سواء أسجد الإمام قبل السلام أم بعده، إلا أنهم قالوا : لا يسجد المأموم آخر صلاته. وقالت المالكية : إن سجد الإمام قبل السلام سجد المسبوق معه، وإلا سجد آخر صلاته بعد سلامه. وقالت : الحنفية يسجد المسبوق مع الإمام ولا يسجد آخر صلاته إلا لسهو طرأ عليه فيما يقضيه ويسجد اللاحق آخر صلاته، ولا يسجد مع الإمام. واللاحق من أدرك الإمام في الركعة الأولى وفاته غيرها لعذر كسبق حدث، والمسبوق من سبق بركعة فأكثر فإن ترك الإمام السجود للسهو سجده المأموم آخر صلاته. وبه قالت الشافعية والمالكية والحنابلة والأوزاعي والليث وأبو ثور وحكاة ابن المنذر عن ابن سيرين والحكم وقتادة. وقال أبو حنيفة : لا يسجد المأموم للسهو إذا تركه الإمام وهو قول عطاء والحسن والنخعي والقاسم والثوري وحماد بن أبي سليمان والمزني ورواية عن أحمد. (وإن سها) المسبوق حال قضاء ما عليه سجد سجدتين آخر صلاته وكفتا عن سهوه وعمّا لحقه من سهو الإمام إن كان باقيًا عليه.

﴿ باب من نسي أن يتشهد وهو جالس ﴾

● عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِذَا قَامَ الْإِمَامُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ فَإِنْ اسْتَوِيَ قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد وابن ماجه والبيهقي والطحاوي والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا قام الإمام في الركعتين... إلخ) وفي رواية ابن (١٦١)

ماجه إذا قام أحدكم من الركعتين، وهو صريح في أن المصلي إذا ترك التشهد الأول والجلوس له، رجع إليه ما لم يستقل قائماً، فإن استقل قائماً لم يرجع وسجد سجدتي السهو، وبه قال الجمهور ومنهم الحنفية والشافعية، فإن عاد بعد أن استقل قائماً فسدت صلاته على الصحيح عند الشافعية، وعلى الصحيح عند الحنفية.

قال النووي: هذا هو المذهب، وبه قطع الجمهور ودليله حديث المغيرة، فإن عاد متعمداً عالماً بتحريمه بطلت صلاته، وإن لم ينتصب قائماً عاد، وفي سجود السهو قولان: أصحهما عند جمهور الأصحاب: لا يسجد، وقال الفقهاء وطائفة: إن صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود، ثم عاد سجد، وإن كان إلى القعود أقرب أو استوت نسيتهما لم يسجد.

وقالت الحنابلة: إن استم قائماً ولم يقرأ لعدم رجوعه أولى، وإنما جاز رجوعه؛ لأنه لم يتلبس بركن مقصود لأن القيام ليس بمقصود في نفسه، وعليه سجود السهو لذلك كله.

وقالت المالكية: يرجع مالم يفارق الأرض بيديه وركبتيه ولا سجود عليه وإن فارق الأرض بما ذكر فلا يرجع، فإن رجع ففي بطلان صلاته خلاف، والراجح عدم البطلان ولو رجع بعد أن استقل، بل ولو قرأ بعض الفاتحة، أما لو رجع بعد قراءة الفاتحة كلها بطلت صلاته، وهذا كله في حق الإمام والمنفرد، أما المأموم فلو ترك التشهد ناسياً وجلس إمامه وجب عليه الرجوع مطلقاً لمتابعة إمامه، وبه قالت المالكية والحنفية والحنابلة، وهو الأرجح عند الشافعية.

● عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا الْمُغِيرَةَ بَنُ شُعْبَةَ فَنَهَضَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قُلْنَا سُبْحَانَ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَضَى فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ وَسَلَّمَ سَجَدَ

سَجَدَتِي السَّهْوِ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ كَمَا صَنَعْتُ.

والحديث أخرجه أيضًا: البيهقي والطحاوي.

○ معنى الحديث: قوله: (فنهض في الركعتين... إلخ) وفي رواية الترمذی: فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس، فسبح له من خلفه فأشار إليهم أن قوموا، وقوله: فقلنا: سبحان الله، يعنى: أشرنا له إلى الجلوس، وقوله: (سبحان الله)، أشار لهم إلى القيام، قوله: (رأيت رسول الله ﷺ يصنع كما صنعت) أتى به دليلاً على ما فعل، وقد صرح في رواية الطحاوي بما صنعه رسول الله ﷺ فقال: صلى بنا رسول الله ﷺ فاستوى قائماً من جلوسه، فمضى في صلاته، فلما قضى صلاته؛ سجد سجدة واحدة وهو جالس ثم قال: إذا صلى أحدكم فقام من الجلوس، فإن لم يستقم قائماً فليجلس، وليس عليه سجدة واحدة، فإن استوى قائماً فليمض في صلاته، وليسجد سجدة واحدة وهو جالس.

● عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ.

والحديث أخرجه أيضًا: ابن ماجه والدارقطني والطحاوي.

○ معنى الحديث: قوله: لكل سهو سجدة واحدة، ظاهره أن السجود يتكرر بتكرّر السهو في الصلاة ولا يتداخل، وبه قال ابن أبي ليلى، وقال بعضهم: إن اتحد جنس السهو اتحد السجود وإلا تعدد، لكن الأحاديث على خلافه، وذهب الجمهور إلى أن سجود السهو لا يتكرر بتكرّر السهو، بل يتداخل إذا تكرر سواء أكان من نوع واحد أو أنواع.

قال في المذهب: لأنه لو لم يتداخل لسجد عقب السهو، فلما أخر دل على أنه إنما أخر ليجمع كل سهو في الصلاة. وأجابوا عن حديث ثوبان بأنه ضعيف

لأنه من طريق إسماعيل بن عياش وفيه مقال، قال البيهقي: تفرد به إسماعيل بن عياش. وقال العراقي: حديث مضطرب، وقال الذهبي عن الأثرم إنه منسوخ، وعلى تقدير صحته فهو محمول على أن كل سهو يقع من المصلي يكفي فيه سجدة، ويؤيده ما رواه البيهقي عن عائشة: سجدة تجزئان عن كل زيادة ونقص.

قال في سبل السلام: لا دلالة في الحديث على تعدد السجود لتعدد مقتضيه بل هو للعموم لكل ساه، فيفيد الحديث أن كل من سها في صلاته بأى سهو كان يشرع له سجدة، ولا يختصان بالمواضع التى سها فيها النبي ﷺ ولا بالأنواع التى سها بها، والحمل على هذا المعنى أولى من حمله على المعنى الأول، يعنى: تكرر السجود، وإن كان هو الظاهر فيه جمعاً بينه وبين حديث ذى الدين.

وقال الأوزاعي: إن كان السهو زيادة أو نقصاً كفاه سجدة، وإن كان أحدهما زيادة والآخر نقصاً سجد أربع سجدة، ولا دليل له على هذه التفرقة، وتقدم الكلام على هذا في حديث ذى الدين، قوله: (بعد ما يسلم) فيه حجة لمن يرى أن سجود السهو كله بعد السلام لكن علمت أنه ضعيف، فلا يصلح للاحتجاج به.

﴿باب سجدتى السهو فيهما تشهد وتسليم﴾

● عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فَسَهَا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ تَشَهَّدَ ثُمَّ سَلَّمَ.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذى وابن حبان والحاكم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (فسها فسجد... إلخ) فيه دلالة على مشروعية

التشهد بعد سجدة السهو، وعلى السلام منهما وبه قالت الحنفية أخذًا بظاهر هذا الحديث، ولا يضر تفرد أشعث عن ابن سيرين بذكر التشهد فيه فإنه ثقة وزيادة الثقة مقبولة، واختلفوا في كيفية التسليم فقال بعضهم: يسلم تسليمتين، وهو الصحيح صرفًا للسلام المذكور في الحديث إلى المعهود.

وقال فخر الإسلام: يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه ولا ينحرف عن القبلة لأن ذلك لمعنى التحية دون التحليل، وقال بعضهم: يسلم تسليمة واحدة عن يمينه، وذُهِبَ المالكية إلى أنه يتشهد لسجود السهو البعدي، ويسلم أخذًا بحديث الباب، وهو وإن كان محتملاً لم يبين فيه أن السجود للسهو كان بعد السلام، فقد بين أنه كان بعد السلام فيما رواه مسلم عن عمران بن حصين، قال: سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر، ثم قام فدخل الحجرة فقام رجل بيسط اليدين، فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله؟ فخرج مغضباً فصلى الركعة التي كان ترك، ثم سلم ثم سجد سجدة السهو ثم سلم، وفي القبلي عن مالك روايتان ومشهور المذهب أنه يتشهد ليقع سلامه عقب التشهد.

وذُهِبَ الشافعية إلى أنه إذا سجد قبل السلام لا يتشهد وهو مشهور المذهب، واختلفوا إذا سجد بعد السلام على القول به، فقال النووي: الصحيح أنه يسلم ولا يتشهد، وقالت الخنابلة: إن سجد قبل السلام لا يتشهد، وإن سجد بعد السلام يتشهد وجوباً.

﴿تتميم في ذكر ما يسجد له المصلي إذا سها فيه﴾

قالت الحنفية: يسجد للسهو لترك واجب أو تغييره أو تأخير ركن أو تقديمه أو

تكراره أو ترك الترتيب فيما شرع مكرراً، وللشك إن كثر. وقالت المالكية: يسجد لزيادة ركن، وللشك ولترك واحدة من هذه السنن الثمانية: السورة بعد الفاتحة، والجهر فيما يجهر فيه، والسر فيما يسر فيه، والتكبير سوى تكبيرة الإحرام، وسمع الله لمن حده، والتشهد الأول والجلوس له، والتشهد الأخير.

وقالت الحنابلة: يسجد لما يطل عمده الصلاة، كما إذا زاد ركعة أو ركناً سهواً ودخل في تلك الزيادة والنقصان والشك بصورة. وقالت الشافعية: سبب سجود السهو أمران: زيادة ونقصان، فأما الزيادة فضربان: قول وفعل، فالقول أن يسلم في غير موضع السلام ناسياً أو يتكلم ناسياً أو يقرأ في غير موضع القراءة، والفعل ضربان أيضاً:

أحدهما: ما لا يطل عمده الصلاة، فلا سجود فيه، والآخر: ما يطل عمده، وهو ضربان أيضاً: متحقق ومتوهم، فالمتحقق أن يزيد ركعة أو يقعد للتشهد في غير موضع القعود أو يطيل القيام بنية القنوت في غير موضعه، أو يزيد ركوعاً أو سجوداً أو قياماً أو قعوداً سهواً، والمتوهم أن يشك هل صلى ركعة أو ركعتين، والنقصان أن يترك سنة مقصودة، وهي شيان: إحداهما ترك التشهد الأول، والأخرى ترك القنوت.

ومما تقدم تعلم أن ترك الركن لا يجبر بسجود السهو، والنفل في سجود السهو كالفرض عند الجمهور لأن الجبر إرغام للشيطان في النفل وفي الفرض سواء، كما تشهد له الأحاديث المطلقة كحديث أبي سعيد المتقدم: "إذا شك أحدكم في صلاته... إلخ" وحديث ابن مسعود المتقدم أيضاً: "إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب" فإن اسم الصلاة يعم النفل والفرض.

وذهب ابن سيرين وقتادة إلى أن التطوع لا يسجد فيه للسهو، وروى هذا عن

عطاء ونقله جماعة من أصحاب الشافعي عن قوله القديم، قال في المذهب: وهذا لا وجه له لأن النفل كالفرض في التقصان، فكان كالفرض في الجبران، قال في النيل: وهذا يبنى على الخلاف في اسم الصلاة الذي هو حقيقة شرعية في الأفعال المخصوصة، هل هو متواطئ فيكون مشتركاً معنوياً فيدخل تحته كل صلاة، أو هو مشترك لفظي بين صلاتي الفرض والنفل.

فذهب الرازي إلى الثاني، لما بين صلاتي الفرض والنفل من التباين في بعض الشروط كالقيام واستقبال القبلة وعدم اعتبار العدد المتوَّ وغير ذلك، قال العلائي: والذي يظهر أنه مشترك معنوي لوجود القدر الجامع بين كل ما يسمى صلاة وهو التحريم والتحليل مع ما يشمل الكل من الشروط التي لا تنفك.

قال في الفتح: وإلى كونه مشتركاً معنوياً ذهب جمهور أهل الأصول، قال ابن رسلان: وهو أولى لأن الاشتراك اللفظي على خلاف الأصل والتواطؤ خير منه، فمن قال: إن لفظ الصلاة مشترك معنوي، قال بمشروعية سجود السهو في صلاة التطوع، ومن قال بأنه مشترك لفظي فلا عموم له حينئذٍ إلا على قول الشافعي: إن المشترك يعم جميع مسمياته. كلام النيل.

وقالت المالكية: السهو في النفل كالسهو في الفرض، إلا في ست مسائل: إحداها: الفاتحة، فلو نسيها في النافلة وتذكر بعد الركوع تمادى وسجد قبل السلام بخلاف الفريضة فإنه يلغى تلك الركعة، ويأتي بركعة أخرى، ويسجد قبل السلام، إن كانت الركعة الملقاة من الأوليين، وإلا فبعد السلام.

الثانية والثالثة والرابعة: السورة والجهر والسر، فمن نسي واحدة منها في النافلة فلا سجود عليه بخلاف الفريضة فيسجد، الخامسة: من قام إلى ثالثة في النافلة،

فإن تذكر قبل عقد ركوعها رجع وسجد بعد السلام، وإلا تمادى وزاد رابعة، وسجد قبل السلام بخلافه في الفريضة، فإنه يرجع متى ذكر أنه زاد ويسجد بعد السلام، السادسة: من نسي ركناً من النافلة كالركوع، ولم يتذكر حتى سلم وطال فلا إعادة عليه بخلاف الفريضة فإنه يعيدها أبداً.

﴿باب انصراف النساء قبل الرجال من الصلاة﴾

أى انصراف النساء من المسجد قبل الرجال بعد الفراغ من الصلاة.

● عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مَكْتًا قَلِيلًا وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ ذَلِكَ كَيْمَا يَنْقُذُ النِّسَاءُ قَبْلَ الرِّجَالِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبخارى والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا سلم مكث قليلاً ... إلخ) وفي رواية البخارى كان إذا سلم يمكث في مكانه يسيراً. وفي رواية له عن أم سلمة قالت: كان يسلم ﷺ فينصرف النساء فيدخلن بيوتهن من قبل أن ينصرف رسول الله ﷺ. وكانت الرجال أيضاً تمكث معه كما في رواية الطبراني: أن النساء كنّ يشهدن الصلاة مع رسول الله ﷺ فإذا سلم قام النساء فانصرفن إلى بيوتهن قبل أن يقوم الرجال. ولما في رواية النسائي عن أم سلمة قالت: إن النساء كنّ إذا سلمن قمن وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ما شاء الله فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال. وقوله: (وكانوا يرون أن ذلك ... إلخ) أى كانوا يظنون أن مكثه ﷺ ليخرج النساء قبل الرجال من الصلاة، وفي رواية أحمد: قالت أم سلمة: فترى والله أعلم أن ذلك لكى ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال. ومقتضى هذا التعليل أنه ﷺ كان يسرع بالقيام إذا

كان المأمومون رجالاً فقط، وعليه يحمل ما رواه أحمد ومسلم عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام، وما أخرجه عبد الرزاق عن أنس قال: صليت وراء النبي ﷺ فكان ساعة يسلم يقوم، ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكانما يقوم عن رصفه. فهذان الحديثان صريحان في أن الإسراع بالقيام بعد السلام من الصلاة هو الأصل، وما كان النبي ﷺ يكثر إلا لعارض. وروى أحمد عن أبي أيوب مرفوعاً: من قال إذا صلى الصبح: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كنَّ كعدل أربع رقاب وكتب له بهن عشر حسنات ومحى له بهن عشر سيئات، ورفع له بهن عشر درجات، وكنَّ له حرزاً من الشيطان حتى يمسي، وإذا قالها بعد المغرب فمثل ذلك. وروى الترمذى عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال: من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثاني رجله قبل أن يتكلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحيت عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات، وكان يومه ذلك في حرز من كل مكروه وحرس من الشيطان، ولم ينبغ لذنب أن يدركه في ذلك اليوم إلا الشرك بالله ﷻ. (ولا يعارض) حديث الباب بهاتين الروايتين. لإمكان الجمع بحمل مشروعية الإسراع على الغالب كما يشعر بذلك لفظ كان، أو يحمل على غير ما ورد مقيداً بذلك من الصلوات. على أن اللبث مقدار الإتيان بالذكر المذكور لا ينافي الإسراع.

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على أنه يستحب للإمام مراعاة حال المأمومين والاحتياط في اجتناب ما قد يفضى إلى الخذور واجتناب التهم وكراهة مخالطة الرجال للنساء، وعلى أنه يستحب للإمام أن لا يمكث في مكانه بعد السلام من الصلاة

إلا لضرورة فيمكث بقدرها وتقدم بيانه في باب الإمام يتطوع من مكانه.

﴿ باب كيف الانصراف من الصلاة ﴾

أبوجه يمينا أم شمالاً.

● عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ هَلْبٍ رَجُلٍ مِنْ طَبِئٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ يَنْصَرِفُ عَنْ شَقِيهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (فكان ينصرف عن شقيه) أى: عن جانبيه، تارة عن يمينه وتارة عن شماله، وفي رواية الترمذى عن هلب أيضاً قال: كان رسول الله ﷺ يؤمنا فينصرف على جانبيه على يمينه وشماله، وفي رواية البيهقى عن أبي هريرة قال: رأيت النبي ﷺ يصلى حافياً وناعلاً وقائماً وقاعداً، وينقل عن يمينه وعن شماله، وتقدم الكلام عليه في باب الإمام ينحرف بعد التسليم.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ نَصِيبًا لِلشَّيْطَانِ مِنْ صَلَاتِهِ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مَا يَنْصَرِفُ عَنْ شِمَالِهِ قَالَ عُمَارَةُ أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ بَعْدَ فَرَأَيْتُ مَنَازِلَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ يَسَارِهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يجعل أحدكم نصيباً للشيطان من صلاته ... إلخ) وفي رواية مسلم عن الأعمش جزءاً من صلاته. وفي رواية البخارى يرى أن حقاً

أن لا ينصرف إلا عن يمينه. وهو بيان للنصيب الذى يجعله المصلى للشيطان، وكان هذا من نصيب الشيطان لمخالفته ما ثبت عنه ﷺ فإنه كان ينصرف يميناً وشمالاً، كما تقدم ، وفيه ذم من اعتقد غير الواجب واجباً. قوله: (وقد رأيت رسول الله ﷺ أكثر ... إلخ) بصيغة أفعال وهى رواية مسلم أيضاً. وفى رواية البخارى: لقد رأيت النبى ﷺ كثيراً ينصرف عن شماله. وفى هذا دلالة على أنه ﷺ أكثر ما كان ينصرف من صلاته بعد السلام على يساره. وفى رواية مسلم والبيهقى من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن السدى قال: سألت أنساً: كيف أنصرف إذا صليت عن يمينى أو عن يسارى؟ قال: أما أنا فأكثر ما رأيت النبى ﷺ ينصرف عن يمينه. ولا ينافى حديث الباب لأنه ﷺ كان ينصرف عن يمينه تارة وعن شماله تارة أخرى، فأخبر كل منهما بما اعتقده الأكثر. وتقدم تمام الكلام عليه فى (باب الإمام ينحرف بعد التسليم). قوله: (قال عمارة: أتيت المدينة بعد ... إلخ) أى أتيت المدينة بعدما سمعت هذا الحديث من الأسود بن يزيد فرأيت حجرات أزواجه ﷺ عن يساره إذا استقبل القبلة فى الصلاة، ولعله كان ينصرف كثيراً إلى جهة يساره ليدخل منزله.

﴿ باب صلاة الرجل التطوع فى بيته ﴾

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (اجعلوا فى بيوتكم من صلاتكم) أى اجعلوا بعض

صلاحتكم في بيوتكم فمن تبعية والمراد به النافلة للحديث الذى بعده، ولما رواه البيهقي وسيأتي للمصنف أيضاً أنه ﷺ أتى مسجد بنى عبد الأشهل فصلى فيه المغرب، فلما قضوا صلاتهم وآهه يسبحون فقال: هذه صلاة البيوت. وقوله: يسبحون أى يصلون النافلة. وفي رواية الترمذى والنسائي: عليكم بهذه الصلاة في البيوت. وقال القاضى عياض: قيل هذا في الفريضة ومعناه اجعلوا بعض فرائضكم في بيوتكم ليقندى بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وعبيد ومريض ونحوهم. وقال النووى: الصواب أن المراد النافلة وجميع أحاديث الباب تقتضيه ولا يجوز حمله على الفريضة. قوله: (ولا تتخذوها قبوراً) أى لا تجعلوها كالقبور في عدم الصلاة فيها فيه تشبيه البيوت التي لا يصلى فيها بالقبور لعدم قدرة من فيها على العبادة، وفي رواية مسلم عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ: مثل البيت الذى يذكر الله تعالى فيه والبيت الذى لا يذكر الله تعالى فيه كمثل الحى والميت. وقال: التوربشتى المراد أن من لم يصل في بيته جعل نفسه كالميت وبيته كالقبر. وقال الخطابي: المراد: لا تجعلوا بيوتكم وطناً للنوم فقط لا تصلون فيها فإن النوم أخو الموت والميت لا يصلى. وأما من تأوله على النهى عن دفن الموتى في البيوت فليس بشيء فقد دفن رسول الله ﷺ في بيته الذى كان يسكنه أيام حياته. وقوله: وأما من تأوله على النهى عن دفن الموتى ... إلخ. تعقبه الحافظ في الفتح بأن النهى عن دفن الموتى في البيوت هو ظاهر لفظ الحديث، قال: وأما ما استدلل به الخطابي على رده من دفعه ﷺ في بيته فقد قال الكرمانى: لعل ذلك من خصائصه ﷺ وقد روى أن الأنبياء يدفنون حيث يموتون. وإذا حمل دفعه ﷺ في بيته على الاختصاص لم يبعد غيره عن ذلك بل هو متجه لأن استمرار الدفن في البيوت ربما صيرها مقابر فتصير الصلاة فيها مكروهة. ببعض تصرف. (وحت) ﷺ على أن النافلة في البيت لكونه أخفى وأبعد من الرياء وأصون

من المحبطات ولتترك البيت بالصلاة فيه وتنزل فيه الرحمة والملائكة كما جاء في رواية مسلم والبيهقي عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على استحباب صلاة النافلة في البيوت، ودلّ بفهمه على أن المقابر ليست محلاً للصلاة، وتقدم بسط الكلام عليه في (باب النهي عن الصلاة في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة).

● عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِي هَذَا إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبخاري ومسلم والنسائي والترمذي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (صلاة المرء في بيته إلخ) فيه دلالة على استحباب صلاة التطوع في البيوت، وأن فعلها فيها أفضل من فعلها في المساجد ولو في مسجده ﷺ لبعدها عن الرياء. ويستثنى من صلاة النافلة في البيوت ما تشرع فيها الجماعة كالعيدين والاستسقاء والكسوف فإن فعلها من غير البيت أفضل لفعل النبي ﷺ إياها في غير البيوت، وأما الصلوات المكتوبة ففعلها في المساجد أفضل في حق الرجال ولا سيما في الجماعة وأما النساء فالأفضل لهن أن يصلين المكتوبات والنوافل في بيوتهن لأنها أستر لهن وأبعد من الفتنة، وقد جاءت أحاديث أخر في الترغيب في الصلاة في البيوت. فقد روى أحمد وابن خزيمة وابن ماجه عن ابن مسعود قال: سألت رسول الله ﷺ أيما أفضل: الصلاة في بيتي أم الصلاة في المسجد؟ قال: ألا ترى إلى بيتي؟ ما أقرببه من المسجد فلأن أصلي في بيتي أحب إليّ من أن أصلي في المسجد إلا أن تكون صلاة مكتوبة، وروى ابن خزيمة في صحيحه عن أبي موسى قال: خرج

نفر من أهل العراق إلى عمر، فلما قدموا عليه سألوه عن صلاة الرجل في بيته فقال عمر: سألت رسول الله ﷺ فقال: أما صلاة الرجل في بيته فنور، فنوروا بيوتكم. وروى أيضاً عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: أكرموا بيوتكم ببعض صلواتكم. وروى البيهقي عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ مرفوعاً: فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته حيث يراه الناس كفضل الفريضة على التطوع.

﴿ باب من صلى لغير القبلة ثم علم ﴾

أى في بيان حكم من صلى لغير القبلة لاشتباها عليه ثم تبين له أنه صلى لغير جهتها أيعيد صلاته أم لا.

● عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يُصَلُّونَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ (قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ) فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ فَنَادَاهُمْ وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَلَا إِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ حُوِّلَتْ إِلَى الْكَعْبَةِ مَرَّتَيْنِ قَالَ: فَمَالُوا كَمَا هُمْ رُكُوعٌ إِلَى الْكَعْبَةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي ومسلم وابن خزيمة.

○ معنى الحديث: قوله: (كانوا يصلون نحو بيت المقدس) وكانت صلاتهم إليه بعد أن هاجروا إلى المدينة وصلوا نحوه ثلاثة عشر أو ستة عشر أو سبعة عشر شهراً كما تقدم. قوله: (فلما نزلت هذه الآية فولّ وجهك ... إلخ) وكان نزولها بعد الهجرة. فقد روى الشيخان عن البراء قال: صلينا مع رسول الله ﷺ بعد قدومه

المدينة ستة عشر شهراً نحو بيت المقدس ثم علم الله تعالى هوى نبيه فنزلت: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ البقرة/ ١٤٤. الآية أى نرى تردّد وجهك وتصرف نظرك إلى جهة السماء. وتقدم شرح الآية في الجزء الرابع في باب : (باب كيف الأذان). قوله: (فمرّ رجل من بنى سلمة) بكسر اللام وهكذا رواية مسلم. وفي رواية النسائي عن البراء فمرّ رجل قد كان صلى مع النبي ﷺ على قوم من الأنصار فقال: أشهد أن رسول الله ﷺ قد وجه إلى الكعبة فانحرفوا إلى الكعبة. والرجل الذي مرّ لم يسم. (وما قيل) من أنه عباد بن نهيك أو عباد بن بشر الأشهلي. (فلا يتفق) مع قول المصنف من بنى سلمة فإن عباد بن بشر من بنى حارثة وعباد بن نهيك خطميّ فليسا من بنى سلمة. قوله: (فناداهم وهم ركوع في صلاة الفجر) وفي رواية مسلم والبيهقي عن ابن عمر قال: بينما الناس في صلاة الصبح بقاء إذ جاءهم آت فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة. قوله: (قال: فمالوا كما هم ركوع إلى الكعبة) أى قال أنس : انحرفوا عن بيت المقدس حال ركوعهم وتوجهوا إلى الكعبة. وهذا محل الترجمة فإنهم لما علموا تحويل القبلة مضوا على صلاتهم ولم يستأنفوها. والظاهر أنه ﷺ علم بذلك وأقرهم عليه حتى يكون دليلاً على عدم بطلان صلاتهم لأن مجرد فعلهم لا يكون حجة، وقد وقع بيان كيفية التحوّل في خبر تويلة بنت أسلم عند الطبراني وفيه قالت فتحوّل النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء. (قال الحافظ) وتصويره أن الإمام تحول من مكانه في مقدم المسجد إلى مؤخر المسجد لأن من استقبل الكعبة استدير بيت المقدس وهو لو دار في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف ولما تحول الإمام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه، وتحولت النساء حتى صرن خلف الرجال، وهذا يستدعي عملاً كثيراً في الصلاة فيحتمل أن ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير

كما كان قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لأن أهل قباء الذين منهم بنو سلمة لم يؤمروا بإعادة الصلاة مع كون الأمر باستقبال الكعبة وقع قبل شروعهم في تلك الصلاة. وعلى جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها، وعلى أن استماع المصلى لكلام من يعلمه لا يفسد صلاته، وعلى قبول خبر الواحد ووجوب العمل به، وعلى نسخ ما ثبت بطريق العلم بخبر الواحد لأن صلاتهم إلى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع لمشاهدتهم صلاة النبي ﷺ إلى جهته وتحولهم إلى الكعبة بخبر هذا الواحد. (فإن قيل) إن نسخ المقطوع به بخبر الواحد ممتنع عند أهل الأصول. (قيل) إن ذلك جائز في زمنه ﷺ لوجود الوحي الذي لا يُقَرَّ إلا المشروع أو أن هذا الخبر قد احتفَّ بالقرائن والمقدمات التي أفادت القطع لأنه ﷺ كان يقلب وجهه إلى السماء ليحوّل إلى جهة الكعبة، وقد عرفت الأنصار ذلك بملازمتهم له فكانوا يتوقعون ذلك في كل وقت، فلما جاءهم الخبر بذلك أفادهم العلم بما كانوا يتوقعون حدوثه.

﴿ باب تفريع أبواب الجمعة ﴾

﴿ باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة ﴾

● عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ وَفِيهِ أَهْبَطَ

وَفِيهِ تَيْبٌ عَلَيْهِ وَفِيهِ مَاتَ وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ وَمَا مِنْ دَائَةٍ إِلَّا وَهِيَ مُسِيخَةٌ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينَ تُصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَقَقًا مِنَ السَّاعَةِ إِلَّا الْجَنَّ
وَالْإِنْسَ وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّيُ يَسْأَلُ اللَّهَ ﷻ حَاجَةً إِلَّا
أَعْطَاهُ إِيَّاهَا قَالَ كَعْبٌ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمَ فَقُلْتُ: بَلْ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ قَالَ:
فَقَرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةِ فَقَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ثُمَّ لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ
بْنَ سَلَامٍ فَحَدَّثَنِي بِمَجْلِسِي مَعَ كَعْبٍ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ: قَدْ عَلِمْتُ آيَةَ
سَاعَةٍ هِيَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ لَهُ: فَأَخْبِرْنِي بِهَا فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ
سَلَامٍ: هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَقُلْتُ: كَيْفَ هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ
الْجُمُعَةِ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّيُ وَتِلْكَ
السَّاعَةُ لَا يُصَلِّيُ فِيهَا فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ: أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ
جَلَسَ مَجْلِسًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: بَلَى
قَالَ: هُوَ ذَلِكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: مالك والترمذي والنسائي والبخاري ومسلم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (خير يوم طلعت فيه الشمس هو يوم الجمعة) أى
أفضل الأيام يوم الجمعة، فخير أفعال تفضيل حذفت منه الهمزة لكثرة الاستعمال،
وهو لا ينأى ما رواه ابن حبان فى صحيحه عن عبد الله بن قرط أنه ﷺ قال: أفضل
الأيام عند الله تعالى يوم النحر، وما رواه عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: ما من
يوم أفضل عند الله تعالى من يوم عرفة، لأن تفضيل يوم الجمعة بالنسبة لأيام الأسبوع

وتفضيل يوم عرفة أو يوم النحر بالنسبة لأيام السنة وقد صرح العراقي بأن حديث
أفضلية يوم الجمعة أصح. والشوكاني بأن دلالة حديث جابر على أفضلية يوم عرفة
أقوى من دلالة حديث عبد الله بن قرط على أفضلية يوم النحر. والجمعة بضم الميم
على الأشهر وحكى فيها الفتح والكسر والسكون. وسمى بالجمعة قيل لأنه جمع فيه
خلق آدم من الماء والطين. وقيل لاجتماع الأنصار مع أسعد بن زرارة فيه فصلى
بهم وذكرهم فسموه بالجمعة بعد أن كانوا يسمونه يوم العروبة، وقيل لاجتماع
الناس فيه للصلاة وبه جزم ابن حزم وقيل لاجتماع آدم وحواء فيه. قوله: (فيه خلق
آدم) بيان لبعض فضائل يوم الجمعة، والمراد بخلق آدم نفخ الروح فيه فلا يناق ما تقدم
من أنه جمع فيه خلقه لأنه جمع خلقه فيه من الماء والطين، ثم مكث ما شاء ثم نفخ
فيه الروح يوم الجمعة أيضًا. وفي رواية مسلم والترمذي وفيه أدخل الجنة. وفيها دليل
على أنه عليه السلام لم يخلق في الجنة، بل خلق خارجها ثم أدخلها. قوله: (وفيه
أهبط) وفي رواية مسلم وفيه أخرج منها أى أنزل من الجنة في مكان بالهند، يقال
له سرنديب. وكان هبوطه من مزايا يوم الجمعة لما ترتب عليه من الخير الكثير، ولا
سيما وجود النبي ﷺ. (قال القاضي) الظاهر أن هذه القضايا المعدودة ليست لذكر
فضيلته لأن إخراج آدم وقيام الساعة لا يعدّ فضيلة وإنما هو بيان لما وقع فيه من الأمور
العظام وما سيقع ليتأهب فيه العبد بالأعمال الصالحة لتبيل رحمة الله ودفع نقمه. وقال
ابن العربي في شرح الترمذي: الجميع من الفضائل وخروج آدم من الجنة هو سبب
وجود الذرية وهذا النسل العظيم ووجود الرسل والأنبياء والصالحين والأولياء ولم
يخرج منها طردًا بل لقضاء أوطار ثم يعود إليها، وأما قيام الساعة فتعجيل جزاء
الأنبياء والصديقين والأولياء وغيرهم وإظهار كرامتهم. قوله: (وفيه تيب عليه) يعنى
قبل الله توبته في يوم الجمعة مما وقع منه من الأكل من الشجرة التى نهاه الله تعالى

عن الأكل منها بعد أن مكث ثلثمائة سنة لا يرفع رأسه حياء من الله ﷻ فلما أراد الله الخير لِقْنِه كلمات كانت سبب توبته كما قال تعالى : ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ البقرة/٣٧. قيل: هي قوله تعالى ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ الأعراف/٢٣. وقيل: هي سبحانهك الله وبمحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله إلا أنت ظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت.

وما وقع لآدم من أكله من الشجرة من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين فإنه لم يعتمد المخالفة بل اجتهد فأخطأ حيث فهم أن الشجرة المنهى عن الأكل منها هي شخص الشجرة التي كانت قريبة منه، كما هو مقتضى اسم الإشارة في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ البقرة/٣٥. لا جنس الشجر فأكل من غيرها متأولاً فأخطأ في اجتهاده فهي صورة معصية. قوله: (وفيه مات) أى في يوم الجمعة مات آدم قيل دفن بالهند وقيل بمكة في غار أبي قبيس، وهو الذى يقال له غار الكنز، وقيل دفن ببيت المقدس، كما ذكره العيني عن ابن عباس قال: لما كان أيام الطوفان حمل نوح تابوت آدم في السفينة، فلما خرج دفنه ببيت المقدس، وكان موته يوم الجمعة من مزايه لأن الموت تحفة المؤمن، كما رواه الحاكم والبيهقى عن ابن عمر موقوفاً.

قوله: (وفيه تقوم الساعة) أى : القيامة وكان قيام الساعة من مزايها يوم الجمعة لأن فيه نعمتين عظيمتين للمؤمنين: وصولهم إلى النعيم المقيم، وإدخال أعدائهم في نيران الجحيم. قوله: (وما من دابة إلا وهي مسيخة ... إلخ) روى بالسين والصاد المهملتين أى مصغية ومرتقة قيام الساعة بإلهام من الله تعالى خوفاً من قيامها فيما بين الفجر وطلوع الشمس، وسميت القيامة ساعة لسرعة قيامها.

وقوله: (من حين) بفتح النون مبنياً لإضافته إلى الجملة، ويجوز إعرابه إلا أن الرواية بالفتح، قوله: (إلا الجن والإنس) فإنهم لا يترقبون انتظار الساعة ولا يخافون قيامها في هذا اليوم لكثرة غفلتهم، لا لأنهم لا يعلمون ذلك.

وروى ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا تطلع الشمس ولا تغرب على أفضل من يوم الجمعة، وما من دابة إلا وهي تفرح يوم الجمعة إلا هذين الثقلين الجن والإنس، وأخفاها الله ﷻ عن الثقلين لتحقيق إيمانهم بالغيب، قوله: (وفيها ساعة) أى في الجمعة أو في ساعاتها، وفي نسخة: وفيه بالتذكير أى في يوم الجمعة.

قوله: (لا يصادفها عبد مسلم... إلخ) أى: لا يوافقها عبد مسلم في حال صلاحه حقيقة أو حكماً بانتظاره الصلاة، وقوله: (يسأل الله... إلخ) أى: يطلب منه تعالى أى حاجة دنيوية كانت أو أخروية في أى حال إلا أعطاه الله إياها بالشروط المعتبرة في آداب الدعاء، كأن يدعوهُ تعالى وهو موقن بالإجابة، قوله: (قال كعب ذلك في كل سنة يوم) يعنى تلك الساعة التى يجاب فيها الدعاء يوم الجمعة تكون في يوم واحد من كل سنة.

وكعب هو ابن ماتهع بالمشاة الفوقية المكسورة أبو إسحاق المعروف بكعب الأحبار، أدرك النبي ﷺ وهو في الجاهلية وأسلم في خلافة أبي بكر أو عمر وهو الصحيح، وأخرج ابن سعد بسند حسن عن سعيد بن المسيب قال: قال العباس لكعب: ما منعك أن تسلم في عهد النبي ﷺ وأبي بكر قال: إن أبي كتب لى كتاباً من التوراة فقال: اعمل بهذا وختم على سائر كتبه، وأخذ علىّ بحق الوالد على الولد أن لا أفض الختم عنها، فلما رأيت ظهور الإسلام، قلت: لعلى أبي غيَّب عني علماً،

ففتحتها فإذا صفة محمد وأمته فجئت الآن مسلماً.

ولعل الكتاب الذى كتبه أبوه له من التوراة كان فيه الحث على التمسك بدين اليهود والتنفير من الإيمان بالنبي محمد ﷺ بدعوى أن التوراة تأمر بذلك.

وأخرج ابن أبي الدنيا من طريق أسامة بن زيد عن أبي معن قال: لقي عبد الله ابن سلام كعباً عند عمر، فقال: يا كعب، من العلماء؟ قال: الذين يعملون بالعلم، قال: فماذا يُذهب العلم من قلوب العلماء؟ قال: الطمع وشره النفس وتطلب الحاجات إلى الناس، قال: صدقت.

روى عن النبي ﷺ مراسلاً وعن عمر وعائشة وصهيب، وعنه من الصحابة: ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وابن الزبير ومعاوية، ومن التابعين: أبو رافع الصائغ وسعيد بن المسيب ومالك بن عامر وعبد الله بن رباح وآخرون، توفى سنة اثنتين أو أربع وثلاثين، قوله: (فقلت: بل في كل جمعة... إلخ) أى: قال أبو هريرة إن ذلك اليوم المشتمل على ساعة الإجابة موجود في كل أسبوع، فقرأ كعب التوراة لينظر هذه الساعة، فوجدها كما أخبر النبي ﷺ، فقال: صدق رسول الله ﷺ.

قوله: (ثم لقيت عبد الله بن سلام) بتخفيف اللام، ابن الحارث أبا يوسف الإسرائيلي الأنصارى من ولد يوسف بن يعقوب، يقال: كان اسمه الحصين فسماه النبي ﷺ عبد الله، أسلم أول قدومه ﷺ المدينة، فقد أخرج أحمد من طريق زرارة بن أوفى عن عبد الله بن سلام قال: لما قدم النبي ﷺ المدينة كنت ممن انحفل "أى أسرع الهرب" فلما تبينت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب، وأخرج البخارى من طريق حميد قال: حدثنا أنس أن عبد الله بن سلام، بلغه مقدم النبي ﷺ المدينة فأتاه يسأله عن أشياء، فقال: إني سأنلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي: ما أول أشراط الساعة؟ وما

أول طعام يأكله أهل الجنة؟ وما بال الولد ينزع إلى أبيه أو إلى أمه، قال: أخبرني به جبريل آنفاً، قال ابن سلام: ذاك عدو اليهود من الملائكة، قال: أما أول أشرط الساعة: فنار تحشرهم من المشرق إلى المغرب، وأما أول طعام يأكله أهل الجنة فزيادة كبد الحوت، وأما الولد: فإذا سبق ماء الرجل ماء المرأة نزع الولد، وإذا سبق ماء المرأة ماء الرجل نزعت الولد، قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله، قال: يا رسول الله إن اليهود قوم بهت فاسألهم عنى قبل أن يعلموا بإسلامي، فجاءت اليهود فقال النبي ﷺ: أى رجل عبد الله بن سلام فيكم، قالوا: خيرنا وابن خيرنا وأفضلنا وابن أفضلنا، فقال النبي ﷺ: أرايتم إن أسلم عبد الله بن سلام، قالوا: أعاده الله من ذلك، فأعاد عليهم فقالوا مثل ذلك، فخرج إليهم عبد الله فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، قالوا: شرنا وابن شرنا، وانتقصوه، قال: هذا كنت أخاف يا رسول الله.

وفى رواية للحاكم فقال لهم رسول الله ﷺ: كذبتكم لن يقبل الله قولكم، أما آنفاً فتشئون عليه من الخير ما أثبتتم، وأما إن آمن فكذبتموه، وقلتم فيه ما قلتم فلن يقبل قولكم، قوله: (هى آخر ساعة من يوم الجمعة) أى: آخر جزء منه، ويدل عليه حديث جابر الآتى فى الباب بعد، وما رواه الترمذى عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: التمسوا الساعة التى ترجى يوم الجمعة بعد العصر إلى غيوبة الشمس.

○ فقه الحديث: دل الحديث على فضل يوم الجمعة، وعلى الترغيب فى الإكثار فيه من العمل الصالح، وعلى أن القيامة تقوم فيه، وأن الحيوانات العجم ملهمة ذلك فتخشى قيامها فى كل يوم جمعة بخلاف الجن والإنس، فهم فى غفلة من ذلك، وعلى الترغيب فى الدعاء يوم الجمعة، ولا سيما آخر ساعة منه، وعلى أن

● عَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ وَفِيهِ قُبُضَ وَفِيهِ النَّفْخَةُ وَفِيهِ الصَّعْقَةُ فَأَكْثَرُوا عَلَى مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ فَإِنْ صَلَّائِكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَى قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ تُعَرِّضُ صَلَاتَنَا عَلَيْكَ وَقَدْ أَرِمْتَ؟ يَقُولُونَ: بَلَيْتَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (وفيه النفخة وفيه الصعقة) المراد بالنفخة: نفخة البعث، وهى النفخة الثانية، وبالصعقة: النفخة الأولى، التى يموت بسها من كان حيًا حياة دنيوية إلا الرؤساء من الملائكة لما رواه ابن جرير الطبرى بسنده عن أنس بن مالك قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعَقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ الزمر/٦٨. فقيل: من هؤلاء الذين استثنى الله يا رسول الله؟ قال جبرائيل وميكائيل وملك الموت، فإذا قبض أرواح الخلائق قال: يا ملك الموت، من بقى؟ وهو أعلم، قال: يقول: سبحانك تباركت ربى ذا الجلال والإكرام، بقى جبريل وميكائيل وملك الموت، قال: يقول: يا ملك الموت خذ نفس ميكائيل، قال: فيقع كالطود العظيم، قال: ثم يقول: يا ملك الموت من بقى؟ فيقول: سبحانك ربى يا ذا الجلال والإكرام، بقى جبريل وملك الموت، قال: فيقول: يا ملك الموت مت، قال: فيموت، قال: ثم يقول: يا جبريل من بقى؟ قال: فيقول جبريل سبحانك ربى يا ذا الجلال

والإكرام بقى جبريل، وهو من الله بالمكان الذى هو به، قال: فيقول: يا جبريل: لا بد من موت، قال: فيقع ساجداً يخفق بجناحيه يقول: سبحانك ربى تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والإكرام، أنت الباقي وجبريل الميت القاني، قال: ويأخذ روحه فى الحلقة التى خلق منها، قال: فيقع على ميكايل وإن فضل خلقه على خلق ميكايل كفضل الطود العظيم على الطرب من الطراب. والطرب بفتح فكسر هو المكان المرتفع، أما من كان حياً حياة برزخية فإنه يغشى عليه، فالنفخ فى الصور مرتان، وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعَقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ الزمر/٦٨. وقيل: إن النفخ ثلاث مرات: الأولى يكون بها الزلزلة وتسير الجبال وتكوير الشمس وانكدار النجوم وتسجير البحار والناس أحياء ولاهون ينظرون إليها فتذهل كل مرضعة عما أرضعت والثانية والثالثة ما ذكرنا.

والصعقة: المرة من الصعق، وهو أن يغشى على الإنسان من صوت شديد يسمعه، وربما مات منه، ثم استعمل فى الموت كثيراً، وقيل: المراد بالصعقة: صعقة موسى عليه الصلاة والسلام المذكورة فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ الأعراف/١٤٣. قوله: (فإن صلاتكم معروضة على) تعليل لطلب الإكثار من الصلاة عليه ﷺ فى يوم الجمعة، والمعنى أن الصلاة عليه ﷺ يوم الجمعة تعرض عليه كعرض الهدايا على من أهديت إليه، فهى من أهم الأعمال الطيبة، فيبغى الإكثار منها، ولا سيما فى الأوقات الفاضلة، فإن العمل الصالح يزيد ثوابه بفضل وقته.

قوله: (وقد أرمت) بفتح الراء، أصله: أرمت، حذفت إحدى الميمين كما قالوا أحست فى أحسست، ويروى بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون الميم، ويجوز أن يكون

أرمت بضم الهمزة بوزن أرمت من الأرم، وهو الأكل، أى: صرت مأكولاً للأرض، من قولهم: أرمت الإبل، تأرم، إذا تناولت العلف وقلعته من الأرض.

وقال الحرثي: يرويه المحدثون: (أرمت) بفتح الميم المشددة وفتح التاء ولا أعرف وجهه، والصواب أرمت بتشديد الميم وسكون التاء، فتكون التاء لتأنيث العظام، أى: بليت عظامك، أو رمت بكسر الميم الأولى وسكون الثانية، أى: صرت رميمًا.

قوله: (يقولون بليت... إلخ) أى: قال أوس: يقصدون بقولهم: أرمت: بليت، وسألوا عن كيفية العرض لاستبعادهم له بعد فناء الجسد واستبعادهم أيضًا العرض على الروح المجرد، ولذا قال لهم النبي ﷺ: إن الله ﷻ حرم على الأرض أجساد الأنبياء، أى: منعها من أن تأكل جسدهم، وهو كناية عن حيائهم في قبورهم.

وقد وردت أحاديث كثيرة تؤيد هذا وتدل على أن الصلاة عليه ﷺ تبلغه في قبره ممن صلى عليه، منها: ما رواه ابن ماجه بإسناد جيد عن أبي الدرداء رضى الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: أكثروا من الصلاة على يوم الجمعة فإنه يوم مشهود، تشهد الملائكة، وإن أحدًا لن يصلى على إلا عرضت على صلاته حتى يفرغ منها، قال: قلت: وبعد الموت؟ قال: إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

ومنها: ما رواه سعيد بن منصور في سننه عن خالد بن معدان أن رسول الله ﷺ قال: أكثروا الصلاة على في كل جمعة، فإن صلاة أمي تعرض على في كل يوم جمعة. ومنها: ما رواه البيهقي بإسناد حسن عن أبي أمامة رضى الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: أكثروا على من الصلاة في كل جمعة، فإن صلاة أمي تعرض على في كل يوم جمعة، فمن كان أكثرهم على صلاة كان أقربهم منى منزلة.

ومنها: ما رواه النسائي وابن حبان في صحيحه عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه عن النبی ﷺ قال: إن الله ملائكة سياحين يبلغون عن أمتي السلام. ومنها: ما رواه الطبراني في الكبير بإسناد حسن عن الحسن بن علي رضى الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ قال: حيثما كنتم فصلوا علىّ فإن صلاتكم تبلغني.

ومنها: ما رواه الطبراني في الأوسط بإسناد لا بأس به عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى علىّ بلغني صلاته وصليت عليه، وكتب له سوى ذلك عشر حسنات. ومنها: ما رواه أبو الشيخ بن حيان والبيزاري واللفظ له عن عمار بن ياسر رضى الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله وكل بقبري ملكًا أعطاه الله أسماء الخلائق فلا يصلي علىّ أحد إلى يوم القيامة إلا أبلغني باسمه واسم أبيه، هذا فلان بن فلان قد صلى عليك.

ومنها: ما رواه البيزاري والطبراني في الكبير وأبو الشيخ بن حيان واللفظ له عن عمار أيضًا قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله تبارك وتعالى ملكًا أعطاه أسماء الخلائق فهو قائم على قبري إذا مت، فليس أحد يصلي علىّ صلاة إلا قال: يا محمد صلى عليك فلان بن فلان، قال: فيصلي الرب تبارك وتعالى على ذلك الرجل بكل واحدة عشرًا.

وفي هذا كله دلالة على أن الأنبياء أحياء في قبورهم، وأن النبي ﷺ تعرض عليه أعمال أمته.

○ فقه الحديث: دل الحديث زيادة على ما تقدم على أن النفخة الأولى والثانية تقعان يوم الجمعة، وعلى الحث على الإكثار من الصلاة على النبي ﷺ فيه، وعلى أن الصلاة عليه ﷺ تعرض عليه في قبره، وعلى أن الأرض لا تأكل أجساد الأنبياء، وألحق بعضهم شهداء المعركة الذين قاتلوا لإعلاء كلمة الله ﷻ بالأنبياء في

ذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ آل عمران/١٦٩. ولما ذكره بعض المفسرين من أن معاوية لما أراد أن يجرى العين على قبور الشهداء أمر بأن ينادى من كان له قتيل فليخرجه من هذا الموضع، قال جابر: فخرجنا إليهم فأخرجناهم رطاب الأبدان، فأصابنا المسحاة "الفأس" أصبع رجل منهم فقطرت دمًا.

وفيه أن مثل هذا لا يثبت بالقياس إذ فرق كبير بين الأنبياء وغيرهم، والآية ليست نصًا في أن الأرض لا تأكل أجساد الشهداء، وأكثر المحققين على أن حياة الشهداء بالروح والجسد بحالة لا ندركها في هذه الدار، وقال بعضهم: المراد بحياة الشهداء أن الله تعالى يجعل أرواحهم في حواصل طيور خضر في الجنة لما سيأتي للمصنف في "باب فضل الشهادة" من كتاب الجهاد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: لما أصيب إخوانكم بأحد جعل الله أرواحهم في جوف طير خضر ترد أنهار الجنة تأكل من ثمارها، وتأوى إلى قناديل من ذهب معلقة في ظل العرش فلما وجدوا طيب مأكلهم ومشربهم ومقيلهم، قالوا: من يبلغ إخواننا عنا، أنا أحياء في الجنة نرزق لئلا يزهدوا في الجهاد ولا ينكلوا عند الحرب، فقال الله سبحانه وتعالى: أنا أبلغهم عنكم قال فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ آل عمران/١٦٩.

وما ذكره جابر من أنهم أخرجوا أجساد الشهداء رطابًا، وأن أحدهم أصابته المسحاة فقطر أصبعه دمًا، فعلى فرض صحته لا يستلزم إطراد عدم أكل الأرض لجسد كل شهيد بل لا يستلزم عدم أكلها لأجساد أولئك الشهداء أنفسهم على ممر المئات والآلاف من السنين، وبالجملية فلم نقف على دليل صريح صحيح يفيد أن الأرض لا

تأكل أجساد الشهداء، وسيأتي بسط هذا المقام في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى.

﴿باب الإجابة أية ساعة هي في يوم الجمعة﴾

أى في بيان الساعة التى يجب فيها الدعاء يوم الجمعة.

● عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثِنْتَا عَشْرَةَ يُرِيدُ سَاعَةً لَا يُوْجَدُ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ ﷻ شَيْئًا إِلَّا أَتَاهُ اللَّهُ ﷻ فَالْتَمِسُوهَا آخِرَ سَاعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والحاكم والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (يوم الجمعة ثنتا عشر... إلخ) بكسر المثلثة بغير ألف في أوله وهي رواية الحاكم أيضاً، ورواية النسائي اثنتا عشرة بالألف، وقوله: يريد ساعة تميز، وهو تفسير من الراوى، وفي رواية النسائي والحاكم: ليس مدرجاً بل من كلامه ﷺ، والمراد بالساعة هنا الجزء من الزمان، فإن النهار اثنا عشر جزءاً طال أو قصر، ويحتمل أن المراد بها الساعة الفلكية، فيكون التقدير بهذا العدد منظوراً فيه لبعض الأوقات لأن اليوم يزيد وينقص.

قوله: (لا يوجد مسلم) صفة لموصوف محذوف، أى: وفيها ساعة لا يوجد عبد مسلم، قوله: (فالتمسوها... إلخ) أى: اطلبوا ساعة الإجابة آخر ساعة من هذه الساعات، وهي قليلة لما روى البخارى ومسلم عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال: فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم إلى قوله: وأشار بيده يقللها، وفي رواية لمسلم: وهي ساعة خفيفة، وللطبراني في الأوسط من حديث أنس، وهي قدر هذا

(يعنى قبضة).

وفي رواية للبخارى من طريق سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، ووضعت أثمته على بطن الوسطى أو الخنصر، قلنا يزهدا، أى يقللها، قال ابن المنير: الإشارة لتقليلها، هى للترغيب فيها والحض عليها ليسارة وقتها وغزارة فضلها.

● عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَسَمِعْتَ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَأْنِ الْجُمُعَةِ؟ يَعْنِي السَّاعَةَ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَعْنِي عَلَى الْمِنْبَرِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (هى ما بين أن يجلس الإمام... إلخ) يعنى ساعة الإجابة تكون فى الوقت الذى بين جلوس الإمام على المنبر وفراغه من الصلاة، وهو لا ينافى ما تقدم من أنها آخر ساعة من يوم الجمعة لاحتمال أنها تنتقل من وقت إلى آخر، وأنه ﷺ حصرها فى هذين الوقتين فيكون دل على أحد الوقتين فى هذا الحديث وعلى الآخر فيما تقدم، وعلى تقدير أنها لا تنتقل فيصار إلى الترجيح.

وقد ذهب جماعة إلى ترجيح حديث الباب، قال مسلم: حديث أبي موسى أجود شئ فى هذا الباب وأصح، وبذلك قال البيهقى وابن العربى وجماعة، وقال القرطبى: هو نص فى موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره، وقال النووى: هو الصحيح، بل الصواب، وجزم فى الروضة أنه الصواب، ورجحه غيره بكونه مرفوعاً صريحاً وفى أحد الصحيحين.

وذهب آخرون إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام، فحكى الترمذى عن أحمد أنه قال: أكثر الأحاديث على ذلك، وقال ابن عبد البر: إنه أثبت شيء في هذا الباب، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنا ناساً من الصحابة اجتمعوا فتذكروا ساعة الجمعة ثم افرقوا فلم يختلفوا أنها آخر ساعة أى من يوم الجمعة، ورجحه كثير من الأئمة أيضاً كأحمد وإسحاق ومن المالكية الطرطوشى، وحكى العلانى أن شيخه ابن الزملى شيخ الشافعية في وقته كان يختاره ويحكيه عن نص الشافعى.

وأجابوا عن كونه ليس في أحد الصحيحين بأن الترجيح بما في الصحيحين أو أحدهما إنما هو حيث لا يكون مما انتقده الحفاظ كحديث أبي موسى، فإنه قد أعلّ كما يأتى بيانه، لكن الأحاديث الواردة في كونها بعد العصر أرجح لكثرتها واتصالها ولم يختلف في رفعها.

قال أحمد: أكثر الأحاديث في الساعة التى يرجى إجابة الدعاء فيها بعد العصر، من هذه الأحاديث ما تقدم للمصنف عن أبي هريرة الذى فيه قصة عبد الله بن سلام، قال ابن عبد البر: حديث عبد الله بن سلام أثبت شيء في هذا الباب، ومنها ما رواه سعيد في سننه عن أبي سلمة أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ اجتمعوا فتذكروا الساعة التى في يوم الجمعة، ففرقوا ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة.

ومنها: ما رواه أحمد عن أبي سعيد وأبي هريرة أنه ﷺ قال: "إن في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى فيها خيراً إلا أعطاه إياه وهى بعد العصر"، وهو وإن كان مطلقاً عن تعيين آخر ساعة فهو محمول على المقيد بها، وحديث أبي موسى معلول بالانقطاع والاضطراب، أما الانقطاع فلأن مخزمة لم يسمع من أبيه كما

نقله الخققون، وأما الاضطراب؛ فقال العراقي: إن أكثر الرواة جعلوه من قول أبي بردة، ولم يرفعه غير مخزومة عن أبيه.

وقال الدارقطني: لم يسنده غير مخزومة عن أبيه عن أبي بردة، والصواب أنه من قول أبي بردة وتابعه واصل الأحذب ومجالد، رواه عن أبي بردة من قوله: وقال النعمان بن عبد السلام عن الثوري عن ابن إسحاق عن أبي بردة عن أبيه: موقوف ولا يثبت قوله عن أبيه.

وما رواه ابن ماجه عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: في يوم الجمعة ساعة من النهار لا يسأل الله فيها العبد إلا أعطى سؤله، قيل: أى ساعة، قال: حين تقام الصلاة إلى الانصراف (ضعيف) لأن كثير بن عبد الله اتفق أئمة الجرح والتعديل على ضعفه، وقال الشافعي وأبو داود: إنه ركن من أركان الكذب.

وما ذكره المصنف في تعيين وقت ساعة الإجابة في هذا الباب بعض أقوال، قد أنسها بعضهم إلى اثنين وأربعين، منها: أن الله تعالى أخفاها في جميع اليوم، كما أخفيت ليلة القدر، لما رواه أحمد والحاكم من حديث أبي سعيد الآتي، وفيه: ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر.

وهو قضية كلام جمع من العلماء كالرافعي وصاحب المغني وغيرهما، حيث قالوا: يستحب أن يكثر من الدعاء يوم الجمعة، رجاء أن يصادف ساعة الإجابة، ومن حجة صاحب هذا القول تشبيهها بليلة القدر والاسم الأعظم في الأسماء الحسنى، والحكمة في ذلك بعث العباد على الاجتهاد في الطلب واستيعاب الوقت في العبادة، ومنها: أنسها تنتقل في يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة، قال الغزالي: هذا أشبه الأقوال

وجزم به ابن عساكر وغيره، قال المحب الطبري: إنه الأظهر. ومنها: أنها من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ومن العصر إلى الغروب، ومنها من الزوال إلى غروب الشمس، ومنها أنها من حين أذان الجمعة إلى الفراغ من صلاتها، ومنها أنها إذا أذن وإذا رقى المنبر وإذا أقيمت الصلاة، ومنها: وقت الجلوس بين الخطبتين.

والراجح أنها بعد العصر كما تقدم وبه قال الجمهور من الصحابة والتابعين وغيرهم ولا ينافيه ما رواه أحد والحاكم واللفظ له عن أبي سلمة قال: قلت: والله لو جئت أبا سعيد الخدري فسألته عن هذه الساعة لعله أن يكون عنده منها علم، فأثبته فقلت يا أبا سعيد إن أبا هريرة حدثنا عن الساعة التي في يوم الجمعة فهل عندك منها علم، فقال: سألت النبي ﷺ عنها، فقال: إني كنت أعلمها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر، (لأن نسيانه) ﷺ لا يقدح في الأحاديث الواردة بتعيينها لاحتمال أنه ﷺ سمع منه التعيين قبل النسيان، قاله البيهقي.

﴿باب فضل الجمعة﴾

أى في بيان فضل صلاة الجمعة.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (من توضأ فأحسن الوضوء... إلخ) يعنى من أتى

به مستجمعاً للشروط والآداب كما تقدم، ثم أتى مكان صلاة الجمعة فاستمع الخطبة وسكت قريباً كان أو بعيداً فالإنصات أعم من الاستماع، واختلف: هل يلزم من الاستماع الإنصات أو لا؟ مال ابن حجر إلى الثاني فقال: لا يلزم، إذ قد يسمع الإنسان ويتكلم فلا بد من الأمرين جميعاً لمن كان قريباً بحيث يسمع الخطبة، وأما من كان بعيداً لزمه الإنصات فقط، وقيل: يجوز له أن يقرأ القرآن حينئذ.

قوله: (غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة... إلخ) يعنى: غفر الله له الذنوب الواقعة منه من ابتداء الساعة التى صلى فيها الجمعة إلى مثلها من الجمعة الماضية، ويغفر له زيادة على ما بين الجمعتين ذنوب ثلاثة أيام، وفي هذا دلالة على مضاعفة فضل الجمعة، لأن غيرها من الصلوات يكفر ما بين الصلاتين فحسب.

قوله: (ومن مس الحصى فقد لغا) يعنى: من لعب بالحصى حال الخطبة فقد ارتكب اللغو المنهى عنه، قال فى القاموس: واللغو السقط وما لا يعتد به من كلام أو غيره، وقال فى النهاية: من مس الحصى فقد لغا، أى: تكلم، وقيل: عدل عن الصواب، وقيل: خاب، والأصل الأول.

وقوله: (تكلم) هو على التشبيه، أى: كأنه تكلم، ولغا أصله الواو والياء يقال: لغا يلفو، وزان دعا يدعو، ولغى يلفى وزان سعى يسعى، ولغى يلفى، وزان هوى يهوى، وفي هذا إشارة إلى أنه ينبغى حال سماع الخطبة حضور القلب، وسكون الجوارح والإقبال عليها، وترك ما يشغل من عبث وغيره.

● عن عطاء الخراساني عن مولى امرأته أم عثمان قال سمعتُ علياً عليه السلام على منبر الكوفة يقول إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين برأياتها

إِلَى الْأَسْوَاقِ فَيَرْمُونَ النَّاسَ الْأَتْرَابِثَ أَوْ الرِّبَاثَ وَيُثَبِّطُونَهُمْ عَنِ الْجُمُعَةِ
وَتَعْدُو الْمَلَائِكَةُ فَيَجْلِسُونَ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَيَكْتُبُونَ الرَّجُلَ مِنْ سَاعَةِ
وَالرَّجُلَ مِنْ سَاعَتَيْنِ حَتَّى يَخْرُجَ الْإِمَامُ فَإِذَا جَلَسَ الرَّجُلُ مَجْلِسًا يَسْتَمْكِنُ
فِيهِ مِنَ الْاسْتِمَاعِ وَالنَّظَرِ فَأَلْصَقَتْ وَلَمْ يَلْغُ كَانَ لَهُ كِفْلَانِ مِنْ أَجْرِ فَإِنْ نَأَى
وَجَلَسَ حَيْثُ لَا يَسْمَعُ فَأَلْصَقَتْ وَلَمْ يَلْغُ لَهُ كِفْلٌ مِنْ أَجْرِ وَإِنْ جَلَسَ مَجْلِسًا
يَسْتَمْكِنُ فِيهِ مِنَ الْاسْتِمَاعِ وَالنَّظَرِ فَلَعَا وَلَمْ يُنْصِتْ كَانَ عَلَيْهِ كِفْلَانِ مِنْ وَزْرِ
وَمَنْ قَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِصَاحِبِهِ صَبْرٌ فَقَدْ لَعَا وَمَنْ لَعَا فَلَيْسَ لَهُ فِي جُمُعَتِهِ
تِلْكَ شَيْءٌ ثُمَّ يَقُولُ فِي آخِرِ ذَلِكَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي وأحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (غدت الشياطين برايقاً... إلخ) يعني ذهب
بأعلامها، فالرايات جمع راية، وهى العلم الذى فى العسكر، ويحتمل أن يراد بها
الأغلال التى تجعل فى الأعناق، وقوله بالترابيث أو الرباث بالشك، والترابيث جمع
تربيثة وهى الأمر الذى يحبس الإنسان عن مهامه ومقاصده، والمراد: أن الشياطين
تجتمع فى الأسواق وتذكر الناس حوائجهم ليمنعوهم باشتغالهم بها عن الذهاب إلى
الجمعة وحضورها ويثبطونهم عنها، يقال: ثبطه تثبيطاً، قيد به عن الأمر وشغله
عنه ومنعه.

قوله: (فيكتبون الرجل من ساعة... إلخ) يعني: من حضر قبل خروج الإمام
بساعة أو ساعتين، وقد بين فى رواية ابن ماجه وغيره ثواب كل على حسبه عن أبى

هريرة أنه ﷺ قال: إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على قدر منازلهم الأول فالأول، فإذا خرج الإمام طروا الصحف، واستمعوا الخطبة، فالمهجر إلى الصلاة، كالمهدي بدنة، ثم الذي يليه كمهدي بقرة، ثم الذي يليه كمهدي كبشًا حتى ذكر الدجاجة والبيضة، وفي رواية له أيضًا: فمن جاء بعد ذلك فإنا يجيء بحق إلى الصلاة.

وقوله: (حتى يخرج الإمام) غاية لكتابة الملائكة وبعد خروجه يطوون الصحف ويستمعون الخطبة كما في الحديث، قوله: (فإذا جلس الرجل... إلخ) أى: إذا جلس في مكان يتمكن فيه من سماع الخطيب والنظر إليه، وسكت ولم يرتكب اللغو من القول والفعل، كان له نصيبان من الثواب، فالكفلان تشية كفل، وهو النصيب، وإن بعد عن الإمام وجلس في مكان لا يسمع فيه الخطبة فأنصت ولم يبلغ كان له نصيب واحد من الأجر لإنصاته.

قوله: (كان عليه كفلان من وزر) أى: كان عليه نصيبان من الإثم، وفي نسخة: كان له كفل من وزر، أى: كان عليه نصيب من وزر، فاللام فيه بمعنى على، والنسخة الأولى هي الأولى لموافقتها لرواية أحمد، وفيها: كان عليه كفلان للغوه وعدم إنصاته.

قوله: (صه) أى: اسكت، قوله: (ومن لغا فليس له في جمعته تلك شيء) أى: من الثواب، وفي رواية أحمد من قال: صه فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له، وفي رواية له عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كمثل الحمار يحمل أسفارًا، والذي يقول له: (انصت) ليس له جمعة، أى: ليس له جمعة كاملة، فلا ينال حديث الباب للاتفاق على إسقاط فرض الجمعة عنه، قوله: (ثم يقول في آخر ذلك... إلخ) من كلام مولى أم عثمان، أى: قال مولى أم عثمان، ثم يقول على بن

أبي طالب رضى الله تعالى عنه بعد ذكره هذه القصة سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك، والغرض منه تقوية ما أخبر به وإفادة أن الحديث مرفوع.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مزيد فضل صلاة الجمعة، وعلى الترغيب في التبكير إليها، وعلى أن الشياطين تجتهد في هذا اليوم في صد الناس عن الرواح إلى الصلاة، أو عن التبكير إليها، وعلى الترغيب في الدنو من الإمام والنظر إليه والإنصات للخطبة، فما يفعله كثير من أهل هذا الزمان من وضع رايات على المنبر تحجب الخطيب عن الأبصار، بدعة مذمومة، مخالفة لهدى النبي ﷺ، ودل الحديث أيضاً على التنفير من اللغو حال الخطبة لما فيه من الإثم والحرمان من عظيم الأجر، وعلى التحذير من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حال الخطبة لغیر الخطيب.

﴿باب التشديد في ترك الجمعة﴾

أى في بيان الوعيد الشديد لمن ترك صلاة الجمعة قهاوئاً.

● عَنْ أَبِي الْجَعْدِ الصَّمْرِيِّ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوَأَ بِهَا طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى والدارمى والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (من ترك ثلاث جمع قهاوئاً بها) يعنى: كسلاً لقله الاهتمام بأمرها، وليس المراد أنه تركها استخفافاً وإلا كفر، قوله: (طبع الله على قلبه) أى: جعل فيها الجفاء والقسوة فلا يصل إليه شيء من الخير، يقال: طبع طبعاً

من باب نفع: ختم، وأما الطبع بفتح الموحدة فهو الدنس.

قال العراقي: المراد بالتهاون الترك بلا عذر، وبالطبع أن يصير قلبه قلب منافق، وقال أبو معاذ: الطبع أن يطبع على القلب وهو أشد من الرين الذي هو اسوداد القلب من الذنوب وأشد منهما الإقفال، وهو أن يقفل على القلب، وظاهر أن من ترك ثلاث جمع تهاوناً يطبع على قلبه، ولو كان الترك متفرقاً، وبه قال بعضهم: حتى لو ترك في كل سنة جمعة لطبع الله على قلبه، بعد الثالثة. ويحتمل أن المراد ثلاث متواليات. ويؤيده ما رواه الديلمي في مسند الفردوس عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ من ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه ورواه البيهقي عن جابر. واعتبار الثلاث إمهال من الله تعالى للعبد لعله يثوب ويرجع عن ترك الجمعة. (وقد ورد) في التحذير من ترك الجمعة أحاديث. منها: ما رواه مالك وأحمد عن أبي قتادة مرفوعاً بلفظ من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع الله على قلبه. ومنها: ما رواه الطبراني في الكبير عن أسامة رفعه عن ثلاث جمعات من غير عذر كتب من المنافقين. ومنها: ما رواه البيهقي من ترك الجمعة ثلاثاً من غير عذر فقد رمى الإسلام من وراء ظهره. ومنها: ما رواه ابن ماجه بإسناد حسن وابن خزيمة في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ألا هل عسى أحدكم أن يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل أو ميلين فيتعذر عليه الكأ فيرتفع ثم تجيء الجمعة فلا يجيء ولا يشهدا وتجيء الجمعة فلا يشهدا حتى يطبع على قلبه. والصبة بضمة الصاد المهملة وتشديد الموحدة السرية من الخيل أو الغنم أو الإبل ما بين العشرين إلى الثلاثين وقيل: ما بين العشرة إلى الأربعين. ومنها: ما رواه أحمد عن حارثة بن النعمان قال: قال رسول الله ﷺ: "يتخذ أحدكم السائمة فيشهد الصلاة في جماعة فتعذر عليه سائمته فيقول: لو طلبت لسائمتي مكاناً هو أكأ من هذا فيتحول ولا

يشهد إلا الجمعة فتعذر عليه سائمته فيقول لو طلبت لسانتى مكاناً هو أكلاً من هذا فيتحول فلا يشهد الجمعة ولا الجماعة فيطبع الله على قلبه".

ومنها ما رواه البيهقي وابن ماجه عن جابر قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: يا أيها الناس توبوا إلى الله قبل أن تموتوا، وبادروا بالأعمال الصالحة قبل أن تُشغلوا، وصلوا الذى بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم له، وكثرة الصدقة فى السر والعلاية تُرزقوا، وتنصروا وتجبروا، واعلموا أن الله افترض عليكم الجمعة فى مقامى هذا، فى يومى هذا، فى شهرى هذا، من عامى هذا إلى يوم القيامة، فمن تركها فى حياتى أو بعدى وله إمام عادل أو جائر استخفافاً بها وجحوداً بها فلا جمع الله له شمله، ولا بارك له فى أمره، ألا ولا صلاة له، ألا ولا زكاة له، ألا ولا حج له، ألا ولا صوم له، ألا ولا برّ له حتى يتوب، فمن تاب تاب الله عليه.

﴿باب كفارة من تركها﴾

أى فى بيان مقدار كفارة من ترك الجمعة لغير عذر كما فى الحديث.

● عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَيَنْصَفِ دِينَارٍ.

والحديث: أخرجه النسائى والحاكم والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (فليتصدق بدينار) الأمر فيه للنذب، لأن الجمعة لها بدل وهو الظهر، وهذه الكفارة لتخفيف إثم الترك لا مزيلة له أصالة، لأن تركها من غير عذر من الكبائر كما هو ظاهر الأحاديث الواردة بالوعيد الشديد، أما محو

الإثم كله، فلا بد فيه من التوبة، قوله: (فإن لم يجد فنصف دينار) أى إن لم يجد ديناراً كاملاً فيتصدق بنصف دينار.

● عَنْ قَدَامَةَ بْنِ وَبَرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ فَاتَهُ الْجُمُعَةُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ أَوْ نِصْفِ دِرْهَمٍ أَوْ صَاعِ حِنْطَةٍ أَوْ نِصْفِ صَاعٍ.

○ معنى الحديث: قوله: (أو صاع حنطة... إلخ) أو: للتخيير، وتقدم أن الصاع أربعة أمداد بعد النبي ﷺ الذى بالمدينة وهو رطل وثلاث، والحنطة: القمح، وغرض المصنف بذكر هذه الرواية بيان أن أيوب أبا العلاء عن قتادة خالف هماماً عن قتادة فى السند، فأرسله بإسقاط سمرة بن جندب وفى المتن، فقد ذكر التصديق بدرهم أو نصف درهم أو صاع حنطة أو نصف صاع، وذكر همام التصديق بدينار أو نصف دينار.

وقد أخرج البيهقى من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبى وسئل عن حديث همام عن قتادة، وخلاف أبى العلاء إياه فيه، فقال همام: عندنا أحفظ من أيوب أبى العلاء، قال الإمام أحمد ورواه خالد بن قيس عن يونس، فوافق هماماً فى معنى الحديث وخالفه فى إسناده.

﴿باب من تجب عليه الجمعة﴾

● عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ الْجُمُعَةَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ وَمِنْ أَعْوَالِي .

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى.

○ معنى الحديث: قوله: (كان الناس يتتابون الجمعة... إلخ) أى يقصدونها مرة بعد أخرى، يقال: نابَه ينوبُه نوْبًا وانتابه، إذا قصدَه مرة بعد أخرى، وفى رواية: يتأوبون بمشاة تحته وأخرى فوقية، فنون مفتوحة، أى: يأتونها على سبيل التآوب، فهى مغايرة للرواية الأولى، ويحتمل أن يتأوبون بمعنى يتأوبون، وعليه فالروايتان متحدتان فى المعنى، والعوالى: جمع عالية، وهى أماكن وقرى شرق المدينة بين أذناها وبين المدينة أربعة أميال، وقيل: اثنان، وقيل: ثلاثة وبينها وبين أبعدها ثمانية أميال.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْجُمُعَةُ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقى والدارقطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (الجمعة على كل من سمع النداء) أى: تجب الجمعة على كل من سمع الأذان يوم الجمعة حقيقة أو حكماً، فإن العبرة بإمكان السماع لا بخصوص السماع بالفعل، لكن يخرج من هذا العموم الأربعة المذكورون فى حديث طارق بن شهاب الآتى فى باب الجمعة للمرأة والمملوك على ما يأتى بيانه، المرأة والعبد والصبي والمريض.

والحديث وإن كان فيه مقال يقوّيه ما تقدم للمصنف عن ابن أم مكتوم، ورواه مسلم عن أبى هريرة أن رجلاً أعمى أتى النبى ﷺ فقال: يا رسول الله! ليس لى قائد يقودنى إلى المسجد، فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له فى الصلاة فى بيته، فرخص له،

فلما ولى دعاه، فقال: هل تسمع النداء بالصلاة؟ قال: نعم، قال: فأجب. وهو وإن كان في مطلق الجماعة فالقول به في خصوص الجمعة أولى.

ومفهوم الحديث: عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء سواء أكان في البلد التي تقام فيها الجمعة أم خارجها، لكن أجمعوا على أن من كان داخل البلد تجب عليه الجمعة، وإن لم يسمع النداء.

واختلف فيمن كان خارجها، فقال عمرو بن العاصي وسعيد بن المسيب وأحمد وإسحاق: إن سمع النداء وجبت عليه، وإلا فلا، وبه قالت الشافعية، وقالوا: الاعتبار في سماع النداء أن يقف المؤذن في أطراف البلد والأصوات هادئة والريح ساكنة، وهو مستمع، فإذا سمع النداء حينئذٍ لزمته الجمعة، وإلا فلا.

وقال ابن عمر وأبو هريرة وأنس والحسن وعطاء ونافع وعكرمة والحكم والأوزاعي: تجب على من إذا جمع مع الإمام أمكنه العود إلى أهله آخر النهار وأول الليل، واستدلوا بما رواه الترمذي عن أبي هريرة أنه ﷺ قال: الجمعة على من آواه الليل إلى أهله، قال الترمذي: إسناده ضعيف، إنما يروى من حديث معارك بن عباد عن عبد الله بن سعيد المقبري، وضعف يحيى بن سعيد القطان عبد الله بن سعيد المقبري في الحديث.

ومن ضعفه أيضًا: البيهقي وأحمد، ولم يعد هذا الحديث شيئاً، وقال لأحمد بن الحسن لما ذكر هذا الحديث عن النبي ﷺ: "استغفر ربك، استغفر ربك"، وقال زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله: لا تجب الجمعة على من كان خارج البلد ولو سمع النداء، وبه قال أبو حنيفة وسائر أصحاب الرأي إلا محمد فقال: تجب، إن سمع النداء، وقال مالك والليث: تجب الجمعة على من كان بينه وبين بلدها ثلاثة أميال فأقل.

وقال ابن المنذر وريبعة: تجب على من كان بينه وبينها أربعة أميال، وهو رواية عن الزهري، وفي رواية عنه أيضاً: تجب على من كان على ستة أميال، وحكى عن عطاء أنها تجب على من كان على عشرة أميال، وعن عكرمة أربعة فراسخ.

﴿باب الجمعة في اليوم المطير﴾

أى فى بيان حكم تأدية صلاة الجمعة فى يوم المطر لمن سمع النداء، ومطر فعيل بمعنى فاعل، أى: كثير المطر، ونسبة المطر إلى اليوم مجاز عقلى، ويقال: يوم ماطر وممطر، ومطر ككف أى ذو مطر.

● عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ يَوْمَ حُنَيْنٍ كَانَ يَوْمَ مَطَرٍ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُنَادِيَهُ أَنْ الصَّلَاةَ فِي الرَّحَالِ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أن الصلاة فى الرحال) أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، يعنى أن النبى ﷺ أمر مؤذنه أن ينادى الناس ويعلمهم بأن يصلوا فى رحالهم، والرحال: جمع رحل، وهى المنازل والمساكن من حجر أو غيره، وفى رواية النسائي عن أبى المليح عن أبيه قال: كنا مع رسول الله ﷺ بحنين فأصابنا مطر، فنادى منادى رسول الله ﷺ أن صلوا فى رحالكم.

● عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ الْحُدُثِيَّةِ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ وَأَصَابَهُمْ مَطَرٌ لَمْ تَبْتَلْ أَسْفَلَ نِعَالِهِمْ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا فِي

رَحَالِهِمْ .

والحديث أخرجه أيضًا: الحاكم والبيهقي وابن ماجة .

○ معنى الحديث: قوله: (زمن الحديدية) كانت سنة ست، والحديدية بتخفيف الباء الأخيرة وتشدّد، قرية صغيرة على مرحلة من مكة وعلى تسع مراحل من المدينة، سميت بذلك لشجرة حذاء كانت بها، وقيل: باسم بئر هناك عند مسجد الشجرة وهي من الحرم، وقال ابن القصار: بعضها في الحل وبعضها في الحرم .

قوله: (لم تبتل أسفل نعالهم) هو كناية عن قلة المطر وظاهر ترجمة المصنف، وذكره هذه الأحاديث تحتها يدل على أنه يرى أن المطر يبيح ترك الجمعة وإن كان خفيفًا، ولكن الأحاديث التي ساقها ليست صريحة في ذلك، بل هي محتملة لأن يكون النداء بالصلاة في الرحال كان في صبح الجمعة أو عصرها، وعلى فرض أن النداء كان في وقت الزوال فهو لا يدل أيضًا إلا لو صح أنه ﷺ كان يصلي الجمعة في الأسفار، ولا نعلم ذلك إلا فيما رواه ابن سعد وأهل السير من أنه ﷺ صلى الجمعة في بطن الوادي، فالأحاديث المذكورة لا تنتهض للدلالة على ما أشار إليه المصنف .

﴿باب التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة﴾

● عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ نَزَلَ بِضَجْتَانَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَأَمَرَ الْمُتَأَدِي فَنَادَى أَنْ الصَّلَاةَ فِي الرَّحَالِ قَالَ أَيُّوبُ: حَدَّثَ نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةً أَوْ مَطِيرَةً أَمَرَ الْمُتَأَدِي فَنَادَى الصَّلَاةَ

فِي الرَّحَالِ .

○ معنى الحديث: قوله: (نزل بضجنان) بفتح الضاد المعجمة بعدها جيم ساكنة، جبل أو موضع بين مكة والمدينة على بريد من مكة، قوله: (قال أيوب وحدث نافع... إلخ) غرض المصنف بهذا بيان أن ابن عمر استند في صنعه هذا إلى فعل النبي ﷺ .

● حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ ابْنُ عَمِّ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ: إِذَا قُلْتَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَلَا تَقُلْ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قُلْ: صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ فَكَانَ النَّاسُ اسْتَكْرُوا ذَلِكَ فَقَالَ: قَدْ فَعَلَ ذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزَمَةٌ وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُحْرِجَكُمْ فَتَمَشُّونَ فِي الطِّينِ وَالْمَطَرِ.

○ معنى الحديث: قوله: (فلا تقل: حي على الصلاة... إلخ) صريح في أن ابن عباس أمر المؤذن أن يبدل الحيعتين بالنداء بالصلاة في البيوت، وهو مناف لما تقدم من أنه ﷺ كان يأمر المؤذن فينادى بالصلاة، ثم ينادى بالصلاة في الرحال في آخر ندائه.

ولما في رواية للبخاري عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يأمر مؤذناً يؤذن ثم يقول على إثر ذلك: ألا صلوا في الرحال، فإن هذه الروايات صريحة في أن النداء بالصلاة في الرحال كان بعد الفراغ من الأذان، وهو الراجح للاتفاق على الإتيان بالحيعتين في كل أذان، وقول ابن عباس للمؤذن: فلا تقل حي على الصلاة... إلخ،

الظاهر انه اجتهاد منه ﷺ.

وقوله: وقد فعل ذا من هو خير مني، الإشارة فيه عائدة إلى النداء بصلوا في بيوتكم، لا إلى إبدال الحيلتين بهذه الكلمة، وقد ورد الجمع بين: حَيَّ على الصلاة وبين ما يفيد الإذن في التأخر عن الحضور إلى صلاة الجماعة، في رواية الطبراني عن نعيم بن النجم قال: أذن مؤذن رسول الله ﷺ ليلة فيها برد وأنا تحت لحاف، فتمنيت أن يلقي الله على لسانه: ولا حرج، فلما فرغ قال: ولا حرج.

وفي رواية عبد الرزاق عن نعيم قال: أذن مؤذن رسول الله ﷺ للصبح في ليلة باردة فتمنيت لو قال ومن قعد فلا حرج، فلما قال: الصلاة خير من النوم قالها. وروى البيهقي نحوه أيضًا. وقال النووي: هذه الكلمة "يعني صلوا في بيوتكم" تقال في نفس الأذان، وفي حديث ابن عمر تقال بعده، والأمران جائزان كما نص عليه الشافعي، لكن بعده أحسن لِيَتِمَّ نظم الأذان. ومن أصحابنا من يقول: يقوله بعد الفراغ، وهو ضعيف مخالف لصريح حديث ابن عباس.

وقال العيني في شرحه على البخاري بعد نقل كلام النووي: "قلت" حديث ابن عباس لم يسلك مسلك الأذان ألا ترى أنه قال: فلا تقل: حَيَّ على الصلاة، قل صلوا في بيوتكم، وإنما أراد إشعار الناس بالتخفيف عنهم للعذر، وذلك لأنه ورد في حديث ابن عمر عند البخاري وحديث أبي هريرة عند ابن عدي في الكامل، أن قول المؤذن: صلوا في بيوتكم أو في رحالكم إنما يقال بعد الفراغ من الأذان.

قوله: (فكان الناس استكروا ذلك) أي قول ابن عباس للمؤذن: فلا تقل حَيَّ على الصلاة. وفي رواية للبخاري فنظر القوم بعضهم إلى بعض. قوله: (قد فعل ذا من هو خير مني) يعني النبي ﷺ. قوله: (إن الجمعة عزمة ... إلخ) بفتح العين المهملة أي

واجبة. فكان ابن عباس يقول لو تركت المؤذن يقول : حَيَّ عَلَى الصَّلَاة لبادر من سمعه إلى المجيء في المطر فيشق عليهم، فأمرته أن يقول صلوا في بيوتكم لتعلموا أن المطر من الأعدار المرخصة في ترك الجمعة، فقلوله: أن أخرجكم بالخاء المهملة أى أشق عليكم بالزامكم السعى إلى الجماعة في الطين والمطر. وفي هذه الأحاديث كلها دلالة على أن كلاً من البرد والريح والمطر عذر يبيح التخلف عن الجماعة والجمعة، واختلف في ذلك، فذهبت الشافعية إلى أن كلاً من المطر والبرد الشديد عذر يبيح التخلف عن الجماعة سواء أكان بالليل أم بالنهار، وكذلك الوحل على الصحيح عندهم، وكذلك الثلج عذر مطلقاً إن بلَّ الثوب، وكذا الحر الشديد بخلاف الريح ، فليست عذراً يبيح التخلف إلا إذا كانت باردة وكانت ليلاً فقط، وكل عذر سقطت به الجماعة تسقط به الجمعة. وذهبت الحنفية إلى أن المطر والطين الكثيرين والبرد الشديد أعذار تبيح التخلف عن الجمعة، والجماعة وكذا الظلمة الشديدة، أما الريح فلا تكون عذراً إلا إن كانت شديدة وكانت ليلاً، وقالت المالكية: إن الوحل والمطر الشديدين عذر في التخلف عن الجماعة والجمعة. وفسروا الوحل الشديد بأنه ما يحمل أو اسط الناس على خلع النعال والمطر الشديد ما يحملهم على تغطية رؤوسهم. (وقالت الحنابلة) إن تأذى بمطر أو وحل أو جليد أو ريح باردة في ليلة مظلمة ولو لم تكن الريح شديدة أبيع له التخلف عن الجماعة والجمعة واستدلوا بأحاديث الباب.

﴿ باب الجمعة للمملوك والمرأة ﴾

● عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً عَبْدٌ مَمْلُوكٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ مَرِيضٌ.

والحديث أخرجه أيضًا: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (الجمعة حق واجب ... إلخ) أى: صلاة الجمعة فرض عين على كل فرد من المؤمنين إلا من استثناه النبي ﷺ في الحديث وكذا المسافر كما يأتى بيانه. (وبأن الجمعة) فرض عين. قالت الأئمة الأربعة وجهور الصحابة والتابعين وحكى ابن المنذر الإجماع على أنها فرض عين. وحكى الخطابي الخلاف فى أنها فرض عين أو كفاية، وقال أكثر الفقهاء على أنها فرض كفاية. وفيه نظر لما علمت من أن جمهور الصحابة والتابعين على أنها فرض عين. وحكى المرعشى عن الشافعى فى القديم والرويانى عن بعض الأصحاب أنها فرض كفاية. قال الدارمى: غلطوا حاكمه. وقال أبو إسحاق المروزى: لا يجوز حكاية هذا عن الشافعى. واستدل من قال: أنها فرض كفاية بما تقدم فى باب من تجب عليه الجمعة عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: الجمعة على كل من سمع النداء، قال فى ضوء النهار : إنه يدل على ذلك بلا شك ولا شبهة. لكن لا دلالة فيه لأنه ليس فيه إلا أنها من فرائض الأعيان على من سمع النداء فقط، وليس فيه أنها فرض كفاية على من لم يسمع بل مفهومه يدل على أنها لا تجب عليه لا عينًا ولا كفاية، وعلى تقدير أنه يدل على دعواهم ففيه مقال كما تقدم ، فلا يصلح للاستدلال به. واستدل من قال: بأنها فرض عين بحديث الباب. وبما رواه النسائي عن حفصة أنه ﷺ قال: رواح الجمعة واجب على كل محتلم. وبما تقدم للمصنف فى باب التشديد فى ترك الجمعة أيضًا عن أبى الجعد مرفوعًا من ترك ثلاث جمع قانوا بها طبع الله على قلبه. وبما رواه أحمد ومسلم عن ابن مسعود أنه ﷺ قال لقوم يتخلفون عن الجمعة: لقد هممت أن آمر رجلاً يصلى بالناس ثم أحرّق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم. وبما رواه مسلم عن أبى هريرة وابن عمر أنهما سمعا النبي ﷺ يقول

على أعراد منبره: لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين، قوله: (في جماعة) صريح في أن الجماعة شرط في صحة الجمعة وعليه عامة الفقهاء إلا أنهم اختلفوا في العدد الذي تنعقد به الجمعة. (فقال) أبو حنيفة ومحمد: أقله ثلاث سوى الإمام لأن الجمع الصحيح إنما هو الثلاث لأنه جمع تسمية ومعنى، ولأن قوله تعالى في الآية: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ الجمعة/٩. يقتضى ساعين وأقل الجمع ثلاثة، وقوله: ﴿إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ يقتضى ذاكراً يسعى إليه وهو الإمام. قالوا: ويجب أن يكونوا ممن تصلح إمامتهم. وبهذا قال المؤيد بالله وأبو طالب وحكاة ابن المنذر عن الأوزاعي واختاره المزني والسيوطي وحكى عن الثوري. وقال أبو يوسف والليث: أقل الجماعة اثنان سوى الإمام لأن في المثنى اجتماع واحد بآخر، والجمعة مشتقة من الجماعة، وفي اثنين اجتماع لا محالة. وقالت المالكية: أقل الجماعة التي تنعقد بهم الجمعة اثنا عشر رجلاً سوى الإمام ممن تجب عليهم الجمعة بأن يكونوا ذكوراً بالغين أحراراً مقيمين مستوطنين بنية التأييد. وبه قال الزهري والأوزاعي ومحمد بن الحسن وحكاة المتولي عن ربيعة والماوردي في الخواص. واستدلوا بما رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه عن جابر أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً يوم الجمعة فجاءت غير من الشام فانفتل الناس إليها حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلاً. لكن ليس في الحديث ما يدل على أنها لا تصح إلا بهذا العدد. (وذهبت الحنابلة) وإسحاق والشافعية إلى أن أقل الجماعة في الجمعة أربعون بالإمام، واستدلوا بما رواه الدارقطني والبيهقي عن جابر في كل أربعين فما فوقها جمعة، وأضحى وفطر وذلك أنهم جماعة. لكن لا ينتهض للاستدلال به لضعفه لأنه من طريق عبد العزيز بن عبد الرحمن، وفيه مقال. قال أحمد: أضرب على أحاديثه بأنها كذب أو موضوعة، وقال النسائي ليس بثقة، وقال الدارقطني: منكر الحديث وكان

ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به، وقال البيهقي: هذا الحديث لا يحتج بمثله، وما استدللّ به البيهقي على اعتبار الأربعين من حديث ابن مسعود قال: جمعنا رسول الله ﷺ وكنت آخر من أتاه ونحن أربعون رجلاً، فقال: إنكم مصيون ومنصورون ومفتوح لكم "لا يدلّ على دعواه" وهي اشتراط الأربعين في الجمعة، لأن الواقعة قصد فيها النبي ﷺ أن يجمع أصحابه ليشهرهم فاتفق أن اجتمع له منهم هذا العدد. قال السيوطي: إيراد البيهقي لهذا الحديث أقوى دليل على أنه لم يجد من الأحاديث ما يدلّ للمسألة صريحاً. واستدلوا أيضاً بما يأتي للمصنف في الباب الآتي بعد عن عبد الرحمن بن كعب، وفيه أن أسعد بن زرارة صلى بهم الجمعة، وكانوا يومئذ أربعين. لكن الحديث لا دلالة فيه على اشتراط الأربعين لأن هذه واقعة عين لأن الجمعة فرضت عليه ﷺ وهو بمكة قبل الهجرة، فلم يتمكن من إقامتها هنالك من المشركين، فلما هاجر بعض أصحابه إلى المدينة كتب إليهم يأمرهم أن يجمعوا فجمعوا واتفق أن عدّهم كانت أربعين وليس في الحديث ما يدلّ على أن أقل من الأربعين لا تنعقد بهم الجمعة. وقد تقرر عند الأصوليين أن وقائع الأعيان لا يحتج بها على العموم. وقال: عمر بن عبد العزيز تنعقد بخمسين، وهي رواية لأحمد، واستدلّ بما رواه الدارقطني والطبراني عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة أن نبي الله ﷺ قال على الخمسين جمعة ليس فيما دون ذلك. وهو ضعيف لأن جعفرًا متروك الحديث، كما قاله الدارقطني، وعلى تقدير صحته فهو محتمل للتأويل، لأن ظاهره أن هذا العدد شرط للوجوب لا شرط للصحة، ولا يلزم من عدم وجوبها على ما دون الخمسين عدم صحتها منهم. وقال: عكرمة تنعقد بسبعة، وحكى عن ربيعة أيضاً. (وقال ابن حزم) تنعقد بواحد مع الإمام، وقيل: لا تنعقد إلا بثمانين، حكى هذا عن المازري. قال في النيل: لا مستند لاشتراط ثمانين أو تسعة أو سبعة، كما أنه لا مستند لصحتها

من الواحد المنفرد. وأما من قال: إنها تصح باثنين فاستدلّ بأن العدد واجب بالحديث والإجماع، ورأى أنه لم يثبت دليل على اشتراط عدد مخصوص. وقد صحت الجماعة في سائر الصلوات باثنين ولا فرق بينها وبين الجماعة في بقية الصلوات، ولم يأت نص من الشارع ﷺ بأن الجمعة لا تنعقد إلا بكذا. وقد أطلق الشارع اسم الجماعة عليها، فقال: الاثنان فما فوقهما جماعة كما تقدم في أبواب الجماعة. وقد انعقدت سائر الصلوات بهما بالإجماع. والجمعة صلاة فلا تختص بحكم يخالف غيرها إلا بدليل، ولا دليل على اعتبار عدد فيها زائد على المعتبر في غيرها، وقد قال عبد الحق: إنه لا يثبت في عدد الجمعة حديث، وكذلك قال السيوطي: لم يثبت في شيء من الأحاديث تعيين عدد مخصوص. وقال: في الدرر البهية وشرحها الروضة الندية الجمعة كسائر الصلوات لا تخالفها لكونه لم يأت ما يدل على أنها تخالفها في غير ذلك. وفي هذا الكلام إشارة إلى ردّ ما قيل إنه يشترط في وجوبها الإمام الأعظم والمصر الجامع والعدد المخصوص، فإن هذه الشروط لم يدل عليها دليل يفيد استحبابها فضلاً عن وجوبها فضلاً عن كونها شروطاً، بل إذا صلى رجلان الجمعة في مكان لم يكن فيه غيرهما جماعة فقد فعلا ما يجب عليهما فإن خطب أحدهما فقد عملا بالسنة، وإن تركا الخطبة فهي سنة فقط، ولولا ما في حديث طارق بن شهاب "أى المذكور في الباب" من تقييد الوجوب على كل مسلم بكونه في جماعة، ومن عدم إقامته لها ﷺ في زمنه في غير جماعة لكان فعلها فرادى مجزئاً كغيرها من الصلوات. ومن تأمل فيما وقع في هذه العبادة الفاضلة التي افترضها الله تعالى عليهم في الأسبوع وجعلها شعاراً من شعائر الإسلام وهي صلاة الجمعة من الأقوال الساقطة قضى من ذلك العجب، فقايل يقول الخطبة كركعتين، وإن من فاتته لم تصح جمعته، وكأنه لم يبلغه ما ورد عن رسول الله ﷺ من طرق متعددة يقوى بعضها بعضاً ويشدّ

بعضها عضد بعض أن من فاتته ركعة من ركعتي الجمعة فليضف إليها أخرى وقد تمت
صلاته. ولا بلغه غير هذا الحديث من الأدلة، وقائل يقول: لا تتعقد الجمعة إلا بثلاثة
مع الإمام، وقائل يقول: بأربعة، وقائل يقول: بسبعة، وقائل يقول: بتسعة، وقائل
يقول: باثني عشر، وقائل يقول: بعشرين، وقائل يقول: بثلاثين، وقائل يقول: لا تتعقد
إلا بأربعين، وقائل يقول: بخمسين، وقائل يقول: لا تتعقد إلا بسبعين، وقائل يقول:
لا تتعقد إلا فيما بين ذلك، وقائل يقول: بجمع كثير من غير تقييد، وقائل يقول: إن
الجمعة لا تصح إلا في مصر جامع وحده بعضهم بأن يكون الساكنون فيه كذا وكذا
من آلاف، وآخر قال: أن يكون فيه جامع وحمام وآخر قال: أن يكون فيه كذا وكذا
وآخر، قال: إنها لا تجب إلا مع الإمام الأعظم، فإن لم يوجد أو كان مختل العدالة
بوجه من الوجوه لم تجب الجمعة، ولم تشرع، ونحو هذه الأقوال التي ليس عليها إثارة
من علم، ولا يوجد في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله ﷺ حرف واحد يدل على ما
ادعوه من كون هذه الأمور المذكورة شروطاً لصحة الجمعة، أو فرضاً من فرائضها أو
ركناً من أركانها، فيالله العجب مما يفعل الراي بأهله ومن الأقوال التي هي عن
الشرعية المطهرة بمعزل. يعرف هذا كل عارف بالكتاب والسنة وكل متصف بصفة
الإنصاف وكل من ثبت قدمه ولم يتزلزل عن طريق الحق بالليل والنهار، ومن جاء
بالغلط فغلطه رد عليه مضروب به في وجهه والحكم بين العباد هو كتاب الله تعالى
وسنة رسوله ﷺ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ النساء/ ٥٩، ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ
بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ النور/ ٥١، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا
شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾
النساء/ ٦٥. فهذه الآيات ونحوها تدل بأبلغ دلالة وتفيد أعظم فائدة أن المرجع مع

الاختلاف إلى حكم الله تعالى ورسوله ﷺ وحكم الله تعالى هو كتابه، وحكم رسوله ﷺ بعد أن قبضه الله تعالى هو سنته ليس غير ذلك، ولم يجعل الله تعالى لأحد من العباد وإن بلغ في العلم أعلى مبلغ وجمع منه مالا يجمع غيره أن يقول في هذه الشريعة بشيء لا دليل عليه من كتاب ولا سنة. والمجتهد وإن جاءت الرخصة له بالعمل برأيه عند عدم الدليل فلا رخصة لغيره أن يأخذ بذلك الرأي كأنما من كان، وإني كما علم الله لا أزال أكثر التعجب من وقوع مثل هذا للمصنفين، وتصديره في كتب الهداية وأمر العوام والمقصرين باعتقاده والعمل به، وهو على شفا جرف هار. ولم يختص هذا بمذهب من المذاهب ولا بقطر من الأقطار ولا بعصر من العصور، بل تبع فيه الآخر الأول كأنه أخذه من أم الكتاب، وهو حديث خرافة، وقد كثرت التعيينات في هذه العبادة، كما سبقت الإشارة إليها بلا برهان ولا قرآن ولا شرع. ببعض تصرف. قوله: (عبد مملوك) هو وما بعده مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، ويجوز فيها النصب على البدلية من أربعة. وظاهره أن الجمعة لا تجب على العبد مطلقاً، ولو كان مدبراً أو مكاتباً أو معتقاً لأجل. وإلى ذلك ذهب المالكية والشافعية وأحمد وعطاء والشعبي وعمر بن عبد العزيز والثوري وأبو ثور وأهل الكوفة. وقال داود: تجب عليه مطلقاً. وهي رواية عن أحمد لدخوله في عموم الخطاب في الآية "وفيه نظر" فإن الآية مجملة والحديث مبين وقد بين أن العبد لا تجب عليه الجمعة. وقال النووي: قال بعض العلماء: تجب الجمعة على العبد فإن منعه السيد فله التخلف. وفيه أن الحديث يرده. (وعن الحسن) وقتادة والأوزاعي وجوبها على عبد يؤدي الضريبة، أما من بعضه حرّ وبعضه رقيق، فلا جمعة عليه على الصحيح، وبه قال الجمهور. قال النووي: وسواء أكان الزمن مقسوماً بينه وبين سيده أم لا وحكى الخراسانيون عن جماعة أنه إن كان بينه وبين سيده قسمة وصادف يوم الجمعة

نوبته لزمته. وهو ضعيف. لأن له حكم العبد في معظم الأحكام ولا تعتقد به الجمعة باتفاق. ولا دليل على هذه التفرقة. والراجح القول بعدم وجوبها على العبد مطلقاً، والحكمة في ذلك ما في حضوره الجمعة من تعطيل كثير من أعمال سيده، فإن أذن له السيد في حضورها حضر وصحت منه. قوله: (أو امرأة) عدم وجوب الجمعة على النساء متفق عليه. ويستحب للعجائز حضورها بخلاف الشابة "والحكمة" في ذلك أنها مشغولة بأعمال زوجها. قوله: (أو صبي؟) فيه دلالة على عدم وجوب الجمعة على الصبي وهو مجمع عليه أيضاً. قوله: (أو مريض؟) أى بحيث لا يقدر على الإتيان لها أصلاً أو يقدر بمشقة ظاهرة، وذلك لأنه عاجز عن الحضور إليها أو يحصل له الحرج والمشقة إذا حضرها. ويلحق بالمريض الشيخ الكبير عند أبي حنيفة والمالكية. وقال: أبو يوسف ومحمد وأحمد والشافعية إن وجد مريضاً مملوكاً أو بأجرة أو إعاره وجبت عليه وإلا فلا. ويستثنى أيضاً المسافر كما صرح به في رواية البيهقي والدارقطني عن جابر أنه عليه السلام قال: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريض أو مسافر أو امرأة أو صبي أو مملوك، فمن استغنى ببله أو تجارة استغنى الله عنه والله غنى حميد، وفي إسناده ابن هبيرة، وفيه مقال. وفي رواية الطبراني عن ابن عمر ليس على مسافر جمعة. وإلى ذلك ذهب الشافعية وقالوا: لا فرق بين كون السفر طويلاً أو قصيراً. (وقالت الحنابلة) والحنفية: لا تجب على المسافر سفر قصر. وقالت المالكية: لا تجب على مسافر إذا كان خارجاً عن البلد بأكثر من فرسخ، ولا يشترط أن يكون سفر قصر. "والحكمة" في عدم وجوبها على المسافر أنه لو حضرها يتخلف عن القافلة فيلحقه الحرج والوقوع في التهلكة. واختلف في الأعمى، فقال أبو حنيفة والإمام يحيى: لا تجب على الأعمى مطلقاً. ويرد عليهما حديث ابن أم مكتوم المتقدم في باب التشديد في ترك الجماعة. وقالت المالكية: والشافعية والحنابلة

وأبو يوسف ومحمد وداود تجب عليه إن أمكنه الوصول بنفسه أو بقائد ويدل لهم ما تقدم للمصنف في الباب المذكور عن ابن أم مكتوم قال: يا رسول الله إني رجل ضريب البصر شاسع الدار ولى قائد لا يلائمني فهل لى رخصة أن أصلى فى بيتى. قال: هل تسمع النداء ؟ قال: نعم. قال: لا أجد لك رخصة. وهذا فى الجماعة فى الجمعة الأولى.

﴿ باب الجمعة فى القرى ﴾

أى فى بيان حكم صلاة الجمعة فى القرى وهى جمع قرية على غير قياس.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ إِنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ جُمُعَةِ جُمِعَتْ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ لَجُمُعَةٍ جُمِعَتْ بِجَوَاثِي قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى الْبَحْرَيْنِ قَالَ عُثْمَانُ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى عَبْدِ الْقَيْسِ .

○ معنى الحديث: قوله: (بالمدينة) ووقع فى رواية المعافى بمكة وهو خطأ. قوله: (جمعت بجواثى ... إلخ) بضم الجيم وواو مخففة وقد تبدل همزة مقصورة وقد تمدّ والبحرين اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان. قوله: (قال عثمان: إلخ) أى قال عثمان بن أبى شيبة فى روايته جواثى قرية من قرى عبد القيس، وقال فى معجم البلدان : هو حصن بالبحرين لعبد القيس، وأشار المصنف بهذا إلى الفرق بين لفظ عثمان بن أبى شيبة ومحمد بن عبد الله المخرمى فإن لفظ المخرمى نسبة إلى المملكة، ولفظ عثمان نسبة إلى القبيلة، فإن عبد القيس علم لقبيلة كانوا ينزلون بالبحرين. والقرية كل مكان اتصلت به الأبنية سواء كانت من أحجار أم أخشاب أم طين أم غيرها، واتخذت قراراً لا يظعنون عنها صيفاً ولا شتاء إلا حاجة وتطلق على البلدة الصغيرة، وقد تطلق على المدن. وفى هذا دلالة على

صحة إقامة الجمعة في القرى. (وقد اختلف) في الموضع الذى تقام فيه الجمعة، فذهب
 الشافعية والحنابلة إلى أنها تقام في كل قرية فيها أربعون رجلاً أحراراً بالغين عقلاء
 مقيمين بها لا ينتقلون عنها إلا لحاجة سواء أكان بناء تلك القرية من حجر أم
 خشب أم قصب أم طين أم غيرها بشرط أن تكون أبنتها مجتمعة عرفاً. وقالت المالكية:
 تقام في المصر والقرية، أما المصر فلا خلاف فيه، وكذا القرية إن كانت بيوتها متصلة
 وطرقها في وسطها، وفيها سوق ومسجد يجمع فيه للصلوات كان لهم وال أم لا.
 واستدلوا بحديث الباب لكن لا دلالة فيه على هذا كله. وقالت الحنفية: لا تقام إلا في
 المصر. واختلفوا في المراد بها، فقال أبو حنيفة: هي كل بلدة فيها سكك وأسواق
 ولها توابع ووال ينصف المظلوم، وعالم يرجع إليه وهو الأصح عندهم، واختار الكرخي
 وأبو يوسف أن المصر كل موضع له أمير وقاضي ينفذ الأحكام، ويقيم الحدود.
 واستدلوا على اشتراط المصر بما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن علي مرفوعاً لا
 جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع، قال في النيل: وقد ضعف أحمد رفعه وصحح ابن
 حزم وقفه وللإجتهاد فيه مسرح فلا ينتهض للاحتجاج به. وقد روى ابن أبي شيبة
 وصححه ابن خزيمة عن عمر أنه كتب إلى أهل البحرين أن جمعوا حيث ما كنتم،
 وهذا يشمل المدن والقرى. وروى البيهقي عن الليث بن سعد أن أهل مصر وسواحلها
 كانوا يجمعون على عهد عمر وعثمان بأمرهما، وفيهما رجال من الصحابة. وأخرج
 عبد الرزاق عن ابن عمر بإسناد صحيح أنه كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة
 يجمعون فلا يعتب عليهم. وذكر ابن المنذر عن ابن عمر أيضاً أنه كان يرى أهل
 المناهل والمياه أنهم يجمعون. ويؤيد عدم اشتراط المصر حديث طارق بن شهاب
 المتقدم فإنه لم يقيد فيه الوجوب بذلك. وكذا حديث الباب فإن القرية في الأصل
 هي البلدة الصغيرة. وكذا ما رواه الدارقطني من حديث أم عبد الله الدوسية، وإن

كان فيه مقال قالت : قال رسول الله ﷺ : الجمعة واجبة على أهل كل قرية وإن لم يكونوا إلا ثلاثة ورابعهم إمامهم. ويؤيد ذلك ما رواه ابن سعد وأهل السير أنه ﷺ صلى الجمعة في بطن الوادى. كلام النيل ببعض تصرف. واختلف الفقهاء أيضاً في اشتراط المسجد لصلاة الجمعة. فذهب الهادى إلى اشتراطه، وقال: لأن الجمعة لم تقم إلا فيه. وبه قالت المالكية، وقالوا يشترط فيه أن يكون مبنياً بناء معتاداً لأهل البلد، وأن يكون متحداً، فلو تعدد فالجمعة للعتيق وهو الذى أقيمت فيه الجمعة أولاً، وإن تأخر بناؤه ما لم يهجر العتيق أو يكون التعدد لحاجة أو يحكم حاكم بصحتها في الجديد وإلا صحت، ومن الحاجة المبيحة للتعدد ضيق العتيق عمن يحضر لصلاة الجمعة ولو كان حضوره مندوباً كالنساء والصبيان والعبيد، ومنها وجود عداوة بين أهل البلد، ويشترط في المسجد أن يكون داخل البلد، وقال ابن ناجي: يصح أن يكون خارجاً عنها بحيث ينعكس عليه دخان البلد، فالجمعة فيه صحيحة. وقال: أبو حنيفة والشافعي وأحمد والمؤيد بالله وغيرهم المسجد غير شرط في صحة الجمعة لأن الدليل المثبت لوجوب الجمعة ساكت عن اشتراطه، فتجوز في مسجد البلد وفي أبنيتها وفي الفضاء التابع لها إذا كان لا تقصر فيه الصلاة. قال في البحر: وهذا القول قوى إن صحت صلاته ﷺ في بطن الوادى. وقد روى صلاته ﷺ في بطن الوادى ابن سعد وأهل السير. ولو سلم عدم صحة ذلك لا يدل فعلها في المسجد على اشتراطه وتقدم أيضاً في عبارة الروضة الندية ما يفيد أن اشتراط المسجد والقرية وغيرهما مما ذكر لا دليل عليه من الكتاب ولا من السنة بل هي كغيرها من الصلوات. (قال ابن رشد) في بداية المجتهد : سبب اختلافهم في هذا الباب هو الاحتمال المتطرق إلى الأحوال الراجعة التي اقترنت بهذه الصلاة عند فعله ﷺ إياها هل هي شرط في صحتها أم وجوبها، أم ليست بشرط، وذلك أنه ﷺ لم يصلها إلا في جماعة، ومصر ومسجد جامع ، فمن

رأى أن اقتران هذه الأشياء بصلاته مما يوجب كونها شرطاً في صلاة الجمعة اشتراطها ومن رأى بعضها دون بعض اشترط ذلك البعض دون غيره كاشتراط مالك المسجد وتركه اشتراط المصر والسلطان، ومن هذا الموضع اختلفوا في مسائل كثيرة من هذا الباب مثل اختلافهم هل تقام جمعتان في مصر واحد أو لا تقام. "إلى أن قال" وهذا كله لعله تعمق في هذا الباب ودين الله يسر، ولقائل أن يقول إن هذه لو كانت شروطاً في صحة الصلاة لما جاز أن يسكت عنها ﷺ ولا يترك بيانها لقوله تعالى : ﴿لَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ﴾ النحل/٤٤، ولقوله تعالى : ﴿لَتَبَيَّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ النحل/٦٤.

● عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ وَكَانَ قَائِدَ أَبِيهِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ بَصْرُهُ عَنْ أَبِيهِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَرَحَّمَ لِأَسْعَدَ بْنِ زُرَّارَةَ فَقُلْتُ لَهُ إِذَا سَمِعْتَ النَّدَاءَ تَرَحَّمْتَ لِأَسْعَدَ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ لَأَنْهُ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ بَنِي فِي هَزْمِ النَّبِيِّ مِنْ حَرَّةِ بَنِي بَيَاضَةَ فِي نَقِيعٍ يُقَالُ لَهُ نَقِيعُ الْخَضَمَاتِ قُلْتُ: كَمْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ أَرْبَعُونَ.

○ معنى الحديث: قوله: (ترحم لأسعد بن زرارة) يعنى دعا له بالرحمة. وفي رواية ابن ماجه فكنت إذا خرجت به إلى الجمعة فسمع الأذان استغفر لأبي أمامة أسعد بن زرارة ودعا له. و (أسعد بن زرارة) بن عدى بن عبيد النجاري الأنصارى أبى أمامة الخزرجى قديم الإسلام قال الواقدى : خرج أسعد بن زرارة وذكوان بن عبد القيس إلى مكة يتنافران إلى عتبة بن ربيعة، فسمعا رسول الله ﷺ فاتياه فعرض عليهما الإسلام وتلا عليهما القرآن فأسلما ولم يقربا عتبة، ورجعا إلى المدينة فكانا أول من

قدم بالإسلام إلى المدينة، وشهد العقبتين ويقال أنه أول من بايع ليلة العقبة، وأول من مات من الصحابة بعد الهجرة، وأول ميت صلى عليه النبي ﷺ وأول من دفن بالقيع. قوله: (فقلت له : إذا سمعت النداء... إلخ) هو على تقدير الاستفهام فكأنه قال مالك : إذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زرارة، فقال: أترحم عليه لأنه أول من أقام الجمعة بنا جهة المدينة. وهزم النبي موضع من حرّة بنى بياضة. وأصل الهزم المنخفض من الأرض، والنبي أبو حى باليمن واسمه عمرو بن مالك. وحرّة بنى بياضة قرية على ميل من المدينة. وبنو بياضة بطن من الأنصار. قوله: (نقيع الخضومات) النقيع بطن من الأرض يستقع فيه الماء مدة فإذا غار في الأرض أنبت الكأ. والخضومات بفتح الحاء وكسر الصاد المعجمتين وقيل بفتحهما موضع بناوحي المدينة قاله في النهاية. والمعنى أن أسعد بن زرارة أول من صلى بهم الجمعة بهزم النبي الذي هو موضع من قرية بنى بياضة الكائنة في نقيع الخضومات. قوله: (قال أربعون) استدل به من قال إن الجمعة لا تنعقد إلا بأربعين رجلاً. وتقدم أنه لا يصلح للاستدلال به لأنها واقعة عين.

أخرج الحديث ابن حبان والبيهقي والدارقطني والحاكم وكذا ابن ماجه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك.

﴿ باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ﴾

أى أيجزئ العيد عن الجمعة أم لا ؟ .

● عَنْ إِبَاسِ بْنِ أَبِي رَمْلَةَ الشَّامِيِّ قَالَ شَهِدْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَهُوَ يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ قَالَ أَشَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَكَيْفَ صَنَعْتَ؟ قَالَ: صَلَّى الْعِيدَ ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ فَقَالَ: مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ.

○ معنى الحديث: قوله: (أشهدت مع رسول الله ﷺ عيدين ... إلخ) بهمزة الاستفهام، وفي بعض النسخ هل شهدت وهي رواية ابن ماجه. وفي بعضها شهدت بإسقاط أداة الاستفهام وهي مقدرة فيها، والمراد بالعيدين الجمعة والعيد، وأطلق على الجمعة عيدًا لما وراءه البيهقي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال في جمعة من الجمع: معاشر المسلمين هذا يوم جعله الله ﷻ لكم عيدًا فاغتسلوا وعليكم بالسواك ولأنها تعود في كل شهر مرّات. قوله: (ثم رخص في الجمعة ... إلخ) أى أجاز ترك صلاة الجمعة فقال: من أراد صلاة الجمعة ممن حضر العيد فليصلها ومن لا فلا.

أخرجه أحمد وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه.

● عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا ابْنُ الزُّبَيْرِ فِي يَوْمِ عِيدٍ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ أَوَّلِ النَّهَارِ ثُمَّ رُحْنَا إِلَى الْجُمُعَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْنَا فَصَلَّيْنَا وَخَدَّائَا وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِالطَّائِفِ فَلَمَّا قَدِمَ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: أَصَابَ السُّنَّةَ.

○ معنى الحديث: قوله: (صلى بنا ابن الزبير ... إلخ) أى صلى بنا عبد الله بن الزبير صلاة العيد فى يوم جمعة أول النهار ثم لم يخرج إلى صلاة الجمعة، فصلينا وحدانا يعنى صلوا الظهر منفردين لا الجمعة لأنها لا تصح إلا فى جماعة كما تقدم فى باب الجمعة للمملوك والمرأة فى قوله ﷺ الجمعة حق واجب على كل مسلم فى جماعة. ولما حكاه النووى من الإجماع على أنها لا تصح إلا فى جماعة. ويحتمل أنهم صلوا الجمعة فرادى فىكون دليلاً لما حكى عن بعضهم من أن الجمعة تصح فرادى كبقية الصلوات. والأول أقرب إلى الصواب. قوله: (أصاب السنة) أى أصاب الطريقة الثابتة عنه ﷺ.

أخرجه النسائى والحاكم عن وهب بن كيسان.

● قَالَ عَطَاءٌ: اجْتَمَعَ يَوْمَ جُمُعَةٍ وَيَوْمَ فِطْرِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ: عِيدَانِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَجَمَعَهُمَا جَمِيعًا فَصَلَاهُمَا رَكَعَتَيْنِ بُكْرَةً لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِمَا حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ.

○ معنى الحديث: قوله: (فجمعهما جميعاً ... إلخ) بتشديد الميم والمراد أنه صلى ركعتين أول النهار فى جماعة قصد بهما العيد والجمعة، ولم يعد إلى صلاة الجمعة بعد الزوال. (وظاهر هذا) وما قبله أن عبد الله بن الزبير صلى العيد واكتفى بها عن الجمعة وهو الموافق للحديث السابق. وقال الخطابى: صنع ابن الزبير لا يجوز أن يحمل إلا على رأى من يدعى تقديم صلاة الجمعة قبل الزوال، وقد روى ذلك عن ابن مسعود، فعلى هذا يشبه أن يكون ابن الزبير صلى ركعتين على أنهما جمعة، وجعل العيد فى معنى التبع لها. لكنه غير مسلم قال: العيني قول الصحابة: ثم رحنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وحدانا ينافى تأويل الخطابى من

قوله يشبه أن يكون إلخ لأنهم لو لم يتحققوا أن النبي ﷺ صلاها عيدًا لما راحوا إلى الجمعة بعدها، ولم يصلوا الظهر بعدها وحدانا. وأيضًا حديث زيد بن أرقم يؤيد ما قلنا لأن قضية ابن الزبير مثل قضية النبي ﷺ بعينها وذكر زيد فيها صلى العيد ثم رخص في الجمعة. وأيضًا قول ابن عباس : أصاب السنة أراد بها هذه. (وما قاله) العيني هو الظاهر، ولا يعكر عليه تقديم ابن الزبير الخطبة على الصلاة كما في رواية النسائي عن وهب بن كيسان قال: اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير فأخر الخروج حتى تعالى النهار ثم خرج فخطب فأطال الخطبة ثم نزل فصلى ولم يصل للناس يومئذ الجمعة. لأنه وقع تقديم خطبة العيد على الصلاة من جماعة منهم ابن الزبير وقد قدمها عمر بن الخطاب كما جاء في رواية الحاكم عن وهب بن كيسان قال: شهدت ابن الزبير بمكة وهو أمير فوافق يوم فطر أو أضحى يوم الجمعة فأخر الخروج حتى ارتفع النهار فخرج وصعد المنبر فخطب وأطال الخطبة ثم صلى ركعتين ولم يصل الجمعة فعاتبه عليه ناس من بني أمية بن عبد شمس فبلغ ذلك ابن عباس فقال: أصاب ابن الزبير السنة فبلغ ابن الزبير فقال: رأيت عمر بن الخطاب إذا اجتمع عيدان صنع مثل هذا.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ وَإِنَّا مُجْمِعُونَ قَالَ عُمَرُ عَنْ شُعْبَةَ.

والحديث أخرجه أيضًا: الحاكم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (فمن شاء أجزأه ... إلخ) أى فمن أراد أن يكتفى بصلاة العيد عن صلاة الجمعة أجزأه ذلك. (وفيه دلالة) على جواز ترك الجمعة لمن صلى العيد مع الإمام اكتفاء بصلاة العيد. (واختلف في هذا) فقالت الحنابلة : تسقط الجمعة عن حضر العيد مع الإمام إلا الإمام فلا تسقط عنه لقوله ﷺ : وإنا

مجمعون. (وقال الهادي) والناصر تسقط الجمعة عمن حضر العيد إلا الإمام وثلاثة معه فتجب عليهم. واستدلوا بقوله: وإنا مجمعون. لكن قوله ﷺ : وإنا مجمعون إخبار منه ﷺ وهو لا يكفي بمجرد الدلالة لأن مجرد الإخبار لا يصلح دليلاً على الوجوب. قال في النيل: يدل على عدم الوجوب وأن الترخيص عام لكل أحد ترك ابن الزبير للجمعة وهو الإمام إذ ذاك وقول ابن عباس أصاب السنة وعدم الإنكار عليه من أحد من الصحابة. وقال: في الروضة الندية الظاهر أن الرخصة عامة للإمام وسائر الناس كما يدل على ذلك ما ورد من الأدلة. أما قوله ﷺ : وإنا مجمعون فغاية ما فيه أنه أخبرهم بأنه سيأخذ بالعزيمة، وأخذه بها لا يدل على أن لا رخصة في حقه، وحق من تقوم بهم الجمعة، وقد تركها ابن الزبير في أيام خلافته ولم ينكر عليه الصحابة ذلك. (وللمالكية) في هذا روايتان. فروى مطرف وابن وهب وابن الماجشون عن مالك الاكتفاء بالعيد عن الجمعة لما رواه الشافعي في الأم عن عثمان أنه قال: اجتمع في يومكم عيدان فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينتظرها، ومن أحب أن يرجع فقد أذنت له. ووجه الدلالة في هذا أن عثمان خطب بذلك في جمع من الصحابة، ولم ينكروا عليه فهو إجماع منهم على جواز ذلك. وروى ابن القاسم عن مالك أنه لابد من الجمعة، وهو مشهور المذهب، وقول أبي حنيفة. والحديث حجة عليهم. (وقالت) الشافعية تجب الجمعة على أهل البلد، ولا يجزئهم العيد عنها واختلفوا في أهل القرى الذين يسمعون نداء الجمعة. ومشهور المذهب أن الجمعة تسقط عنهم ويصلون الظهر لرواية عثمان المتقدمة. وبهذا قال عثمان وعمر بن عبد العزيز. وقال: عطاء إذا صلوا العيد لم تجب عليهم جمعة ولا ظهر لا على أهل البلد ولا على أهل القرى. قال: ابن المنذر وروينا نحوه عن علي. قوله: (قال عمر عن شعبة) أي قال عمر بن حفص أحد شيوخ المصنف في روايته عن شعبة بالنعنة

بخلاف محمد بن المصفي فإنه قال في روايته حدثنا شعبة.

﴿ باب ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ﴾

● عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَنْزِيلَ السَّجْدَةِ وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ.

والحديث أخرجه أيضًا: ابن ماجه والترمذى والبيهقى والطبرانى.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ... إلخ) فيه دلالة على مشروعية قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة. وظهره أنه ﷺ كان يواظب على قراءتهما في هذا اليوم كما يشعر به لفظ كان وتؤيده رواية الطبرانى عن ابن مسعود أنه ﷺ كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ألم تنزيل السجدة، وهل أتى على الإنسان يديم ذلك قال في مجمع الزوائد رجاله موثقون. وظهره أيضًا أنه كان يقرأ السورتين. ولو أراد أن يقرأ آية أو آيتين فيهما سجدة لغرض السجود فقط لم أر فيه كلامًا لأصحابنا وفي قراءته خلاف للسلف. وأفتى الشيخ ابن عبد السلام بالنع من ذلك وبطلان الصلاة به وروى ابن أبى شيبة عن أبى العالية والشعمى كراهة اختصار السجود زاد الشعمى وكانوا يكرهون إذا أتوا على السجدة أن يجاوزوها حتى يسجدوا. وكره اختصار السجدة ابن سيرين. وعن إبراهيم النخعى أنهم كانوا يكرهون أن تختصر السجدة. وعن الحسن أنه كره ذلك. وروى عن سعيد بن المسيب وشهر بن حوشب أن اختصار السجود مما أحدث الناس وهو أن يجمع الآيات التى فيها السجود فيقرأها ويسجد فيها. وقيل الاختصار أن يقرأ القرآن إلا آيات (٢٢٣)

السجود فيحذفها وكلاهما مكروه لأنه لم يرد عن السلف.

ومن كان يقرؤهما في صبح يوم الجمعة من الصحابة ابن عباس وعمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمر وابن الزبير، ومن التابعين إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وبه قال الشافعي وأحمد، وقالوا إن قراءتهما في فجر يوم الجمعة سنة، إلا أن الخنابلة قالوا: تكره المداومة عليهما.

وذهبت الحنفية إلى استحباب قراءتهما إذا قصد بذلك اتباع السنة، أما إذا قرأ شيئاً من القرآن على وجه التعيين فمكروه لما فيه من هجران الباقي وإيهام التفضيل، وذهبت المالكية إلى كراهة تعمد قراءة سورة فيها سجدة في الفريضة، وهو رواية أبو القاسم عن مالك.

وروى أشهب عنه جواز قراءة السورة التي فيها السجدة إذا كان وراء الإمام عدد قليل لا يخاف أن يخلط عليهم، وفصل ابن حبيب؛ فقال: يجوز قراءة السورة التي فيها السجدة في الصلاة الجهرية دون السرية لأمن التخليط في الجهرية، وقال ابن بشر: الصحيح: الجواز لمداومته ﷺ على ألم السجدة، وعلى ذلك كان يواظب الخيار من أشياخي وأشياخهم، وهذا هو ظاهر الأحاديث، ولا وجه للكرهية مطلقاً أو في الصلاة السرية، وليس في الحديث أنه ﷺ كان يسجد حين يقرأ هذه السورة في صبح يوم الجمعة.

قال في الفتح: لم أر في شيء من الطرق التصريح بأنه ﷺ سجد لما قرأ سورة ألم السجدة في هذا المحل، إلا في كتاب الشريعة لابن أبي داود من طريق أخرى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: غدوت على النبي ﷺ يوم الجمعة في صلاة الفجر فقرأ سورة فيها سجدة، فسجد "الحديث". وفي إسناده من ينظر في حاله. وللطبراني

في الصغير من حديث عليّ أن النبي ﷺ سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة لكن في إسناده ضعف.

والحكمة في قراءته ﷺ هاتين السورتين في هذا الوقت أنهما تضمنتا ما كان وما يكون في يومها فإنهما اشتملتا على خلق آدم وعلى ذكر المعاد وحشر العباد، وذلك يكون يوم الجمعة، فكان في قراءتهما في هذا اليوم تذكير للأمة بما كان فيه وما يكون فتكون السجدة جاءت تبعاً وليست مقصودة.

قال في الهدى: كان ﷺ يقرأ يوم الجمعة بسورتي ألم تنزيل السجدة، وهل أتى على الإنسان، ويظن كثير ممن لا علم عنده أن المراد تخصيص هذه الصلاة بسجدة زائدة ويسمونها سجدة الجمعة، وإذا لم يقرأ أحدهم هذه السورة استحب قراءة سورة أخرى فيها سجدة، ولهذا كره من كره من الأئمة المداومة على قراءة هذه السورة في فجر الجمعة دفعاً لتوهم الجاهلين.

﴿باب اللبس للجمعة﴾

أى: في بيان ما ينبغي أن يتجمل به الإنسان من اللباس لصلاة الجمعة، واللبس بضم اللام مصدر لبس بكسر الموحدة من باب تعب.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةً سِيْرَاءَ يَغْنَى ثُبَاغٌ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبِسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا حُلَّةٌ فَأَعْطَى عُمَرَ حُلَّةً

فَقَالَ عُمَرُ: كَسَوْتَنِيهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةٍ عَطَّارِدَ مَا قُلْتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا فَكَسَاَهَا عُمَرُ أَخَا لَهُ مُشْرِكًا بِمَكَّةَ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والنسائى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (حلة سراء) الحلة: برود اليمن، ولا تكون حلة إلا إذا كانت ثوبين من جنس واحد، أحدهما رداء والآخر إزار أو ثوب له بطانة، وقيل: الحلة برد أو غيره، السراء بكسر السين المهملة وفتح المثناة التحتية والمد صفة للحلة وهى نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور، ويحتمل أن تكون سراء مجرورة بإضافة الحلة إليها، وعليه: فتكون الحلة جميعها من الحرير لا أنسها مخلوطة به.

قوله: (لو اشتريت هذه... إلخ) أى لكان حسنًا، فجواب لو محذوف، ويحتمل أن تكون لو للتمنى فلا تحتاج إلى جواب، وفى رواية البخارى: لو ابتعتها فلبستها للوفد إذا أتوك وللجمعة، وفى رواية النسائى عن ابن إسحاق، فتجمل بها لوفد العرب إذا أتوك، وإذا خطبت الناس فى يوم عيد أو غيره، وخص العرب لأنهم كانوا إذ ذاك الوفود فى الغالب، لأن مكة لما فتحت بادر العرب بإسلامهم فكانت كل قبيلة ترسل كبراءها ليسلموا ويتعلموا ويرجعوا إلى قومهم فيعلموهم.

قوله: (من لا خلاق له) يعنى: لا نصيب له من الخير، وقيل: لا حظ له فى الحرير فى الآخرة، كما تؤيده رواية البخارى عن عمر مرفوعًا: "لا يلبس الحرير إلا من ليس له فى الآخرة منه شيء". قوله: (ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حلل) أى من نوع تلك الحلة، وفى رواية النسائى فجاء رسول الله ﷺ مثلها، وفى رواية البخارى عن جرير بن حازم: فلما كان بعد ذلك أتى رسول الله ﷺ بحلل سراء، فبعث إلى عمر

بجدة، وبعث إلى أسامة بن زيد بجدة، وأعطى عليًا حلة.

قوله: (وقد قلت في حلة عطاردة ما قلت) يعني به قوله ﷺ: إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة، وفي رواية جرير ابن حازم عند البخاري: فجاء عمر بجملته يحملها، فقال: بعثت إلى بهذه؟ وقد قلت بالأمس ما قلت في حلة عطاردة؟ وحلة عطاردة هي التي جاء بها عمر إليه ﷺ كما في رواية الطبراني عن حفصة بنت عمر أن عطاردة جاء بثوب من ديباج كساه إياه كسرى، فقال عمر: ألا أشتريه لك يا رسول الله؟ وعطاردة هو ابن حاجب بن زرارة بن عدس، كان من وفد بني تميم أصحاب الحجرات، قد أسلم وحسن إسلامه، واستعمله ﷺ على صدقات قومه.

قوله: (إني لم أكسها لتلبسها... إلخ) يعني: لم أرسلها لك لتلبسها، بل لتبيعها كما في رواية البخاري، وفيها: فقال: إنما بعثت بها إليك لتبيعها وتصيب حاجتك، وفي رواية له: لتصيب بها مالا، وفي رواية للبخاري عن ابن عمر: فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم، واسمه عثمان بن حكيم، وكان أخاه لأمه كما في رواية النسائي، وصحيح أبي عوانة، وفيها: فكساها أخا له من أمه من أهل مكة مشركًا، وقيل: كان أخاه من الرضاع، وأما زيد بن الخطاب أخو عمر فإنه أسلم قبل عمر.

ولا يقال: كيف أعطى عمر لأخيه الحلة ورضى له ما لا يرضاه لنفسه، لجواز أن يكون عمر يرى أن الكافر غير مخاطب بفروع الشريعة، أخذًا بظاهر قوله ﷺ: إنما يلبس هذه من لا خلاق له، والكافر لا خلاق له، أو لجواز أن يكون أرسلها له ليبيعها أو يكسيها امرأته.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز بيع الحرير لأنه ﷺ علم أن الرجل

يبع الحلة ولم ينكر عليه البيع، وعلى حرمة لبس الحرير للرجال، وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة منها: ما رواه النسائي وسيأتي للمصنف في كتاب اللباس عن علي رضي الله تعالى عنه، قال: رأيت رسول الله ﷺ أخذ حريراً فجعله في يمينه وذهباً فجعله في شماله، ثم قال: إن هذين حرام على ذكور أمتي.

ومنها: ما رواه أحمد ورواته ثقات عن أبي أمامة رضي الله تعالى عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس حريراً ولا ذهباً. ومنها: ما رواه النسائي وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال: صحيح الإسناد عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أن نبي الله ﷺ قال: من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه.

ومنها: ما رواه البخاري عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال: نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه. ومنها: ما رواه الإمام أحمد من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا يرجو أن يلبسه في الآخرة قال الحسن: فما بال أقوام يبلغهم هذا عن نبيهم فيجعلون حريراً في ثيابهم ويوتقون.

ومنها: ما رواه الإمام أحمد والطبراني عن جويرية قالت: قال رسول الله ﷺ: "من لبس ثوب حرير في الدنيا ألبسه الله ﷻ يوماً أو ثوباً من النار يوم القيامة"، وفي رواية: من لبس ثوب حرير في الدنيا ألبسه الله ﷻ يوم القيامة ثوب مذلة من النار أو ثوباً من النار، ومنها ما رواه البزار بإسناد حسن عن أنس رضي الله تعالى عنه: أن رسول الله ﷺ قال: قال الله ﷻ: من ترك الخمر — وهو يقدر عليه — لأسقنيه منه

في حظيرة القدس، ومن ترك الحرير — وهو يقدر عليه — لأكسونه إياه في حظيرة القدس.

ومنها: ما رواه النسائي والحاكم وقال: صحيح على شرطهما عن عقبة بن عامر رضى الله تعالى عنه: أن رسول الله ﷺ كان يمنع أهل الحلبة والحرير، ويقول: إن كنتم تحبون حلية الجنة فلا تلبسونها في الدنيا، وسيأتى تمام الكلام عليه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى، ودل الحديث أيضًا على جواز تملك الإنسان ما لا يجوز له لبسه، لأنه ﷺ أعطى عمر حلة وهو لا يجوز له لبسها، وعلى جواز إهداء المسلم للكافر لأن الغالب أنه ﷺ علم بإهداء عمر الحلة لأخيه المشرك.

● عن يحيى بن حبان أن رسول الله ﷺ قالَ مَا عَلَى أَحَدِكُمْ أَنْ وَجَدَ أَوْ مَا عَلَى أَحَدِكُمْ أَنْ وَجَدْتُمْ أَنْ يَتَّخِذَ ثَوْبَيْنِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ سِوَى ثَوْبَيْ مِهْنَتِهِ. والحديث أخرجه البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (ما على أحدكم إن وجد أو ما على... إلخ) أى: ليس على أحد منكم حرج في أن يتخذ ثوبين حنين ليوم الجمعة يلبسهما فيه زيادة على ثوبي مهنته إن وجد سعة لذلك، والغرض منه إباحة اتخاذ ثوبين لصلاة الجمعة، ومثلها الأعياد لمن قدر على ذلك، هذا على أن ما نافية بمعنى ليس، واسمها محذوف، والجار والمجرور خبرها، وقوله: إن وجد معترض بين الاسم ومتعلقه. وهو قوله أن يتخذ.

ويجوز أن يكون قوله: على أحدكم متعلقًا بالاسم المحذوف، وقوله أن يتخذ خبرًا، و(أو) للشك من بعض الرواة، ويحتمل أن تكون ما استفهامية ويكون الغرض

من الكلام الإغراء والترغيب في ذلك، فيكون من قبيل قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطْرُقَ بِهِمَا﴾ البقرة/١٥٨. أورده تعالى في صورة نفى الإثم والجرح ردًا لما اعتقدوا من الإثم فيه، فكذلك ها هنا لما كان ظاهر ذلك الفعل يوهم تصنعًا ومراآة وأنه من صنيع أهل الرفاهية دفع ذلك الإيهام بقوله: (ما على أحدكم ... إلخ) ويكون الغرض من ذلك استحبابه لمن قدر عليه.

قوله: (سوى ثوبى مهنته) أى: بذلته وخدمته، قال في النهاية: والرواية بفتح الميم وقد تكسر، قال الزمخشري: والكسر عند الإثبات خطأ، وقال الأصمعي: المهنة بفتح الميم هى الخدمة ولا تكسر، وهذا الحديث مرسل، فإن محمد بن يحيى بن حبان من صغار التابعين، لم يدرك النبی ﷺ.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية تحسين الهيئة والتجمل بأحسن الثياب لصلاة الجمعة، وقد ورد في الترغيب في ذلك أحاديث أخر، منها: ما أخرجه عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال: من اغتسل يوم الجمعة فأحسن غسله وتطهر فأحسن طهوره، ولبس من أحسن ثيابه، ومس ما كتب الله له من طيب أهله ثم أتى الجمعة ولم يبلغ ولم يفرق بين اثنين غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى.

ومنها: ما رواه أيضًا عن عائشة أن النبي ﷺ خطب الناس يوم الجمعة فرأى عليهم ثياب النمار، فقال رسول الله ﷺ: ما على أحدكم إن وجد سعة أن يتخذ ثوبين للجمعة سوى ثوب مهنته، والنمار بكسر النون جمع غمرة: كل شملة مخططة من مازر الأعراب، كأنها أخذت من لون النمر لما فيها من السواد والبياض.

﴿باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة﴾

أيجوز أم لا؟

● عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى
عَنِ الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ وَأَنْ تُنْشَدَ فِيهِ ضَالَّةٌ وَأَنْ يُنْشَدَ فِيهِ شِعْرٌ
وَنَهَى عَنِ التَّحْلُقِ قَبْلَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والترمذي والنسائي، وليس فيه إنشاد الضالة،
ورواه البيهقي وكذا ابن ماجه في "باب الجمعة" مقتصرين فيه على النهي عن التحلق،
ورواه ابن ماجه أيضاً في "باب ما يكره في المساجد" مقتصرًا فيه على النهي عن البيع
والشراء وتناشد الأشعار.

○ معنى الحديث: قوله: (نهى عن البيع والشراء في المسجد)، ولفظ
النهي جاء في رواية ابن ماجه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: خصال لا تنبغي في
المسجد: لا يتخذ طريقًا، ولا يشهر فيه سلاح، ولا يقبض فيه بقوس، ولا ينشر فيه
نبل، ولا يمر فيه بلحم فء، ولا يضرب فيه حد، ولا يقتص فيه من أحد، ولا يتخذ
سوقًا.

وفي هذا دلالة: على تحريم البيع والشراء في المسجد، وبه قالت الحنابلة أخذًا
بظاهر الحديث، وقالوا: لا فرق بين المعتكف وغيره، قل البيع أو كثر، احتيج إليه
أم لا، قال أحمد: إنما هذه بيوت الله لا يباع فيها ولا يشري، ورأى عمران القصير
رجلاً يبيع في المسجد، فقال: يا هذا إن هذا سوق الآخرة، فإن أردت البيع فاخرج إلى
سوق الدنيا.

وذهبت الحنفية إلى أنه يكره البيع والشراء في المسجد، إذا عم المسجد أو غلب عليه، وإلا فلا كراهة، قال الطحاوي: ما نهى عنه من البيع في المسجد هو الذى يعمه أو يغلب عليه، حتى يكون كالسوق، فذلك مكروه، فأما ما سوى ذلك فلا، ولقد روينا عن رسول الله ﷺ ما يدل على إباحة العمل الذى ليس من القرب في المسجد، وساق بسنده إلى على رضى الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يا معشر قريش ليعثن الله عليكم رجلاً امتحن الله به الإيمان، يضرب رقابكم على الدين، فقال أبو بكر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا، فقال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا، ولكنه خاف النعل في المسجد، وكان قد ألقى إلى على ﷺ نعله يخصفها.

أفلا ترى أن رسول الله ﷺ لم ينه علياً ﷺ عن خصف النعل في المسجد، وإن الناس لو اجتمعوا حتى يعم المسجد بخصف النعال، كان ذلك مكروهاً، فلما كان ما لا يعم المسجد من هذا غير مكروه، وما يعمه منه أو يغلب عليه مكروهاً، كان ذلك في البيع وإنشاد الشعر والتخلق فيه قبل الصلاة ما عمه من ذلك فهو مكروه، وما لم يعمه منه ولم يغلب عليه فليس بمكروه، ولا دليل على ما ذكروه من التفرقة، وما ذكره الطحاوي من خصف نعل النبي ﷺ في المسجد لا يدل على مذهبهم كما لا يخفى.

قال القارى: ومن البدع الشنيعة؛ بيع ثياب الكعبة خلف المقام، وبيع الكتب وغيرها في المسجد الحرام، وأشنع منه وضع الخفات والقرب والدبش فيه سيما في أيام الموسم وقت ازدحام الناس، والله ولى أمر دينه، ولا حول ولا قوة إلا به. واخف بکسر الميم وفتح المهملة مركب من مراكب النساء كاهودج. وقالت الشافعية: يكره البيع والشراء في المسجد لغیر المعتكف مطلقاً، أما المعتكف فيكره له في غير ما لا بد منه. وذهبت المالكية إلى كراهتهما في المسجد إذا كانا بغير سمسة، أما إذا كانا

بمسورة، أى: مناداة على السلعة فحرام لجعل المسجد سوقًا، وهذه التفاصيل كلها لا دليل عليها.

والراجح ما قالته الخنابلة ولا قرينة تصرف النهى عن التحريم، ويؤيده ما رواه الترمذى عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد، فقولوا: لا أربح الله تجارتك، وما رواه أيضًا عن واثلة بن الأسقع أنه ﷺ قال: "جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم... إلخ، والأصل في الأمر الوجوب، فلو باع شخص في المسجد أثم وصح بيعه. قال العراقي: أجمع العلماء على أن ما عقده من البيع والشراء في المسجد لا يجوز نقضه.

قوله: (وأن تنشد فيه ضالة) أى: نهى رسول الله ﷺ عن أن ينادى على ضائعة في المسجد، وتقدم بيانه وافيًا في الجزء الرابع في باب في كراهية إنشاد الضالة في المسجد، قوله: (وأن ينشد فيه شعر) فيه دلالة على عدم جواز إنشاد الشعر في المسجد وهو محمول على ما فيه التفاخر ومدح من لا يصح مدحه، وذم من لا يصح ذمه، فلا ينافى ما رواه الشيخان عن سعيد بن المسيب قال: مر عمر في المسجد، وحسان فيه ينشد، فلحظ إليه، فقال: كنت أنشد فيه، وفيه من هو خير منك، ثم التفت إلى أبي هريرة فقال: أنشدك بالله أسمع رسول الله ﷺ يقول: أجب عنى اللهم أيده بروح القدس، قال: نعم.

والمراد بالإجابة: الرد على الكفار الذين هجوه ﷺ، ولا ينافى أيضًا ما رواه الترمذى عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ ينصب لحسان منبرًا في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار، وما رواه أحمد عن جابر قال: شهدت رسول الله ﷺ أكثر من مائة مرة في المسجد، وأصحابه يتذكرون الشعر وأشياء من أمر الجاهلية، فربما تبسم

معه. فإن هذه الأحاديث تفيد جواز الشعر في المسجد لاشتماله على هجاء المشركين ومدحه ﷺ والحث على الزهد ومكارم الأخلاق.

قال ابن العربي: لا بأس بإنشاد الشعر في المسجد إذا كان في مدح الدين وإقامة الشرع اهـ، وقال النووي: لا بأس بإنشاد الشعر في المسجد إذا كان مدحاً للنسوة أو الإسلام، أو كان حكمة أو في مكارم الأخلاق أو الزهد ونحو ذلك من أنواع الخير، وأما ما فيه شيء مذموم كهجو مسلم أو صفة الخمر أو ذكر النساء أو المرد أو مدح ظالم أو افتخار منهى عنه أو غير ذلك، فحرام.

وروى أبو يعلى عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الشعر فقال: هو كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح، قال العراقي: إسناده حسن، ووصله جماعة، وعلى الجمع بين الأحاديث جرى الأكثرون، وحكى ابن التين عن أبي عبد الله البوني أن أحاديث النهى ناسخة لأحاديث الإذن ولم يوافق على ذلك لما تقرر من أن الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب، وقد أمكن هنا، ومحل النهى عن الشعر في المسجد ما لم يشوش على مصل أو قارئ أو ذاكر وإلا منع.

قوله: (ونهى عن التحلق... إلخ) أى: ونهى عن الجلوس على هيئة الحلقة قبل الصلاة يوم الجمعة لما يترتب عليه من قطع الصفوف مع كون الناس مأمورين بالتبكير يوم الجمعة والتراسل في الصفوف الأولى فالأول، (وحمل الجمهور) النهى في الحديث على الكراهة، والتحلق المنهى عنه أعم من أن يكون للعلم أو المذاكرة أو للمشاركة والتقييد بقبل الصلاة يدل على أن التحلق بعدها غير منهي عنه ويوم الجمعة يدل على جواز التحلق في غيره مطلقاً، كما يشعر بذلك ما رواه مسلم والبيهقي عن أبي واقد الليثي قال: بينما رسول الله ﷺ قاعد في أصحابه إذ جاء ثلاثة

نفر، فاما رجل فوجد فرجة في الحلقة فجلس، وأما رجل فجلس، أظنه قال: خلف الحلقة، وأما رجل فانطلق، فقال رسول الله ﷺ : ألا أخبركم عن هؤلاء نفر: أما الرجل الذى جلس في الحلقة فرجل آوى قآواه الله، وأما الرجل الذى جلس خلف الحلقة فاستحيا الله منه، وأما الرجل الذى انطلق فرجل أعرض فأعرض الله عنه.

أما التحلق في المسجد لأمر من أمور الدنيا فغير جائز لأن المساجد إنما بنيت للعبادة، ولما في حديث ابن مسعود: سيكون في آخر الزمان قوم يجلسون في المساجد حلقاً حلقاً أمانهم الدنيا فلا تجالسوهم، فإنه ليس لله فيهم حاجة، ذكره العراقي في شرح الترمذى، وقال: إسناده ضعيف فيه بزيع أبو الخليل وهو ضعيف جداً، وقال في مجمع الزوائد: رواه الطبراني في الكبير.

﴿باب اتخاذ المنبر﴾

● عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَوَا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ وَقَدْ امْتَرَوْا فِي الْمَنْبَرِ مِمَّ عُدُوهُ فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَا عَرِفُ مِمَّا هُوَ وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ أَوَّلَ يَوْمٍ وَضِعَ وَأَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى ثَلَاثَةِ امْرَأَةٍ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ أَنْ مَرَى غُلَامَكَ التَّجَارَ أَنْ يَعْمَلَ لِي أَغْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَمْتُ النَّاسَ فَأَمَرْتُهُ فَعَمِلَهَا مِنْ طَرَفَاءِ الْعَابَةِ ثُمَّ جَاءَ بِهَا فَأَرْسَلْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَ بِهَا فَوَضِعَتْ هَاهُنَا فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَيْهَا وَكَبَّرَ عَلَيْهَا ثُمَّ رَكَعَ وَهُوَ عَلَيْهَا ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى فَسَجَدَ فِي أَصْلِ الْمَنْبَرِ ثُمَّ عَادَ فَلَمَّا فَرَّغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا صَنَعْتُ

هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي .

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (إن رجلاً) لم تُعرف أسماءهم، قوله: (امتروا فى المنبر) من المماارة وهى المجادلة، أى: تجادلوا فيه، وقيل: من الامتراء وهو الشك يعنى شكوا فى أصله، قوله: (إني لأعرف مما هو) بإثبات الألف فى ما الاستفهامية المجرورة على خلاف الأصل، وفى بعض النسخ: بحذف الألف، وأقسم لتأكيد أنه عالم به ومتيقن منه ليزيل ما عندهم، وفى رواية للبخارى أن سهلاً قال: ما بقى أحد أعلم به منى.

قوله: (وقد رأيته أول يوم وضع) زاد عن السؤال لإعلامهم بأنه متثبت مما سأله عنه، قوله: (أرسل رسول الله ﷺ إلى فلانة... إلخ) وفى رواية للبخارى: إلى فلانة امرأة من الأنصار، ولم يعرف اسمها، وقيل اسمها: فكيهة بنت عبيد بن دليم، وقيل: عائشة، قوله: (أن مرى غلامك) أى: خادمك، وأن تفسيرية مبنية للمرسل به، والغلام قيل: اسمه قبصة المخزومى، وقيل: باقوم، وقيل: ميمون واختاره الحافظ.

وظاهر الحديث: أنه ﷺ أرسل إلى المرأة، وهو لا ينافى رواية البخارى عن جابر أن المرأة قالت: يا رسول الله ألا أجعل لك شيئاً تقعد عليه، فإنه صريح فى أن المرأة التى بداته ﷺ فى شأن المنبر، لاحتمال أن تكون المرأة عرضت عليه الأمر أولاً ثم أرسل إليها ﷺ بعد لتنجز عمله، قوله: (فعملها من طرفاء الغابة) هو شجر من شجر البادية واحده طرفة، وفى رواية للبخارى: من أثل الغابة ولا تنافى بينهما لأن الطرفاء كما فى القاموس أربعة أصناف منها الأثل، والغابة موضع من عوالى المدينة على تسعة أميال منها، وأصلها: كل شجر ملتف.

قوله: (ثم جاء... إلخ) أى: جاء الغلام بالأعواد التى صنعها إلى مولاته فأرسلته بها إليه ﷺ فأمر بها فوضعت ها هنا، يعنى فى قبلة مسجده ﷺ ، قوله: (صلى عليها وكبر عليها... إلخ) لم يذكر فى هذه الرواية القراءة بعد الإحرام والقيام بعد الرفع من الركوع، وفى رواية للبخارى عن أبى حازم: كبر فقراً وركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقرى، يعنى: مشى إلى خلفه محافظة على استقبال القبلة، فسجد فى أصل المنبر، يعنى على الأرض قريباً منه، ثم رجع إلى المنبر للقيام عليه.

قوله: (إنما صنعت هذا... إلخ) يعنى: إنما صليت فوق المنبر لتتقنوا بى ولتعلموا كيفية صلاتى، وفى هذا بيان حكمة صلاته ﷺ على المنبر، إذ لو صلى على الأرض لخفى حاله على كثير من المأمومين.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية اتخاذ المنبر للخطبة لكونه أبلغ فى إسماع الناس ومشاهدتهم للخطيب سواء أكان الخطيب خليفة أم لا، كما هو مذهب الجمهور خلافاً لمن فرق بين الخليفة وغيره لأنه لا دليل على هذه التفرقة، وعلى جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل، وعلى جواز العمل اليسير فى الصلاة لمصلحتها، وعلى جواز ارتفاع الإمام عن المأمومين لقصد التعليم.

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَدَأَ قَالَ لَهُ تَمِيمُ الدَّارِي أَلَا أَتُخَذُ لَكَ مَنْبَرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ يَجْمَعُ أَوْ يَحْمِلُ عِظَامَكَ قَالَ بَلَى فَاَتُخَذَ لَهُ مَنْبَرًا مَرَّتَيْنِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقى والبخارى.

○ معنى الحديث: قوله: (لما بدن) بتشديد الدال المهملة المفتوحة، أى

كبر في السن، أو بضم الدال أو فتحها مخففة كثر لحمه وعظم، قوله: (قال له تميم الدارى... إلخ) ليس في هذه الرواية التصريح بأن تميماً الذى صنع المنبر، فلا ينافى أن الصانع له غلام المرأة وتقيم من جملة من بدأه ﷺ في عمل المنبر.

قوله: (يجمع أو يحمل عظامك) شك من الراوى، والمراد أنه يخطب عليه، قوله: (فاتخذ له منبراً مرقأتين) يعنى درجتين غير الدرجة التى كان النبی ﷺ يجلس عليها، ويؤيده ما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب عن باقوم الرومى، قال: صنعت لرسول الله ﷺ منبراً من طرفاء له ثلاث درجات: المقعدة ودرجتان، ولا ينافيه ما في رواية مسلم، من أن المنبر كان ثلاث درجات لأنه عذ المقعدة من الثلاث، وعلى هذا يحمل ما رواه الحاكم وصححه عن كعب بن عجرة قال: قال رسول الله ﷺ: "أحضروا المنبر" فأحضروا، فلما ارتقى الدرجة الأولى قال: آمين، فلما ارتقى الدرجة الثانية قال: آمين، فلما ارتقى الدرجة الثالثة قال: آمين، فلما نزل قلنا: يا رسول الله لقد سمعنا منك اليوم شيئاً ما كنا نسمعه، قال: إن جبريل عرض لى فقال: بَعْد من أدرك رمضان فلم يُغفر له، قلت: آمين، فلما رقيت الثانية قال: بَعْد من ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت: آمين، فلما رقيت الثالثة قال: بَعْد من أدرك أبويه الكبر عنده أو أحدهما فلم يدخله الجنة، قلت: آمين.

قال السهوى: جميع كلام المؤرخين مقتضى لاتفاقهم على أن منبره ﷺ كان درجتين غير المجلس، وكان طول المنبر إلى جهة السماء ذراعين وامتداده مما يلي القبلة إلى الجهة المقابلة لها ذراعين وكان عرضه ذراعاً، وارتفاع كل واحدة من الدرجتين نصف ذراع، وارتفاع الدرجة الثالثة التى كان يجلس عليها ذراعاً، وكان سطح المقعدة ذراعاً في ذراع، وكان له رمانتان في جانبي المجلس من المقدم، كان يحسبهما ﷺ يديه الكريمتين إذا جلس، ارتفاع كل واحدة من الرمانتين عن المجلس نصف ذراع

وكان له خمسة أعواد من جوانبه، ثلاثة خلف الظهر، كان يستند إليها وطولها ذراع وفي كل جانب عود، وكان فيه سبع كوى من جوانبه، واستمر على هذه الهيئة إلى أن زاد فيه مروان ست درجات، وذلك حين كتب معاوية إلى مروان وهو على المدينة أن أرسل إلى منبر رسول الله ﷺ، فخرج مروان فقلعه وأراد أن يبعث به إلى معاوية، فكسفت الشمس حتى أظلمت المدينة وظهرت النجوم نهاراً وأصابهم ريح شديدة، وصار يلقي الرجل الرجل يصكه فلا يعرفه، فخرج عليهم مروان فخطبهم، وقال: يا أهل المدينة إنكم تزعمون أن أمير المؤمنين بعث إلى منبر رسول الله ﷺ، وأمر المؤمنين أعلم بالله من أن يغير منبر رسول الله ﷺ عما وضعه عليه، إنما أمرني أن أكرمه وأرفعه، فدعا نجاراً فزاد فيه هذه الزيادة.

وقيل: إن معاوية لما قدم من الشام عام حج، حرك المنبر، وأراد أن يخرج به إلى الشام فكسفت الشمس يومئذ حتى بدت النجوم، فاعتذر معاوية إلى الناس وقال: أردت أن أنظر إلى ما تحته وخشيت عليه من الأرض. واستمر المنبر بهذه الزيادة التي زادها مروان إلى أن احترق مع المسجد سنة أربع وخمسين وستمائة. اهـ.

﴿باب موضع المنبر﴾

أى: الموضع الذى يكون فيه المنبر من المسجد.

● عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ كَانَ بَيْنَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْخَائِطِ كَقَدْرِ مَمَرِ الشَّاةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم.

○ معنى الحديث: فيه دلالة على أنه ينبغي أن يكون المنبر غير ملتصق بالخائط التي تكون جهة القبلة، بل يكون بينه وبينها مقدار ممر الشاة.

﴿باب الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال﴾

أى فى بيان حكم الصلاة يوم الجمعة قبل تحقق زوال الشمس.

● عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ نِصْفَ النَّهَارِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَالَ إِنَّ جَهَنَّمَ تُسَجَّرُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ مُرْسَلٌ مُجَاهِدٌ أَكْبَرُ مِنْ أَبِي الْخَلِيلِ وَأَبُو الْخَلِيلِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (أنه كره الصلاة نصف النهار... إلخ) وفى رواية البيهقى: نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة، وروى أحمد ومسلم، وسيأتى للمصنف فى باب "تفريع أبواب التطوع وركعات السنة" عن عمرو بن عبسة السلمى أنه قال: قلت يارسول الله: أى الليل أسمع، قال: جوف الليل الآخر، صل ما شئت فإن الصلاة مشهودة مكتوبة حتى تصلى الصبح، ثم أقصر حتى تطلع الشمس، فترتفع قيس رمح أو رمحين، فإنها تطلع بين قرني شيطان، وتصلى لها الكفار، ثم صل ما شئت فإن الصلاة مشهودة مكتوبة حتى يعدل الرمح ظله ثم أقصر، فإن جهنم تسجر وتفتح أبوابها، فإذا زاغت الشمس فصل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة "الحديث"، وقوله (إلا يوم الجمعة... إلخ) استثناء

من كراهة النبي ﷺ الصلاة نصف النهار وقوله: إن جهنم تسجر تعليل لكراهة الصلاة وقت الزوال أى توقد وتحمى، يقال: سجرت التنور إذا أحميته. قوله: (إلا يوم الجمعة... إلخ) استثناء من محذوف، أى أن جهنم تسجر وقت الزوال فى جميع الأيام إلا يوم الجمعة، فلا تسجر فيه وقت الزوال، فلذا لا تكره الصلاة فيه.

قال الخطابى: قوله: (إن جهنم تسجر، وبين قرنى الشيطان وأمثالهما من الألفاظ الشرعية التى أكثرها ينفرد الشارع بمعناها، ويجب علينا التصديق بها والوقوف عند الإقرار بصحتها والعمل بموجبها، وحمله بعضهم على النافلة، فقال: تكره النافلة وقت الزوال كل يوم إلا فى يوم الجمعة لفقد علة الكراهة، واستدل به الحنابلة على جواز صلاة الجمعة قبل تحقق الزوال، لكن فى الحديث انقطاع كما ذكره المصنف فلا يصلح حجة.

وقال العينى: يمكن أن يكون المراد من قوله: نصف النهار بعد الزوال من غير تأخير، وهو أول وقت الظهر، وأطلق عليه نصف النهار باعتبار قربه منه، ويكون معنى كراهة الصلاة فى ذلك الوقت لأجل شدة الحر، وهى من فيح جهنم ولأجل تسجير جهنم فيه، فيكون التأخير عن ذلك الوقت إلى وقت البرودة مستحباً كما قال: أبردوا بالظهر "الحديث".

ويكون المراد من قوله: (كره الصلاة) : صلاة الظهر، ويكون معنى قوله: (إلا يوم الجمعة، لا تكره الصلاة فى ذلك الوقت) يعنى فى أول الوقت الذى يلى وقت الزوال من غير تأخير لعدم العلة الموجبة للكراهة، وهى تسجير جهنم، فتكون الصلاة فى وقتها بعد الزوال بهذا التقدير.

قوله: (وهو مرسل... إلخ) لعل مراده بالإرسال: الانقطاع، فإن الصحابي

مذكور، وقد بين المصنف وجه الإرسال بقوله أبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة.

﴿باب وقت الجمعة﴾

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ إِذَا مَالَتِ الشَّمْسُ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري والترمذي والبيهقي.

○ معنى الحديث: وفي نسخة: يصلي يوم الجمعة إذا مالت الشمس، يعني إذا زالت عن كبد السماء، وفي رواية البخاري: كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس، أى: يتحقق ميلها، وفيه إشعار بأنه ﷺ كان يواظب على صلاة الجمعة عقب الزوال. وإلى هذا ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي والجمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، مستدلين بحديث الباب، وبما رواه مسلم عن سلمة بن الأكوع، قال: كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع الفياء، وهو يفيد أن الفياء كان موجودًا لكنه قليل لأن الجدران كانت قصيرة لا يستظل بظلها إلا بعد توسط الوقت.

قال النووي: قال الشافعي: صلى النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان والأئمة بعدهم كل جمعة بعد الزوال، وذهب الحنابلة وإسحاق إلى جواز الجمعة قبل الزوال مستدلين بما رواه أحمد ومسلم والنسائي عن جابر، قال: كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة ثم نذهب إلى جملنا فتريحها حين تزول الشمس، وبما رواه الدارقطني وأحمد عن عبد الله بن سيدان السلمي قال: شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت خطبته وصلاته

قبل نصف النهار ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول: انتصف
النهار ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول: زال النهار، فما
رأيت أحداً عاب ذلك ولا أنكره.

قال أحمد: وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية أنهم صلوا
قبل الزوال، فلم ينكر عليهم، فكان كالإجماع، وأجاب الجمهور عن حديث جابر
بأنه محمول على المبالغة في تعجيل الصلاة بعد الزوال من غير إيراد وأن الصلاة
وإراحة الجمال كانتا تقعان عقب الزوال.

● عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ ثُمَّ نَنْصَرِفُ وَلَيْسَ لِلْحَيْطَانِ فِيَّءٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه والبيهقي
والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (وليس للحيطان فيء) يعني: يستظل به كما
صرح به في رواية البخاري والنسائي: كنا نصلي مع رسول الله ﷺ يوم الجمعة ثم
ننصرف وليس للحيطان ظل يستظل به، وفي رواية مسلم وابن ماجه: كنا نصلي مع
رسول الله ﷺ الجمعة فرجع وما نجد للحيطان فيئاً نستظل به، وليس المراد نفى
الظل مطلقاً لأن الظل لا ينتفى في وقت ما لا قبل الزوال ولا بعده، وهذه الروايات
تدل على المبادرة بصلاة الجمعة عقب الزوال، لأن النفي في قوله: (وليس للحيطان
فيء) متوجه إلى القيد فقط، وهو قوله: يستظل به، فتكون دليلاً للقائلين أن وقت
الجمعة بعد الزوال.

● عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ كُنَّا نَقِيلُ وَنَتَغَدَّى بَعْدَ الْجُمُعَةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والشيخان والنسائي والترمذى وابن ماجه والدارقطنى والبيهقى.

○ معنى الحديث: وفي رواية الترمذى: ما كنا نقيل ولا نتغذى إلا بعد الجمعة في عهد النبي ﷺ ، والقيلولة : النوم نصف النهار، وتطلق على الاستراحة في هذا الوقت، وإن لم يكن معها نوم، والغذاء: الطعام الذى يؤكل أول النهار، واحتج به من قال: بجواز صلاة الجمعة قبل الزوال لأن الغذاء والقيلولة محلهما نصف النهار، وحكوا عن ابن قتيبة أنه لا يسمى غذاء ولا قائلة بعد الزوال.

وحمله الجمهور على أن المراد به: التكبير بالصلاة أول الزوال، فكانوا لا يتغذون إلا بعد الجمعة لاشتغالهم بالتهيؤ للجمعة والتهجير، وليس المراد: أنه يقع تغذيتهم ومقيلهم وقت الزوال، حتى تكون الصلاة وقعت قبله، لكن قال في النيل: قد ثبت أن النبي ﷺ كان يخطب خطبتين ويجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس كما في مسلم من حديث أم هشام بنت حارثة أنها قالت: ما حفظت ق والقرآن المجيد إلا من في رسول الله ﷺ وهو يقرؤها على المنبر كل جمعة.

وعند ابن ماجه من حديث أبي بن كعب أن النبي ﷺ قرأ يوم الجمعة (تبارك) وهو قائم، يذكر بأيام الله، وكان يصلى الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين، كما ثبت ذلك عند مسلم من حديث على وأبي هريرة وابن عباس، ولو كانت خطبته وصلاته بعد الزوال لما انصرف منها إلا وقد صار للحيطان ظل يستظل به، وقد خرج وقت الغذاء والقائلة.

وأصرح من هذا حديث جابر المذكور في الباب فإنه صرح بأن النبي ﷺ كان

يصلى الجمعة ثم يذهبون إلى جهنم فيرجعونها عند الزوال، ولا ملجئ إلى التأويلات المتعسفة التي ارتكبها الجمهور واستدلواهم بالأحاديث القاضية بأنه ﷺ صلى الجمعة بعد الزوال لا ينفي الجواز قبله.

وقد أغرب ابن العربي فنقل الإجماع على أنها لا تجب حتى تزول الشمس، إلا ما نقل عن أحمد وهو مردود، فإنه قد نقل ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف مثل قول أحمد، وأخرج ابن أبي شبة من طريق عبد الله بن سلمة أنه قال: صلى بنا عبد الله بن مسعود الجمعة ضحى وقال: خشيت عليكم الحر، وأخرج من طريق سعيد بن سويد قال: صلى بنا معاوية الجمعة ضحى.

وفيما قاله نظر، فإن خطبته وصلاته ﷺ كانتا معتدلتين فما كان يزيد اشتغاله ﷺ بهما على ساعة فلكية، وبمضيها لا يمكن أن يكون لجدران المدينة فيء يستظل به لقصر جدرانها إذ ذاك، وما ذكره عن معاوية وابن مسعود لا يعارض الأحاديث الصحيحة الثابتة عنه ﷺ الدالة على أنه كان يصليها بعد الزوال.

قال في سبل السلام: ليس فيه — يعنى حديث الباب — دليل على الصلاة قبل الزوال لأنهم في المدينة ومكة لا يقلون ولا يتغذون إلا بعد صلاة الظهر، كما قال تعالى: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ﴾ النور/٥٨. نعم كان ﷺ يسارع بصلاة الجمعة في أول وقت الزوال بخلاف الظهر فقد كان يؤخره بعده حتى يجتمع الناس.

﴿باب النداء يوم الجمعة﴾

● عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ الْأَذَانَ كَانَ أَوَّلُهُ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَلَمَّا

كَانَ خِلَافَةُ عُثْمَانَ وَكَثُرَ النَّاسُ أَمَرَ عُثْمَانُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالْأَذَانِ الثَّالِثِ فَأَذَّنَ
بِهِ عَلَى الزُّورَاءِ فَبَيَّتَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى والنسائى والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (إن الأذان كان أوله... إلخ) وفي رواية ابن خزيمة: كان ابتداء النداء الذى ذكره الله فى القرآن إذا خرج الإمام يعنى وجلس، وقوله: فلما كان خلافة عثمان، يعنى: ومضى مدة منها كما فى رواية أبى نعيم، وقوله: وكثر الناس، يعنى فى المسجد كما جاء فى رواية للبخارى، قوله: (أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث)، وفى رواية وكيع عن ابن أبى ذئب عند ابن خزيمة: فأمر عثمان بالأذان الأول ونحوه للشافعى، ولا تنافى بينهما، لأنه باعتبار كونه مزيداً على الأذان والإقامة فى المشروعية ثالثاً وباعتبار كونه مقدماً عليهما فى الفعل؛ جعل أولاً فهو أول فى الفعل ثالث فى المشروعية، ووصف بالثانى فى رواية للبخارى عن عقيل بالنظر إلى الأذان دون الإقامة.

وهذه الرواية صريحة فى أن عثمان هو الذى زاد هذا النداء، وما جاء فى بعض الروايات عن برد بن سنان عن مكحول عن معاذ أن عمر هو الذى زاده "فغير ثابت" لأن معاذاً كان خرج من المدينة إلى الشام فى أول غزو الشام، واستمر إلى أن مات بها فى طاعون عمواس فى خلافة عمر.

قوله: (فأذن به على الزوراء) بالمذ موضع بالسوق بالمدينة كما قاله البخارى، وما قاله ابن بطل من أنه حجر كبير على باب المسجد مردود بما فى رواية الطبرانى، فأمر بالنداء الأول على دار يقال لها الزوراء، وما فى رواية ابن ماجه وابن خزيمة من قوله: زاد النداء الثالث على دار فى السوق يقال لها الزوراء، وأمر به فى ذاك المكان

ليعلم الناس به أن الجمعة قد حضرت، وكان يفعل عند دخول الوقت لا قبله، فما يفعله الناس قبل دخول الوقت مما يسمونه بالأولى والثانية لا أصل له، لأنه لم يفعله النبي ﷺ ولا أمر به ولا فعله أحد من أصحابه ولا من السلف، بل هو محدث أحدثه بعض الأمراء كما ذكره ابن الحاج العبدري فيتعين تركه، لأن تركه ﷺ إياه مع وجود المقتضى وهو تشريع الأحكام في حياته واستمراره على ذلك حتى فارق الدنيا يدل على عدم مشروعيته، وكذلك إجماع الأمة من الصحابة والسلف الصالح على هذا الترك دليل على أن تركه هو السنة وفعله بدعة مذمومة، ولا يقال إنها داخلية تحت الأوامر العامة كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ الحج/٧٧. لأن تركه ﷺ إياه وكذا الصحابة دليل على عدم دخوله في تلك الأوامر.

على أن هذا ليس من الخير، بل هو ضلال كما نص عليه النبي ﷺ بقوله: "فعلاكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، رواه المصنف في باب "في لزوم السنة" من حديث العرياض بن سارية.

قال في المدخل: يطلب من إمام المسجد أن ينهي المؤذنين عما أحدثوه من التذكار يوم الجمعة، لأن النبي ﷺ لم يفعله ولا أمر به ولا فعله أحد بعده من السلف، بل هو قريب العهد بالحدوث أحدثه بعض الأمراء، وهو الذي أحدث التغنى بالأذان في المدرسة التي بناها، وبدعة هذا أصلها يتعين تركها، فإن قيل: الناس مضطرون للتذكار لكي يقوموا من أسواقهم وأشغالهم ويخرجوا من بيوتهم فيأتوا إلى المسجد، فالجواب أنه لا يخلو حال من يأتي إلى الجمعة، إما أن يكون بعيداً أو قريباً من المسجد، فإن كان قريباً فالأذان الأول الذي فعله سيدنا عثمان رضي الله تعالى

عنه يكفيه سماعه، وإن كان بعيداً فهو لا يسمع الأذان الأول الذى للتذكار فيأخذ لنفسه بالاحتياط، ألا ترى أن السعى إلى الجمعة يجب على الناس بحسب قرب مواضعهم وبعدها، وقد يتعين على بعضهم الإتيان إلى الجمعة من طلوع الشمس وعلى بعضهم من الزوال بحسب ما ذكر من القرب والبعد، وإذا كان كذلك فلا ضرورة تدعو إلى ما أحدثوه، ثم مع ذلك ترتب عليه المفسد، أعنى: التشويش على من في المسجد ينتظر الجمعة، وهم على ما يعلم من حافهم، منهم المصلى والذاكر والتالى والمتفكر إلى غير ذلك.

وهذه البدعة قد عمت بها البلوى فى الأقاليم، لكن كل أهل إقليم قد اختصوا بعوائد ألا ترى أن التذكار فى الديار المصرية على ما هو مشاهد وفى المغرب يجتمع جماعة من المؤذنين فيرفعون أصواتهم على المنار بقولهم: الوضوء للصلاة، ويدورون عليها مراراً وذلك مكروه لوجوه: (الأول) أنه لم يكن من فعل من مضى، (الثانى) أن العامة تسمعهم فيظنون أن الغسل للجمعة غير مشروع لها والغالب أنهم لا يسألون العلماء فتدرس هذه السنة بينهم، ولو قدرنا أنهم ينادون الغسل للجمعة وهو الغالب، فقد يكون ذلك سبباً لترك الجمعة لجهله، وهو لا يسأل ويسمع الغسل للجمعة.

(الثالث) ما ترتب على ذلك من التشويش على من فى المسجد كما تقدم بيانه، وما ذكره توسيع فى الدائرة، وإلا فيكفى فى منع ذلك أنه بدعة لم يستحسنها أحد من السلف، وأن فيها تشويشاً وهو حرام بالإجماع وأنه وسيلة إلى اعتقاد العوام أنه من الدين ومن الأمور الشرعية التى لا بد منها، والآيات والأحاديث والآثار ناطقة بمنع ذلك كله.

قوله (فثبت الأمر على ذلك) أى على زيادة أذان ثان على الزوراء كما كان فى عهد سيدنا عثمان، وهذا كان بالنسبة لزمن أبى داود، أما ما يفعل الآن من وقوع الأذنين فى مكان واحد أو أحدهما فوق المسجد والآخر داخل المسجد فليس موافقاً لما كان عليه سيدنا عثمان، ولا ما كان عليه النبى ﷺ وأبو بكر وعمر فإن الغرض الذى أحدث الأذان الثانى من أجله فى زمن سيدنا عثمان ؓ ليس موجوداً فى زماننا كما كان فى زمن النبى ﷺ وصاحبيه أبى بكر وعمر، لعدم الغرض الذى زاد سيدنا عثمان الأذان لأجله وهو أنه لما كثر الناس وانتشرت المنازل، كان من عند الزوراء لا يسمع الأذان الذى عند المسجد، زاد أذاناً على الزوراء لإسماعهم، فإذا اجتمع الناس فى المسجد وجلس الخطيب على المنبر أذن المؤذن ثانياً خارج المسجد على الباب أو على السطح، كما كان فى زمن النبى ﷺ وأبى بكر وعمر، وهذا الغرض الذى أحدث الأذان الثانى من أجله فى زمن سيدنا عثمان رضى الله عنه ليس موجوداً فى زماننا، فإننا لم نر أذاناً يفعل بعيداً عن المسجد، فإذا يطلب الاقتصار على أذان واحد فى الجمعة فى زماننا، كما كان فى زمن النبى ﷺ وصاحبيه أبى بكر وعمر لعدم الغرض الذى أحدث الأذان الثانى من أجله، ومن لم يقتصر على أذان واحد فقد خالف سيدنا عثمان فضلاً عن غيره، وهذا معلوم لمن اطلع على ما هو مقرر فى كتب السنة، وعلى فرض أنه وجد الغرض الذى أحدث الأذان الثانى من أجله زمن سيدنا عثمان رضى الله تعالى عنه، يطلب أن يقتصر على أذان واحد أيضاً كما صرح بذلك الشافعى فى الأم، قال: وأحب أن يكون الأذان يوم الجمعة حين يدخل الإمام المسجد ويجلس على موضعه الذى يخطب عليه، خشب أو جريد أو منبر أو شئ مرفوع له أو الأرض، فإذا فعل أخذ المؤذن فى الأذان، فإذا فرغ قام فخطب لا يزيد عليه، وأحب أن يؤذن مؤذن واحد، إذا كان على المنبر لا جماعة مؤذنين. قال الشافعى: وقد كان عطاء ينكر أن

يكون عثمان أحديثه فيقول: أحدثه معاوية، والله تعالى أعلم.

قال الشافعي: وأيهما كان؛ فالأمر الذي على عهد رسول الله ﷺ أحب إلى.

● عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ كَانَ يُؤَذِّنُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ ثُمَّ سَاقَ نَحْوَ حَدِيثِ يُونُسَ.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يؤذن بين يدي رسول الله ﷺ... إلخ) المراد: أنه كان لا يؤذن للجمعة إلا أذان واحد خارج المسجد، حين يجلس ﷺ على المنبر، وكذلك كان يفعل بين يدي أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما، وبه يرد ما ذكره صاحب الهادية وشرحه: إذا صعد الإمام المنبر جلس وأذن المؤذنون بين يدي المنبر، بذلك جرى التوارث، ولم يكن على عهد رسول الله ﷺ إلا هذا الأذان، فإن ظاهره أن الأذان يوم الجمعة المتوارث عن رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله تعالى عنهم يكون داخل المسجد أمام المنبر وليس كذلك.

وقد اتفقت المذاهب على أن الأذان يوم الجمعة يكون خارج المسجد، قال في الفتاوى الهندية: والسنة أن يؤذن المؤذن على المأذنة أو خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد، وقال في البحر: والسنة أن يؤذن في موضع عال يكون أسمع لجيرانه.

وقال الإمام العيني الحنفى في شرحه على البخارى: روى الزهري عن السائب بن يزيد كان إذا جلس رسول الله ﷺ على المنبر أذن المؤذن على المسجد ثم كانت الصحابة على ذلك، قال: وفي رواية أبي داود: كان يؤذن بين يدي رسول الله ﷺ على باب المسجد، وكذا في رواية الطبراني، وفي رواية عبد بن حميد، إلى غير ذلك مما في

كتب السادة الحنفية.

وقال في نهاية المحتاج للملح الشافعي: ويستحب أن يؤذن على عال كمنارة
وسطح للاتباع ولزيادة الإعلام، وفي البحر: لو لم يكن للمسجد منارة سن أن يؤذن
على الباب، وينبغي تقييده بما إذا تعذر في سطحه وإلا فهو أولى، وغير ذلك مما في
كتب السادة الشافعية.

وقال الإمام أبو داود في سننه عن السائب بن يزيد قال: كان يؤذن بين
يدى رسول الله ﷺ إذا جلس على المنبر يوم الجمعة على باب المسجد وأبى بكر وعمر،
زاد في رواية: فلما كان خلافة عثمان وكثر الناس أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان
الثالث، فأذن به على الزوراء، فثبت الأمر على ذلك، وكذا في غيره من كتب
الحديث.

وقال في الكشف عند الكلام على قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ
لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا﴾ الجمعة/٩. والنداء الأذان، وقالوا: المراد به
الأذان عند قعود الإمام على المنبر، فكان إذا جلس النبي ﷺ على المنبر أذن المؤذن على
باب المسجد، فإذا نزل أقام الصلاة ثم كان أبو بكر وعمر رضي الله تعالى
عنهما على ذلك حتى إذا كان عثمان... إلخ ما تقدم.

ومثله في روح المعاني وروح البيان وحاشيتي الجمل والصاوي على الجلالين وفي
البحر المحيط لأبي حيان وكتاب الدر اللقيط لتاج الدين أحمد بن عبد القادر الحنفي
وحاشية الشهاب على البيضاوي وغير ذلك من التفاسير المشهورة.

● عَنْ السَّائِبِ قَالَ لَمْ يَكُنْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ بِلَالٍ

ثُمَّ ذَكَرَ مَعْنَاهُ.

○ معنى الحديث: قوله: (لم يكن لرسول الله ﷺ إلا مؤذن واحد بلال) يعنى فى الجمع، فلا يقال: كان له جماعة من المؤذنين سوى بلال وابن أم مكتوم وأبو محذورة وسعد القرظ وزيد بن الحارث الصدائى، فهؤلاء ما كانوا له ﷺ فى يوم الجمعة، فإن ابن أم مكتوم كان يؤذن فى الصبح فقط إذا ظهر الفجر، ففى رواية البخارى: فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تآذين ابن أم مكتوم، وأبو محذورة كان مؤذناً بمكة وسعد القرظ جعله ﷺ مؤذناً لقباء، وزيد بن الحارث الصدائى تعلم الأذان ليؤذن لقومه. أفاده العيى.

وبهذه الرواية يرد على ابن حبيب المالكى من أنه ﷺ كان إذا رقى المنبر وجلس أذن المؤذنون، وكانوا ثلاثة واحداً بعد واحد، فإذا فرغ الثالث قام فخطب لأنه لم يرد من طريق صحيح، قال الحافظ بعد نقل عبارة ابن حبيب: لم يرد ذلك صريحاً من طريق متصلة يثبت مثلها، ثم وجدته فى مختصر البويطى عن الشافعى.

قوله: (ثم ذكر معناه) أى: ذكر محمد بن إسحاق معنى حديث يونس، وأخرجه ابن ماجه بلفظ: ما كان لرسول الله ﷺ إلا مؤذن واحد، إذا خرج أذن وإذا نزل أقام، وأبو بكر وعمر كذلك، فلما كان عثمان وكثير الناس زاد النداء الثالث على دار فى السوق، يقال لها الزوراء، فإذا خرج أذن، وإذا نزل أقام.

والحديث فى سنده محمد بن إسحاق وقد عنعن عن الزهرى وهو مدلس، إذا عنعن، لكن رواه أحمد وصرح بالتحديث عن الزهرى، قال: حدثنا يعقوب ثنا أبى عن ابن إسحاق قال: حدثنى محمد بن مسلم بن عبيد الله الزهرى عن السائب بن يزيد بن أخت ثمر قال: لم يكن لرسول الله ﷺ إلا مؤذن واحد فى الصلوات كلها فى الجمعة

وغيرها يؤذن ويقيم، قال: كان بلال يؤذن إذا جلس رسول الله ﷺ على المنبر يوم الجمعة ويقيم إذا نزل، ولأبي بكر وعمر حتى كان عثمان.

﴿باب الإمام يكلم الرجل في خطبته﴾

أيجوز ذلك أم لا؟

● عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَمَّا اسْتَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ: اجْلِسُوا فَسَمِعَ ذَلِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَجَلَسَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: تَعَالِ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ أَبُو دَاوُدَ هَذَا يُعْرَفُ مُرْسَلًا إِنَّمَا رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَخْلَدٌ هُوَ شَيْخٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: لما استوى... إلخ) يعنى: لما جلس ﷺ على المنبر أمر الناس بالجلوس، ولعله ﷺ رأى من كان جالساً قام ليصلى وقت جلوسه على المنبر، فأمرهم بالجلوس، فيكون دليلاً على عدم جواز صلاة من كان جالساً وقتئذٍ.

قال ابن حجر: الظاهر أنه ﷺ رأى أحداً من الحاضرين قام ليصلى فأمر بالجلوس لحزمة الصلاة على الجالس بجلوس الإمام على المنبر إجماعاً، ويحتمل أن يكون الأمر عاماً فيشمل الداخل والجالس، فيكون حجة لمن منع الصلاة مطلقاً وقت جلوس الخطيب على المنبر، وسيأتى تمام الكلام عليه.

قوله: (فجلس على باب المسجد) مبادرة لامتنال الأمر، ولعله كان قادماً حين

سمع الأمر فجلس على باب المسجد، قوله: (فقال: تعالى يا عبد الله بن مسعود) لعله ﷺ أمره بالدخول لأن المسجد كان فيه سعة، ولأن ابن مسعود كان من فقهاء الصحابة، وقد قال ﷺ: ليليني منكم أولوا الأحلام والنهي، رواه المصنف في باب ما يستحب أن يلي الإمام في الصف، فلا يلزم منه تخطي الرقاب، وبين به أن الأمر بالجلوس لمن كان داخل المسجد لا لمن كان خارجاً عنه.

وفيه وفي قوله: (اجلسوا) دليل على جواز كلام الخطيب قبل الشروع في الخطبة وسياقته بيانه، قوله: (هذا يعرف مرسلًا... إلخ) أتى به المصنف لبيان أن رواية الحديث متصلة ليس متفقاً عليها، والمعروف روايته مرسلًا لأن أكثر الرواة رواه عن عطاء عن النبي ﷺ بإسقاط الصحابي ولم يروه متصلًا إلا مغلد بن يزيد.

قوله: (مغلد وهو شيخ) أشار به إلى أنه عدل لأن التعديل على مراتب: (الأولى) قال ابن أبي حاتم: إذا قيل للواحد ثقة أو متقن فيحتج بحديثه. (الثانية) إذا قيل صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فيكتب حديثه وينظر فيه. (الثالثة) إذا قيل: (شيخ) فيكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية فانفراد مغلد باتصال الحديث لا يقدح في صحته.

﴿باب الجلوس إذا صعد المنبر﴾

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ كَانَ يَجْلِسُ إِذَا صَعَدَ الْمُنْبَرَ حَتَّى يَفْرَغَ أَرَاهُ قَالَ الْمُؤَدِّنُ ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ ثُمَّ يَجْلِسُ فَلَا يَتَكَلَّمُ ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى والنسائى والدار قطنى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (يخطب خطبتين) يعنى للجمعة قبل الصلاة، قوله: (كان يجلس إذا صعد المنبر... إلخ) يعنى قبل الشروع فى الخطبة، وقوله: حتى يفرغ: غاية لجلوسه ﷺ على المنبر قبل الخطبة، قوله: (أراه المؤذن) من كلام نافع أتى به لبيان الفاعل المستتر، ويحتمل أن ابن عمر صرح بالفاعل أى: قال نافع: أظن أن ابن عمر قال: حتى يفرغ المؤذن.

وفيه دليل على مشروعية الجلوس على المنبر قبل الشروع فى خطبة الجمعة، والحكمة فيه انتظار فراغ المؤذن من الأذان، وبه أخذ مالك والشافعية والحنابلة، وقالوا: هو سنة بخلاف خطبة غير الجمعة فلا يجلس قبلها، وعن مالك روايتان (إحداهما) لا يجلس لأن الجلوس شرع يوم الجمعة لانتظار فراغ المؤذن من الأذان، ولا أذان فى خطبة غيرها (ثانيتهما) يجلس لأن صعود الإمام المنبر للخطبة يتعلق بالصلاة فكان من سنته الجلوس قبل الخطبة كالجمعة.

قوله: (ثم يقوم فيخطب... إلخ) أى: يقوم بعد الفراغ من الأذان فيخطب الخطبة الأولى ثم يجلس ولا يتكلم ثم يقوم فيخطب الخطبة الثانية، وفيه دليل على مشروعية الخطبتين للجمعة والجلوس بينهما، واختلف فى حكم الخطبتين، فذهبت المالكية والشافعية والحنابلة والعترة إلى وجوبهما وأنهما شرط فى صحة الجمعة.

واستدلوا بما ثبت عنه ﷺ فى الأحاديث الصحيحة ثبوتاً مستمراً أنه كان يخطب فى كل جمعة، ويقول ﷺ: "صلوا كما رأيتمون أصلى" رواه أحمد والبخارى، ولم يثبت أنه ﷺ صلى الجمعة بدون خطبتين، قال النووي: ولأن السلف قالوا: إنما قصرت الجمعة لأجل الخطبة، فإذا لم يخطب رجع للأصل.

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ... ﴾ الجمعة/٩. قالوا: والذكر الذى بعد الأذان هو الخطبة، ومثل هذا قالت الحنفية، إلا أنهم قالوا: يجزئ خطبة واحدة وتسن الثانية، قال الزيلعي: وروى عن عدة من الصحابة أنهم خطبوا خطبة واحدة، ولم ينكر عليهم أحد، وحكاها العراقي عن الأوزاعي وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وابن المنذر وأحمد في رواية عنه.

وذهب الحسن وداود الظاهري والجويني وعبد الملك بن حبيب من أصحاب مالك إلى أن الخطبة مندوبة، وإلى هذا جنح الشوكاني، وأجاب عن أدلة الجمهور بما ملخصه، أما استمراره ﷺ على الخطبة في كل جمعة فهو مجرد فعل لا يفيد الوجوب فضلاً عن الشرطية، وقوله: "صلوا كما رأيتموني أصلي" لا يدل على وجوب الخطبة لأنها ليست صلاة، بل ولا يدل على وجوب الصلاة على الصفة التي كان يصليها لأنه كان يواظب على أشياء ليست واجبة، كما يدل عليه حديث المسيء صلاته، فإنه لم يعلمه التشهد، وكان يواظب عليه.

واستدلهم بقوله تعالى: ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ... ﴾ لا يفيد وجوب الخطبة لأن الذكر ليس نصاً في الخطبة بل محتمل لها وللصلاة، وحمله على الصلاة أولى للاتفاق على وجوبها بخلاف الخطبة ففي وجوبها خلاف، وقال في الروضة الندية: إن رسول الله ﷺ سن في الجمعة خطبتين يجلس بينهما، وما صلى بأصحابه جمعة من الجمع إلا وخطب فيها.

إنما دعوى الوجوب إن كانت بمجرد فعله المستمر، فهذا لا يناسب ما تقرر في الأصول ولا يوافق تصرفات الفحول وسائر أهل المذهب المنقول، وأما الأمر بالسعي إلى ذكر الله فغاياته أن السعي واجب، وإذا كان هذا الأمر مجملاً فبيان واجب، فما

كان متضمناً لبيان نفس السعى إلى الذكر يكون واجباً، فأين وجوب الخطبة.

فإن قيل: إنه لما وجب السعى إليها كانت واجبة بالأولى، فيقال: ليس السعى بخرد الخطبة بل إليها وإلى الصلاة، ومعظم ما وجب السعى لأجله هو الصلاة فلا تتم هذه الأولوية وهذا النزاع في نفس الوجوب، وأما في كون الخطبة شرطاً للصلاة فعدم وجود دليل يدل عليه لا يخفى على عارف، فإن شأن الشرطية أن يؤثر عدمها في عدم المشروط، فهل من دليل يدل على أن عدم الخطبة يؤثر في عدم الصلاة.

أما الجلوس بين الخطبتين: فالجمهور على أنه سنة تصح الجمعة بدونه، وقال الشافعية: إنه واجب لا تصح الخطبة إلا به لمواظبته ﷺ عليه، مع قوله: "صلوا كما رأيتموني أصلي"، وقد علمت ما في هذا الاستدلال على أنهم قالوا بسنية الجلوس قبل الشروع، وهو ﷺ كان يواظب عليه، فأى فرق بينهما.

قال العيني: قال ابن بطال: روى عن المغيرة بن شعبة أنه كان لا يجلس في خطبته ولو كان فرضاً لما جهله، ولو جهله ما تركه من يحضره من الصحابة والتابعين، ومن قال إن الجلسة بين الخطبتين فريضة؛ لا حجة له، لأن القعدة استراحة الخطيب وليست من الخطبة، والمفهوم من كلام العرب أن الخطبة اسم للكلام الذي يخطب به، ولم يقل بقول الشافعي غيره، وهو خلاف الإجماع، إلى أن قال: والعجب من الشافعي كيف جعل الخطبتين والجلسة بينهما فرضاً بمجرد فعله ﷺ، ولم يجعل الجلوس قبل الخطبة فرضاً، وقد صح أنه ﷺ فعله.

﴿باب الخطبة قائماً﴾

● عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا ثُمَّ يَجْلِسُ ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا فَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ فَقَالَ: فَقَدْ وَاللَّهِ صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفَى صَلَاةٍ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد ومسلم والنسائي والبيهقي والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يخطب قائماً) فيه دليل على مشروعية القيام حال الخطبة، واختلف في حكمه: فذهب الجمهور إلى وجوبه واستدلوا بحديث الباب وبما رواه البخارى ومسلم والمصنف وغيرهم عن ابن عمر قال: كان النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يجلس ثم يقوم، كما يفعلون اليوم، وبما رواه الشافعي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يخطبون يوم الجمعة خطبتين قیامًا يفصلون بينهما بالجلوس، قال النووي: لأن الخطبة أحد فرضي الجمعة، فوجب القيام والعود كالصلاة.

وما رواه ابن أبي شيبة عن طاوس قال: خطب رسول الله ﷺ قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان، وأول من جلس على المنبر معاوية لا يدل على عدم الوجوب لأن جلوس معاوية في الخطبة كان لضرورة كثرة لحمه، فقد روى ابن أبي شيبة عن الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم بطنه ولحمه.

وقال أبو حنيفة وأصحابه وأحمد في رواية عنه: القيام في الخطبة سنة، لأنه الثابت من فعله ﷺ وفعل الخلفاء الراشدين بعده، وليس بواجب لأن الفعل بمجرد لا يفيد الوجوب، وهذا هو الظاهر، لما علمت من أن مجرد الفعل لا يقتضى

الوجوب، وما قاله النووي: من أن الخطبة أحد فرضي الجمعة فوجب القيام لها كالصلاة معارض بأنها تخالف الصلاة في عدم اشتراط استقبال القبلة فيها، فهي بالأذان أشبه.

قوله: (فمن حدثك... إلخ) وفي رواية أحمد: فمن قال إنه كان يخطب جالساً فقد كذب، وفي رواية مسلم: فمن نبأ أنه كان يخطب جالساً فقد كذب، والغرض منه تأكيد قيامه ﷺ في الخطبة، قوله: (فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة) محمول على المبالغة في الكثرة أو محمول على الصلوات الخمس، لأنه ﷺ لم يصل الجمعة هذا القدر أو نصفه من حين افتراضها إلى أن فارق الدنيا، فإنه إنما يكمل في نحو أربعين سنة.

● عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُطْبَتَانِ كَانَ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيُذَكِّرُ النَّاسَ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والبيهقي وابن ماجه والنسائي.

○ معنى الحديث: لم يبين في هذه الرواية ما كان يقرأه من القرآن في الخطبة، وسيأتي للمصنف أنه كان يقرأ فيها سورة ق، وفي رواية ابن ماجه عن عطاء ابن يسار عن أبي بن كعب أنه ﷺ قرأ يوم الجمعة تبارك وهو قائم، فذكرنا بأيام الله، وعطاء لم يدرك أيّاً، وفي رواية الطبراني في الأوسط عن جابر أن النبي ﷺ خطب فقرأ في خطبته آخر الزمر فتحرك المنبر مرتين، وفي سنده عبد الرحمن بن عثمان ابن أمية وفيه مقال، وعنده أيضاً عن علي أن النبي ﷺ كان يقرأ على المنبر: "قل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد" وفي سنده هارون بن عنترة، وفيه مقال: وفي هذا كله دلالة على مشروعية قراءة القرآن في الخطبة، ولا خلاف في مشروعيتها، واختلفوا في

وجوبه.

فقال الشافعي: يجب قراءة آية ويستحب قراءة (ق)، وقال الإمام يحيى: تجب قراءة سورة واستدلوا بمواظبته ﷺ على القراءة في الخطبة، وقال الجمهور: لا يجب القراءة في الخطبة وهو الأرجح لما تقدم من أن مجرد الفعل لا يفيد الوجوب، واختلف أيضاً في محل القراءة، فقال الشافعي: في إحدى الخطبتين لا بعينها، وقالت الهادوية وبعض أصحاب الشافعي: يقرأ في الأولى، ويدل له ما رواه بن أبي شبة عن الشعبي مرسلاً قال: كان النبي ﷺ إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه، ثم قال: السلام عليكم ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويقرأ سورة ثم يجلس ثم يقوم فيخطب، ثم ينزل وكان أبو بكر وعمر يفعلان ذلك.

وقال العراقيون من أصحاب الشافعي: يقرأ فيهما جميعاً، وهو ما اختاره القاضي من الحنابلة، وحكى العمري: أنه يقرأ في الخطبة الثانية ويدل له ما رواه النسائي عن جابر بن سمرة قال: كان رسول الله ﷺ يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم ويقرأ آيات ويذكر الله ﷻ، والظاهر أن النبي ﷺ ما كان يلتزم في الخطبة قراءة سورة بعينها ولا آية كذلك، وقوله: ويذكر الناس من التذكارات، أى: يعظهم ويأمرهم وينهاهم ويعدهم بالجنة على الطاعة ويحذرهم من المخالفات.

﴿باب الرجل يخطب على قوس﴾

● عَنْ شُعَيْبُ بْنِ زُرَيْقٍ الطَّائِفِيُّ قَالَ جَلَسْتُ إِلَى رَجُلٍ لَهُ صُحْبَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُقَالُ لَهُ الْحَكَمُ بْنُ حَزْنٍ الْكَلْفِيُّ فَأَلْشَأُ يُحَدِّثُنَا قَالَ وَقَدْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَابِعَ سَبْعَةٍ أَوْ تَاسِعَ تِسْعَةٍ فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ

(٢٦٠)

زُرْنَاكَ فَادْعُ اللَّهَ لَنَا بِخَيْرِ فَأَمَرَ بَنَا أَوْ أَمَرَ لَنَا بِشَيْءٍ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّانِ إِذْ ذَاكَ
 دُونَ فَأَقَمْنَا بِهَا أَيَّامًا شَهِدْنَا فِيهَا الْجُمُعَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ مُتَوَكِّنًا
 عَلَى عَصَا أَوْ قَوْسٍ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ كَلِمَاتٍ خَفِيفَاتٍ طَيِّبَاتٍ مُبَارَكَاتٍ
 ثُمَّ قَالَ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ لَنْ تُطِيقُوا أَوْ لَنْ تَفْعَلُوا كُلُّ مَا أَمَرْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ
 سَدِّدُوا وَأَبْشِرُوا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ قَالَ ثَبَتَنِي فِي شَيْءٍ مِنْهُ
 بَعْضُ أَصْحَابِي.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد وأبو يعلى والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (فانشأ يحدثنا) أى: شرع يحدثنا، قوله: (سابع
 سبعة أو تاسع تسعة) شك من شعيب، وهو حال من فاعل وقد يعنى: أتيت النبي ﷺ
 حال كوني واحدًا من سبعة أو واحدًا من تسعة، قوله: (زرنّاك) أى: أتيناك زائرين،
 وللزائر حق، قوله: (فأمر بنا أو أمر لنا... إلخ) بالشك عطف على محذوف، أى: فدعا
 الله لنا، وأمر لنا بشيء من التمر، والشأن إذ ذاك دون يعنى: وقت ضيق من العيش،
 وأتى به الحكم بن حزن اعتذارًا عن اقتصاره ﷺ على التمر المقدم لهم منه.

قوله: (فأقمنا فيها أيامًا شَهِدْنَا فِيهَا الْجُمُعَةَ... إلخ) يعنى: أقمنا بالمدنية أيامًا
 حضرنا معه ﷺ صلاة الجمعة، وفي رواية أحمد: فلبنا عنده أيامًا شَهِدْنَا فِيهَا الْجُمُعَةَ،
 قوله: (فقام متوكّنًا على عصا أو قوس)، وفي رواية أحمد: فقام رسول الله ﷺ متوكّنًا
 على عصا أو قوس، وفي هذا دلالة على مشروعية اعتماد الخطيب حال الخطبة على
 عصا أو نحوها، وحكمة ذلك أن فيه بعد يده عن العبث.

واختلف الفقهاء بأى اليدين يتكى الخطيب على ما يعتمد عليه، فقالت المالكية:

يأخذ الخطيب استحباباً بيده اليمنى عصا أو قوساً أو سيفاً يتكى عليه حال خطبته ولا يعتمد على عود المنبر (وقالت الشافعية) يأخذ ما ذكر بيده اليسرى، ويشغل اليمنى بحرف المنبر لاتباع السلف والخلف، فإن لم يجد شيئاً من ذلك جعل اليمنى على اليسرى أو أرسلهما، ولو أمكنه شغل اليمنى بحرف المنبر وإرسال اليسرى فلا بأس.

وقالت الحنفية: يكون السيف بيساره في كل بلدة فتحت عنوة، ويحطب بقوس أو عصا في كل بلدة فتحت صلحاً، وقالت الحنابلة: ويسن أن يعتمد على سيف أو قوس أو عصا بإحدى يديه ويتوجه باليسرى ويعتمد بالأخرى على حرف المنبر أو يرسلها.

وهذه التفاصيل كلها لم نقف على دليل يدل عليها، وليس في حديث الباب ما يدل على أنه ﷺ كان يأخذ ما يتكى عليه باليمنى أو اليسرى، والظاهر ما ذهب إليه المالكية من استحباب أخذ الخطيب ما يعتمد عليه بيده اليمنى، لما روى الشيخان عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يعجبه التيمن في ترجمه وتعلله وطهوره وفي شأنه كله.

وسأيت للمصنف في كتاب اللباس، وروى النسائي عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يحب التيامن، يأخذ بيمينه ويعطى بيمينه ويحب التيمن في جميع أموره، قال في الهدى: كان ﷺ يعتمد على قوس أو عصا قبل أن يتخذ المنبر، وكان في الحرب يعتمد على قوس وفي الجمعة يعتمد على عصا، ولم يحفظ عنه أنه اعتمد على سيف، وما يظنه بعض الجهال أنه كان يعتمد على السيف دائماً، وأن ذلك إشارة إلى أن الدين قام بالسيف، فمن فرط جهله القبيح من وجهين: (أحدهما) أن اخفوط أنه ﷺ توكأ على العصا وعلى القوس، (الثاني) أن الدين إنما قام بالوحى وأما السيف فلمحق

أهل الضلال والشرك، ومدينة النبي ﷺ التي كان يخطب فيها افتتحت بالقرآن ولم تفتح بالسيف، ولا يحفظ عنه أنه بعد اتخاذ المنبر أنه كان يرقاه بسيف ولا قوس ولا غيره، ولا قبل اتخاذه أنه أخذ بيده سيفاً ألبته، وإنما كان يعتمد على عصا أو قوس.

ويؤيد ما قاله من أنه ﷺ كان يعتمد في الحرب على قوس، وفي الجمعة على عصا مارواه ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد قال: حدثني أبي عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كان إذا خطب في الحرب خطب على قوس وإذا خطب في الجمعة خطب على عصا.

قوله: (كلمات خفيفات... إلخ) نحو الكلمات الآتية في الحديث بعد وكلمات منصوبة بنزع الخافض أى: أثنى عليه بكلمات كما في رواية البيهقي، قوله: (لن تطيقوا أو لن تفعلوا... إلخ) بالشك وفي رواية أحمد: إنكم لن تفعلوا ولن تطيقوا، أى: إنكم لن تستطيعوا فعل كل ما أمرتم به، ولكن توسطوا في العمل، فلا تفرطوا حتى تملوا ولا تفرطوا حتى تعاقبوا، فالسداد: التوسط في العمل.

وقال الحافظ: سدّدوا أى: الزموا السداد، وهو الصواب من غير إفراط ولا تفريط، وأبشروا بالثواب على العمل الدائم وإن قلّ، والمراد تبشير من عجز عن العمل بالأكمل، بأن العجز إذا لم يكن من صنيعه لا يستلزم نقص أجره، وأبهم المبشر به تعظيماً أو تفخيماً له.

قوله: (قال أبو علي:.... إلخ) أى: قال أبو علي محمد اللؤلؤي أحد تلاميذ المصنف، قال أبو داود وذكرني بشيء من الحديث بعض أصحابي بعد أن شككت فيه لذهابه من القرطاس، وفيه إشارة إلى زيادة تحري المصنف.

○ فقه الحديث: يدل الحديث على مشروعية زيارة أهل الفضل والارتحال

إليهم، وعلى استحباب إكرام الضيف بما تيسر من غير تكلف، وعلى استحباب طلب الدعاء من أهل الخير وعلى طلب المكث عند العالم للاستفادة منه، وعلى استحباب اعتماد الخطيب حال خطبته على عصا أو قوس، وقد علمت ما فيه، وعلى مشروعية افتتاح الخطبة بالحمد والثناء على الله تعالى، وعلى أنه ينبغي للخطيب أن يرشد الناس إلى ما فيه صلاحهم وتبشيرهم بالثواب على الأعمال الخيرية لينشطوا لها، وعلى استحباب التوسط في العمل من غير تفريط ولا إفراط.

● عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَشَهَّدَ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَكَذِيرًا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ وَلَا يَضُرُّ اللَّهَ شَيْئًا.

والحديث أخرجه أيضًا: الترمذی والنسائی وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان إذا تشهد) يعني: خطب، وأطلق عليها التشهد لاشتغالها عليه، قوله: (نستعينه ونستغفره... إلخ) أى: نطلب منه ﷻ المعونة على الطاعة والمغفرة للذنوب، فإنه أهل لذلك ونعوذ به من شرور أنفسنا، واستعاذ ﷻ من شر النفوس لأنها أماراة بالسوء ميالة إلى الأهواء والأغراض الفاسدة، وهذا تعليم منه ﷻ للأمة لأنه معصوم من الذنوب وقد ملك نفسه.

قوله: (من يهد الله... إلخ) وفي نسخة: من يهده الله، أى: من يخلق الله فيه الهداية والتوفيق إلى طاعته فلا يقدر أحد على إضلاله، ومن يخلق فيه الضلالة فلا يقدر

أحد على هدايته، قوله: (أرسله الله بالحق... إلخ) أى: أرسله الله تعالى بالدين الحق مبشراً من أطاع بالجنة في الآخرة وبالنصر في الدنيا، ومخوفاً من عصى بالنكال في الدنيا وبالنار والعذاب في الآخرة، وقوله: (بين يدي الساعة) يعنى: قريباً من قيامها، فظهوره في الدنيا من أشراط الساعة، كما يشير إليه قوله ﷺ: "بعثت أنا والساعة كهاتين" وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى، رواه مسلم.

قوله: (فقد رشد) أى أصاب الصواب واهتدى إليه ورشد من بابي تعب وقتل، قوله: (ومن يعصهما... إلخ) فيه دلالة على جواز الجمع بين الله ورسوله في ضمير واحد، ويؤيده ما في رواية البخارى من قوله ﷺ: "ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان، أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما"، قوله: (ولا يضر الله شيئاً) من ذكر الخاص بعد العام، وفائدته دفع ما عساه أن يتوهم أن الله تعالى يلحقه ضرر مخالفة من خالف.

وقد جاء في خطبته ﷺ ألفاظ أخرى، فقد روى الشافعي في مسنده من طريق قريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه ﷺ خطب يوماً فقال: إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونستنصره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فقد غوى، حتى يفىء إلى أمر الله.

وروى أيضاً: عن إبراهيم بن محمد قال: حدثني عمرو أن النبي ﷺ خطب يوماً فقال في خطبته: "ألا إن الدنيا عرض حاضر، يأكل منها البر والفاجر، ألا وإن الآخرة أجل صادق يقضى فيها ملك قادر، ألا وإن الخير كله بخذاfire في الجنة، ألا وإن الشر

كله بخذافيه في النار، ألا فاعملوا وأنتم من الله على حذر، واعلموا أنكم معروضون على أعمالكم، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية الحمد في ابتداء الخطبة، واختلف في حكمه: فقالت الشافعية والحنابلة: إنه من واجبات الخطبة لا تصح إلا به، واستدلوا بفعله ﷺ كما في الحديث، وبما سيأتي للمصنف عن أبي هريرة عنه ﷺ قال: كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم، وقالت المالكية والحنفية: إن الحمد في الخطبة سنة، وهو الظاهر، وفعله ﷺ لا يدل على الوجوب كما تقدم غير مرة، وأما قوله ﷺ: كل أمر ذي بال... إلخ، فقد اختلف في وصله وإرساله، ورجح النسائي والدارقطني إرساله، فلا يقوى على الاستدلال به، وعلى تسليم وصله، فلا يدل على الوجوب، لأنه لو دل على الوجوب هنا لدل على وجوبه في كل أمر ذي بال ولا قائل به.

وفيه دلالة أيضاً على مشروعية الإتيان بالشهادتين في الخطبة، وعلى الإتيان فيها بالوعظ والإرشاد وهو المقصود منها، واختلف العلماء في حكمه، فذهبت المالكية والشافعية والحنابلة إلى وجوبه فيها، وذهبت الحنفية إلى سنيته، وذكر الفقهاء لها شروطاً وأركاناً على اختلاف في بعضها، فقالت الحنفية: أركانها: المقدار الذي تصح به وأقله تسبيحة أو تهليلة أو تحميدة، ونية الخطبة، وشروطها: أن تكون في الوقت وقبل الصلاة، وبحضور جماعة تعتقد بهم الجمعة وهم ثلاثة سوى الإمام، وتقدم الكلام على ذلك في باب الجمعة للمملوك والمرأة، وأن لا يفصل بينها وبين الصلاة بقاطعها.

وقالت المالكية: أركانها ثمانية اشتمالها على تحذير وتبشير، وكونها باللفظ

العربي، وكونها جهراً، وكونها قبل الصلاة بعد الزوال، وكون أجزائها متصلة بعضها ببعض، وكونها متصلة بالصلاة، وحضور الجماعة الذين تجب عليهم الجمعة وتعتقد بهم، وتقدم في الباب المذكور أنهم اثنا عشر رجلاً غير الإمام، وكونها في المسجد، هذا وبعض المالكية يعبر عما ذكر بالشروط.

وقالت الشافعية: أركان الخطبة خمسة حمد الله والصلاة على رسول الله ﷺ بلفظهما لا بمعناها، والوصية بالتقوى، قالوا: وهذه الثلاثة لا بد منها في كل من الخطبتين، وقراءة في إحداها والدعاء للمؤمنين في الأخيرة، وشروطهما عندهم كونهما بالعربية، وفي الوقت والموالة بين أركانها وبينهما، وبينهما وبين الصلاة والطهارة من الحدث والخبث، وستر العورة، وقيام قادر، وجلوس بينهما بالطمأنينة، وإسماع الأربعين الذين تعتقد بهم الجمعة.

وقالت الحنابلة بما قالت به الشافعية إلا أنهم عبروا عن جميعه بالشروط وزادوا عليهم أن وقتها يدخل من وقت صلاة العيد، وصلاحيه الخطيب لأن يكون إماماً في الجمعة، وهذه التفاصيل وتلك الشروط التي ذكروها لم يقم على وجوبها دليل صريح من كتاب ولا سنة، وغاية ما فيها مواظبة النبي ﷺ. وهو بمجرد لا يفيد الوجوب.

قال في الروضة الندية: الخطبة المشروعة هي ما كان يعتاده ﷺ من ترغيب الناس وترهيبهم فهذا في الحقيقة روح الخطبة الذي لأجله شرعت، وأما اشتراط الحمد لله أو الصلاة على رسول الله ﷺ أو قراءة شيء من القرآن، فجميعه خارج عن معظم المقصود من شرعية الخطبة، واتفاق مثل ذلك في خطبته ﷺ لا يدل على أنه مقصود متحتم وشرط لازم، ولا يشك منصف أن معظم المقصود هو الوعظ دون ما يقع قبله

من الحمد والصلاة عليه ﷺ وقد كان عرف العرب المستمر أن أحدهم إذا أراد أن يقوم مقاماً أو يقول مقالاً شرع بالثناء على الله وعلى رسوله ﷺ وما أحسن هذا وأولاه، ولكن ليس هو المقصود، بل المقصود ما بعده، ولو قال قائل: أن من قام في محفل من الخافل خطيباً ليس له باعث على ذلك إلا أن يصدر منه الحمد والصلاة لما كان هذا مقبولاً، بل كل طبع سليم يمجّه ويرده، إذا تقرر هذا عرفت أن الوعظ في خطبة الجمعة هو الذى يساق إليه الحديث، فإذا فعله الخطيب فقد فعل الأمر المشروع، إلا أنه إذا قدّم الثناء على الله وعلى رسوله أو استطرد في وعظه القوارع القرآنية كان أتم وأحسن.

وقال ابن حزم: ليست الخطبة فرضاً، فلو صلاها إمام دون خطبة، صلاها ركعتين جهراً ولا بد، ونستحب له أن يخطب على أعلى المنبر مقبلاً على الناس بوجهه، يحمد الله تعالى ويصلى على رسوله ﷺ ويذكر الناس بالآخرة ويأمرهم بما يلزمهم في دينهم، وما خطب به مما يقع عليه اسم خطبة أجزأه، ولو خطب بسورة يقرؤها فحسن، فإن كان لم يسلم على الناس إذ دخل، فليسلم عليهم إذا قام على المنبر، فقد روينا من طريق مسلم بن الحجاج بسنده إلى نافع عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يجلس، ثم يقوم كما يفعلون اليوم.

وقد روينا عن عثمان ومعاوية أنهما كانا يخطبان جالسين، وقد قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ الأحزاب/٢١. فإنما لنا الانتساء بفعله، وليس فعله فرضاً، ثم قال: من احتج في إيجاب الخطبة بأنها جعلت بدلاً عن الركعتين لزمه أن يقول بقول هؤلاء وإلا فقد تناقض، واحتج بعضهم في إيجاب الخطبة بقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ الجمعة/١١. قال: وهذا الاحتجاج لا منفعة لهم فيه في تصويب قولهم، وإنما فيه أنهم تركوه قائماً،

وهكذا نقول: وإنما هو رد على من قال إنهم تركوه ﷺ قائماً بإيجاب لفرض القيام في الخطبة، ولا لفرض الخطبة، فإن كان ذلك عندهم كما يقولون فيلزمهم أن من خطب قاعداً فلا جمعة له ولا لهم، وهذا لا يقوله أحد منهم، فظهر أن احتجاجهم بالآية عليهم، وأنها مبطللة لأقوالهم في ذلك لو كانت على إيجاب القيام، وليس فيها أثر بوجه من الوجوه على إيجاب الخطبة، إنما فيها أن الخطبة تكون قياماً فقط.

فإن ادعوا إجماعاً رد إجماعهم ما رويناه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري: من لم يخطب يوم الجمعة صلى ركعتين على كل حال، وقد قاله أيضاً ابن سيرين، وقد أقدم بعضهم فقال: إن قوله الله تعالى: ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ... ﴾ الجمعة/ ٩. إنما مراده إلى الخطبة، وجعل هذا حجة في إيجاب فرضها.

قال ابن حزم: ومن لهذا المقدم أن الله تعالى أراد بالذكر المذكور فيها الخطبة بل أول الآية وآخرها يردان ما قال، لأن الله تعالى إنما قال: ﴿ ... إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ... ﴾ الجمعة/ ٩. وقال الله ﷻ: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ الجمعة/ ١٠. فصح أن الله إنما افترض السعي إلى الصلاة إذا نودي لها، وأمر إذا قضيت بالانتشار وذكره كثيراً فصح يقيناً أن الذكر المأمور بالسعي إليه هو الصلاة، وذكر الله تعالى فيها بالتكبير والتسبيح والتمجيد والقراءة والتشهد لا غير ذلك، ولو كان ما قاله هذا القائل لكان من لم يدرك الخطبة ولا شيئاً منها وإن أدرك الصلاة غير مؤد ما افترض الله تعالى عليه من السعي، وهم لا يقولون هذا، فإن قالوا: لم يصلها النبي ﷺ قط إلا بخطبة، قلنا: ولا صلاحاً ﷺ قط إلا بخطبتين قائماً يجلس بينهما، فاجعلوا كل ذلك فرضاً لا تصح الجمعة إلا به.

ولا صلى النبي إلا رفع يديه في التكبير الأولى فأبطلوا الصلاة بترك ذلك، وأما قولنا ما وقع عليه اسم خطبة فاقتداء بظاهر فعل رسول الله ﷺ.

● عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّ خَطِيبًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَالَ: قُمْ أَوْ اذْهَبْ بِنَسِ الْخَطِيبُ أَنْتَ. والحديث أخرجه أيضًا: مسلم والنسائي والحاكم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (إن خطيبًا خطب) لعله كان يخاطب بين يدي قوم، لا خطبة جمعة، قوله: (من يطع الله ورسوله... إلخ) جوابه محذوف، أى: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، قوله: (نس الخطيب أنت) ذمه النبي ﷺ لجمعه بين ضمير الله ورسوله لما في مسلم والبيهقي بعد قوله: نس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله فقد غوى، ولعل النبي ﷺ فهم منه اعتقاد التسوية بين الله ورسوله، فيكون إنكاره ﷺ خاصًا بذلك الخطيب، أو كان هناك من يعتقد التسوية بينهما فذمه ﷺ تنبيهًا على فساد اعتقاد ذلك، ولا ينافيه ما تقدم من جمعه ﷺ بينه وبين ربه في ضمير واحد، لعلمه ﷺ بأن مجلسه كان خاليًا ممن يعتقد المساواة المذكورة.

وقال الشيخ عز الدين: من خصائصه ﷺ أنه كان يجوز له الجمع في الضمير بينه وبين ربه تعالى، وذلك ممتنع على غيره، وإنما يمتنع من غيره دونه، لأن غيره إذا جمع أوهم إطلاقه التسوية بخلافه هو. هـ، فإن منصبه لا يتطرق عليه إيهام ذلك، ذكره السيوطي.

ولكن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل ولا دليل هنا، وقال النووي: الصواب أن

سبب النهي أن الخطب شأنها البسط والإيضاح واجتناب الإشارات والرموز، ولكن ينافيه ما تقدم من جمعه ﷺ بينه وبين ربه في خطبه في ضمير واحد.

● عَنْ بِنْتِ الْحَارِثِ بِنِ الثُّعْمَانِ قَالَتْ: مَا حَفَظْتُ قَافَ إِلَّا مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ بِهَا كُلَّ جُمُعَةٍ قَالَتْ: وَكَانَ تَتَوَرَّعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَتَوَرَّعُنَا وَاحِدًا.

والحديث أخرجه أيضًا: الحاكم والبيهقي والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (ما حفظت ق~ إلا من في رسول الله ﷺ... إلخ) وفي رواية مسلم: ما أخذت ق~ والقرآن المجيد إلا عن لسان رسول الله ﷺ يقرؤها كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس، والمراد: أنه كان يكثر من قراءتها في الخطبة كما في رواية الشافعي في مسنده عن أم هشام بن حارثة أنها سمعت النبي ﷺ يقرأ: ق~ وهو يخطب على المنبر يوم الجمعة، وأنها لم تحفظها إلا منه ﷺ يوم الجمعة على المنبر لكثرة ما كان ﷺ يقرأ بها على المنبر يوم الجمعة.

واختار ﷺ هذه السورة لاشتغالها على أحوال البعث والموت والمواظع والزواج البليغة، قوله: (قالت: وكان تنور رسول الله ﷺ وتنورنا واحدًا) أشارت به إلى قوة حفظها ومعرفتها بأحواله ﷺ لقربها من منزله، والتنور هو الذي يخبز فيه.

● عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَصْدًا وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا يَقْرَأُ آيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ وَيَذَكِّرُ النَّاسَ.

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم والنسائي والترمذي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كانت صلاة رسول الله ﷺ قصداً وخطبته قصداً) يعني متوسطتين ليستا طويلتين طولاً بل ولا قصيرتين قصرًا يخلّ والتوسط في كل منهما بحسبه، ففي الخطبة بالنسبة لغيرها من الخطب، وفي الصلاة بالنسبة لغيرها من الصلوات.

فلا منافاة بين هذا الحديث وبين ما رواه مسلم عن عمار قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته منته من فقهه فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة وإن من البيان لسحراً، ومنته بفتح الميم وكسر همزة وتشديد النون معناها العلامة، فإن الأمر بإطالة الصلاة في هذه الرواية بالنسبة للخطبة فلا يخرجها عن كونها متوسطة بالنسبة للصلوات.

قال النووي: وعلى عدم الجمع بين الحديثين يكون العمل بالقول في حق الأمة لأن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالأمة لاحتمال أن يكون الفعل خاصاً به أ.هـ، ولا يخفى ما فيه فإن الخصوصية لا تثبت بالاحتمال، سيما وأنه قال: "صلوا كما رأيتموني أصلي" رواه أحمد والبخاري، قوله: (يقرأ آيات من القرآن... إلخ) نحو قوله تعالى: ﴿وَكَادُوا يَا مَالِكُ لَيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ الزخرف/ ٧٧. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ آل عمران/ ١٠٢. وقوله: (ويذكر الناس أي يعظهم).

﴿باب رفع اليدين على المنبر﴾

أهو مشروع حال قيام الخطيب على المنبر؟ أم لا؟.

● عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ رَأَى عُمَارَةَ بْنَ رُوَيْبَةَ بِشَرِّ بْنِ مَرْوَانَ وَهُوَ يَدْعُو فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ فَقَالَ عُمَارَةُ: قَبِحَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ قَالَ زَائِدَةُ قَالَ حُصَيْنٌ حَدَّثَنِي عُمَارَةُ قَالَ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ مَا يَزِيدُ عَلَى هَذِهِ السَّبَّابَةِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد ومسلم والترمذى والنسائى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (وهو يدعو في يوم الجمعة) يعنى: ويرفع يديه حال الدعاء في الخطبة كما تؤيده رواية الترمذى عن حصين قال: سمعت عمارة وبشر بن مروان يخطب فرفع يديه في الدعاء، فقال عمارة: قبح الله هاتين اليدين القصيرتين... إلخ، ويحتمل أن يراد بقوله: يدعو أى: يشير بيديه في الخطبة حال الوعظ والإرشاد كما هو دأب الوعاظ يحركون أيديهم يمينا وشمالاً يبهون الحاضرين على الاستماع، ويؤيده ما رواه مسلم من طريق عبد الله بن إدريس عن حصين عن عمارة بن ربيعة قال: رأى بشر بن مروان على المنبر رافعا يديه، فقال: قبح الله هاتين اليدين "الحديث"، وما رواه النسائى من طريق سفيان عن حصين أن بشر بن مروان رفع يديه يوم الجمعة على المنبر فسبه عمارة بن ربيعة الثقفى، وقال: ما زاد رسول الله ﷺ على هذا وأشار بأصبعه السبابة.

قوله: (قبح الله هاتين اليدين) وفي رواية أحمد: لعن الله هاتين اليدين، ودعا عليه

لمخالفته ما ثبت عن النبي ﷺ، فالجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى، وفيها إطلاق اسم الجزء على الكل، ويحتمل أن تكون خبرية لفظاً ومعنى، فيكون إخباراً عن قبح صنعه، قوله: (لقد رأيت رسول الله ﷺ وهو على المنبر... إلخ) وفي رواية أحمد: رأيت رسول الله ﷺ على المنبر يدعو وهو يشير بأصبع، وفي رواية مسلم: لقد رأيت رسول الله ﷺ ما يزيد على أن يقول بيده هكذا، وأشار بأصبعه المسبحة.

وفي هذا دلالة على عدم مشروعية رفع اليدين على المنبر حال الدعاء في الخطبة، وهو بدعة مذمومة كما تزيده رواية البزار وأحمد عن غضيف بن الحارث قال: بعث إلى عبد الملك بن مروان فقال: يا أبا أسماء إنا قد جمعنا الناس على أمرين، قال: وما هما؟ قال: رفع الأيدي على المنابر يوم الجمعة والقصص بعد الصبح والعصر، فقال: أما إنهما أمثل بدعتكم عندي، ولست بحبيك إلى شيء منهما، قال: لم؟ قال: لأن النبي ﷺ قال: ما أحدث قوم بدعة إلا رفع مثلها من السنة فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة.

وإلى كراهة رفع اليدين حال الخطبة ذهب مالك والشافعي وجماعة، قال القاضي عياض: كره مالك وقوم من السلف رفع اليدين في الخطبة لهذا الحديث لأنه ﷺ لم يزد على الإشارة بالمسبحة وأجازه بعض أصحابنا وآخرون لأنه ﷺ رفعهما في خطبة الجمعة حين استسقى، لكن رفعه ﷺ وقتئذ كان لعارض الاستسقاء ويؤيده ما في الصحيحين وسيأتي للمصنف عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء، فإنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه.

● عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاهِرًا يَدَيْهِ قَطُّ يَدْعُو عَلَى مَنْبَرِهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ وَلَكِنْ رَأَيْتُهُ يَقُولُ هَكَذَا وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَعَقَدَ

الْوُسْطَى بِالْأَبْهَامِ .

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (ما رأيت رسول الله ﷺ شاهراً يديه... إلخ) أى: ما رأيته مبرزاً يديه ومظهرهما لما حال الدعاء لا في الخطبة ولا في غيرها، لكن رأيته يشير بالسبابة وقت الخطبة، وهو صريح في عدم مشروعية رفع اليدين حال الدعاء. لكن الحديث ضعيف لأنه من طريق عبد الرحمن بن إسحاق وعبد الرحمن بن معاوية، وفيهما مقال، وسيأتى تمام الكلام على رفع اليدين في الدعاء في بابـه إن شاء الله تعالى.

﴿باب إقصار الخطب﴾

● عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِقْصَارِ الْخُطْبِ.

والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم وابن أبي شيبة والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أمرنا رسول الله ﷺ بإقصار الخطب) لعله يشير بذلك إلى ما رواه مسلم عنه كما تقدم، وفيه: فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة وروى أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن نمير عن العلاء بن صالح عن عدى بن ثابت، قال: أنبأنا أبو راشد قال: خطبنا عمار، فتجوز في الخطبة، فقال رجل: قد قلت قولاً شفاء، لو أنك أطلت، فقال: إن رسول الله ﷺ نهى أن نطيل الخطبة.

● عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ السُّوَّائِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُطِيلُ

الْمَوْعِظَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنَّمَا هُنَّ كَلِمَاتٌ يَسِيرَاتٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يطيل الموعظة... إلخ) يعني الخطبة، إنما هن أى: كلمات الخطبة كلمات يسيرات، فالضمير عائد على الكلمات المعلومة من السياق، ويؤخذ من أحاديث الباب استحباب تقصير خطبة الجمعة وكراهة الإطالة فيها، وقد جاء في تقصير الخطبة أحاديث: منها: ما رواه النسائي عن عبد الله بن أبي أوفى قال: كان رسول الله ﷺ يطيل الصلاة ويقصر الخطبة، ومنها: ما رواه البزار عن ابن مسعود أنه ﷺ قال: إن قصر الخطبة وطول الصلاة منته من فقه الرجل، فطوّلوا الصلاة وأقصروا الخطب، وإن من البيان لسحراً وإنه سيأتى بعدكم قوم يطيلون الخطبة ويقصرون الصلاة.

ورواه الطبراني في الكبير موقوفاً على ابن مسعود قال العراقي: وهو أولى بالصواب لاتفاق سفيان وزائدة على ذلك، ومنها: ما رواه الطبراني في الكبير عن أبي أمامة أن النبي ﷺ كان إذا بعث أميراً قال: أقصر الخطبة وأقلل الكلام، فإن من الكلام سحراً وفي إسناده جميع بن ثوب وفيه مقال.

﴿باب الدنو من الإمام عند الموعظة﴾

أى: في استحباب القرب من الإمام وقت الخطبة.

● عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ اخْضَرُوا الذِّكْرَ وَادْثُوا مِنَ الْأَمَامِ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ يَتْبَاعِدُ حَتَّى يُؤَخَّرَ فِي الْجَنَّةِ وَإِنْ دَخَلَهَا.

والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم والبيهقي والطبراني والأصبهاني.

○ معنى الحديث: قوله: (احضروا الذكر... إلخ) يعني: الخطبة، واقربوا من الإمام لأن من قرب منه وأنصت واستمع ولم يلع كان له كفلان من الأجر كما تقدم، وقوله: فإن الرجل... إلخ تعليل لمخذوف أى: ادنوا من الإمام ولا تتباعدوا عنه، فإن الرجل لا يزال يتأخر عن مواطن الخير وعن المبادرة إلى الجمعة حتى يؤخر في دخول الجنة أو في درجاتها.

قال الطيبي: لا يزال الرجل يتباعد عن استماع الخطبة وعن الصف الأول الذي هو مقام المقربين حتى يؤخر إلى آخر صف المتسفلين، قوله: (وإن دخلها) أتى به لدفع ما يتوهم من أن البعد عن الإمام يترتب عليه عدم دخول الجنة أصلاً، وفيه تعريض بأن من تأخر عن المبادرة إلى الجمعة قنع من الجنة ومن الدرجات العالية والمقامات الرفيعة بمجرد الدخول.

○ فقه الحديث: دل الحديث على الحث على حضور خطبة الجمعة والقرب من الإمام وعلى التنفير من التأخر عن ذلك.

﴿باب الإمام يقطع الخطبة للأمر يحدث﴾

● عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقْبَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ يَعْثُرَانِ وَيَقُومَانِ فَنَزَلَ فَأَخَذَهُمَا فَصَعَدَ بِهِمَا الْمَنِيرَ ثُمَّ قَالَ: صَدَقَ اللَّهُ ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ رَأَيْتُ هَذَيْنِ فَلَمْ أَصْبِرْ ثُمَّ أَخَذَ فِي الْخُطْبَةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (يعثران) مضارع عثر من باي قتل وضرب، والمراد: أنهما يسقطان على الأرض لصغرهما، وفي رواية: يمشيان ويعثران، وفي رواية النسائي عليهما قميصان أحمران يعثران فيهما، قوله: (فصعد بهما) وفي نسخة فصعد بهما المنبر، وفي رواية أحمد فحملهما فوضعهما بين يديه، وفي رواية النسائي فحملهما ثم عاد إلى المنبر، ورفعهما عنده ليكون لهما الرفعة عند الله وعند خلقه.

قوله: ﴿ إِنَّمَا أَنْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فَتَنَةٌ ﴾ [الأنفال/ ٢٨] شاعلة لكم عن أمور الآخرة، وكانت فتنة لأنها اختبار من الله تعالى لعباده ليظهر من يشغله ذلك عن الطاعة فتكون نقمة عليه ممن لا يشغله فتكون له نعمة، فمن رجع إلى الله تعالى ولم يشتغل بماله وولده وجاهد نفسه فقد فاز، ومن اشتغل بهما فقد هلك، وهو ﷺ معصوم من الاشتغال بغير الله تعالى، فيكون المراد بالفتنة هنا مجرد ميل لم يشغله عن الله تعالى.

قوله: (رأيت هذين فلم أصبر... إلخ) وفي رواية النسائي رأيت هذين يعثران في قميصيهما فلم أصبر حتى قطعت كلامي، ولم يصبر ﷺ لأثر الرحمة والرقّة في القلب، وفي هذا دلالة على جواز فصل الخطبة بعضها عن بعض بكلام ليس من جنسها وهو محمول على ما إذا كان الفصل يسيراً، وبه قالت المالكية والحنابلة.

وقالت الحنفية: يكره الكلام في الخطبة ولا يفسدها، وللشافعية قولان أظهرهما: اشتراط المواولة بين أجزاء الخطبة ولا يحرم كلام الخطيب فيها إذا كان لمهم كإنقاذ أعمى، فإن كان لغير مهم؛ فقليل بالحرمة، وقيل بالكراهة، وهذا الخلاف ما لم يكن الكلام أمراً أو نهياً أو لم يكن لضرورة وإلا جاز اتفاقاً.

ومنه ما رواه مسلم والبيهقي من طريق حميد بن هلال عن أبي رفاعة العدوي

قال: انتهيت إلى النبي ﷺ وهو يخطب فقلت: يا رسول الله رجل غريب جاء يسأل عن دينه لا يدري ما دينه، فأقبل إليّ وترك خطبته فأتى بكرسى، خلت — أى ظننت قوائمه من حديد، فجعل يعلمنى مما علمه الله ثم أتى خطبته وأتم آخرها.

وما رواه مسلم من أن عمر بن الخطاب ؓ كان يخطب فدخل عليه عثمان ؓ فقال له: أية ساعة هذه؟ فقال: ما زدت حين سمعت النداء يا أمير المؤمنين على أن توضأت، فقال: والوضوء أيضًا، وقد علمت أن رسول الله ﷺ أمر بالاغتسال، فقد أنكر عمر أثناء خطبته على عثمان ؓ تأخره عن المبادرة إلى حضور الجمعة واقتصاره على الوضوء، وتقدم نحوه للمصنف في "باب الغسل يوم الجمعة" في الجزء الثالث.

﴿باب الاحتباء والإمام يخطب﴾

أيجوز؟ أم لا؟

● عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحُبُورَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامَ يَخْطُبُ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والترمذي والحاكم والبيهقي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (نهى عن الحبورة... إلخ) بضم الحاء المهملة وكسرهما اسم من الاحتباء، وهو أن يجمع الشخص ظهره وساقيه بثوب أو غيره، وقد يحتبى بيديه، والحكمة في النهى عن الاحتباء يوم الجمعة أنه يجلب النوم ويعرض الطهارة للنقض، قال العيني: ويلحق به في الكراهة الاستناد إلى الحائط أو غيره، لأنه في معنى الاحتباء وأكثر.

وإلى النهى عن الاحتباء يوم الجمعة حال الخطبة ذهب جماعة منهم عبادة بن نسي، وروى ابن أبي شبة كراهته عن الأوزاعي ومكحول وعطاء والحسن البصري، واستدلوا بحديث الباب، وبما رواه ابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: نهى رسول الله ﷺ عن الاحتباء يوم الجمعة يعنى والإمام يخطب، وبما رواه ابن عدى فى الكامل عن جابر أن النبى ﷺ نهى عن الحبوّة يوم الجمعة والإمام يخطب، لكن حديث معاذ ضعيف لأنّه من رواية ابنه سهل وأبى مرحوم، وفيهما مقال كما علمت، وحديث عمرو بن شعيب فى إسناده بقية بن الوليد وهو مدلس ورواه بالعنعنة عن شيخه عبد الله بن واقد وهو من شيوخته المجهولين، وحديث جابر فى إسناده عبد الله بن ميمون القداح، وهو ذاهب الحديث كما قاله البخارى.

● عَنْ يَعْلَى بْنِ شَدَّادٍ بْنِ أَوْسٍ قَالَ شَهِدْتُ مَعَ مُعَاوِيَةَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ فَجَمَعَ بَنَا فَنَظَرْتُ فَإِذَا جُلُومٌ مِنْ فِي الْمَسْجِدِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ قَرَأَتْهُمْ مُحْتَبِينَ وَالْإِمَامَ يَخْطُبُ.

والأثر أخرجه البيهقى.

○ معنى الأثر: قوله: (فجمع بنا) بتشديد الميم يعنى: صلى بنا الجمعة، قوله: (قرأيتهم محتبين والإمام يخطب) فيه حجة لمن قال بجواز الاحتباء حال الخطبة، منهم من ذكره المصنف، ومنهم سالم بن عبدالله والقاسم بن محمد وعطاء وابن سيرين وعمرو بن دينار وأبو الزبير وعكرمة بن خالد وأحمد بن حنبل وإسحاق، وهو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية.

وأجابوا عن أحاديث النهى بأنها ضعيفة فلا تقوم بها حجة، وقد جمع

الطحاوى بين احتباء الصحابة المذكورين فى حديث الباب والاحتباء المنهى عنه فى حديث سهل بن معاذ بما حصله أن الاحتباء المنهى عنه ما كان مبتدأ أثناء الخطبة من السامعين لما فيه من التشاغل عنها، وعدم الإصغاء إليها، وأن الاحتباء الجائز ما كان مبتدأ قبل الشروع فيها واستمر إلى الفراغ منها.

ويمكن الجمع بوجه آخر وهو أن الاحتباء المنهى عنه ما أدى إلى كشف العورة بأن كان فاعله لابساً ثوباً واحداً لما رواه البيهقى عن أبى هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن لبستين وعن بيعتين وعن الملامسة والمنازلة وعن أن يحتسى الرجل فى ثوب واحد ليس على فرجه منه شىء وعن أن يشتمل الرجل بالثوب الواحد على شقيه، وأن الاحتباء الجائز هو ما لم يؤد إلى ما ذكر، وقد ثبت عنه ﷺ أنه كان يحتسى فقد روى البيهقى من طريق أبى حاتم الرازى عن ابن عمر، قال: رأيت رسول الله ﷺ محتبياً بفناء الكعبة يقول بيده هكذا وشبك أبو حاتم بيده، وأخرجه البخارى أيضاً من طريق فليح.

● قَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَحْتَبِي وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ وَشَرِيحٌ وَصَغَصَعَةُ بْنُ صُوحَانَ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَمَكْحُولٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ وَنَعِيمُ بْنُ سَلَامَةَ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَلَمْ يَتْلُغْنِي أَنْ أَحَدًا كَرِهَهَا إِلَّا عُبَادَةُ بْنُ نُسَى.

﴿باب الكلام والإمام يخطب﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا قُلْتَ أَنْصِتْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَعُوتَ .

والحديث أخرجه أيضاً: مالك وأحمد والشيخان والنسائي والترمذي وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا قلت: أنصت... إلخ) بفتح الهمزة أمر من أنصت أى: اسكت، وفي رواية البخارى: إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب: أنصت، فقد لغوت، واللغو الكلام الذى لا فائدة فيه، وقيل: الإثم، وقيل: الميل عن الصواب، وتقدم نحوه في باب فضل الجمعة، والمراد: أنه لا ثواب له في جمعه، وإن سقط عنه الفرض.

وفيه دلالة على منع الكلام حال خطبة الجمعة مطلقاً، لأنه إذا كان الأمر بالمعروف لغواً فبالأولى غيره من الكلام، وإلى ذلك ذهب مالك والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وكثيرون، وللشافعية قولان: أحدهما وهو المشهور في الجديد: لا يحرم ويستحب الإنصات، وحملوا حديث الباب ونحوه على الكمال، وقال أبو حنيفة: يحرم الكلام ويجب الإنصات إذا خرج الإمام إلى أن يفرغ من الخطبة، والمراد بخروجه صعوده على المنبر، كما قاله الزيلعي، وقال في شرح المجموع: المراد خروجه من الحجرة إن كانت وإلا فالمراد قيامه للصعود على المنبر، واستدل بقوله ﷺ: إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام.

قال الكمال ابن الهمام: رفعه غريب والمعروف كونه من كلام الزهري، رواه

مالك في الموطأ، قال: خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام، وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضى الله تعالى عنهم أنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام، قال: وقول الصحابي حجة فيجب تقليده عندنا إذا لم ينه شيء من السنة. وأيضاً فمثل هذا لا يقال من قبل الراى فهو مرفوع حكماً.

قال ابن عبد البر عند قول الزهرى خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام، هذا يدل على أن الأمر بالإنصات وقطع الصلاة ليس برأى وأنه سنة احتج بها ابن شهاب، لأنه أخبر عن علم علمه لا عن رأى اجتهد، بل هو سنة وعمل مستفيض في زمن عمر وغيره، وقال أبو يوسف ومحمد لا بأس بالكلام إذا خرج قبل أن يخطب، وإذا نزل قبل أن يكبر، وهذا كله في حق من سمع الخطبة كان في المسجد أم لا، أما من لم يسمعها بأن كان بعيداً ففيه خلاف، فقال الجمهور: يجب الإنصات أيضاً، ويحرم الكلام عليه كالسامع وقال: أحمد والنخعي: لا يحرم.

وقالت المالكية: يحرم كلامه إن كان بالمسجد أو رحبته لا خارجهما سداً للذريعة لئلا يسترسل الناس حتى يتكلم من يسمع الإمام، وهذا كله في الكلام حال الخطبة، أما قبل الشروع فيها وبعد صعود الخطيب على المنبر وبعد الفراغ منها، فالأكثر على الجواز، وقال الشافعي: لا بأس أن يتكلم والإمام على المنبر قبل كلام الإمام، فإذا ابتدأ في الكلام لم أحب أن يتكلم حتى يقطع الإمام الخطبة الآخرة، فإن قطع الآخرة فلا بأس أن يتكلم حتى يكبر الإمام وأحسن في الأدب أن لا يتكلم من حين يتدئ الإمام الكلام حتى يفرغ من الصلاة، وإن تكلم رجل والإمام يخطب لم أحب ذلك له.

قال الحافظ: واستدل بالحديث من منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة وبه قال الجمهور في حق من سمعها وكذا الحكم في حق من لا يسمعها عند الأكثر، قالوا: وإذا أراد الأمر بالمعروف فليجعله بالإشارة، وأغرب ابن عبد البر فنقل الإجماع على وجوب الإنصات على من سمعها إلا عن قليل من التابعين، ولفظه: لا خلاف علمته بين فقهاء الأمصار في وجوب الإنصات للخطبة على من سمعها في الجمعة، وأنه غير جائز أن يقول لمن سمعه من الجهال يتكلم والإمام يخطب: انصت ونحوها أخذًا بهذا الحديث.

وروى عن الشعبي وناس قليل أنهم كانوا يتكلمون إلا في حين قراءة الإمام في الخطبة خاصة، قال: وفعلهم في ذلك مردود عند أهل العلم وأحسن أحوالهم أن يقال إنه لم يبلغهم الحديث. واختلف السلف إذا خطب بما لا ينبغي من القول وعلى ذلك يحمل ما نقل عن السلف من الكلام حال الخطبة، والذي يظهر أن من نفى وجوبه أراد أنه لا يشترط في صحة الجمعة بخلاف غيره، ويدل على الوجوب في حق السامع أن في حديث على المشار إليه آنفًا عند أحمد في باب فضل الجمعة، ومن دنا من الإمام فلغا ولم ينصت، ولم يستمع كان عليه كفلان من الوزر، لأن الوزر لا يترتب على من فعل مباحًا ولو كان مكروهًا كراهة تنزيه.

وأما ما استدل به من أجاز مطلقًا من قصة السائل في الاستسقاء ونحوه، ففيه نظر لأنه استدلال بالأخص على الأعم فيمكن أن يخص عموم الأمر بالإنصات بمثل ذلك كأمر عارض في مصلحة عامة، كما خص بعضهم منه رد السلام لوجوبه، ونقل صاحب المغني الاتفاق على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة كتحذير الضرير من البثر.

وعبارة الشافعي: وإذا خاف على أحد لم أر بأساً إذا لم يفهم عنه بالإيماء أن يتكلم، وقد استثنى من الإنصات في الخطبة ما إذا انتهى الخطيب إلى كل ما لم يشرع مثل الدعاء للسلطان مثلاً بل جزم صاحب التهذيب بأن الدعاء للسلطان مكروه.

وقال النووي: محله ما إذا جازف وإلا فالدعاء لولاة الأمور مطلوب، ومحل الترك إذا لم يخف الضرر وإلا فيباح للخطيب إذا خشى على نفسه والله سبحانه وتعالى أعلم، وقال الترمذي: واختلفوا في رد السلام وتشميت العاطس فرخص بعض أهل العلم في رد السلام وتشميت العاطس والإمام يخطب وهو قول أحمد وإسحاق، وكره بعض أهل العلم من التابعين وغيرهم ذلك وهو قول الشافعي.

وحكى ابن العربي عن الشافعي موافقة أحمد وإسحاق، قال العراقي: وهو أولى مما نقله عنه الترمذي وقد صرح الشافعي في مختصر البويطي بالجواز فقال: ولو عطس رجل يوم الجمعة فشمته رجل، رجوت أن يسعه لأن التشميت سنة ولو سلم رجل على رجل كرهت ذلك له، ورأيت أن يرد عليه لأن السلام سنة ورده فرض، هذا لفظه وقال النووي في شرح المهذب إنه الأصح. وظاهر الحديث عدم حرمة الكلام في خطبة غير الجمعة.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَحْضُرُ الْجُمُعَةُ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ: رَجُلٌ حَضَرَهَا يَلْفُو وَهُوَ حَظُّهُ مِنْهَا، وَرَجُلٌ حَضَرَهَا يَدْعُو فَهُوَ رَجُلٌ دَعَا اللَّهَ ﷻ إِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُ، وَرَجُلٌ حَضَرَهَا بِإِنْصَاتٍ وَسُكُوتٍ وَلَمْ يَتَخَطَّ رَقَبَةً مُسْلِمٍ وَلَمْ يُؤْذِ أَحَدًا فَهِيَ كَفَّارَةٌ إِلَى الْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ

أَمْثَالُهَا.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن خزيمة والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (يحضر الجمعة ثلاثة نفر) يعني ثلاثة أقسام، وأصل النفر اسم لجماعة الرجال من ثلاثة إلى عشرة، وقيل: من ثلاثة إلى سبعة، قوله: (يلغو) أى: يعبث ويتكلم بما لا يعنيه، قوله: (وهو حظه منها) أى: اللغو نصيبه من حضور الجمعة وليس له نصيب من الأجر، قوله: (فهو رجل دعا الله... إلخ) يعنى اشتغل بالدعاء حال الخطبة، فإن شاء أعطاه ما دعا به، وإن شاء منعه عقاباً على ما أساء به من اشتغاله بالدعاء عن سماع الخطبة، والمراد: أنه ليس له حظ من ثواب الجمعة.

قوله: (بإنصات وسكوت) يعنى باستماع للخطبة وسكوت عن اللغو، وذكر السكوت بعد الإنصات من ذكر العام بعد الخاص، لأن الإنصات سكوت مع استماع والسكوت أعم، قوله: (ولم يؤذ أحداً) يعنى بنوع من أنواع الأذى وهو من ذكر العام بعد الخاص، قوله: (فهى كفارة إلى الجمعة التى تليها) أى: كفارة لما يقع منه من الذنوب مبتدئاً من أول جمعته إلى نهايتها مع غفران ذنوب ثلاثة أيام من الجمعة الأخرى، والمراد: أنه إذا وقع منه ذنب فى هذه الأيام وقع مغفوراً، ويحتمل أن يكون المراد بالجمعة: الجمعة التى قبلها، فيكون التكفير لما وقع من الذنوب فى هذه الأيام ظاهراً، وتقدم أن المراد بما بين الجمعتين من صلاة الجمعة وخطبتها إلى مثل الوقت من الجمعة الثانية حتى تكون سبعة أيام كاملة، فإن كان خالياً من الذنوب رفع له بها درجات.

قوله: (وذلك بأن الله تعالى يقول: من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) ذكره ۞

استشهداً على ما ذكره من أن حضور الجمعة بهذا الوصف يكفر عشرة أيام، قال النووي: قال العلماء: معنى المغفرة له ما بين الجمعتين وثلاثة أيام أن الحسنه بعشرة أمثالها وصار يوم الجمعة الذى فيه الأفعال فى معنى الحسنه التى تجعل بعشرة أمثالها.

○ فقه الحديث: دل الحديث على التنفير من اللغو حال الخطبة يوم الجمعة، وعلى أنه يطلب عدم الاشتغال بغير سماع الخطبة ولو بالدعاء، وعلى مضاعفة الأجر لمن أنصت وتباعد عن الأذى، وقد جاء فى التنفير من اللغو حال الخطبة أحاديث: منها: ما رواه أحمد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كمثل الحمار يحمل أسفاراً، والذى يقول له: أنصت ليس له جمعة"، ومنها: ما رواه أيضاً عن أبي الدرداء قال: جلس النبي ﷺ يوماً على المنبر فخطب الناس، فتلا آية وإلى جنبي أبي بن كعب، فقلت له: يا أبي متى أنزلت هذه الآية؟ فأبى أن يكلمنى، ثم سأله، فأبى أن يكلمنى، حتى نزل رسول الله ﷺ، فقال له أبي: ما لك من جمعتك إلا ما لغيت، فلما انصرف رسول الله ﷺ جنته فأخبرته، فقال: صدق أبي، فإذا سمعت إمامك يتكلم فأنصت حتى يفرغ.

﴿باب استئذان المحدث الإمام﴾

أ المطلوب؟ أم لا؟.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَأْخُذْ بِأَنْفِهِ ثُمَّ لِيَنْصَرِفْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَذْكُرَا عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

والحديث أخرجه أيضاً: الدارقطني والبيهقي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (فليأخذ بأنفه) أمره ﷺ بأخذ أنفه ليعتقد من رآه أن به رعافاً، لا أنه محدث أو قاذح في الإمام، ولا يعد هذا من الكذب بل من باب الحياء وستر ما لا يحسن إظهاره والتورية بما هو أحسن، قوله: (ثم لينصرف) يعني من غير أن يتوقف على إذن الإمام فيناسب الحديث الترجمة، وعلى أن المحدث لا يستأذن الإمام جرى أكثر الفقهاء.

قال مالك في الموطأ: ليس على من رعى أو أصابه أمر لا بد له من الخروج أن يستأذن الإمام يوم الجمعة إذا أراد أن يخرج، قيل: لأن الإذن يشق على الناس ولا سيما مع كثرتهم وكبر المسجد، وما في دين الله من حرج، وقال جماعة من التابعين لا يخرج المحدث في الجمعة حتى يستأذن الإمام، وإذنه أن يشير بيده كما قال مجاهد، وعن عطاء قال: رأيتهم يستأذنون الإمام وهو يخطب يشير الرجل بيده ويشير الإمام ولا يتكلم، ذكره البيهقي.

واستدلوا بعموم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ (النور/ ٦٢). ووضع المحدث يده على أنفه حال خروجه من منزل منزلة استئذانه، لكن لا دلالة في الآية على ذلك لأنها محمولة على استئذان الجماعة الإمام في الحرب.

﴿باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب﴾

أصلي تحية المسجد؟ أم لا؟.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ سُلَيْكُ الْعَطْفَانِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ لَهُ: أَصَلَّيْتَ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا. قَالَ: صَلِّ رَكْعَتَيْنِ تَجُوزُ فِيهِمَا.

والحديث أخرجه أيضًا: ابن ماجه ومسلم والدارقطني والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (تَجُوزُ فِيهِمَا) يعني: خففهما، وأمره ﷺ بالتخفيف ليسمع الخطبة.

● عَنْ الْوَلِيدِ أَبِي بَشْرٍ عَنْ طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ أَنَّ سُلَيْكًا جَاءَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ زَادَ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ قَالَ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَصِلْ رَكْعَتَيْنِ يَتَجَوَّزُ فِيهِمَا.

○ معنى الحديث: قوله: (فذكر نحوه... إلخ) أي: ذكر الوليد بن مسلم نحو حديث الأعمش، وزاد قوله: ثم أقبل على الناس، فقال: إذا جاء أحدكم... إلخ، ورواية الوليد أخرجهما الدارقطني عن طلحة أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب، فجلس قبل أن يصلي فأمره رسول الله ﷺ أن يصلي ركعتين ثم أقبل على الناس بوجهه، فقال: إذا جاء أحدكم إلى الجمعة والإمام يخطب فليصل ركعتين يتجوز فيهما.

وفي هذه الزيادة دليل على أن مشروعية تحية المسجد حال الخطبة عامة لكل داخل، وليست خاصة بسليك، فما قاله بعضهم: من أنها واقعة عين لا عموم لها، لا

وجه له، لأن الأصل عدم الخصوصية، وما قالوه من أنه ﷺ أمره بالصلاة ليراه القوم وهو قائم فيتصدقون عليه مستدلين بما رواه أحمد أنه ﷺ قال: "إن هذا الرجل دخل المسجد في هيئة بذة، فأمرته أن يصلي ركعتين، وأنا أرجو أن يفتن له رجل فيتصدق عليه، لا ينافي جواز التحية حال الخطبة.

على أن من قال بعدم جواز تحية المسجد وقت الخطبة لا يقولون بجواز التطوع للتصدق، وقال النووي: تأويل أحاديث سليك بأنه ﷺ أمره ليراه الناس ويتصدقوا عليه يرده صريح قوله ﷺ "إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين ولينحز فيهما"، وهذا نص لا يتطرق إليه تأويل، ولا أظن عالماً يبلغه هذا اللفظ صريحاً فيخالفه، فإن قيل: يشكل على قصة سليك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ والمراد بالقرآن الخطبة.

وقوله ﷺ: "إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب: أنصت، فقد لغوت" لأنه إذا امتنع الأمر بالمعروف مع قصر زمنه فمنع التشاغل بالتحية أولى، وما سيأتي من قوله ﷺ للذي يتخطى الرقاب: اجلس ولم يأمره بالتحية وما رواه الطبراني عن ابن عمر مرفوعاً: إذا دخل أحدكم والإمام على المنبر فلا صلاة ولا كلام، يجاب عن الآية: بأن الخطبة ليست قرآناً، وما فيها من القرآن يخص عموم الأمر بالإنصات له بأمر الداخل بالصلاة لحديث سليك، فيكون الأمر بالإنصات في حق الجالس، وبهذا يجاب عن حديث: "إذا قلت لصاحبك... إلخ"، فيكون قوله ﷺ: أنصت، مخصوصاً بالجالس، على أن مصلى التحية يقال له: منصت، لأنه يقرأ سراً، كما يؤيده ما تقدم عن أبي هريرة في افتتاح الصلاة قال: يا رسول الله أرايت سكوتك، فأطلق على القول سراً سكوتاً.

وعن حديث: تخطى الرقاب، بأنه يحتمل أن يكون ذلك قبل مشروعية تحية المسجد، أو أنه لم يأمره بالتحية للإشارة إلى أنها ليست بواجبة أو أنه صلى التحية في مؤخر المسجد ثم تقدم لسمع الخطبة فوقع منه تخطى الرقاب، فانكر ﷺ عليه ذلك، وعن حديث ابن عمر بأنه ضعيف لأنه من طريق أيوب بن نهيك وهو منكر الحديث، كما قاله أبو زرعة وأبو حاتم فلا يقوى على معارضة الحديث الصحيح.

وبهذا تعلم أن الراجح مشروعية تحية المسجد حال الخطبة، وقد أجاب المانعون لها حال الخطبة عن هذا الحديث بأجوبة تقدم بعضها في الجزء الرابع في "باب ماجاء في الصلاة عند دخول المسجد".

﴿باب تخطى رقاب الناس يوم الجمعة﴾

أى: في بيان ما يدل على منع تخطى رقاب الناس يوم الجمعة.

● عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ قَالَ: كُنَّا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَجَاءَ رَجُلٌ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ: جَاءَ رَجُلٌ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي والبيهقي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (فقال عبد الله بن بسر: جاء رجل... إلخ) فيه أمر هذا الذي يتخطى الرقاب بالجلوس بطريق الإشارة ولعله لم يأمره أمراً صريحاً لكونه

كان صاحب منزلة فسلك معه في الأمر مسلك الأدب، وعرض له بما قاله ﷺ من
تخطي الرقاب ليبادر إلى الامتثال.

قوله: (اجلس فقد آذيت) وفي رواية أحمد والبيهقي: فقد آذيت وآنت، أي:
أبطأت، وظاهر الحديث يدل على تحريم تخطي الرقاب يوم الجمعة، وحكى أبو حامد
في تعليقه عن الشافعي التصريح بالتحريم، وعده صاحب الهدى من الكبائر، وقال
النووي في زوائد الروضة: المختار تحريمه للأحاديث الصحيحة.

وقالت المالكية: يحرم مطلقاً سواء أكان لفرجة أم لا، إذا جلس الإمام على
المنبر، أما قبل جلوسه فإن كان لسد فرجة جاز وإلا كره، ومشهور مذهب الشافعية
الكراهة مطلقاً إلا لفرجة فلا يكره، وكذا قالت الحنابلة، وقالت الحنفية: لا بأس
بالتخطي ما لم يأخذ الإمام في الخطبة ولم يؤذ أحداً إلا أن يجد فرجة أمامه فيتخطي
للضرورة.

وهذه التفاصيل لا دليل عليها، بل الراجح المنع مطلقاً حال الخطبة وغيرها
للتأذي الحاصل به إلا إذا كان إماماً أو كان بين يديه فرجة لا يصلها إلا بالتخطي،
ولم يجد غيرها.

وقد جاء في التنفير من تخطي الرقاب أحاديث: منها: ما أخرجه ابن ماجه
والترمذي عن معاذ بن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: من تخطى رقاب الناس يوم
الجمعة اتخذ جسراً إلى جهنم، قال الترمذي: حديث غريب والعمل عليه عند أهل
العلم، واتخذ بالبناء للمفعول بمعنى أنه يجعل جسراً على طريق جهنم يمر عليه مجازاة
له بمثل عمله، وبالبناء للفاعل بمعنى أنه اتخذ لنفسه بصنيعه ذلك طريقاً يؤديه إلى
جهنم.

ومنها: ما أخرجه أحمد والطبراني في الكبير عن أرقم بن أرقم المخزومي أن رسول الله ﷺ قال: الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ويفرق بين اثنين بعد خروج الإمام كالجار قصبه في النار، وقصب بضم القاف وسكون الصاد المهملة جمعه أقصاب وهي الأمعاء، ومنها: ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أنس قال: بينما رسول الله ﷺ يخطب إذ جاء رجل يتخطى رقاب الناس حتى جلس قريباً من النبي ﷺ، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، قال: "ما منعك يا فلان أن تجمع معنا، قال: يا رسول الله حرصت أن أضع نفسي بالمكان الذي ترى، قال: قد رأيتك تتخطى رقاب الناس وتؤذيهم، من آذى مسلماً فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله ﷻ".

وظاهر التقيد في بعض الروايات بيوم الجمعة أن عدم جواز تحطى الرقاب مختص به فلو تحطى في غير يوم الجمعة فلا حرج، ويحتمل أن التقيد به خرج مخرج الغالب لكثرة الناس فيه، فيكون سائر الصلوات مثل الجمعة في عدم جواز التحطى، وهذا هو الظاهر لوجود العلة التي هي الأذى.

قال في النيل: ظاهر هذا التعليل أن ذلك يجري في مجالس العلم وغيرها، ويؤيده ما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: من تحطى حلق قوم بغير إذنهم فهو عاصٍ. لكن في إسناده جعفر بن الزبير قد كذبه شعبة وتركه الناس.

ولا يشكل على هذا ما رواه البخاري والنسائي عن عقبة بن الحارث قال: صليت وراء رسول الله ﷺ بالمدينة العصر، ثم قام مسرعاً فتخطى رقاب الناس إلى بعض حجر نسانه ففرز الناس من سرعته فخرج عليهم فرأى أنهم قد عجبوا من سرعته، فقال: "ذكرت شيئاً من تبر كان عندنا، فكرهت أن يحبسني فأمرت بقسمته"،

لأن فعله ﷺ لا يعارض قوله الخاص بنا، على أن تخطيه ﷺ لا يتضرر منه مؤمن، بل يسرّ به ولذا خص بعضهم عدم جواز التخطي بغير من يتبرك الناس بمروءته.

﴿باب الرجل ينعس والإمام يخطب﴾

أى: فى بيان ما يطلب من ينعس والإمام يخطب.

● عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَتَحَوَّلْ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبيهقى والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا نعس) من باب قتل من النعاس، وهو أول النوم، وهو ريح لطيف يأتى من قبل الدماغ يغطى العين ولا يصل إلى القلب، فإذا وصله كان نومًا، قوله: (فليتحول من مجلسه... إلخ) الحكمة فى أمره له ﷺ بالانتقال لأن الحركة تذهب النعاس، أو لأن المكان الذى أصابه فيه النعاس فيه شيطان، كما يؤيده ما تقدم فى رواية مسلم من أمره ﷺ للصحابة بالانتقال من الوادى الذى ناموا فيه عن صلاة الفجر، وقال: إن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان، ومن جلس ينتظر الصلاة فهو فى صلاة والنعاس فيها من الشيطان، فكان الأمر بالتحول لإذهاب ما هو منسوب إلى الشيطان من حيث غفلة الجالس فى المسجد عن الذكر أو سماع الخطبة أو ما فيه منفعة.

ولا يقال إن الانتقال وقت الخطبة عمل منهى عنه لما فيه من الاشتغال عن سماع الخطبة المأمور به فلا يشملها الحديث، لأن انتقال الناعس يؤدى إلى ذهاب

نعاسه، فيتبسه للخطبة، ولذلك أمره الشارع بالتحول، وترجم المصنف على الحديث بالترجمة المذكورة.

﴿باب الإمام يتكلم بعد ما ينزل من المنبر﴾

يعنى: وقبل أن يدخل في الصلاة.

● عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْزِلُ مِنَ الْمِنْبَرِ فَيَعْرِضُ لَهُ الرَّجُلُ فِي الْحَاجَةِ فَيَقُومُ مَعَهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والترمذي وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (فيعرض له الرجل في الحاجة... إلخ) يعنى: يتكلم معه في حاجته وينتظر معه النبي ﷺ قائماً حتى يفرغ من كلامه، وفي رواية النسائي: فيعرض له الرجل فيكلمه، قوله: (ثم يقوم فيصلي) وفي رواية النسائي: ثم يتقدم إلى مصلاه فيصلي، وفي هذا دلالة على جواز كلام الإمام بعد الفراغ من الخطبة قبل الشروع في الصلاة.

وبه قال عطاء وطاوس والزهري وبكر المزني والنخعي ومالك والشافعي وإسحاق ويعقوب ومحمد والهادوية، وروى ذلك عن ابن عمر، وقال ابن العربي: الأصح عندي أن لا يتكلم بعد الخطبة لأن مسلماً قد روى إن الساعة التي في يوم الجمعة هي من حين يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقام الصلاة، فينبغي أن يتجرد للذكر والتضرع، ولا ينافي حديث الباب الأحاديث الواردة في الإنصات حتى تنقضي الصلاة كما في رواية النسائي من حديث سلمان بلقظ: "فينصت حتى يقضى صلاته"،

وعند أحمد بإسناد صحيح من حديث نبیة وفيه: "فاستمع وأنصت حتى يقضى الإمام جمعة" لأن حديث الباب محمول على أن الكلام لحاجة.

﴿باب من أدرك من الجمعة ركعة﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذی والنسائی والبيهقي وابن ماجه والدارقطنی.

○ معنى الحديث: قوله: (من أدرك ركعة من الصلاة) يعنى: صلاة الجمعة، كما صرح به فى رواية الدارقطنی والبيهقي، وفيها من أدرك من الجمعة ركعة، فليصل إليها أخرى، فيكون فيه حمل المطلق على المقيد، وبهذا يناسب الحديث الترجمة، ويحتمل إبقاء الحديث على إطلاقه فيعم جميع الصلوات حتى الجمعة، فيكون أيضاً مناسباً للترجمة، يؤيد ذلك ما رواه البيهقي من طريق معمر عن الزهري قال: قال الزهري: والجمعة من الصلاة، هذا هو الصحيح، قال البيهقي: وهو رواية الجماعة عن الزهري، وفى رواية معمر دلالة على أن لفظ الحديث فى الصلاة مطلق، وأنسها بعمومها تتناول الجمعة، كما تتناول غيرها من الصلوات.

قوله: (فقد أدرك الصلاة) المراد: أدرك فضل الجماعة بإدراك ركعة مع الإمام أو أدرك حكمها فى الأداء، فيكون من أدرك ركعة فى الوقت فقد أدركها أداء، ولو أتمها خارج الوقت أو المراد: أدرك وجوبها، فيكون الحديث محمولاً على أرباب الأعذار، فمن زال عذره من نحو حيض أو جنون وقد بقى من الوقت مقدار ما يسع ركعة فقد وجبت عليه تلك الصلاة، فالحديث مصروف عن ظاهره إجماعاً للاتفاق على أن من

(٢٩٦)

أدرك ركعة من الصلاة لم يكن مدركاً الصلاة بتمامها.

وتقدم نحو هذا الحديث في باب وقت العصر، وظاهره: أن من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الجمعة بتمامها، ومن لم يدرك ركعة فليتمها أربعاً لما رواه البيهقي عن ابن مسعود قال: إذا أدركت ركعة من الجمعة فأضف إليها أخرى، فإذا فاتك الركوع فصل أربعاً، وما رواه عن ابن عمر قال: إذا أدركت من الجمعة ركعة فأضف إليها أخرى، وإن أدركتهم جلوساً فصل أربعاً، وما رواه أيضاً الدارقطني عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى، فإن أدركهم جلوساً صلى أربعاً، وبهذا قالت الشافعية والمالكية وأحمد ومحمد من الحنفية وإسحاق وأبو ثور والزهري والأوزاعي والثوري وابن مسعود وابن عمر وأنس وسعيد بن المسيب والأسود وعلقمة والحسن البصري وعروة بن الزبير والنخعي وابن المنذر.

وقال عطاء وطاوس ومجاهد ومكحول: من لم يدرك الخطبة لا يكون مدركاً للجمعة فيصلي أربعاً، والحديث حجة عليهم، وقال الحكم وحاد: الجمعة تدرك بإدراك التشهد فمن أدرك مع الإمام التشهد فقد أدرك الجمعة فيصلي بعد سلام الإمام ركعتين، وتمت جمعته، وكذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف: تدرك بإدراك التشهد مستدلين بما رواه الشيخان وغيرهما من قوله ﷺ: "ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا" قالوا: وهو بعمومه يشمل مدرك التشهد الأخير قبل السلام، فإنه يجب عليه بهذا الحديث أن يتم الصلاة التي أحرم بها، بل قالوا: إذا أدرك الإمام في سجود السهو يتمها جمعة.

ولكن عموم الحديث مخصوص بما تقدم عن البيهقي والدارقطني من أن من لم

يدرك ركعة من الجمعة صلاتها أربعاً، فهو حجة عليهم، وحديث الباب حجة عليهم أيضاً، لأن مدرك التشهد لا يقال أنه أدرك ركعة، وبالأولى من أدرك سجود السهو واختلف فيمن أدرك من الجمعة دون ركعة هل يدخل مع الإمام بنية الجمعة ويتمها بعد سلامه جمعة، وبه قالت الحنفية كما علمته، وقالت الشافعية ومحمد من الحنفية يدخل بنية الجمعة، ويتمها ظهراً.

وقالت الحنابلة: إن نواها ظهراً وكان بعد الزوال أتمها ظهراً، وإلا بأن نواها جمعة أو كانت قبل الزوال حسبت له نافلة، وقالت المالكية ينوى جمعة ويتمها ظهراً، وهل يستأنف إحراماً جديداً؟ أو يبني على تلك النية؟ خلاف. قال أبو القاسم في تفريعه: الاختيار أن يتدئ تكبيرة أخرى للإحرام.

﴿ باب ما يقرأ في الجمعة ﴾

● عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ بِـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَ ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ قَالَ وَرُبَّمَا اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَقَرَأَ بِهِمَا.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد ومسلم والنسائي والترمذي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يقرأ في العيدين... إلخ) أى: كان يقرأ في صلاة العيدين وصلاة الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى في الركعة الأولى منهما، وفي الثانية: هل أتاك حديث الغاشية، قوله: (قال... إلخ) أى: قال النعمان بن بشير، وربما اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد، فيقرأ بالسورتين المذكورتين في صلاة العيد

وصلاة الجمعة، وكان ﷺ يقرؤهما في هاتين الصلاتين الجامعتين لاشتغالها على العلوم والخير، وتذكير أحوال الآخرة والوعد والوعيد.

● عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: صَلَّى بَنَّا أَبُو هُرَيْرَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ وَفِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ قَالَ: فَأَذْرَكْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ حِينَ انْصَرَفَ فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّكَ قَرَأْتَ بِسُورَتَيْنِ كَانَ عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُم يَقْرَأُ بِهِمَا بِالْكُوفَةِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهِمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (صلى بنا أبو هريرة) وفي رواية ابن ماجه والبيهقى عن عبيد الله بن أبي رافع قال: استخلف مروان أبا هريرة على المدينة فخرج إلى مكة فصلى بنا أبو هريرة... إلخ، قوله: (فإني سمعت رسول الله ﷺ... إلخ) جواب لسؤال فكان أبا رافع قال: سمعتك تقرأ في الجمعة بما قرأ به على، فهل لذلك من أصل؟ قال أبو هريرة: إني سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بهما.

والحكمة في قراءة سورة الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة ما تضمنته الأولى من الأحكام المناسبة للجمعة، ومن الثناء على المؤمنين وما فيها من بيان فضيلة بعثته ﷺ من أنه ﷺ كان يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة والحث على ذكر الله تعالى، وما في الثانية من توبيخ المنافقين على عدم التوبة وعدم إتيانهم الرسول ﷺ ليستغفر لهم، ومن الموعظة البليغة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ المنافقون/ ٩

● عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِـ «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ «هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ» .

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يقرأ في صلاة الجمعة... إلخ) تقدم بيانه، وأحاديث الباب كلها تدل على أن السنة أن يقرأ الإمام في صلاة الجمعة في الركعة الأولى: بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية: هل أتاك حديث الغاشية، أو يقرأ في الأولى: سورة الجمعة، والثانية: هل أتاك حديث الغاشية، أو يقرأ في الأولى بالجمعة وفي الثانية بالمنافقين.

واختلف في الأفضل، فاختار الشافعي وأحمد أن يقرأ في الركعة الأولى الجمعة وفي الثانية بالمنافقين، واختار مالك أن يقرأ الجمعة في الأولى وفي الثانية بالغاشية، وقالت الحنفية: يقرأ الإمام بما شاء في الجمعة كغيرها، وقد ثبتت هذه الروايات كلها فلا وجه لتفضيل بعض الكيفيات على بعض.

﴿باب الرجل يأتّم بالإمام وبينهما جدار﴾

أى في بيان ما يدل على صحة اقتداء الذى يأتّم بالإمام وبينها حائط.

● عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُجْرَتِهِ وَالنَّاسُ يَأْتُمُونَ بِهِ مِنْ وَرَاءِ الْحُجْرَةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (في حجرته) يعنى في حجرة بيته كما يدل له ما في رواية البخارى عن عائشة أيضاً، وفيها: وجدار الحجرة قصر، فرأى الناس شخص النبي ﷺ، وما رواه أبو نعيم في الحلية عن حماد بن زيد عن يحيى بلفظ كان يصلى في حجرة من حُجَر أزواجه، ويحتمل أنها الحجرة التى كان ﷺ احتجرتها بالحصر في المسجد، كما في رواية البخارى عن عائشة أنه ﷺ كان له حصر يبسطه بالنهار ويحتجره بالليل، والأول أقرب لموافقته للترجمة وهو المراد هنا.

قوله: (والناس يأتمون به من وراء الحجرة) فيه دلالة على جواز اقتداء المأموم بالإمام وبينهما حائل وللفقهاء في ذلك تفاصيل، فقالت الشافعية: إن كان المأموم والإمام في المسجد وحالت بينهما أبنية صحت القدوة إن علم المأموم بانتقالات الإمام، وإن بعدت المسافة بينهما، وأمكن وصول المأموم الإمام ولو بانحراف عن القبلة، وإن كان بغير المسجد فيشترط أن لا يزيد ما بين الإمام والمأموم وبين كل صف وآخر على ثلثمائة ذراع بشرط أن لا يكون بينهما حائل يمنع المرور والرؤية باتفاق أو يمنع أحدهما على الأصح.

قالوا: ويغفر الشارع المطروق والنهر ولو احتاج إلى سباحة، وقالت الحنابلة: إن كان المأموم والإمام في المسجد وكان المأموم يعلم انتقالات الإمام برؤية أو سماع صوت صحت القدوة وإلا فلا، وإن كانا خارج المسجد أو كان المأموم وحده خارجه صحت القدوة إن رأى الإمام أو من خلفه ولو كانت الرؤية مما لا يمكن الاستطراق منه كشباك، ولو زادت المسافة بينهما على ثلثمائة ذراع.

وقالت المالكية: العبرة بضبط حركات الإمام أو حركات من خلفه برؤية أو سماع لا فرق بين المسجد وغيره. وقالت الحنفية: يمنع الحائل القدوة إن اشتبه حال

الإمام على المأموم إن كانا بمكان واحد ويمنع إن كانا بمكانين مطلقاً، اشتبه حال الإمام على المأموم أم لا.

والظاهر أن المدار على ضبط المأموم أحوال الإمام ولا دليل على ما ذكره من اعتبار تلك الأذرع أو نحوها.

﴿باب الصلاة بعد الجمعة﴾

أى فى بيان ما يدل على صحة اقتداء الذى يأتى بالإمام وبينها حائط.

● عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي مَقَامِهِ فَدَفَعَهُ وَقَالَ: أَتُصَلِّي الْجُمُعَةَ أَرْبَعًا؟ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ وَيَقُولُ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (رأى رجلاً يصلى ركعتين... إلخ) أى: يصلى ركعتين بعد صلاة الجمعة فى مكانه الذى صلى فيه الجمعة، فمنعه وأنكر عليه صلاته النافلة بمكان الجمعة موصولة بها لما تقدم من كراهة النافلة مكان المكتوبة، ولما فى الحديث بعده أن نبي الله ﷺ أمر أن لا توصل صلاة بصلاة حتى يتكلم أو يخرج، قوله: (وكان عبد الله يصلى يوم الجمعة... إلخ) أى: قال نافع: كان عبد الله بن عمر يصلى بعد الجمعة ركعتين فى بيته مستنداً فى ذلك لفعل النبي ﷺ .

● حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ

أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ بْنُ أَبِي الْخَوَّارِ أَنَّ نَافِعَ ابْنَ جُبَيْرٍ أَرْسَلَهُ إِلَى السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ابْنَ أَخْتِ ثَمَرٍ يَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ رَأَى مِنْهُ مُعَاوِيَةَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: صَلَّيْتُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ فِي الْمَقْصُورَةِ فَلَمَّا سَلَّمْتُ قُمْتُ فِي مَقَامِي فَصَلَّيْتُ فَلَمَّا دَخَلَ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَقَالَ: لَا تُعْذِرْ لِمَا صَنَعْتَ إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصَلِّهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلِّمْ أَوْ تَخْرُجَ فَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِذَلِكَ أَنْ لَا تُوَصِّلَ صَلَاةَ بِصَلَاةٍ حَتَّى يَتَكَلَّمَ أَوْ يَخْرُجَ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أرسله إلى السائب بن يزيد... إلخ) أى أرسل نافع عمر بن عطاء إلى السائب بن يزيد، وقوله: ابن أخت ثمر، صفة ليزيد لأن ثمر بن جبل كان خال يزيد لا خال السائب، قوله: (يسأله عن شيء رأى منه معاوية في الصلاة) وفي رواية مسلم والبيهقي يسأله عن شيء رآه منه معاوية، أى: يسأل عمر السائب عن شيء رآه منه معاوية بن أبي سفيان في الصلاة فأنكره معاوية عليه.

قوله: (فقال: صليت معه الجمعة في المقصورة) أى: قال السائب صليت الجمعة مع معاوية في المقصورة وهي الحجرة التي تكون في المسجد للإمام، وأول من أحدثها من الخلفاء معاوية حين طعنه الخارجي ثم استمر العمل عليها تحصيلاً للأمراء، قال القاضي عياض: وأجاز بعض المتأخرين اتخاذها وهو خطأ لتفريقها الصفوف وسترها الإمام عن خلفه، وإنما عملت لعله تحصين الأمراء، وأما تغير ذلك فلا تفعل.

واختلف في الصلاة فيها، فأجازها الحسن والقاسم وسالم وغيرهم وصلوا فيها، وكرهها ابن عمر إذا أقيمت الصلاة، وهو فيها خرج إلى المسجد، وقيل: هذا إن

كانت مباحة، وأما المحجورة عن آحاد الناس فلا تجزئ الجمعة فيها لأنها خرجت بالحجر عن حكم الجامع المشترك.

قوله: (فلما سلمت قمت في مقامي فصليت) وفي رواية مسلم: فلما سلم الإمام قمت في مقامي فصليت، أى: قمت في مكان الذي صليت فيه الجمعة فصليت النافلة من غير فاصل بينها وبين الفرض، قوله: (فلما دخل أرسل إلى... إلخ) أى: لما دخل معاوية بيته أرسل إلى فقال: لا تعد لصلاة النافلة متصلة بالفريضة، بل افصل بينهما بكلام أو بخروج من المسجد.

قوله: (حتى تكلم) بخذف إحدى التاءين، وقد صرح بها في بعض النسخ، قوله: (فإن نبي الله ﷺ... إلخ) وفي رواية مسلم: فإن نبي الله ﷺ أمرنا بذلك، وأتى به معاوية دليلاً على ما قاله، وقوله: (أن لا توصل صلاة بصلاة) بيان لاسم الإشارة، وفيه دليل على استحباب فصل النافلة عن الفريضة إما بالكلام أو التحول إلى مكان آخر، والأفضل خروجه إلى بيته لما تقدم من الترغيب في إيقاع النافلة في البيوت.

● عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: قَالَ: مَنْ كَانَ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا وَتَمَّ حَدِيثُهُ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ: إِذَا صَلَّيْتُمُ الْجُمُعَةَ فَصَلُّوا بَعْدَهَا أَرْبَعًا قَالَ: فَقَالَ لِي أَبِي: يَا بَنِي فَإِنْ صَلَّيْتَ فِي الْمَسْجِدِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَتَيْتَ الْمَنْزِلَ أَوْ الْبَيْتَ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وابن ماجه والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (من كان مصلياً... إلخ) وفي رواية مسلم: من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً، وفيه إشارة إلى أن الصلاة بعد الجمعة

ليست واجبة، قوله: (إذا صليتم الجمعة فصلوا بعدها أربعاً) هذا الأمر محمول على الندب عند العلماء.

وفيه دلالة على استحباب صلاة أربع ركعات بعد الجمعة مطلقاً سواء أصليت في المسجد أم في البيت، أم بعضها في المسجد والآخر في البيت، قوله: (قال: فقال لي أبي: يا بني فإن صليت... إلخ) أي: قال سهيل بن أبي صالح: قال لي أبي: فإن صليت النافلة في المسجد فصل ركعتين، فإذا أتيت المنزل فصلي ركعتين، وفي نسخة: فإذا صليت... إلخ، وفي رواية مسلم والبيهقي عن عبد الله بن إدريس قال سهيل: فإن عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت، فكان أبا صالح يقول لابنه سهيل: صل أربعاً إن لم تتعجل، فإن تعجلت لضرورة فصل ركعتين في المسجد وركعتين في البيت.

● عَنْ سَالِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي ومسلم والبيهقي وابن ماجه والترمذی.

○ معنى الحديث: قوله: (كان رسول الله ﷺ يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته) دليل على أنه ﷺ كان يقتصر على ركعتين بعد الجمعة في بيته، قال النووي، وصلاها ﷺ ركعتين في بعض الأوقات لبيان أن أقلها ركعتان، ومعلوم أنه ﷺ كان يصلي في أكثر الأوقات أربعاً، لأنه أمرنا بهن وحشنا عليهن، وهو أرغب في الخير وأحرص عليه وأولى به.

قال العراقي: وما ادعى من أنه معلوم فيه نظر، بل ليس ذلك بمعلوم ولا مظنون لأن الذي صح عنه ﷺ صلاة ركعتين في بيته، ولا يلزم من كونه أمر به أن يفعله، وكون ابن عمر بن الخطاب كان يصلي بمكة بعد الجمعة ركعتين ثم أربعا، وإذا كان بالمدينة صلى بعدها ركعتين، ف قيل له: فقال: كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك، فليس في ذلك علم، ولا ظن أنه ﷺ كان يفعل بمكة ذلك، وإنما أراد رفع فعله بالمدينة فحسب، لأنه لم يصح أنه ﷺ صلى الجمعة بمكة، وعلى تقدير وقوعه بمكة منه فليس ذلك في أكثر الأوقات بل نادرا، وربما كانت الخصائص في حقه بالتخفيف في بعض الأوقات، فإنه ﷺ كان إذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه، كأنه منذر جيش "الحديث"، فرمما لحقه تعب من ذلك فاقصر على الركعتين في بيته، وكان يطيلهما كما ثبت في رواية النسائي، وأفضل الصلاة طول القنوت، أى: القيام، فلعلهما كانتا أطول من أربع ركعات خفاف أو متوسطات.

والحاصل أن النبي ﷺ أمر الأمة أمرا محتصا بهم بصلاة أربع ركعات بعد الجمعة وأطلق ذلك ولم يقيد بكونها في البيت واقتصاره ﷺ على ركعتين كما في حديث ابن عمر لا ينافي مشروعية الأربع لما تقرر في الأصول من عدم المعارضه بين قوله الخاص بالأمة وفعله الذي لم يقتصر بدليل خاص يدل على التأسيس به فيه، وذلك لأن تخصيصه للأمة بالأمر يكون مخصصا لأدلة التأسيس.

قال الزرقاني: قال ابن بطال: والحكمة في صلاته ﷺ الركعتين بعد الجمعة في بيته أن الجمعة لما كانت بدل الظهر واقتصر فيها على الركعتين ترك التنفل في المسجد خشية أن يظن أنها — أى النافلة بعدها — التي حذفت، وعلى هذا فلا يتنفل قبلها ركعتين متصلتين بها في المسجد لهذا المعنى.

﴿باب صلاة العيدين﴾

تشية عيد مأخوذ من العود، فقلبت الواو ياء، وكان القياس جمعه على أعواد، ولكن جمع على أعياد للفرق بينه وبين أعواد الخشب، وقيل للزوم الياء في مفرده، وسمى عيد العوده في كل سنة، أو لعود الله فيه على عباده بالخير والسرور، ولا سيما العود بغفران الذنوب.

● عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَلَهُمْ يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا فَقَالَ: مَا هَذَانِ الْيَوْمَانِ قَالُوا كُنَّا نَلْعَبُ فِيهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والترمذي والحاكم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (قدم رسول الله ﷺ المدينة... إلخ) يعنى: قدم أول الهجرة ولهم يومان يلعبون فيهما، هما يوم النيروز والمهرجان، والنيروز هو أول يوم تتحول فيه الشمس إلى برج الحمل، وهو أول السنة الشمسية، كما أن غرة الحرم أول السنة القمرية، والمهرجان أول يوم الميزان كما يظهر من مقابلة النيروز، وهما يومان معتدلان في الهواء والحرارة والبرودة، يستوى فيهما الليل والنهار، قيل: اختارهما الحكماء المتعلقون بالهيئة للعيد في أيامهم واتبعهم أهل زمانهم فجاء الأنبياء وأبطلوا ذلك.

قوله: (إن الله قد أبدلكم بهما... إلخ) يريد أن الله أبطل ما كانوا يعملونه في هذين اليومين من أعمال الجاهلية وشرع في مقابلتهما يومى العيدين، وخيراً أفعّل تفصيل ليس على بابه إذ لا خيرية في يوميهما، قوله: (يوم الأضحى) بفتح الهمزة سمي بذلك لأنه يُتقرب فيه إلى الله تعالى بالأضحية كما أن عيد الفطر سمي بذلك لأن فيه الفطر من الصوم، وقدم الأضحى على الفطر لكونه العيد الأكبر.

والحديث متضمن للنهي عن اللعب والفرح في يومى النيروز والمهرجان فلا ينبغي للمؤمن أن يوافق الكفار في تعظيم هذين اليومين وأشباههما من أعياد الكفار، ولذا قال أبو حفص الكبير الحنفى: من أهدى في النيروز بيضة إلى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله تعالى وأحبط عمله، وقال الحسن بن منصور الحنفى: من اشترى شيئاً لم يكن يشتره في غير النيروز أو أهدى فيه هدية إلى غيره، فإن أراد بذلك تعظيم اليوم كما يعظمه الكفرة فقد كفر، وإن أراد بالشراء التعم والتزهر، وبالإهداء التحاب جرياً على العادة لم يكن كفرًا لكنه مكروه للتشبه بالكفرة حينئذٍ فينبغى التحرز عنه.

وقال في المدخل بعد أن ذكر المواسم الشرعية وغيرها مما أحدثه المسلمون: بقى الكلام على المواسم التى اعتادها أكثرهم وهم يعلمون أنها مواسم مختصة بأهل الكتاب، فتشبه بهم بعض أهل الوقت فيها وشاركوهم في تعظيمها ياليت ذلك لو كان فى العامة خصوصاً، ولكنك ترى بعض من ينتسب إلى العلم يفعل ذلك فى بيته ويعينهم عليه ويعجبه منهم ويدخل السرور على من عنده فى البيت من كبير وصغير بتوسعة النفقة والكسوة على زعمه، بل زاد بعضهم أنهم يهادون بعض أهل الكتاب فى مواسمهم ويرسلون إليهم ما يحتاجونه لمواسمهم فيستعينون بذلك على زيادة كفرهم، ويرسل بعضهم الخرفان وبعضهم الفواكه وغير ذلك مما يكون فى

وقتهم، وقد يجمع ذلك أكثرهم، وهذا كله مخالف للشرع الشريف.

قال أشهب: قيل لمالك: أترى بأساً أن يهدى الرجل لجاره النصراني مكافأة له على هدية أهداها إليه، قال: ما يعجبني ذلك، قال الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ المتحنة/١، قال ابن رشد رحمه الله تعالى: قوله مكافأة له على هدية أهداها إليه، إذ لا ينبغي له أن يقبل منه هديته لأن المقصود من الهدايا التردد، لقول النبي ﷺ: "تهادوا تحابوا" وتذهب الشحنة، فإن أخطأ وقبل منه هديته فالأحسن أن يكافئه عليها حتى لا يكون له عليه فضل في معروف صنعه معه.

وسئل ابن القاسم عن الركوب في السفن التي يركب فيها النصارى لأعيادهم، فكره ذلك مخافة نزول السخط عليهم لكفرهم الذي اجتمعوا له، قال: وكره ابن القاسم للمسلم أن يهدى إلى النصراني في عيده مكافأة له، ورآه من تعظيم عيده وعوناً له على مصلحة كفره، ألا ترى أنه لا يحل للمسلمين أن يبيعوا للنصارى شيئاً من مصلحة عيدهم لا لحماً ولا إداماً ولا ثوباً ولا يعارون دابة ولا يعاونون على شيء من دينهم لأن ذلك من التعظيم لشركهم وعونهم على كفرهم، وينبغي للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك، وهو قول مالك وغيره لم أعلم أحداً اختلف في ذلك.

ويمنع التشبه بهم لما ورد في الحديث: "من تشبه بقوم فهو منهم". ومعنى ذلك تنفير المسلمين عن موافقة الكفار في كل ما اختصوا به، وقد كان النبي ﷺ يكره موافقة أهل الكتاب في كل أحوالهم حتى قالت اليهود: إن محمداً يريد أن لا يدع شيئاً من أمرنا إلا خالفنا فيه، وقد جمع هؤلاء بين التشبه بهم فيما ذكر والإعانة لهم على كفرهم فيزدادون به طغياناً، إذ أنهم إذا رأوا المسلمين

يوافقونهم أو يساعدونهم أو هما معا كان ذلك سبباً لغبطتهم بدينهم، ويظنون أنهم على حق. وكثرت المهادة بينهم حتى أن بعض أهل الكتاب ليهادون ببعض ما يفعلونه في مواسمهم لبعض من له رياسة من المسلمين فيقبلون ذلك منهم، ويشكرونهم ويكافئونهم، وأكثر أهل الكتاب يغبطون بدينهم، ويسرون عند قبول المسلم ذلك منهم، لأنهم أهل صور وزخلف فيظنون أن أرباب الرياسة في الدنيا من المسلمين هم أهل العلم والفضل والمشار إليهم في الدين.

وتعدى هذا السم لعامة المسلمين فسرى فيهم فعظموا مواسم أهل الكتاب وتكلفوا فيها النفقة، وقد يكون بعضهم فقيراً لا يقدر على النفقة فيكلفه أهله وأولاده ذلك حتى يتداين لفعله، وأكثرهم لا يفعل الأضحية لجهله وجهل أهله بفضيلتها أو قلة ما بيده فلا يتكلفها هو ولا هم يكلفونه ذلك، مع أن العلماء رحمة الله عليهم قالوا: يتداين للأضحية، حتى إنه لو كان له ثوبان باع أحدهما وأخذ الأضحية، إن لم يكن مضطراً إليه كما تقدم لتأكيد أمرها في الشرع.

فأول ما أحدثوه في ذلك: أنهم اتخذوا طعاماً يختص بذلك فتشبهوا بهم في فعل النوروز، فمن لم يفعله منهم كان ذلك سبباً لوقوع التشويش بين الرجل وأهله فلا بد له في ذلك اليوم من الهريسة والزلاية وغيرها، كل على قدر حاله فمنهم من يأتي بالصانع يبيت عنده فيصنعها ليلاً حتى لا تطلع الشمس إلا وهي متيسرة فيرسلون منها لمن يختارون، ويجمعون الأقارب والأصحاب وغير ذلك مما يلزمه النساء لأزواجهن حتى صار كأنه فرض عين لأنهن اكتسبن ذلك من مجاورة القبط ومخالطتهم بهم فأنسن بعوائدهم الرديئة.

ثم انضم إلى ذلك مفسدة عظيمة ياباها الله تعالى والمسلمون وهي شرب الخمر

في ذلك اليوم للنصارى لا بد لهم منه، وبعضهم يفعله جهاراً وتعدي ذلك لبعض عوام المسلمين في ذلك اليوم، فما أقبح هذا وأشنعه عند من يعتقد الإسلام ديناً كائناً ما كان، فمن كان باكياً فليبك على غربة الإسلام وغربة أهله ودثور أكثر معالمة، ألا ترى أن بعض هذه المفاصد عند من ينسب إلى العلم أو الدين فلم يبق في الغالب إلا كما قال الإمام رزين رحمه الله تعالى: إنما هي أسماء وضعت على غير مسميات، فإنا لله وإنا إليه راجعون وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، إلى غير ذلك من المفاصد العظيمة التي فشت بين المسلمين بسبب مشاركتهم لأهل الكتاب في أعيادهم ومواسمهم سيما ما يحدث في اليوم المدعو "شم النسيم".

ومن أراد زيادة على ما ذكر فعلية بكتاب مدخل الشرع الشريف ففيه ما يشفى غليل المسترشدين.

﴿باب وقت الخروج إلى العيد﴾

● حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ حَدَّثَنَا صَفْوَانُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ الرَّحْبِيُّ قَالَ: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ النَّاسِ فِي يَوْمِ عِيدِ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى فَأُتِيَكَرَ إِبْطَاءُ الْإِمَامِ فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا قَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه والحاكم والطبراني والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (في يوم فطر أو أضحى) شك من الراوى، قوله: (فأنكر إبطاء الإمام) أى تأخره عن التكبير لصلاة العيد، قوله: (إنا كنا قد فرغنا

ساعتنا هذه ... إلخ) وفي رواية ابن ماجه: إن كنا لقد فرغنا ساعتنا هذه، يعنى فرغنا من صلاة العيد في عهد النبي ﷺ في مثل هذه الساعة، وقوله: وذلك حين التسبيح من كلام عبد الله بن بسر، واسم الإشارة عائد على أول وقت العيد المفهوم من السياق، ومراده أن أول وقت العيد هو أول وقت حل النافلة، ويحتمل أنه من كلام يزيد بن خير، فكأنه قال: كان كلام ابن بسر مع الإمام حين حل النافلة، فيكون مراده أنه يفرغ من صلاة العيد حين حل النافلة، والأول أقرب للصواب، لأنه ﷺ وأصحابه لم يصلوا العيد إلا بعد حل النافلة وقد قام الإجماع على ذلك.

قال في البحر: هي من بعد انبساط الشمس إلى الزوال ولا أعرف فيه خلافاً، وبذلك تعلم أنه لا وجه لقول من قال: إن أول وقت صلاة العيد من حين ظهور جزء من الشمس، والسنة أن تعجل صلاة الأضحى فتصلى حين ارتفاع الشمس قدر رمح في رأى العين وتؤخر صلاة الفطر إلى ارتفاعها قدر رمحين لما في حديث عمرو بن حزم عن جندب قال: كان النبي ﷺ يصلى بنا يوم الفطر والشمس على قدر رمحين والأضحى على قيد رمح، أورده الحافظ في التلخيص، ولم يتكلم عنه، ولما رواه الشافعى مرسلاً وكذا البيهقي أن النبي ﷺ كتب إلى عمرو بن حزم وهو بنجران: أن عجل الأضحى وأخر الفطر وذكر الناس.

قال الشوكاني: رواه الشافعى عن شيخه إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث وإبراهيم بن محمد ضعيف عند الجمهور، وقال البيهقي: لم أر له أصلاً في حديث عمرو بن حزم، وإلى ذلك ذهب الشافعية والحنابلة والحنفية، قالوا: الحكمة في ذلك ما في الأضحى من استحباب الإمساك عن الفطر حتى يفرغ من الصلاة، ويأكل من أضحيته، فربما كان ترك التعجيل للصلاة يتأذى به لطول الإمساك ولما في تأخير صلاة عيد الفطر من اتساع الوقت لإخراج صدقة الفطر قبل الصلاة كما هو

الأفضل.

وقالت المالكية: يصليان إذا ارتفعت الشمس قدر رمح لا فرق بينهما، لكن ما ذكر من الأحاديث يرد عليهم.

﴿باب خروج النساء إلى العيد﴾

● عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُخْرِجَ ذَوَاتِ الْخُدُورِ يَوْمَ الْعِيدِ قِيلَ: فَأَلْحِيضُ قَالَ: لِيَشْهَدَنَّ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ: فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِإِحْدَاهُنَّ ثَوْبٌ كَيْفَ تَصْنَعُ؟ قَالَ: تُلْبِسُهَا صَاحِبَتُهَا طَائِفَةً مِنْ ثَوْبِهَا.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أن تخرج ذوات الخدور) أى: صاحبات الخدور، جمع خدر بكسر الخاء المعجمة وهو الستر، ويطلق أيضاً على ناحية البيت يكون عليها ستر تجعل فيه البكر، قوله: (قيل: فالحيض... إلخ) أى: قيل يا رسول الله، فهل تشهد الحيض؟ فكانه قال: نعم يخرجن ليشهدن مجامع الخير ودعوة المسلمين، فيكبرن بتكبيرهم ويدعون بدعائهم ولا يصلين، فالكلام على تقدير الاستفهام، والحيض فاعل لفعل محذوف.

قوله: (فقالت امرأة... إلخ) لعلها أم عطية كما في بعض الروايات عند مسلم والدارمي، وفيها قالت: فقلت: يا رسول الله إن لم يكن... إلخ، قوله: (قال: تلبسها

صاحبها طائفة... إلخ) وفي رواية البخارى ومسلم: لتلبسها صاحبها من جلبابها، والمراد: أن تعطيها شيئاً من ثيابها لتحضر به مشاهد الخير فالإضافة في قوله من ثوبها للجنس، ويحتمل أن يكون المراد أن تشرکہا معها في لبس ثوبها الذى عليها فتجعل منه طرفاً عليها، وهذا يظهر في الثوب الواسع كالملاءة والملحفة والأول أقرب، يفي هذا مبالغة في الحث على خروجهن للعید.

● عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ جَمَعَ نِسَاءَ الْأَنْصَارِ فِي بَيْتٍ فَأَرْسَلَ إِلَيْنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَامَ عَلَى الْبَابِ فَسَلَّمَ عَلَيْنَا فَرَدَدْنَا عَلَيْهِ السَّلَامَ ثُمَّ قَالَ: أَنَا رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ وَأَمَرْنَا بِالْعِيدَيْنِ أَنْ نُخْرِجَ فِيهِمَا الْحَيْضَ وَالْعَتَقَ وَلَا جُمُعَةَ عَلَيْنَا وَنَسَاهَا عَنْ أَتْبَاعِ الْجَنَائِزِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد .

○ معنى الحديث: قوله: (لما قدم المدينة... إلخ) لعل ذلك كان حين قدومه ﷺ من مكة بعد الفتح لأن آية: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ... إلخ ﴾ المتحنة ١٢. نزلت يوم فتح مكة كما ذكره بعض المفسرين، وقوله: (جمع نساء الأنصار في بيت) أى: أمر بجمعهن في بيت من بيوت الأنصار ليعلمهن أمور الدين، قوله: (وأمرنا بالعيدين... إلخ) أى: أمرنا بإخراج الحيض والعتق في العيدين، فالباء بمعنى في، ويحتمل أن قوله: (نخرج فيهما... إلخ) على حذف الواو وإبقاء الباء على حالها أى: أمرنا بصلاة العيدين وأن نخرج فيهما الحيض والعتق، والعتق كركع جمع عاتق، وهى الشابة أول بلوغها، وقيل: هى التى لم تبين من والدتها ولم تزوج وقد بلغت، وتجمع أيضاً على عواتق، وأما العاتق من الأعضاء فهو من المنكب إلى أصل العنق.

قوله: (ولا جمعة علينا) يعنى: وبين لنا أنه لا جمعة واجبة علينا، قوله: (ونہانا عن اتباع الجنائز) صريح فى أن المرأة منہیة عن السير مع الجنائز، وسيأتى تمام الكلام عليه فى كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى، وأحاديث الباب تدل على مشروعية خروج النساء فى العیدین إلى المصلی من غیر فرق بین البکر والثیب والشابة والعجوز والحائض وغيرها إلا أن الحائض لا تصلی.

لكن محله إذا أمن من خروجهن الفتنة، وقد اختلفت الفقهاء فى هذا فقالت الشافعية: يستحب خروج النساء إلا الشابة وذات الجمال فيكره خروجهن لخوف الفتنة عليهن وبهن، قال الشافعى فى الأم: أحب شهود النساء العجائز وغير ذوات الهيئات الصلاة والأعياد وأنا لشهودهن الأعياد أشد استحباباً منى لشهودهن غيرها من الصلوات المكتوبات.

وقالت الحنابلة: لا بأس بحضور النساء غير مطيبات ولا لابسات ثياب زينة أو شهرة، وظاهر كلامهم عدم الفرق بين الشابة وغيرها، وبعدم الفرق قال أبو حامد من الحنابلة والجرجاني من الشافعية، وقالوا: يستحب خروجهن، وذهبت المالكية إلى أن المرأة إذا انقطع منها أرب الرجال أو كانت لم ينقطع منها أرب الرجال أصلاً جاز لها الخروج لفرض وعيد واستسقاء، وإن كانت شابة غير فارهة فلا يجوز خروجها لعيد ولا استسقاء ولا جمعة لأنها مظنة الازدحام، ويجوز خروجها لمسجد لصلاة جماعة بشرط عدم الطيب والزينة وأن لا تكون مخشية الفتنة وأن تخرج فى خشن ثيابها، وأن لا تزاحم الرجال وأن يكون الطريق مأموناً من توقع المفسدة وإلا حرم، وإن كانت فارهة فى الشباب حرم خروجها مطلقاً.

وذهب الثورى وابن المبارك إلى كراهة خروج النساء مطلقاً، حكى ذلك

عنهما الترمذى وهو قول أبى يوسف ورواية عن مالك وحكاية ابن قدامة عن النخعى ويحيى بن سعيد الأنصارى، وقال ابن الهمام يخرج العجائز للعيد لا الشواب.

قال فى المرقاة: وهو قول عدل لكن لا بد أن يقيد بأن تكون غير مشتهاة فى ثياب بذلة بإذن حليها مع الأمن من المفسدة بأن لا يحتلطن بالرجال ويكن خاليات من الحللى والحلل والبخور والشموم والتبختر والتكشف ونحوها مما أحدثن فى هذا الزمان من المفاسد، وقد قال أبس حنيفة ملازمات البيوت لا يخرجن.

قال فى النيل: حكى القاضى عياض عن أبى بكر وعمر وعلى وابن عمر أن خروج النساء للعيد حق عليهن، وروى ابن أبى شيبه عن أبى بكر وعلى أنهما قالوا: حق على كل ذات نطاق الخروج إلى العيد، والقول بكراهة الخروج على الإطلاق رد للأحاديث الصحيحة بالآراء الفاسدة، وتخصيص الشواب بأباه صريح الحديث المتفق عليه.

ولا يخفى ما يترتب على خروج النساء فى هذا الزمان واجتماعهن مع الرجال من المفاسد، والأحاديث تدل على وجوب صلاة العيد، لأن أمر النساء بالخروج إلى المصلى يقتضى أمرهن بالصلاة لمن لا عذر لها منهن والرجال أولى من النساء بذلك، لأن الخروج وسيلة إليها، ووجوب الوسيلة يستلزم وجوب المتوصل إليه بالطريق الأولى، وإلى القول بالوجوب ذهب الحنفية فى أصح القولين عندهم، وقالوا: تجب على من تفترض عليه الجمعة.

وقالت الحنابلة: هى فرض كفاية على الرجال للأحاديث ولقوله تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَالْحَرَّ ﴾ الكوثر/٢. فإن المراد بالصلاة عندهم صلاة العيد، ولمواظبته ﷺ على فعلها، وذهب الجمهور إلى أنها سنة مؤكدة لما تقدم للمصنف أول كتاب الصلاة

عن طلحة بن عبيد الله أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس "الحديث"، وفيه فقال رسول الله ﷺ: "خمس صلوات في اليوم واللييلة قال: هل على غيرهن؟ قال: لا إلا أن تطوع".

وأجاب الأولون عن هذا الحديث بأن الرجل كان من أهل البادية، والعيد لا تجب عليهم ولا على أهل القرى، قال في الروضة: اختلف أهل العلم في صلاة العيد، واجبة أم لا، والحق: الوجوب لأنه ﷺ مع ملازمته لها قد أمرنا بالخروج إليها كما في حديث أمره ﷺ للناس أن يغدوا إلى مصلاهم بعد أن أخبره الركب برؤية الهلال وهو حديث صحيح، وثبت في الصحيح حديث أم عطية قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج في الفطر والأضحى العواتق والحيض وذوات الخدور، فأما الحيض فيعتزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين.

والأمر بالخروج يقتضى الأمر بالصلاة لمن لا عذر لها بفحوى الخطاب، والرجال أولى من النساء بذلك، لأن الخروج وسيلة إليها ووجوب الوسيلة يستلزم وجوب المتوسل إليه، بل ثبت الأمر القرآني بصلاة العيد كما ذكره أئمة التفسير في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَالْخَيْرِ﴾ فإنهم قالوا: المراد صلاة العيد، ومن الأدلة على وجوبها أنها مسقطه للجمعة إذا اتفقتا في يوم عيد وما ليس بواجب لا يسقط ما كان واجباً.

﴿باب الخطبة يوم العيد﴾

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ: أَخْرَجَ مَرْوَانُ الْمَنْبَرَ فِي يَوْمِ عِيدٍ قَبْدًا بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا مَرْوَانُ خَالَفْتَ السُّنَّةَ أَخْرَجْتَ الْمَنْبَرَ فِي يَوْمِ عِيدٍ وَلَمْ يَكُنْ يُخْرَجُ فِيهِ وَبَدَأْتَ بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ فَقَالَ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَاسْتَطَاعَ أَنْ يُغَيِّرَهُ بِيَدِهِ فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد ومسلم وابن ماجه والبيهقي .

○ معنى الحديث: قوله: (أخرج مروان المنبر في يوم عيد... إلخ) يعني: ليخطب عليه، وكان مروان وقتئذٍ أميراً على المدينة، كما في رواية للبخاري، وفي رواية له قال أبو سعيد: فلما أتينا المصلى إذا منبر بناه كثير بن الصلت، وهي صريحة أن المنبر بنى بالمصلى وليس مخرجاً إليها ولا تنافى بين الروایتين لاحتمال أن مروان لما أنكروا عليه إخراج المنبر ترك إخراجه وأمر ببناء منبر باللبن والطين بالمصلى.

قوله: (فقام رجل) قيل: هو عمارة بن رؤية، قوله: (خالفت السنة... إلخ) أى الطريقة الثابتة عن رسول الله ﷺ وبين مخالفته بقوله: أخرجت المنبر... إلخ، وظاهره أن أول من قدّم خطبة العيد على الصلاة مروان ، وقيل سبقه إلى ذلك عثمان كما رواه ابن المنذر عن الحسن البصرى قال: أول من خطب قبل الصلاة عثمان، صلى بالناس (٣١٨)

ثم خطبهم على العادة فرأى ناساً لم يدركوا الصلاة ففعل ذلك، يعنى قدّم الخطبة على الصلاة، وفيها أن الحامل لعثمان على تقديم الخطبة على الصلاة هو إدراك الناس الصلاة بخلاف الحامل لمروان على ذلك، فإنه كما في رواية البخارى: قال إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة، فجعلتها قبل الصلاة، فعثمان راعى مصلحة الجماعة في إدراكهم الصلاة، ومروان راعى مصلحتهم في إدراكهم الخطبة.

لكن — قال العيني — لم يصح هذا عن عثمان، وقيل: أول من فعل ذلك معاوية، فقد روى الشافعى في مسنده عن عبد الله بن يزيد الخطمى أن النبى ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يبدءون بالصلاة قبل الخطبة، حتى قدم معاوية فقدم الخطبة، وروى عن ابن سيرين أن أول من فعل ذلك زياد حين كان بالبصرة، قوله: (فقال أبو سعيد الخدرى: من هذا... إلخ) يعنى من المنكر على مروان؟ فقيل له: فلان بن فلان، وهو صريح في أن الإنكار كان من غير أبي سعيد، وفي رواية للبخارى قال أبو سعيد: لما أتينا الصلاة إذا منبر بناه كثير بن الصلت، فإذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلى فجبذته بثوبه، فجبذنى فارتفع فخطب قبل الصلاة، فقلت: غيرتم والله، فقال أبا سعيد: قد ذهب ما تعلم، فقلت: ما أعلم والله خير مما لا أعلم، وهى صريحة في أن المنكر على مروان أبو سعيد، ولا تنافى بين الروایتين لاحتمال تعدد القصة، ويؤيده ما في حديث الباب من إخراج المنبر إلى المصلّى بخلاف رواية البخارى المذكورة، فإن فيها أنهم حين خرجوا إلى المصلّى وجدوا أن كثير بن الصلت قد بنى فيها منبراً، وفي رواية مسلم: فإذا كثير بن الصلت قد بنى منبراً من طين ولبن.

قوله: (أما هذا فقد قضى ما عليه) يعنى أدى ما وجب عليه من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، قال القاضى عياض: إنكار الرجل وأبى سعيد بحضرة هذا

الجمع، وتسمية أبي سعيد ذلك منكراً يدل على أن السنة وعمل الخلفاء تقديم الصلاة وأن ما روى من تقديم الخطبة عن تقدم ذكره لا يصح، لأن المغير لا يحمل الناس على مذهبه وإنما يغير ما أجمع عليه.

قوله: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: ...إلخ) أتى به تأييداً لقوله: أما هذا فقد قضى ما عليه، قوله: (من رأى منكم منكراً فاستطاع أن يغيره ...إلخ) وفي رواية مسلم: من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، والأمر فيه للوجوب إجماعاً، قال القاضي عياض: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من دعائم الإسلام المجمع على وجوبها، ولم يخالف فيه إلا من لا يعتد به من الروافض. وهو واجب على الكفاية، ويتعين على من علم به وحده أو لم يقدر على القيام به إلا هو.

ولا يشترط في القيام به أن يكون الأمر ممثلاً في نفسه، لأنه تعلق به حقان: حق الكف في نفسه وحق نهى غيره، ولا يسقط حق حقاً، وهو لا يناق أن الكمال أن يكون الأمر عاملاً بما يأمر به محبباً ما ينهى عنه ليكون أدعى في القبول، ويشترط في القيام به أن يكون الأمر عاماً بما يأمر به، وما اشتهر حكمه من الواجبات الظاهرة والمحرمات المشهورة كالصلاة والصيام والزنا والخمر ونحوها يستوى في القيام به العلماء وغيرهم، وما خفى من الأقوال والأفعال يختص به العلماء.

قوله: (فإن لم يستطع فبلسانه ...إلخ) أى: وإن لم يستطع تغيير المنكر بيده كأن خاف من تغييره باليد مفسدة أشد فليغيره بلسانه بالأمر والنهي ويكون بلين ورفق ما لم تدع الحاجة إلى الشدة ليكون أقرب إلى تحصيل المطلوب، فإن خاف من التغيير بالقول مفسدة أشد غيره بقلبه بأن يكره المنكر ويضرع إلى الله تعالى في إزالته.

قوله: (وذلك أضعف الإيمان) يعنى: أقل أعمال الإيمان ثمرة، والمراد: أن التغيير بالقلب أقل ثمرة مما قبله، لا أقل مطلقاً فلا ينافيه أن أقل الأعمال ثمرة إمطة الأذى عن الطريق كما فى الحديث، وليس المراد أن المنكر بقلبه ضعيف الإيمان لأنه أدى ما فى وسعه، قال القاضى عياض: الحديث أصل فى كيفية التغيير، فيجب على المغير أن يغير بكل وجه أمكنه زواله به، فالتغيير باليد أن يكسر آلات الباطل ويريق الخمر وينزع الغصب أو يأمر بذلك، فإن خاف من التغيير باليد مفسدة أشد غير بالقول فيعظ ويخوف ويندب إلى الخير، ويستحب أن يرفق بالجاهل وذى العزة الظالم المتقى شره فإنه ادعى للقبول ولذا استحب فى المغير أن يكون من أهل الصلاح، فإن القول منه أنفع، ويغلظ على غيرهما، فإن خاف أيضاً من التغيير بالقول مفسدة أشد غير بالقلب، هذا هو المراد بالحديث خلافاً لمن رأى الإنكار بالتصريح بكل حال، وإن قتل ونيل منه كل أذى.

● عن ابن جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ فَلَمَّا فَرَغَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ فَآتَى النِّسَاءَ فَذَكَرَهُنَّ وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ بِلَالٍ وَبِلَالٌ بَاسِطٌ ثَوْبَهُ ثُلْقِي فِيهِ النِّسَاءُ الصَّدَقَةُ قَالَ ثُلْقِي الْمَرْأَةُ فَتَحَتَهَا وَيُلْقِينَ وَيُلْقِينَ وَقَالَ ابْنُ بَكْرٍ فَتَحَتَهَا.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى والنسائى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (نزل فأتى النساء) يعنى انتقل من مكانه الذى كان يعظ فيه الرجال إلى المكان الذى فيه النساء، وليس المراد أنه ﷺ نزل

عن المنبر لأنه لم يثبت أنه خطب في العيد على منبر، بل كان يخطب قائماً على رجله وعلى بعيره، لما رواه ابن ماجه عن أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله ﷺ يخرج يوم العيد فيصلي بالناس ركعتين ثم يسلم فيقف على رجله، فيستقبل الناس وهم جلوس فيقول: تصدقوا تصدقوا، ولما رواه أيضاً عن قيس بن عاذ قال: رأيت النبي ﷺ يخطب على ناقه حسناء وحشي أخذ بخطامها.

ولما رواه أحمد وأبو داود عن الهرماس بن زياد قال: رأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته العضباء يوم الأضحى بمعى، وفيه دليل على أن النساء إذا حضرن صلاة العيد يكنّ بمعزل عن الرجال، قوله: (فذكرهن... إلخ) أى: وعظهن، وفي رواية لمسلم عن ابن عباس قال: شهدت صلاة الفطر مع نبي الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكلهم يصلوها قبل الخطبة، ثم يخطب، قال: فنزل نبي الله ﷺ كأني أنظر إليه حين يجلس الرجال، ثم أقبل يشقهم حتى جاء النساء ومعه بلال، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً﴾ المتحنة/ ١٢. فتلا هذه الآية حتى فرغ منها.

وفي رواية له عن جابر قال: شهدت مع رسول الله ﷺ الصلاة يوم العيد فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة ثم قام متوكئاً على بلال، فأمر بتقوى الله وحث على طاعته ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن وذكرهن وقال: تصدقن فإن أكثركن حطب جهنم فقامت امرأة من سطة النساء سفعاء الخدين فقالت: لم يا رسول الله؟ قال: لأنكن تكثرن الشكاية وتكفرن العشير، فجعلن يتصدقن من حلين، يلقين في ثوب بلال من أقراطهن وخواتيمهن، وقوله: (من سطة النساء) أى: أوساطهن، وسفعاء الخدين يعنى في خديها سواد ليس بالكثير.

قوله: (وبلال باسط ثوبه تلقى النساء فيه الصدقة) أى: حين أمرهن بها ﷺ، وكانت مطلق صدقة لا كما قاله بعضهم من أنها صدقة الفطر كما تدل عليه رواية مسلم من طريق ابن جريج عن عطاء وفيها قال ابن جريج: قلت لعطاء: زكاة الفطر؟ قال: لا، ولكن صدقة يتصدقن بها حينئذ، وفيها قلت لعطاء أحقاً على الإمام أن يأتى النساء حين يفرغ فيذكرهن، قال: إى لعمري، إن ذلك لحق عليهم وما لهم لا يفعلون ذلك، قوله: (تلقى المرأة فتخها) بفتح تين جمع فتحة، وهى خواتيم كبار تلبس بالأيدي وربما وضعت في أصابع الأرجل، وقيل هى خواتيم لا فصوص لها.

قوله: (ويلقين ويلقين) يعنى يلقيان أشياء أخرى، وفى رواية لمسلم: فجعلت المرأة تلقى الخاتم والخرص والشئ، وكرر الفعل إشارة إلى أن الملقى أشياء مختلفة، وفيه دليل على جواز تصدق المرأة من مالها بدون إذن زوجها، وسيأتى الكلام عليه فى أواخر كتاب الزكاة إن شاء الله تعالى، قوله: (وقال ابن بكر: فتختها) أى: قال محمد بن بكر فى روايته: تلقى المرأة فتختها بالافراد بدل فتختها.

● عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُعْطِي الْقُرْطَ وَالْخَاتَمَ وَجَعَلَ بِلَالٌ يَجْعَلُهُ فِي كِسَائِهِ قَالَ: فَقَسَمَهُ عَلَى فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

○ معنى الحديث: قوله: (قال: فجعلت المرأة... إلخ) أى: قال ابن عباس: فشرعت المرأة تعطى القرط والخاتم فى الصدقة، فقسمها ﷺ على فقراء المسلمين، وأحاديث الباب تدل على أن صلاة العيد قبل الخطبة، قال القاضى عياض: وهذا هو المتفق عليه بين علماء الأمصار وأئمة الفتوى ولا خلاف بين أئمتهم فيه، وهو فعل النبى ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده.

وقال العراقي: إن تقديم الصلاة على الخطبة قول العلماء كافة، وقال ابن قدامة:

لا نعلم فيه خلافاً بين المسلمين إلا عن بنى أمية ولا يعتد بخلاف بنى أمية لأنه مسبق بالإجماع الذى كان قبلهم ومخالف لسنة رسول الله ﷺ الصحيحة وقد أنكر عليهم فعلهم وعد بدعة. وما روى عن عمر وعثمان وابن الزبير ومعاوية من أنهم خطبوا قبل الصلاة فلم يصح، وعلى تقدير صحته فلا يعارض ما ثبت عنه ﷺ فى الأحاديث الصحيحة الكثيرة من فعله المستمر إلى أن فارق الدنيا وانعقد الإجماع من السلف والخلف عليه.

واختلف فيما لو وقعت الخطبة قبل الصلاة أيعتد بتلك الخطبة أم لا؟ فقالت الحنابلة والشافعية: لا يعتد بها ويعيدها بعد الصلاة، وقالت الحنفية: يعتد بها مع الكراهة، وقالت المالكية يعتد بها ويعيدها ندباً وقيل استائناً، وهما خطبتان كخطبتى الجمعة يقوم فيهما ويجلس بينهما، فقد روى ابن ماجه من طريق إسماعيل بن مسلم الخولاني عن أبي الزبير عن جابر قال: خرج رسول الله ﷺ يوم فطر أو أضحى فخطب قائماً، ثم قعد قعدة ثم قام، وإسماعيل ضعيف، وروى الشافعى فى مسنده عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: السنة أن يخطب الإمام فى العيد خطبتين يفصل بينهما بجلوس.

ويتدنهما بالحمد لله كخطبة الجمعة ويكر أثناءهما لما رواه ابن ماجه عن سعد المؤذن قال: كان النبى ﷺ يكر بين أضعاف الخطبة ويكثر التكبير فى خطبة العيدين، وما رواه البيهقى أن رسول الله ﷺ كان يبدأ بالصلاة قبل الخطبة وكان يجب أن يكثر التكبير بين أضعاف الخطبة، ولحديث أحمد والمصنف عن أبي هريرة عن النبى ﷺ قال: كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم، وهو وإن اختلف فى وصله يعضده ما رواه الطبرانى عن كعب بن مالك مرفوعاً: كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أقطع، وأخرج ابن حبان والعسكرى والمصنف عن أبي هريرة مرفوعاً: كل أمر ذى بال لا

يبدأ فيه بحمد الله تعالى فهو أقطع، وما رواه البيهقي وابن أبي شبة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: السنة أن تفتح الخطبة الأولى بتسع تكبيرات تترى، والثانية بسبع تكبيرات تترى، لا ينتهض للاحتجاج به، لأن قول التابعي من السنة كذا، ليس ظاهراً في سنة النبي ﷺ فلا يحتج به بخلاف ما إذا قالها الصحابي فيحتج به على الراجح.

قال في الهدى: كان ﷺ يفتح خطبه كلها بالحمد لله ولم يحفظ عنه في حديث واحد أنه كان يفتح خطبتي العيد بالتكبير، وإنما روى ابن ماجه في سننه عن سعد مؤذن النبي ﷺ أنه كان يكرر بين أضعاف الخطبة ويكثر التكبير في خطبة العيدين، وهذا لا يدل على أنه كان يفتحها به، وقد اختلف الناس في افتتاح خطبة العيدين والاستسقاء، ف قيل: يفتتحان بالتكبير، وقيل: يفتح خطبة الاستسقاء بالاستغفار، وقيل: يفتتحان بالحمد، قال شيخ الإسلام تقي الدين: هو الصواب، لأن النبي ﷺ قال: كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم، وكان يفتح خطبه كلها بالحمد لله، وأما قول كثير من الفقهاء إنه يفتح خطبة الاستسقاء بالاستغفار وخطبة العيدين بالتكبير فليس معهم فيها سنة عن النبي ﷺ البتة، والسنة تقتضي خلافه، وهو افتتاح جميع الخطب بالحمد. ببعض تصرف.

﴿باب يخطب على قوس﴾

● عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْبَرَاءِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَوَّلَ يَوْمَ الْعِيدِ قَوْسًا فَخَطَبَ عَلَيْهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (نَوَّلَ يوم العيد قَوْسًا فخطب عليه) أى: أعطى

يوم العيد قوساً فخطب وهو متكئ عليه، ونول بواو واحدة مشددة هكذا في أكثر النسخ من التنويل، وهو الإعطاء، وفي بعضها بواوين من المناولة، وهذا الحديث أخرجه أحمد من طريق أبي جناب مختصراً كرواية المصنف وأخرجه مطولاً عنه أيضاً قال: حدثني يزيد بن البراء بن عازب عن البراء بن عازب قال: كنا جلوساً في المصلى يوم أضحي فأثانا رسول الله ﷺ فسلم على الناس ثم قال: إن أول نسك يومكم هذا الصلاة، قال: فتقدم فصلي ركعتين ثم سلم ثم استقبل الناس بوجهه وأعطى قوساً أو عصا فاتكأ عليه فحمد الله وأثنى عليه وأمرهم ونهاهم وقال: من كان منكم عجل ذبحاً فإنما هي جزرة أطعمه أهله، إنما الذبح بعد الصلاة، فقام إليه خالي أبو بردة بن نيار فقال: أنا عجلت ذبح شاتى يا رسول الله ليصنع لنا طعام نجتمع عليه إذا رجعنا وعندى جذعة من معز هي أوفى من التي ذبحت أفنتغى عني يا رسول الله؟ قال: نعم، ولن تغنى عن أحد بعدك، قال: ثم قال: يا بلال قال: فمشى واتبه رسول الله ﷺ حتى أتى النساء فقال: يا معشر النساء تصدقن الصدقة خير لكن ، قال: فما رأيت قط أكثر خدمة مقطوعة وقلادة وقرطاً من ذلك اليوم، والخدمة بفتح الحاء المعجمة والبدال المهملة الخلل.

﴿باب ترك الأذان في العيد﴾

● عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عَبَّاسٍ أَشْهَدَتْ
الْعِيدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَلَوْلَا مَنْزِلَتِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ مِنَ
الصَّغَرِ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِلْمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ فَصَلَّى ثُمَّ
خَطَبَ وَلَمْ يَذْكُرْ أَذَانًا وَلَا إِقَامَةً. قَالَ: ثُمَّ أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ قَالَ: فَجَعَلَ النَّسَاءُ
يُشِيرْنَ إِلَى آذَانِهِنَّ وَخُلُوقِهِنَّ قَالَ: فَأَمَرَ بِلَالًا فَأَتَاهُنَّ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري ومسلم والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (سأل رجل) لم يعرف اسمه، قوله: (ولولا منزلتي
منه ما شهدته من الصغر) وفي رواية البخاري: ولولا مكاني من الصغر ما شهدته،
يعني لولا منزلتي من النبي ﷺ ما شهدت العيد لأجل صغري، ومنزلته قرابته من
النبي ﷺ، قوله: (فأتى رسول الله ﷺ العلم... إلخ) أى: جاء رسول الله ﷺ إلى العلامة
التي عند دار كثير بن الصلت، فالمراد بالعلم العلامة لا الجبل، وظهره أن دار كثير
كانت موجودة في زمنه ﷺ وليس كذلك، فإن كثيرا بناها بعده ﷺ بزمن فصارت
شهرة في تلك البقعة، ووصف المصلي بمجاورتها، وكثير بن الصلت هو ابن معاوية
الكندي تابعي كبير ولد في عهده ﷺ وقدم المدينة هو وإخوته فسكنها، قال نافع:
كان اسمه قليلاً فسماه عمر كثيرا.

قوله: (فصلى ثم خطب) أى: صلى رسول الله ﷺ العيد ثم خطب بعد الصلاة،
قوله: (ولم يذكر أذانًا ولا إقامة) أى: قال ابن عباس: لم يذكر ابن عباس أذانًا ولا

إقامة، وهذه الجملة معترضة بين المتناسبين، وفي رواية البخارى فصلى ثم خطب ثم أتى النساء ومعه بلال فوعظهن وذكرهن وأمرهن بالصدقة فرأيتهن يهوين بأيديهن يقذفنه في ثوب بلال ثم انطلق هو وبلال إلى بيته.

قوله: (قال: فجعل النساء يشرن إلى آذانهن وحلوقهن) وفي أكثر النسخ: فجعلن النساء، والنساء بدل من ضمير النسوة، والنسخة الأولى هي الأولى، والمعنى أسرع النساء يشرن إلى ما في آذانهن وحلوقهن من الأقراط والقلائد يقصدن بذلك أنها صدقة، قوله: (فأمر بلالاً فاتاهن... إلخ) أى: أمر ﷺ بلالاً بإتيانه النساء ليأخذ ما يتصدقن به، وظاهر هذه الرواية أن النبي ﷺ لم ينتقل من المكان الذى خطب فيه وأنه أرسل بلالاً ليأخذ من النساء ما تصدقن به بخلاف الروايات السابقة، فإنها صريحة في أنه ﷺ ذهب إلى النساء ومعه بلال لوعظهن وحضهن على الصدقة.

ويمكن الجمع بأن بلالاً مشى مع النبي ﷺ فاتياً إليهن فوعظهن وأمرهن بالتصدق فتصدق بعض منهن وأمر ﷺ بلالاً أن يأتى البعض الآخر ليأخذ منهن الصدقة فأخذها منهن، ثم رجع إلى رسول الله ﷺ، وبأن في رواية الباب اختصاراً لما عند البخارى من طريق عبد الرحمن بن عابس قال: سمعت ابن عباس قيل له أشهدت العيد مع النبي ﷺ قال: نعم، ولولا مكان من الصغر ما شهدته خرج حتى أتى العلم الذى عند دار كثير بن الصلت، فصلى ثم خطب ثم أتى النساء ومعه بلال فوعظهن، وذكرهن "الحديث".

● عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ الْعِيدَيْنِ بَغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد ومسلم والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (صليت مع النبي ﷺ غير مرة ولا مرتين... إلخ) مراده: أنه صلى العيدين مع النبي ﷺ كثيرًا بغير أذان ولا إقامة، وأحاديث الباب كلها تدل على عدم مشروعية الأذان والإقامة في صلاة العيدين، قال العراقي: وعلى هذا عمل العلماء كافة، وقال ابن قدامة: لا نعلم في هذا خلافًا ممن يعتد بخلافه.

وقال مالك في الموطأ: سمعت غير واحد من علمائنا يقول: لم يكن في الفطر ولا في الأضحى نداء ولا إقامة منذ زمن رسول الله ﷺ إلى اليوم وتلك السنة التى لا اختلاف فيها عندنا، واختلف في أول من أحدث الأذان والإقامة في العيدين من الأمراء، فقليل معاوية كما أخرجه الشافعى قال: أخبرنا الثقة عن الزهرى أنه قال: لم يؤذن للنبي ﷺ ولا لأبي بكر ولا لعمر ولا لعثمان في العيدين حتى أحدث ذلك معاوية بالشام، فأحدثه الحجاج بالمدينة حين أمر عليها.

وقيل: أول من أحدثهما ابن الزبير، وقيل: مروان وقيل الحجاج، ولا وجه لهم فيما أحدثوه لمخالفته الثابت عن رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين، وما روى من أنه ﷺ كان يأمر المؤذن أن يقول الصلاة جامعة، فهو مرسل عن الزهرى ضعيف كما ذكره النووى فلا تقوم به حجة، وما قيل من أنه يقال فيها ذلك قياسًا على الكسوف لا يعول عليه، لأن محل القياس مسألة لم يعلم فيها نص وصلاة العيد تكررت منه ﷺ في مجمع من الصحابة، ومثل هذا تتوفر الدواعى على نقله تواترًا فلا محل للقياس فيه، وروى مسلم عن عطاء قال: أخبرني جابر أن لا أذان لصلاة يوم الفطر حين يخرج الإمام ولا ما بعد ما يخرج ولا إقامة ولا شيء، وهو بعمومه يشمل نفى قولهم الصلاة جامعة ونحوها.

قال في الهدى: كان ﷺ إذا انتهى إلى المصلى أخذ في الصلاة من غير أذان ولا إقامة ولا قول الصلاة جامعة والسنة أنه لا يفعل شيء من ذلك.

﴿باب التكبير في العيدين﴾

أى: في بيان وصف التكبير في صلاة العيدين وعدده.

● عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى فِي الْأُولَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا.

والحديث أخرجه أيضًا: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يكبر في الفطر والأضحى... إلخ) فيه دليل على سنية التكبير في صلاة العيدين وأنه في الركعة الأولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات لا فرق في هذا بين عيد الأضحى والفطر، وهو مروى عن عمر وعلى وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وجابر وابن عمر وابن عباس وعائشة، وهو قول الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وقول عمر بن عبد العزيز والزهري ومكحول ومالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق إلا أن مالكا وأحمد والمزني قالوا: سبعا في الأولى بتكبيرة الإحرام، وخمسا في الثانية سوى تكبيرة القيام، وقال الشافعي والأوزاعي وإسحاق: السبع في الأولى غير تكبيرة الإحرام والخمس في الثانية غير تكبيرة القيام وهو الأقرب لما رواه الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كبر في العيدين الأضحى والفطر ثنتي عشرة تكبيرة في الأولى سبعا وفي الآخرة خمسا سوى تكبيرة الإحرام.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَبْعٌ فِي الْأُولَى وَخَمْسٌ فِي الْآخِرَةِ وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلْتَاهُمَا. والحدِيثُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا: الدَّارِقُطِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

○ معنى الحدِيث: قوله: (والقراءة بعدهما كِلْتَاهُمَا) يعنى: القراءة فى الركعتين تكون بعد التكبير فيهما، وفيه دلالة على أن القراءة فى صلاة العيد تكون بعد التكبير فى الركعتين، وبهذا قال مالك والشافعى وأحمد، قال العراقى: وهو قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين، واستدلوا أيضًا بما رواه الترمذى من طريق عبد الله بن نافع عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن النبى ﷺ كبر فى العيدين فى الأولى سبعا قبل القراءة وفى الآخرة خمسًا قبل القراءة، قال الترمذى حديث حسن.

وبما رواه البيهقى من طريق عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد وعمر بن حفص بن عمر بن سعد عن آبائهم عن أجدادهم أن رسول الله ﷺ كبر فى العيدين فى الأولى سبعا وفى الآخرة خمسًا وكان يكبر قبل القراءة، وبما رواه من طريق شعيب بن أبى حمزة ومالك عن نافع مولى ابن عمر قال: شهدت الأضحى والفطر مع أبى هريرة فكبر فى الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفى الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة ثم قال: هى السنة.

وما رواه أيضًا عن سعد بن قرظ قال: إن السنة فى صلاة الأضحى والفطر أن يكبر الإمام فى الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة ويكبر فى الركعة الثانية خمس تكبيرات قبل القراءة، وقالت الحنفية: يوالى بين القراءتين فيكبر فى الأولى ثم يقرأ، ويقرأ فى الثانية ثم يكبر لما أخرجه عبد الرزاق عن علقمة والأسود قالوا: كان ابن مسعود جالسًا وعنده حذيفة وأبو موسى الأشعرى، فسألهم سعيد بن العاص عن

التكبير في الفطر والأضحى، فقال حذيفة: سل الأشعري فقال أبو موسى: سل عبد الله فإنه أقدمنا وأعلمنا فسأله فقال ابن مسعود: يكبر أربعاً ثم يقرأ فيركع ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعاً بعد القراءة.

ولما رواه البيهقي عن معبد بن خالد عن كردوس قال: قدم سعيد بن العاص قبل الأضحى فأرسل إلى عبد الله بن مسعود وإلى أبي موسى وإلى أبي مسعود الأنصاري فسأله عن التكبير فقدموا بالمقاليد إلى عبد الله، أي: أشاروا إليه، فقال عبد الله: تقوم فتكبر أربع تكبيرات ثم تقرأ ثم تركع في الخامسة ثم تقوم فتقرأ ثم تكبر أربع تكبيرات فتركع بالرابعة، وقالوا: ولأن التكبير من الشاء والثناء حيث شرع في الركعة الأولى شرع مقدماً على القراءة كالاستفتاح وفي الركعة الثانية شرع مؤخراً كالقنوت والراجح ما قاله الأولون لأنه مرفوع إلى النبي ﷺ قولاً وفعلاً من طرق كثيرة جيدة، وما ذكروه من القياس على دعاء الافتتاح والقنوت لا يعول عليه لأنه في مقابلة النص.

● عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَائِشَةَ جَلِيسٌ لِأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ سَأَلَ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ وَحَذِيفَةَ بْنَ الْيَمَانِ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: كَانَ يُكَبِّرُ أَرْبَعًا تَكْبِيرَهُ عَلَى الْجَنَائِزِ فَقَالَ حَذِيفَةُ: صَدَقَ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: كَذَلِكَ كُنْتُ أَكَبِّرُ فِي الْبَصْرَةِ حَيْثُ كُنْتُ عَلَيْهِمْ وَقَالَ أَبُو عَائِشَةَ: وَأَنَا حَاضِرٌ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ.

○ معنى الحديث: قوله: (تكبيره على الجنائز) أي كتكبيره على صلاة

الجنابة والتشبيه في عدد التكبيرات، قوله: (حيث كنت عليهم) أى كنت واليًا عليهم، قوله: (قال أبو عائشة... إلخ) غرضه بهذا وما قبله تأكيد ما رواه لأنه عن عيان فلا شك فيه، وبهذا الحديث استدلت الحنفية على أن عدد التكبير في الركعة الأولى من صلاة العيد ثلاث، وكذا في الثانية، وإنما قال أربعاً لأن تكبيرة الافتتاح تضم إلى الثلاث في الأولى والثانية يضم إليها تكبيرة الركوع فيكون في كل ركعة أربع تكبيرات.

وهو مذهب ابن مسعود وأبي موسى وأبي مسعود الأنصارى والثوري، لكن الحديث لا يصلح للاحتجاج به لأن فيه عبد الرحمن بن ثوبان ضعفه ابن معين، وقال أحمد: لم يكن بالقوى وأحاديثه منكبر، وفيه أبو عائشة وهو مجهول لا يعرف اسمه ولا حاله، ورواه البيهقي من رواية مكحول عن رسول أبي موسى وحذيفة، قال البيهقي: هذا الرسول مجهول، وقد خولف راوى هذا الحديث في موضعين أحدهما: في رفعه والآخر في جواب أبي موسى، والمشهور في هذه القصة أنهم أسندوا أمرهم إلى ابن مسعود، فأفتاه ابن مسعود بذلك ولم يسنده إلى النبي ﷺ، كذلك رواه أبو إسحاق السبيعي عن عبد الله ابن موسى أو ابن أبي موسى أن سعيد بن العاص أرسل إلى ابن مسعود وحذيفة وأبي موسى فسألهم عن التكبير في العيد فأسندوا أمرهم إلى ابن مسعود، فقال: تكبر أربعاً قبل القراءة ثم تقرأ، فإذا فرغت كبرت فركعت، ثم تقوم في الثانية فتقرأ، فإذا فرغت كبرت أربعاً، وعبد الرحمن هو ابن ثابت بن ثوبان ضعفه يحيى بن معين، قال: وكان رجلاً صالحاً، ورواه النعمان بن المنذر عن مكحول عن رسول أبي موسى وحذيفة عنهما عن الرسول ﷺ ولم يسم الرسول.

وعلى تقدير صحة الحديث فليس فيه أن التكبير ست في كلتا الركعتين سوى تكبيري الإحرام والركوع كما يقولون، بل ظاهره أن التكبير فيهما أربع ولا قائل (٣٣٣)

بسه، وهناك آثار آخر تدل على أن التكبير ثلاث في الأولى والثانية، منها: ما رواه عبد الرزاق في مصنفه قال: أخبرنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن علقمة والأسود أن ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعاً تسعاً، أربع قبل القراءة ثم يكبر في ركع، وفي الثانية يقرأ فإذا فرغ كبر أربعاً ثم ركع.

ومنها: ما رواه ابن أبي شبة في مصنفه: حدثنا هشيم أنا مجالد عن الشعبي عن مسروق قال: كان عبد الله بن مسعود يعلمنا التكبير في العيدين تسع تكبيرات خمس في الأولى وأربع في الأخرى، ويؤلى بين القراءتين، ومنها: ما رواه عبد الرزاق أيضاً في مصنفه أخبرنا إسماعيل بن أبي الوليد حدثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن الحارث قال: شهدت ابن عباس كبر في صلاة العيد بالبصرة تسع تكبيرات ووالى بين القراءتين، قال: وشهدت المغيرة بن شعبة فعل ذلك أيضاً.

لكن هذه آثار لا تقوى على معارضة المرفوع من الأحاديث، وأخذ من أحاديث الباب أن التكبير في العيد له طريقتان: إحداهما: أن يكبر في الأولى سبعاً وفي الثانية خمساً، وثانيتهما: يكبر أربعاً في الأولى بتكبيرة الإحرام وأربعاً في الثانية بتكبيرة الركوع، وهناك طرق أخرى، منها: التفرقة بين عيد الفطر والأضحى، فيكبر في الفطر إحدى عشر، سناً في الأولى وخمساً في الثانية، وفي الأضحى ثلاثاً في الأولى وثلثين في الثانية، يبدأ بالقراءة في الركعتين فيهما، رواه ابن أبي شبة موقوفاً على علي، لكنه من رواية الحارث الأعور وفيه مقال.

ومنها: أن التكبير سبع في الأولى وسبع في الثانية، وهي مروية عن أنس والمغيرة بن شعبة وسعيد بن المسيب والنخعي، ومنها: أنه يكبر في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً بعد القراءة، حكى هذا في البحر عن القاسم والناصر،

ومنها: أن التكبير سبع في الأولى وخمس في الثانية، إلا أنه فيهما بعد القراءة، وإليه ذهب الهادى والمؤيد بالله وأبو طالب.

وأقوى الطرق ما فيها أن التكبير سبع في الأولى وخمس في الثانية قبل القراءة فيهما، لكثرة أدلتها ولما تقدم من أنها قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين والأئمة، وهى المروية عن عائشة وعمرو بن العاصى، ومروية أيضاً عن عمرو بن عوف عند الترمذى بلفظ إن النبى ﷺ كبر فى العيدين فى الأولى سبعاً قبل القراءة وخمساً فى الثانية قبل القراءة، قال الترمذى: وهو أحسن شىء فى هذا الباب.

قال الشوكانى بعد سرد الأقوال فى عدد التكبير: احتج أهل القول الأول بما فى الباب من الأحاديث المصرحة بعدد التكبير وكونه قبل القراءة، قال ابن عبد البر: وروى عن النبى ﷺ من طرق حسان: أنه كبر فى العيدين سبعاً فى الأولى وخمساً فى الثانية من حديث عبد الله بن عمر وابن عمرو وجابر وعائشة وأبى واقد وعمرو بن عوف المزنى ولم يرد عنه من وجه قوى ولا ضعيف خلاف هذا وهو أولى ما عمل به.

ثم قال: وأرجح هذه الأقوال أولها فى عدد التكبير فى محل القراءة، وأولها التكبير سبعاً فى الأولى قبل القراءة وخمساً فى الثانية قبلها، قال الزرقانى: قال بعض العلماء: حكمة هذا العدد أنه لما كان للوترية أثر عظيم فى التذكير بالوتر الصمد الواحد الأحد، وكان للسبعة منها مدخل عظيم فى الشرع جعل تكبير صلاة العيد وترّاً وجعل سبعاً فى الأولى لذلك، وتذكيراً بأعمال الحج السبعة من الطواف والسعى والجمار تشويقاً إليها، لأن النظر إلى العيد الأكبر أكثر تذكيراً بخالق هذا الوجود بالتفكر فى أفعاله المعروفة من خلق السموات السبع والأرضين السبع وما فيها من

الأيام السبع لأنه خلقهما في ستة أيام وخلق آدم في السابع يوم الجمعة.

ولما جرت عادة الشارع بالرفق بهذه الأمة ومنه تخفيف الثانية عن الأولى، وكانت الخمسة أقرب وترًا إلى السبعة من دونها جعل تكبير الثانية خمسًا لذلك.

واختلف في الموالاة بين تكبيرات صلاة العيد، فقال أبو حنيفة ومالك والأوزاعي: يوالى بينها ولا يفصلها بذكر ولا دعاء ويسكت الإمام هنيهة قدر ما يكبر المأموم، وقال الشافعي: يفصل بين كل تكبيرتين قدر آية لا طويلة ولا قصيرة، واختلف أصحابه فيما يقوله في هذه السكنة، فقال الأكثرون يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، وقال بعضهم: يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو كل شيء قدير.

وبالفصل بين كل تكبيرتين قالت الحنابلة، وقالوا: يقول الله أكبر كبيرًا والحمد لله كثيرًا وسبحان الله بكرة وأصيلًا، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليمًا كثيرًا، ولا حجة لهم على ذلك كله، ولو كان لنقل إلينا كما نقل التكبير، وما رواه البيهقي أن الوليد بن عتبة خرج على عبد الله وحذيفة والأشعري، وقال: إن هذا العيد غداً، فكيف التكبير؟ فقال عبد الله بن مسعود: تكبر وتحمد ربك وتصلى على النبي ﷺ وتدعو وتكبر وتفعل مثل ذلك، فليس صريحًا في تكبير الصلاة، بل يحتمله وغيره من التكبير.

واختلف أيضًا هل يرفع يديه مع كل تكبيرة؟ فقال أبو حنيفة ومحمد والشافعية والحنابلة وعطاء والأوزاعي وابن المنذر وداود: يرفع يديه مع كل تكبيرة كما رواه البيهقي عن عمر أنه كان يرفع يديه مع كل تكبيرة، ولحديث وائل بن حجر عند المصنف وغيره أنه ﷺ كان يرفع يديه مع التكبير، قال أحمد: فأرى أن

يدخل فيه هذا كله.

وقال أبو يوسف وابن أبي ليلى والثوري: لا يرفع يديه إلا في الإحرام وهي رواية عن مالك، وروى عنه مطرف وابن كنانة استحباب الرفع في كل تكبيرة، وروى عنه التخيير في ذلك، قال في الهدى: كان ﷺ يسكت بين كل تكبيرتين سكتة يسيرة، ولم يحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرات، ولكن ذكر عن ابن مسعود أنه كان يحمد الله ويثنى عليه ويصلى على النبي ﷺ، وكان ابن عمر مع تحريره للاتباع يرفع يديه مع كل تكبيرة.

واختلف في حكم التكبير في صلاة العيد، فذهب الناصر والهادوية إلى أنه فرض، واستدلوا على ذلك في عيد الفطر بقوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ ﴾ البقرة/ ١٨٥. وعلى وجوبه في الأضحية بقوله تعالى: ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ البقرة/ ٢٠٣. وذهب الجمهور إلى أنه سنة، وأجابوا عن الآيتين بأنهما ليستا نصاً في تكبيرات صلاة العيد فلا يصح الاستدلال بهما على الوجوب.

وقالت الحنفية: واجب يأثم المصلي بتركه عمداً، قال في النيل: والظاهر عدم وجوب التكبير، كما ذهب إليه الجمهور لعدم ما يدل على الوجوب، وقال ابن قدامة: لا أعلم في سنة التكبير في صلاة العيد خلافاً. واختلف أيضاً فيما إذا ترك التكبير أو بعضه نسياناً، فقالت الحنفية: لو تركه حتى فرغ من القراءة فإن تذكره في الركوع أتى به فيه، وإلا بأن تذكره بعد الرفع من الركوع سجد للسهو لتركه الواجب.

وقالت الشافعية والحنابلة: إذا تركه حتى فرغ من القراءة لا يعود إليه ولا سجد عليه، وقالت المالكية: إن نسيه حتى فرغ من القراءة عاد إليه واستأنف القراءة

وسجد بعد السلام، هذا ما لم يركع، فإن تذكره بعد الركوع تمادى في الصلاة وسجد الإمام والفد قبل السلام.

فائدة: ذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى مشروعية التكبير في العيدين في غير الصلاة، واختلفوا في ابتداء وقته وانتهائه، أما في الأضحى فذهبت الحنفية إلى أن أول وقت التكبير فيه فجر يوم عرفة، واختلفوا في آخره، فقال أبو حنيفة: آخره صلاة العصر من يوم النحر، وقال أبو يوسف ومحمد: آخره صلاة العصر من آخر أيام التشريق.

وقالت الشافعية والحنابلة: يكبر عقب الصلاة من صبح يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق، وهذا في حق المحل عندهم، أما الحرم فيكبر من ظهر يوم النحر إلى عصر آخر أيام التشريق، وذهبت المالكية إلى أنه يكبر عقب خمس عشرة فريضة من ظهر يوم النحر إلى صبح آخر أيام التشريق، لما رواه الدارقطني عن ابن عمر قال: التكبير أيام التشريق بعد الظهر من يوم النحر وآخره في الصبح من آخر أيام التشريق، وما رواه عنه أيضاً أنهم كانوا يكبرون في صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق يكبرون في الصبح ولا يكبرون في الظهر.

قال في الفتح: وفي التكبير اختلاف بين العلماء في مواضع، فمنهم من قصر التكبير على أعقاب الصلوات، ومنهم من خص ذلك بالمكتوبات دون النوافل، ومنهم من خصه بالرجال دون النساء، وبالجماعة دون المنفرد، وبالوفاة دون المقضية، وبالمقيم دون المسافر، وبساكن مصر دون القرية، وظاهر اختيار البخاري شمول ذلك للجميع والآثار التي ذكرها تساعده.

وللعلماء اختلاف في ابتدائه وانتهائه ف قيل: من صبح يوم عرفة، وقيل: من ظهره

وقيل من عصره، وقيل: من صبح يوم النحر، وقيل: من ظهره، وقيل: في الانتهاء إلى ظهر يوم النحر، وقيل: إلى عصره، وقيل: إلى ظهر ثانيه وقيل: إلى صبح آخر أيام التشريق، وقيل: إلى ظهره، وقيل: إلى عصره.

حكى هذه الأقوال كلها النووي إلا الثاني من الانتهاء، وقد رواه البيهقي عن أصحاب ابن مسعود، ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي ﷺ حديث، وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود: إنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى ، أخرجه ابن المنذر وغيره.

والآثار التي أشار إليها عند البخاري ما رواها عن عمر أنه كان يكبر في قبلته بمعنى فيسمعه أهل المسجد فيكبرون ويكبر أهل الأسواق حتى ترتج منى تكبيراً ، وكان ابن عمر يكبر بمعنى تلك الأيام — يعني أيام منى — وخلف الصلوات وعلى فراشه وفي فسطاطه ومجلسه وممشاه تلك الأيام جميعاً، وكانت ميمونة تكبر يوم النحر وكان النساء يكبرن خلف أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز ليالى التشريق مع الرجال في المسجد.

وقال في الروضة الندية: أما تكبير أيام التشريق فلا شك في مشروعية مطلق التكبير في هذه الأيام المذكورة ولم يثبت تعيين لفظ مخصوص ولا وقت مخصوص ولا عدد مخصوص، بل المشروع الاستكثار منه دبر الصلوات وسائر الأوقات، فما جرت عليه عادة الناس اليوم استناداً إلى بعض الكتب الفقهية من جعله عقب كل صلاة فريضة ثلاث مرات، وعقب كل صلاة نافلة مرة واحدة وقصر المشروعية على ذلك فحسب ليس عليه آثارة من علم فيما أعلم.

وأصح ما ورد فيه عن الصحابة من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى، وأما

وقت تكبير عيد الفطر فقال الجمهور: يكبر عند الغدوّ إلى صلاة العيد، وبه قال على وابن عمر وأبو أمامة وابن أبي ليلى وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والحكم وحماد ومالك وإسحاق وأبو ثور وهو ظاهر كلام الحنفية، ويدل لهم ما رواه الدارقطنى عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يكبر يوم الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتى المصلّى.

وقالت الشافعية: أول وقته إذا غربت الشمس ليلة العيد، وهو مذهب سعيد بن المسيب وأبي سلمة وعروة وزيد بن أسلم، وبه قالت الحنابلة وقالوا: يتأكد عند الخروج إلى المصلّى، ومنشأ الخلاف فى ذلك الخلاف فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ البقرة/ ١٨٥. فقال أكثر المفسرين: المراد التكبير عند الخروج إلى الصلاة، وقال جماعة: المراد التكبير ليلة العيد عند رؤية هلال شوال، كما رواه ابن جرير عن ابن عباس قال: حق على المسلمين إذا نظروا إلى هلال شوال أن يكبروا الله تعالى حتى يفرغوا من عيدهم لأن الله يقول: ﴿وَلِتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ البقرة/ ١٨٥.

واختلف فى انتهائه فقالت المالكية: ينتهى بخروج الإمام إلى الصلاة، وهو قول للشافعية، وللحنفية فى انتهائه قولان، أحدهما: ينتهى بالوصول إلى المصلّى، ثانيهما: بشروع الإمام فى الصلاة وهو أصح الأقوال عند الشافعية، وقالت الحنابلة: ينتهى بالفراغ من الخطبة، واختلفوا أيضاً فى حكم هذا التكبير، فذهب الأكثرون إلى استحبابه.

قال النووى: وحكى العبدري وغيره عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وداود أنهم قالوا: التكبير فى عيد الفطر واجب وفى الأضحى مستحب، وفى صفة

التكبير روايات، منها: ما أخرجه الدارقطني عن جابر قال: كان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح من غداة عرفة يقبل على أصحابه فيقول: على مكانكم، ويقول: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد.

ومنها ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال: كبروا الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيراً، قال في سبل السلام: وهذه أصح الروايات، ومنها: ما أخرجه الدارقطني عن سعيد بن أبي هند أنه سمع جابر بن عبد الله يكبر في الصلوات الله أكبر الله أكبر الله أكبر، وحكى ابن المنذر عن عمر وابن مسعود أن التكبير: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد، وبه قال الثوري وأبو حنيفة ومحمد وأحمد وإسحاق، وقال الحكم وحامد: وليس في التكبير شيء مؤقت.

وقال في سبل السلام: وللأئمة فيه استحسانات كثيرة وهو يدل على التوسعة في الأمر، وإطلاق الآية يعني قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾ البقرة/ ١٨٥. يقتضى ذلك، ولا فرق بين تكبير عيد الإفطار وتكبير عيد النحر في مشروعية التكبير لاستواء الأدلة في ذلك، وإن كان المعروف عند الناس إنما هو تكبير عيد النحر.

وأكثر الفقهاء على استحباب الجهر بالتكبير لما رواه الدارقطني عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا غدا يوم الأضحى ويوم الفطر يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلي ثم يكبر حتى يأتي الإمام، وما رواه الشافعي عن ابن عمر أيضاً أنه كان إذا غدا إلى المصلي كبر فرفع صوته بالتكبير، ولما تقدم نقله عن البخاري من الآثار عن عمر وابنه أنهم كانوا يجهرون بالتكبير ويكبر أهل منى حتى ترتج منى بالتكبير.

وقال أبو حنيفة: يسر بالتكبير لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً﴾ الأعراف/ ٢٠٥، ولما روى أنه ﷺ رأى أقواماً يرفعون أصواتهم عند الدعاء

فقال: إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، ولقوله ﷺ خير الذكر الخفي، ولأن الأصل في الشاء الإخفاء إلا ما خصه الشرع كيوم الأضحى.

﴿باب ما يقرأ في الأضحى والفطر﴾

أى في صلاحهما.

● عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ مَاذَا كَانَ يُقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ قَالَ: كَانَ يُقْرَأُ فِيهِمَا ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ وَاقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَالشَّقُّ الْقَمَرُ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يقرأ فيهما بـ "ق" ... إلخ) أى: بسورة ق إلى آخرها في الركعة الأولى من صلاة العيد وفي الثانية بسورة اقتربت الساعة إلى آخرها، وكان ﷺ يقرأهما لكونهما مشتملتين على الإخبار بالبعث والإخبار عن القرون الماضية وإهلاك المكذبين وتشبيه بروز الناس للعيد ببرزهم للبعث وخروجهم من الأجداث كأنهم جراد منتشر.

وقرأ ﷺ في العيدين أيضاً بسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية، كما تقدم في حديث النعمان بن بشير في باب "ما يقرأ به في الجمعة"، وكما رواه البيهقي عن سمرة بن جندب قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في العيدين بسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية، وسمعوا هذه السورة لجهره ﷺ بالقراءة فيها كما

رواه البيهقي عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي عليه السلام قال: الجهر في صلاة العيدين من السنة، وروى البزار عن ابن عباس أنه عليه السلام قرأ فيهما بـ"عم يتساءلون" و"الشمس وضحاها".

﴿باب الجلوس للخطبة﴾

يعنى: جلوس الحاضرين لاستماعها، أهو واجب؟ أم لا؟.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ السَّائِبِ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَ فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: إِنَّا نَخْطُبُ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبْ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا مُرْسَلٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي وابن ماجه والدرقطنى والحاكم والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس... إلخ) ورواية النسائي: من أحب أن ينصرف فليتنصرف، ومن أحب أن يقيم للخطبة فليقم، وفي هذا دلالة على عدم وجوب الخطبة للعيد، إذ لو وجبت لوجب الانتظار لسماعها، وعلى أنها غير واجبة جرت الأئمة، ولا يقال: إن تحيير السامع للخطبة لا يدل على عدم وجوبها بل غايته أن يدل على عدم وجوب سماعها، لأنه إذا لم يجب سماعها لا يجب فعلها، لأن الخطبة خطاب، فإذا لم يكن السماع واجباً لا يجب الخطاب.

قوله: (وهذا مرسل) يعنى: الصواب أن هذا الحديث مرسل، وذكر الصحابي فيه خطأ، وليس المراد أن الرواية المذكورة مرسلة لأن الصحابي مذكور فيها، وأخرج البيهقي هذا وقال: أخبرنا أبو طاهر وأبو سعيد قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن

يعقوب قال: سمعت العباس — يعنى الدورى — يقول: سمعت يحيى يعنى ابن معين يقول: عبد الله بن السائب الذى يروى أن النبى ﷺ صلى بهم العيد هذا خطأ، وإنما هو عن عطاء فقط، وإنما يغلط فيه الفضل بن موسى السينانى يقول عن عبد الله بن السائب.

وأخبرنا بصحة ما قاله يحيى أبو القاسم زيد بن جعفر بن محمد العلوى وأبو القاسم عبد الواحد بن محمد النجار المقرئ بالكوفة، قالوا: حدثنا محمد بن على بن دحيم حدثنا إبراهيم بن إسحاق حدثنا قبيصة عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال: صلى النبى ﷺ العيد بالناس ثم قال: من شاء أن يذهب فليذهب ومن شاء أن يقعد فليقعد، وقال الزيلعى فى تخريج الهداية: قال النسائى: أخطأ، يعنى فى وصله، والصواب مرسل.

﴿باب الخروج إلى العيد فى طريق ويرجع فى طريق﴾

يعنى: أن النبى ﷺ كان إذا ذهب إلى المصلى لصلاة العيد من طريق رجع بعد الصلاة من طريق أخرى.

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ
ثُمَّ رَجَعَ فِي طَرِيقٍ آخَرَ.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه والحاكم والبيهقى والبخارى وأحمد والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (أخذ يوم العيد فى طريق ثم رجع فى طريق آخر)

في هذا دلالة على استحباب الذهاب إلى صلاة العيد من طريق والرجوع من طريق أخرى، لا فرق بين الإمام والمأموم والحكمة في مخالفة الطريق أن يشهد له الطريقان وسكانهما من الجن والإنس لإظهار شعائر الإسلام في الطريقين ليغيظ الكفار ويرهبهم ولتعم البركة الطريقين بمرور الإمام والانتفاع به في الاقتداء والتعليم والاسترشاد.

﴿باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج إلى الغد﴾

أى: إذا لم يخرج الإمام لصلاة العيد يومه لعذر ليخرج إلى الصلاة من اليوم التالي له.

● عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَكْبًا جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَشْهَدُونَ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَيْلَالَ بِالْأَمْسِ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُفْطَرُوا وَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان والبيهقي والطحاوى.

○ معنى الحديث: قوله: (عن عمومة له) جمع عم كالخزولة جمع خال، قوله: (أن ركبا جاءوا إلى النبي ﷺ ... إلخ) أى: أن جماعة أتوا النبي ﷺ يشهدون أنهم رأوا الهلال بالأمس، لأنه غم على أهل المدينة هلال شوال ، فأصبح الناس صياماً، فجاء هذا الركب إليه ﷺ وأخبروه بأنهم رأوا الهلال فأمر الناس بالفطر وأن يغدوا إلى المصلى في اليوم الثاني، صرح بذلك في رواية ابن ماجه عن أبي

عمير أيضًا قال: حدثني عمومتي من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: أغمى علينا هلال شَوَّال وأصبحنا صيامًا، فجاء ركب من آخر النهار فشهدوا عند رسول الله ﷺ أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم رسول الله ﷺ أن يفطروا وأن يخرجوا إلى عيدهم من الغد.

وفيه دلالة على أنه إذا فات وقت صلاة العيد أول يوم، صليت في اليوم الثاني قبل الزوال، وإلى ذلك ذهب أبو حنيفة وصاحبه والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق والقاسم والناصر والمؤيد بالله، لا فرق عندهم بين ما إذا فاتت للبس أو غيره من الأعذار، وقيده أبو طالب بما إذا كان الترك في اليوم الأول لعذر اللبس.

وذهبت الشافعية إلى أنها تقضى أبدًا على الصحيح عندهم، لأنه يسنّ قضاء النفل المؤقت إن خرج وقته، وروى الخطابي عن الشافعي أنهم إن علموا بالعيد قبل الزوال صلوا، وإلا لم يصلوا يومهم ولا من الغد، لأنه عمل في وقت فلا يعمل في غيره، وكذا قال مالك وأبو ثور، والحديث حجة عليهم .

قال الخطابي: سنة النبي ﷺ أولى بالإتباع وحديث أبي عمير صحيح فالمصير إليه واجب، قال في النيل: وصح الحديث ابن السكن وابن حزم وابن حجر. وقال ابن القطان: وعندي أنه حديث يجب النظر فيه، ولا يقبل إلا أن تثبت عدالة أبي عمير فإنه لا يعرف له كبير شيء وإنما حديثان أو ثلاثة لم يروها عنه غير أبي بشر "جعفر بن أبي وحشية"، ولا أعرف أحدًا عرف من حاله ما يوجب قبول روايته.

وقال ابن عبد البر: أبو عمير مجهول، قال الحافظ: كذا قال، وقد عُرف أبا عمير من صحيح حديثه.

وقال النووي في الخلاصة: هو حديث صحيح وعمومة أبي عمير صحابة لا تضر

جهالة أعيانهم، لأن الصحابة كلهم عدول، واسم أبي عمير عبد الله.

والحديث وإن كان وارداً في عيد الفطر يلحق به عيد الأضحى، إذ لا فرق بينهما، وهذا الحديث من أدلة القائلين بوجوب صلاة العيد وتقدم الكلام عليه.

● عن بَكْرِ بْنِ مُبَشَّرٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَغْدُو مَعَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى فَنَسَلْتُ بَطْنَ بَطْحَانَ حَتَّى نَأْتِيَ الْمُصَلَّى فَنُصَلِّيَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ تُرْجِعَ مِنْ بَطْنِ بَطْحَانَ إِلَى بُيُوتِنَا.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى والبيهقى والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (فنسلك بطن بطحان... إلخ) بفتح الموحدة وضمها وسكون الطاء المهملة واد بالمدينة، وهذا يدل على أن الصحابة كانوا يأتون لصلاة العيد من طريق ويرجعون من هذا الطريق، وأقرهم ﷺ على ذلك للإشارة إلى أن مخالفة الطريق ليست بواجبة، واحتج بهذا الحديث من قال: إن مخالفة الطريق للإمام فقط، لكن لا يصلح للاستدلال به، لأنه من طريق إسحاق بن سالم وهو مجهول.

ولا وجه لذكر هذا الحديث في هذا الباب، ولو ذكر في الباب الذى قبله كما في بعض النسخ لكان له وجه في الجملة لأنه يدل على أن الرجوع من الطريق الذى خرج منه ليس بواجب كما ذكر.

﴿باب الصلاة بعد صلاة العيد﴾

يعنى: فى بيان حكم صلاة التطوع بعد صلاة العيد.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فِطْرٍ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي خُرُصَهَا وَسِخَابَهَا.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والبخارى ومسلم والنسائى والحاكم والدارقطنى والترمذى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدها) وفى نسخة لم يصل قبلها ولا بعدها يعنى: لم يصل تطوعاً قبل صلاة العيد ولا بعدها، وفيه دلالة على عدم مشروعية سنة للعيد لا قبل الصلاة ولا بعدها، وقد أجمع على هذا، واختلفوا فى النفل المطلق، فذهب جماعة إلى كراهته قبلها وبعدها منهم ابن عباس وابن عمر وهو رواية عن علي وابن مسعود وحذيفة وجابر وسلمة بن الأكوع وابن أبى أوفى وعبد الله بن مغفل ومسروق والضحاك والقاسم وسالم ومعمّر وابن جريج والشعبي وأحمد بن حنبل لظاهر حديث الباب.

وقال الزهري: لم أسمع أحدًا من علمائنا يذكر أن أحدًا من سلف هذه الأمة كان يصلى قبل صلاة العيد ولا بعدها، وذهب إلى جواز الصلاة قبلها وبعدها جماعة، وحكاها العراقى عن أنس وبريدة بن الحصيب ورافع بن خديج وسهل بن سعد وإبراهيم النخعى وسعيد بن جبير والأسود بن يزيد وجابر بن زيد والحسن البصرى وسعيد بن أبى الحسن وسعيد بن المسيب وصفوان بن محرز وعبد الرحمن بن أبى ليلى

وعروة بن الزبير وعلقمة والقاسم بن محمد ومكحول.

قيل: يدل لهم ما رواه ابن حبان والحاكم في صحيحيهما عن أبي ذر قال: قال النبي ﷺ: "الصلاة خير موضوع فمن شاء استكثر ومن شاء استقل". وفيه أنه لا يدل على مذهبهم لأنه عام قد خصص بتركه ﷺ وأصحابه الصلاة قبلها وبعدها مدة حياتهم، وبعضهم أجاز الصلاة بعدها لا قبلها، حكاه ابن المنذر عن أبي مسعود البدرى وعلقمة والأسود ومجاهد والنخعي والثوري والأوزاعي وأصحاب الرأي وحكاه البخاري في صحيحه عن ابن عباس.

وأجاز البصريون الصلاة قبلها لا بعدها، لما رواه البيهقي عن الأزرق بن قيس عن سمع ابن عمر في رجل يصلي يوم العيد قبل خروج الإمام قبل الصلاة، قال: إن الله لا يرد على عبده حسنة يعملها له، وما رواه عن سعيد بن المسيب أنه كان يصلي يوم العيد قبل أن يصلي الإمام، وقالت الشافعية: يجوز لغير الإمام التنفل قبلها وبعدها ويكره في حق الإمام لحديث الباب.

وقالت الحنفية: تكره الصلاة في المصلي قبل العيد وبعدها وفي البيت قبلها، قالوا: ولا تكره بعدها في البيت لما رواه ابن ماجه عن أبي سعيد الخدري، قال: كان رسول الله ﷺ لا يصلي قبل العيد شيئاً، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين وأخرجه الحاكم أيضاً وصححه وحسنه الحافظ في الفتح، لكن تصحيح هذا الحديث وتحسينه غير مسلم، فإن فيه عبد الله بن محمد بن عجيل، وقد ضعفه غير واحد.

ولفرقت المالكية بين المسجد والمصلي، فقالوا: يكره التنفل في المصلي قبل العيد وبعده لحديث الباب، وإن صلاها في المسجد لعلة مطر ونحوها جاز التنفل قبلها تحية المسجد وبعدها لعدم المنع من ذلك، قال الخطاب: وهذه التفرقة في حق غير الإمام،

وأما الإمام فيكره في حقه مطلقاً، لا فرق بين المسجد والمصلى لحديث الباب.

واستدل من قال بکراهة التنفل قبلها وبعدها مطلقاً بحديث الباب وأشباهه، وأجاب القائلون بالجواز مطلقاً بأنه ليس فيها نهى عن الصلاة في هذه الأوقات، ولا يشكل عليه عدم صلاته ﷺ قبل العيد وبعدها لاشتغاله بما هو مشروع في حقه من التأخر إلى وقت الصلاة فلا يلزم من ذلك عدم مشروعية الصلاة لغيره، والحاصل أن صلاة العيد لم يثبت لها سنة قبلها ولا بعدها، بل الثابت عنه ﷺ أنه ترك الصلاة قبلها وبعدها، فيكون الترك سنة والفعل بدعة، أما مطلق النفل فلم يثبت فيه منع بدليل خاص، إلا إن كان ذلك في وقت الكراهة في جميع الأيام.

قال في النيل: وليس في الباب ما يدل على منع مطلق النفل ولا على منع ما ورد فيه دليل يخصه كتحية المسجد إذا أقيمت صلاة العيد في المسجد، قوله: (تلقى خرصها... إلخ) بضم الخاء المعجمة وكسرهما: الحلقة الصغيرة من الحلى والسحاب ككتاب خيط ينظم فيه خرز وتلبسه الصبيان والجوارى، وقيل قلادة تتخذ من قرنفل ومحلب وسك ونحوه، وليس فيها من اللؤلؤ والمجوهرات شيء، والسك: الدنانير والدراهم المضروبة.

﴿باب يصلى بالناس العيد في المسجد إذا كان يوم مطر﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ فِي يَوْمِ عِيدٍ فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه والبيهقى والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (فصلى بهم النبي ﷺ صلاة العيد في المسجد) أى: مسجد المدينة، وفيه دليل على جواز صلاة العيد في المسجد لعذر من نحو مطر، أما إذا لم يكن عذر، فالسنة أن تصلى في الصحراء لمواظبته ﷺ والخلفاء الراشدين بعده على ذلك، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وجماعة من الشافعية وجمهور السلف والخلف والحنابلة والمهادوية، وحجتهم على ذلك ما ذكر من المواظبة على الصلاة في الصحراء، ولقول على ﷺ: لولا أن الخروج إلى الجبانة لصلاة العيد هو السنة لصليت في المسجد.

وما رواه البيهقي عن الحارث الأعور عن علي ﷺ قال: من السنة أن يمشی الرجل إلى المصلی والخروج يوم العيد من السنة، ولا يخرج إلى المسجد إلا ضعيف أو مريض، وذهب بعض الشافعية والإمام يحيى إلى أن الأفضل صلاة العيد في المسجد إذا كان يسع الناس في عيدهم، وإن لم تكن ضرورة، قالوا: لأن الأئمة لم يزالوا يصلون صلاة العيد بمكة في المسجد، ولأن المسجد أشرف وأنظف، وإن ضاق المسجد فالأفضل صلاحها في الصحراء.

وهذا التفصيل لا دليل عليه، قال الشوكاني: كون العلة الضيق والسعة مجرد تخمين لا ينتهض للاعتذار عن التأسى به ﷺ في الخروج إلى الجبانة بعد الاعتراف بمواظبته ﷺ على ذلك، والراجح ما قاله الأولون لقوة أدلتهم، وما استدل به بعض الشافعية بأبحاث عقلية، في مقابلة الثابت عنه ﷺ وخلفائه فلا يعول عليه.

وقولهم: إن المسجد أشرف وأنظف مسلم، لكن لا يقتضى ترك ما واطب عليه ﷺ وخلفاؤه، على أن إيقاعها في الصحراء أظهر لشعائر الإسلام، وأرفق للراكب من أهل الآفاق وأيسر للحيض، ولو كانت صلاة العيد في المسجد أفضل لصلاحها

رسول الله ﷺ وأصحابه في مسجده، فإن الصلاة فيه بألف صلاة، فهذا دليل صريح على أن الصلاة في الصحراء هي السنة.

قال في المدخل: السنة الماضية في صلاة العيدين أن تكون في المصلى، لأن النبي ﷺ قال: صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، ثم مع هذه الفضيلة العظيمة خرج ﷺ إلى المصلى وتركه، فهذا دليل واضح على تأكيد أمر الخروج إلى المصلى لصلاة العيدين فهي السنة، وصلاهما في المسجد بدعة، إلا أن تكون ثم ضرورة داعية إلى ذلك فليس بدعة، لأن النبي ﷺ لم يفعلها ولا أحد من الخلفاء الراشدين بعده.

وهذا كله في غير مسجد مكة، أما هو فاتفقوا على أن صلاة العيد فيه أفضل. قال الشافعي: بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيدين إلى المصلى بالمدينة وكذلك من كان بعده وعامة أهل البلدان إلا أهل مكة فإنه لم يبلغنا أن أحداً من السلف صلى بهم عيداً إلا في مسجدهم .

قال في الفتح: ثم أشار الشافعي إلى أن سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة، وقيل: لما في مسجد مكة من المزايا التي لم توجد في غيره من الطواف والنظر إلى البيت الحرام.

الفهرس العام لمباحث الجزء السادس

الموضــــــــــــــــوع	الصفحة
باب الفتح على الإمام في الصلاة	٣
باب النهى عن التلقين	٥
باب الالتفات في الصلاة	٦
باب السجود على الأنف	٨
باب النظر في الصلاة	٨
باب العمل في الصلاة	١٢
باب رد السلام في الصلاة	٢٠
باب في تشميت العاطس في الصلاة	٢٧
باب التأمين وراء التأمين	٣٥
باب التصفيق في الصلاة	٤٢
باب الإشارة في الصلاة	٥٠
باب الرجل يصلى مختصراً	٥٤
باب الرجل يعتمد في صلاته على عصا	٥٥
باب النهى عن الكلام في الصلاة	٥٨
باب في صلاة القاعد	٥٩

٦٨	باب كيف الجلوس في التشهد
٧٢	باب من ذكر التورك في الرابعة
٧٧	باب التشهد
٩٣	باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد
١٠٧	باب ما يقول بعد التشهد
١١١	باب إخفاء التشهد
١١١	باب الإشارة في التشهد
١١٧	باب في تخفيف القعود
١١٩	باب في السلام
١٢٧	باب الرد على الإمام
١٢٩	باب التكبير بعد الصلاة
١٣١	باب حذف السلام
١٣١	باب إذا أحدث في صلاته
١٣٢	باب في الرجل يتطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة
١٣٤	باب السهو في السجدين
١٤٨	باب إذا صلى حساً
١٥٣	باب إذا شك في الثنتين والثلاث من قال: يلقى الشك

١٥٧	باب من قال: يتم على أكثر ظنه
١٥٨	باب من قال: بعد التسليم
١٥٩	باب من قام من ثنتين ولم يتشهد
١٦١	باب من نسي أن يتشهد وهو جالس
١٦٤	باب سجدة السهو فيهما تشهد وتسليم
١٦٥	باب تتميم في ذكر ما يسجد له المصلي إذا سها فيه
١٦٨	باب انصراف النساء قبل الرجال من الصلاة
١٧٠	باب كيف الانصراف من الصلاة
١٧١	باب صلاة الرجل التطوع في بيته
١٧٤	باب من صلى لغير القبلة ثم علم
١٧٦	باب تفریع أبواب الجمعة
١٧٦	باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة
١٨٨	باب الإجابة أية ساعة هي في يوم الجمعة
١٩٢	باب فضل الجمعة
١٩٦	باب التشديد في ترك الجمعة
١٩٨	باب كفارة من تركها
١٩٩	باب من تجب عليه الجمعة

٢٠٢	باب الجمعة في اليوم المطير
٢٠٣	باب التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة
٢٠٦	باب الجمعة للمملوك والمرأة
٢١٤	باب الجمعة في القرى
٢١٩	باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد
٢٢٣	باب ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة
٢٢٥	باب اللبس للجمعة
٢٣١	باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة
٢٣٥	باب اتخاذ المنبر
٢٣٩	باب موضع المنبر
٢٤٠	باب الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال
٢٤٢	باب وقت الجمعة
٢٤٥	باب النداء يوم الجمعة
٢٥٣	باب الإمام يكلم الرجل في خطبته
٢٥٤	باب الجلوس إذا صعد المنبر
٢٥٨	باب الخطبة قائماً
٢٦٠	باب الرجل يخطب على قوس

٢٧٣	باب رفع اليدين على المنبر
٢٧٥	باب إقصار الخطب
٢٧٦	باب الدنو من الإمام عند الموعظة
٢٧٧	باب الإمام يقطع الخطبة للأمر يحدث
٢٧٩	باب الاحتباء والإمام يخطب
٢٨٢	باب الكلام والإمام يخطب
٢٨٧	باب استئذان المحدث الإمام
٢٨٩	باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب
٢٩١	باب تخطى رقاب الناس يوم الجمعة
٢٩٤	باب الرجل ينعس والإمام يخطب
٢٩٥	باب الإمام يتكلم بعد ما يترل من المنبر
٢٩٦	باب من أدرك من الجمعة ركعة
٢٩٨	باب ما يقرأ في الجمعة
٣٠٠	باب الرجل يأتى بالإمام وبينهما جدار
٣٠٢	باب الصلاة بعد الجمعة
٣٠٧	باب صلاة العيدين
٣١١	باب وقت الخروج إلى العيد

٣١٣	باب خروج النساء إلى العيد
٣١٨	باب الخطبة يوم العيد
٣٢٥	باب يخطب على قوس
٣٢٧	باب ترك الأذان في العيد
٣٣٠	باب التكبير في العيدين
٣٤٢	باب ما يقرأ في الأضحى والفطر
٣٤٣	باب الجلوس للخطبة
٣٤٤	باب الخروج إلى العيد في طريق ويرجع في طريق
٣٤٥	باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج إلى الغد
٣٤٨	باب الصلاة بعد صلاة العيد
٣٥٠	باب يصلى بالناس العيد في المسجد إذا كان يوم مطر

رقم الإيداع : ٢٠٠٤/٥٨٥٥
الترقيم الدولي : 977-295-144-4